دارفور

من أزمة دولة
إلى صراع
القوى العظمى

دارفور

من أزمة دولة
إلى صراع
القوى العظمى

د. عبده مختــار موسى





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

ردمك **978-9953-87-654-2**

جميع الحقوق محفوظة لمركز الجزيرة للدراسات



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي **الناشرين**

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

مُقدّمة

من واقع تتبع تطورات مشكلة دارفور منذ بداياتها قد يصدق القول بأنها حتمية وأن انفجارها كان ينتظر اللحظة التاريخية المناسبة. فقد توافرت كل المعطيات وكل الظروف الموضوعية التي تجعل منها أمراً حتمياً ليس بحساب الصراع التقليدي الداخلي فحسب بل وفق معطيات التفاعلات الإقليمية والتغيرات الدولية أيضاً. ويتفق علماء السياسة بأن الصراع حتمي بين الذين يملكون الثروة والسلطة واللذين لا يملكونها. وحينما تجد الجماعات المحرومة قائداً، أو قادة، ينظمهم ويبلور مطالبهم فإن النتيجة هي العنف والصراع. وهذا هو بالضبط ما حدث في دارفور: إقليم متخلف، ثم بمرور الوقت انتشر الوعي بالتخلف النسبي، ثم ظهرت نخبة متعلمة من أبناء الإقليم زادت من الإدراك والوعي بهذا التخلف. فارتفعت أصواتهم مطالبين بالتنمية والخدمات الأساسية التي تتمتع بها بقية أقاليم السودان –وإن كان بدرجات متفاوتة. لم تجد مطالبهم –كما يرون– الاستجابة الكافية أو الاهتمام اللازم من الحكومة المركزية عبر عقود من الزمن وعبر منابر مختلفة منذ الستينات من القرن العشرين (جبهة تنمية دارفور...) فكان التصعيد، وكانت الأزمة تزامناً مع الفضائيات والشبكة العنكبوتية ومنابر دولية ومناخ سياسي دولي موات لأطروحات الحركات المتسقة مع أدبيات العولمة – مثل التطهير العرقي، انتهاك حقوق الإنسان، الإبادة الجماعية، التهميش، الإقصاء – وما شابه ذلك.

تتضح هذه الصورة بالتأمل في خارطة الإقليم بتعقيداتها الأنثروبولوجية وأبعادها الجيوسياسية: التقت الموجات العربية الوافدة بالسكان الأصليين من الزنوج والأفارقة فكانت الحالة السودانية الأكثر تعقيدا وسيطرت عرقيات محددة على السلطة والثروة، وتداولتها فيما بينها عبر الزمن. فأصبحت مجموعات عرقية كبيرة تشعر بأنها مهمشة ومحرومة، وأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. وبارتفاع مستوى الوعي تبلور الإحساس بالغبن الاجتماعي، وزاد الوعي بالظلم الاقتصادي

والإقصاء السياسي؛ فكانت النتيجة دولة مضطربة – فشلت فيها النخبة الحاكمة في أن تحقق التوازن السياسي والعدالة الاقتصادية والاستيعاب الثقافي والاندماج الاجتماعي. هذه الدولة المضطربة، وبموقعها الإستراتيجي المميز ومواردها الكبيرة والمتنوعة، كان من الطبيعي أن تصبح هدفاً للأطماع الدولية. ولذلك كانت مسرحاً لعودة الصراع بين القوى العظمى عبر بوابة دارفور.

هذا الكتاب، وإذ يقدم أطروحات التهميش وأدبيات الاحتجاج المناطقية والجهوية، إنما يسعى لوضع المشكل السوداني الأساسي في أبعاده الكاملة ويلمس جوهر الأزمة وأسباها الحقيقية. ذلك لأن هذا الكتاب يركز على أهمية فهم طبيعة المجتمع السوداني وتركيبته، وهيكل القوى وعلاقته بالتركيبة الاجتماعية ودور النخبة السياسية وكيف أسهمت هذه النخبة في تعقيد المشكلات الموروثة من نمط الدولة العالمثالثية، فزادها تعقيداً. فتولّدت أزمات لولبية كشفت هشاشة بنية الدولة في السودان وبدأت تهدد ليس استقرارها فحسب بل تماسكها ووجودها.

لقد زاد من تعقيدات أزمة الدولة في السودان –انطلاقاً من نموذج الجنوب ودارفور– أن النخبة السودانية لم تعِ بما فيه الكفاية، أو ربما لم تعترف، بتعدد الهويات وتنوع الإثنيات. كما أنها لم تعمل في الواقع بما يحقق إدماج هذه الفسيفساء في بوتقة انصهار حقيقية، ثم إدارة هذا التنوع بعدالة وشفافية وتوازن يحقق التكامل الوطني والوحدة المستدامة. فأزمة دارفور ما هي –في التحليل النهائي– إلا تعبير عن تظلمات واحتقانات اعتملت في دواخل المهمشين وتبلورت في عقول نخبتها عبر الزمن. فانتقل الصراع من صراع قبلي حول الموارد المحدودة إلى صراع مع المركز الذي، في نظر النخبة الدارفورية، لم يوظف هذه الموارد، عبر التنمية، لتسع للجميع – فكان الانفجار، وكانت الأزمة.

الحديث عن التهميش كأحد مفاعلات الأزمة وديناميكياتها لا يعني انحيازاً لدارفور وإنما اعترافاً بقضية تطورت إلى أزمة بسبب القصور المنهجي في تعامل النخبة السياسية مع أزمة الدولة وأزمة المجتمع في السودان. هذا القصور المنهجي هو الذي يطوِّر المشكلات إلى أزمات مستعصية تهدد كيان الدولة كلها. فمثلاً حل مشكلة الجنوب –بعد حرب طويلة– باتفاقية سلام أعطت الجنوب ما يريد لكنها

أرسـت تقليداً جديداً للمناطق المشابهة، في التخلف والتظلم، بأن الطريق الوحيد للحـصول على نصيب في معادلة الثروة والسلطة هو حمل السلاح في وجه السلطة المركـزية. لذلك كانت هناك مشكلة جبال النوبة، ثم مشكلة الشرق، ثم مشكلة دارفور. كما ظهرت حركات في إقليم كردفان المجاور لدارفور تمثلت في (شهامة) و(شمم) و(تجمع كردفان للتنمية: كاد KAD). وهكذا كل ما توقّع الحكومة اتفاق سـلام تندلع الحرب في مكان آخر من السودان؛ ذلك لأن الحكومة لم تنظر لأزمة الدولـة السودانية في كلياتها. ولذلك قد يظل السودان يعاني من أزمات ربما تؤدي لتمـزيق هـذه الدولة التي تلقت الضربات المتتالية من الحروب الأهلية فأصبحت ضـعيفة ومضطربة وهشة. ومع إنتاج نفطي واعد، وموارد مائية ومعدنية وحيوانية وزراعـية هائلـة أصبحت هدفاً للأطماع الدولية. لذلك كان التدخل الأجنبـي والصراع الدولي حول السودان من مدخل دارفور.

إن الحـديث عن التهميش كقضية محورية للأزمة، في تقدير هذا الكتاب، لا ينبغي تجاوزها، إنما هو وصف لواقع، ووصف لجزء من أسباب الأزمة. أي أن هذا لا يعـني أن التهميش هو السبب الوحيد وإنما هناك عدة عوامل أخرى تفاعلت مع مـسألة دارفور التي حركتها نخبتها خاصة بعد تسعينات القرن العشرين -أي منذ مجـيء حكومة الإنقاذ الوطني. وبصورة عامة هناك ثلاثة عوامل مهمة يجب أخذها في الاعتبار:

1. النـزاع المرتبط بالموارد على المستوى المحلي.
2. خصائص النخبة التي تقود الحركات وطموحاتها وخلفياتها.
3. الموقع الجيوسياسي للإقليم في المنطقة مقرون بصراع القوى العظمى.

هـذه العـوامل مقروءة في سياق متغيرات دولية، مثل هيمنة أمريكا وامتداد نفـوذها من خلال النظام الدولي الجديد ومقتضيات العولمة، تقاطع ذلك مع إحياء النفوذ الفرنسي القديم، مقروناً بصعود الصين وانتشارها اقتصادياً في إفريقيا، مقروءاً مـع ظهور موارد إستراتيجية مهمة في السودان -مثل النفط واليورانيوم- أدى إلى اهتمام دولي بالمنطقة، وهو اهتمام لا يخلو من صراع بسبب تقاطع مصالح هذه القـوى. لذلك **يهدف** هذا الكتاب لكشف كل الأبعاد والعوامل المتفاعلة في أزمة دارفور.

هـــناك اتفاق على وصف النـــزاع في دارفور بأنه معقد ويتطلب فهمه تفهم خلفـــياته وخلفـــيات التطورات الجارية في الإقليم في الوقت الحالي وعلاقة تطور المشكلة بالديناميات القومية والإقليمية والدولية. من هنا تأتي **أهمية** هذا الكتاب.

يحاول هذا الكتاب من خلال **منهج تاريخي/وصفي** تقديم خلفيات كاملة عن المـــشكلة وكـــشف الـــسياق المحلـــي (أزمة الدولة) والإطار الإقليمي (التداخل الأنثروبولوجـــي والجيوسياسي) والبعد الدولي (صراع القوى العظمى)، وتوصيف العـــوامل التي أدت لتفاقمها مع محاولة استشراف المستقبل من خلال اقتراح لتغيير منهج التعاطي مع أزمات الدولة السودانية.

ينطلق هذا الكتاب من **الفرضيات** التالية:

أولاً: نـــتجت مـــشكلة دارفـــور عن صراع داخلي/محلي حول الموارد (بين المـــزارعين والرعاة) وحول المياه والأرض، فأدت عوامل الجهل والتخلف (غياب التنمية) إلى تفاقمه.

ثانـــياً: نقلـــت النخبة الدارفورية المشكلة إلى صراع مع المركز بسبب غياب التنمية الشاملة وغياب العدالة في توزيع السلطة والثروة (الإقصاء والتهميش).

ثالـــثاً: التداخل القبلي مع دول الجوار والاضطرابات في تشاد شكّلت عوامل تعقيد إضافية للمشكلة.

رابعاً: الخطأ في منهج حكومة الإنقاذ الوطني في تعاملها مع المشكلة أدى إلى تعقيدها وتدويلها.

خامـــساً: يتحمّل الطرفان (الحكومة والحركات الدارفورية) المسؤولية في ما وصلت إليه المشكلة وما آلت إليه الأوضاع الإنسانية والأمنية.

سادســـاً: شـــكلت الآثـــار الإنسانية وفظائع الحرب نافذة ومبرراً للتدخل الأجنبـــي وتدويل القضية.

ســـابعاً: كثـــرة الحركات وانشقاقاتها، وتعدد المبادرات وتشتتها بين الداخل والخارج عرقل عملية تحقيق السلام.

ثامـــناً: أخطأ المجتمع الدولي عندما أقبل على المشكلة باعتبارها صراع بين حكـــومة ومتمردين مع سوء فهم لطبيعة المجتمع السوداني والدارفوري زاد من حجم الأزمة.

تعامـــل هذا الكتاب مع أزمة دارفور، على مستوى المعالجة النظرية، باعتبارها تضم محورين: محلي/داخلي، وخارجي/دولي. ويعالج المحورين في ثمان فصول: أربعة فـــصول لكـــل محور. يبدأ المحور الأول بالفصل الأول الذي يتناول موضوع أزمة الدولـــة ومـــشكلة الهـــوية. يفحص الفصل الثاني مسألة التهميش على المستوى المفاهيمـــي (النظـــري) وعلـــى المستوى العملي ويقدم إحصائيات حول ظاهرة التهميش مع توضيح الأطروحات والأطروحات المضادة في هذا السياق. يستعرض الفصل الثالث تطورات المشكلة منذ جذورها الأولى وأسبابها الأساسية حتى ظهور الحـــركات المسلحة. يحاول الفصل الرابع تقديم مسح شامل لدور كل الحكومات الوطنية في المشكلة وجهودها في الحل إلى اتفاق أبوجا للسلام.

يبدأ المحور الثاني بالفصل الخامس الذي يتناول الجزء الأول من التدخل الدولي حـــيث يـــدرس قضية دارفور من حيث أنها تطورت من مشكلة داخلية إلى كارثة إنـــسانية وأزمة دولية، ويتناول دور الاتحاد الإفريقي ودور الاتحاد الأوروبـــي. أما الفصل السادس فيتناول الجزء الثاني من التدخل الدولي متمثلاً في دور الأمم المتحدة ويغطـــي ذلـــك دارفـــور في مجلس الأمن، وقرارات مجلس الأمن بشأن دارفور، والقوات الأممية أو "الهجين" – انتشارها ومشاكلها والعقبات التي تواجهها وآثارها على دارفور، ثم السودان والمحكمة الجنائية الدولية ومذكرة المدعي العام للمحكمة الجنائـــية الدولية الخاصة بالمطالبة بتوقيف مسؤولين سودانيين، على رأسهم الرئيس المـــشير البـــشير، متهم بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور وتداعيات المذكـــرة داخلياً وخارجياً. يستعرض الفصل السابع الجزء الأول من صراع القوى العظمـــى حـــيث يتناول أطماع فرنسا وطموحات الصين ويتضمن ظهور منافسة دولية بما ينطوي على مؤشرات لعودة صراع القوى العظمى. أما الفصل الثامن فهو يتناول الجزء الثاني من صراع القوى العظمى حيث يركز على الدور الأمريكي في إطـــاره الأشمـــل مـــن حـــيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تقود النظام الدولي (الأحادي) الجديد وفق إستراتيجيات لم تسلم منها هذه المنطقة. كما أن أمريكا قد أصـــبحت أحـــد اللاعـــبين الأساسيين في أزمة دارفور، وكذلك يكشف الكتاب الأبعاد الصهيو–امبريالية (وإسرائيل) في أزمة دارفور.

أزمة دارفور: أزمة الدولة وأزمة الهوية

تمهيد:

لكي نضع أزمة دارفور في سياقها الشامل يمكن القول أنها وليدة لأزمة الدولة وأزمة المجتمع في السودان - بل تشكل نموذجاً لأزمة الدولة والهوية في العالم الثالث. وهذا يستدعي النظر -بإيجاز- في الإطار الاجتماعي للسياسة وفي سوسيولجيا الدولة لتجنب الوقوع في تصورات اختزالية لواقع هذه المجتمعات. هذا يعني أن النظرة الشمولية للواقع المجتمعي المتعدد هي الكفيلة بتشريح بنياته ومجالاته وأبعاده دون الاعتماد الكلي على جانب واحد. إن هذا "المنظور التكاملي لجدلية التعدد والاختلافات في المجتمع هو الكفيل بالإحاطة شمولياً بالواقع موضوع الدراسة."[1]

في ما يتعلق بتشريح علل وأوضاع المجتمعات العالمثالثية يذهب الكثير من الباحثين في السوسيولوجيا والاقتصاد إلى إعطاء الأسبقية للآلية السياسية (بالمفهوم السوسيولوجي للسياسة) على الآلية الاقتصادية والآلية الثقافية في تفسير أوضاع المجتمعات العربية كجزء من مجتمعات العالم الثالث. ويبرر هذا التصور بكون ما تعانيه هذه المجتمعات من تخلف مضاعف "لا يرجع إلى التمايزات الاجتماعية-الطبقية، ولا إلى العامل الثقافي-الأيديولوجي، بل يعود بالدرجة الأولى، إلى كيفيات وأشكال توزيع السلطة والنفوذ الاجتماعي، التي تشترط بدورها أشكال توزيع المراتب الاجتماعية وقنوات الاستفادة المادية: (الجانب الاقتصادي)، وكذلك المعرفة والقيم والرموز: (الجانب الثقافي- الأيديولوجي). وذلك على اعتبار الجانبين الأخيرين تابعين، في التحليل النهائي، للكيفيات التي تشتغل وفقها الآلية السياسية

في المجـــتمع المعني."[2] وبذلك تظل النخبة السياسية الحاكمة في موضع اتهام لما آلت إلـــيه الأوضـــاع بعد ذهاب الاستعمار بل ذهب الإحباط ببعض المفكرين بالدعوة لعودة الاستعمار – مثل ما ذهب على مزروعي في عام 1994.

ففـــي حالة السودان، موضوع الدراسة، نجد أنه – بعد أكثر من نصف قرن من الاســـتقلال – مـــا زال يعـــاني من أزمة التكامل القومي، وما زال يبحث عن خيوط الوحدة وعناصر نسيجها وميكانيزمات توازنها والديناميكية اللازمة لاستمرارها. أي ما زال السودان في حالة أمة في طور التكوين (a nation in the making).

إن الحـــديث عن السودان كدولة عالمثالثية يستلزم الإشارة إلى أن الحدود المـــصطنعة التي وُضعت في مؤتمر برلين (1884 – 1885) وهو ما عُرف بعملية اغتصاب أفريقيا أو نهب القارة حيث لم تعبر الحدود التي وضعها المؤتمرون عن الواقع الإثني الديمغرافي في القارة فقسمت هذه الحدود جماعة عرقية واحدة بين أكثـــر مـــن كيان سياسي. مثلاً في السودان نجد قبيلة البني عامر منقسمة بين أثيوبـــيا والسودان، والأشولي بين جنوب السودان وشمال أوغندا، والنوبة بين صـــعيد مـــصر وشمال السودان، والزغاوة والسلامات بين شرق تشاد وغرب السودان (دارفور). وحدث العكس أيضاً عندما ربطت بين جماعات لا تمت إلى بعـــضها البعض بأية صلة من عرق أو لغة أو دين – مثل جنوب السودان وشماله – ممـــا قـــاد إلى صراعات حادة بينها. كذلك مارس الاستعمار سياسة فرِّق تسد (divide and rule) بين الجماعات الوطنية فقرّب بعضها وأبعد البعض الآخر. كما أقام مشروعات التنمية في بعض المناطق وحرم أخرى. إلا أن الاستعمار لا يـــشكل السبب الوحيد في ذلك بل لعبت القوى الوطنية والحكومات الأفريقية الـــدور الأكـــبر في الصراعات الإثنية لفشلها في تحقيق التنمية الشاملة،[3] وقيام الـــسلطات الـــسياسية على أساس قبلي، بالإضافة إلى سلطات الاستيعاب التي مارستها السلطات الحاكمة.

لقـــد ظهرت أزمة الدولة وأزمة المجتمع في السودان في سياق جدليات متعددة مثل: عربـــي وزنجي، وشمالي جنوبـــي، ومسلم ومسيحي، والمركز والأطراف، أو المركـــز والهـــامش. وفي غياب الرؤية السياسية لمعالجة هذه الثنائيات والتعددية في بـــوتقة انـــصهار واحـــدة لإحداث التكامل القومي والوحدة الوطنية تحولت هذه

المكـــونات إلى تناقضات أفضت إلى صراع هويات. وظهرت، تبعاً لذلك، مفاهيم جديـــدة مثل التهميش والإقصاء والاستعلاء الثقافي والطبقية العرقية. لذلك ينبغي النظر أولاً إلى جذور أزمة الدولة وأزمة المجتمع من خلال أزمة الهوية والتي لا يمكن عزلها عن الإثنية التي تشكل أهم سمات العالم الثالث وخاصة أفريقيا التي يقع فيها السودان الذي يصفه الأنثروبولوجيون بأنه صورة مصغرة لأفريقيا (a microcosm of Africa).

الإثنية وأزمة الهوية

أولاً: أزمة الهوية

لقـــد ســـاهم الاستعمار (الاحتلال) في أزمة الدولة وأزمة الهوية التي تعيشها بلدان العالم الثالث اليوم وذلك من خلال الحدود التي رسمها الاستعمار الأوروبـــي في القـــارة الأفـــريقية (كما سبقت الإشارة). فقبل الاستعمار كانت الأوضاع في القـــارة تسير بالصورة الطبيعية حيث تعايشت الكيانات السياسية المختلفة جنباً إلى جنب وسادت فيها إمبراطوريات اختلطت فيها الأجناس واللغات والثقافات. وفي تلـــك الفترة لم تكن للحدود السياسية أهمية كبيرة. وعرفت القارة آنذاك مفاهيم للحيـــز المكـــاني لا يتعدى كونه إقليماً عشبياً بالنسبة للشعوب الرعوية، أو إقليماً مملوكاً ملكية شرعية وقانونية بالنسبة للشعوب الزراعية.[4] غير أن الحدود المصطنعة الـــتي رسمها المستعمرون الأوروبيون للقارة في مؤتمر برلين (1884–1885) هي التي أوجدت هذه المشكلة، أي مسألة الهوية وأزمة الدولة.

يمكن النظر للهوية من خلال أركانها أو مقوماتها ومرتكزاتها مثل الدين واللغة والقـــيم والأخلاق. الملاحظ أن هذه العناصر تتقاطع مع عناصر الثقافة. لكن هناك مـــن يُعـــرِّف الهوية تعريفاً لغوياً فيقول "الهُوِّية" هي من كلمة "هو" – بضم الهاء وكـــسر الـــواو المـــشدَّدة. والهوية بمعنى الماهية (ما هو؟ وما هي؟) – أي حقيقة الشخص أو الشيء المشتملة على صفاته الجوهرية التي تميزه عن غيره.[5]

ويمكـــن القول إنها مجموعة من الأوصاف والسلوكيات التي تميز الشخص عن غـــيره،[6] لكن هناك من يرى ضرورة التلازم بين جانبين أو بُعدين مهمين في الهوية وهمـــا جانب التصورات والتصرفات، أي الجانب الفكري العقدي الذهني المعنوي والجانـــب العملـــي الواقعي.[7] وكما أن للفرد هوية فكذلك للمجتمع هوية وللأمة

هـــوية. وهـــوية المجتمع تنطلق من أفراده، إذ للهوية علاقة أساسية بمعتقدات الفرد ومسلماته الفكرية وبالتالي تحدد سمات شخصيته،[8] وأطر سلوكه وتصرفاته. ويمكن لعـــدة إثنـــيات أن تشكل هوية واحدة يجمعها الدين واللغة مثل الهوية الإسلامية والهـــوية العـــربية والهـــوية الزنجية. فمثلاً توجد أقليات وطوائف دينية في الوطن العربـــي تجمعها الهوية العربية مثل الدروز، العلويين، والموارنة. كما أن هناك نماذج مـــن الهويات، مثل الإسلامية-العربية، يمكن أن يكون قوامها ثقافة واحدة مقرونة مـــع العناصر الأخرى للثقافة مثل الدين والقيم والأخلاق والتي تشكل أهم ركائز الهوية كما سبقت الإشارة.

الحـــديث عن الهوية يرتبط بصورة مباشرة بالحديث عن الإثنية والثقافة. لأن هـــذين المتغيرين هما أكثر عناصر الهوية ديناميةً وجدلاً. وينطبق هذا التوصيف على الدول الحديثة (the newly emerging states) التي حصلت على استقلالها حديثاً ومـــا زالت تعاني من مشكلة بناء الدولة وتواجه صعوبات عملية في دمج أو صهر العديد من الإثنيات في بوتقة دولة قومية واحدة وثقافة أشمل توفر الضمانة الحقيقية لـــوحدة وطنـــية مستدامة. إلا أن النخب السياسية الوطنية الحاكمة في معظم هذه الـــدول تواجه معضلة كبيرة تتمثل في كيفية هرمنة هذه الفسيفساء القبلية والإثنية لـــتكوين مجتمع متجانس لتوليد الظروف الملائمة لبناء نظام سياسي متماسك ومستقر كمقدمة ضرورية لازمة لعملية التكامل الوطني والتنمية وبناء الدولة المستقرة.

أصبحت التعددية الإثنية هي السمة المميزة لدولة اليوم، مع ملاحظة أن الدولة القومية(Nation-state)، باعتبارها الصورة المثلى للمجتمعات السياسية، لم تتحقق في أرض الواقـــع. فمـــن جملة 132 دولة مستقلة (حتى ستينات القرن العشرين) لا توجد سوى 12 دولة تتمتع بالتجانس السكاني.[9] ولا يُعتبر التعدد الإثني مشكلة في حـــد ذاته بل يمكن أن يكون مصدراً للإثراء الثقافي. لكن تبرز المشكلة عندما يتم تسييسه. وهذا هو جوهر المشكلة في العالم الثالث خاصة أفريقيا، والحالة السودانية نموذجاً لذلك. فقد أصبحت الإثنية المسيسة قنابل موقوته في القارة فكانت النتيجة المجازر البشرية في منطقة البحيرات في منتصف التسعينات من القرن العشرين، وفي الـــصومال منذ التسعينات وحتى الآن، وفي كينيا في نهاية العام 2007 وحتى بداية العام 2008، وفي السودان على مدى عشرات السنين.

نــسبة لارتباط الإثنية بالهوية أصبحت الدولة الوطنية المستقلة في العالم الثالث تعــاني مــن أزمة بناء الدولة المتماسكة التي قوامها هوية منسجمة الأركان. لذلك أضــحت أزمــة الهوية واحدة من أكبر القضايا التي تواجه المشروع الوطني للدولة العالمثالثية (هذا بالطبع إضافة إلى أزمة الشرعية ومشكلات التخلف والتبعية والجهل والأمــية). ويُعتبَــر السودان من بين الدول التي تعاني من نظام سياسي مضطرب ودولــة غير مستقرة، دولة حاضنة لتلك الأزمات – أو دولة في حالة أزمة؛ وهي حالة تعبر عن مجتمع منقسم الهويات.

ثانياً: الظاهرة الإثنية

تكتــسب مسألة الإثنيات في عالم اليوم أهمية كبرى، فبعد أن ساد اعتقاد في خواتــيم القــرن العشرين بأن الإنسان في ترقيه في سلم الحداثة سيصل إلى درجة تتلاشــى فيها الانتماءات الإثنية والثقافية ليحل محلها الانتماء الطبقي – في المفهوم الماركــسي – أو ليحل محلها الإنسان الأخير– حسب تعبير فرانسيس فوكوياما،[10] جــاءت الوقائع لتثبت خطأ هذه التنبؤات، فشهد العالم تصاعداً في الاهتمام بهذه الولاءات والانتماءات.

يبدو أنه كلما زاد تعرض المجتمعات لموجات التحديث سابقاً أو العولمة حالياً، زاد حماسها للبحث عن جذورها. ومن أمثلة ذلك ما حدث في تركيا ودول آسيا الوســطى وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. وتزداد هذه الظاهرة كلما كانت هــناك ســلطة مركزية قابضة تهمش الثقافات الوطنية الأخرى أو تقصي الثقافات المحلــية فتكبتها ولا تجد طريقاً للتعبير عن نفسها فيكون رد الفعل انفجاراً في شكل حروب أهلية أو ظهور حركات متعصبة.[11]

نــشأت الدولــة القومية في أوروبا معتمدة على الإثنية بصورة أو بأخرى وذلــك في أعقاب صلح ويستفاليا الذي أنهى الحروب الدينية في عام 1648م. ومع ذلك فإن الدول المتجانسة إثنياً لا تشكل أكثر من 10% من مجموع دول العــالم في مقابل 90% من الدول المتعددة الإثنيات.[12] واكتسب مصطلح الإثنية في العقــدين الماضيين قدراً عظيماً من الأهمية في القاموس السياسي الاجتماعي وذلــك بعــد أن بــدأت حــدة استقطاب الأيديولوجيات الشمولية (الأممية)

و(القومـــية) تخــف، وبعـــد أن بـــدأ الباحثون في ميادين السياسة والاجتماع يتحـــررون من خشية الوصم بـــ (البدائية) أو التخلف إن هم عادوا للاهتمام بوحدات أصغر وأضيق بعد أن تبين لهم إلحاح هذه الوحدات الأصغر في التأثير على مجرى وتطور الحياة السياسية والاجتماعية ومدى ما يسببه تجاهل وإغفال وجودها من كوارث.

وقـــد عمد كثير من الباحثين إلى إيجاد خصائص للإثنية تميزها عن (القومية) وعن العنصرية في آنٍ وتجد لها صياغات كواقع اجتماعي وكأيديولوجيا. وعقدت مقارنات كثيرة بين المجموعة الإثنية (ethnic group)، والأمة (Nation)، وبين الآيديولوجيا الإثنـــية (ethnocentrism)، وبـــين أيديولوجيا الأمة أو القومية (Nationalism). وهـــناك إجماع على أن المجموعة الإثنية أصغر وأضيق من الأمة. وأن "الإثنية" ألصق بالتـــركيب النفسي والمزاج الاجتماعي من القومية. والمجموعات الإثنية كما يرى سمـــيث "بالـــضرورة مقـــصورة على أفرادها الذين ينتسبون إليها وينحدرون من أسلافها بينما تكون الأمة رابطة تقوم على أسس ثقافية وسياسية". على أن سميث ينـــبه إلى خطورة إمكانية تتبع وإرجاع أصول الأمة إلى المجموعات الإثنية القومية، وإرجـــاع القومية Nationalism إلى الإثنوية ethnocentrism، وخطورة هذا أنه ينتهي إلى "العنصرية"(Racism). [13]

ولهذا فمن الضروري التفريق بين:[14]

أ. المجمـــوعة الإثنـــية: كمجموعة أفراد تنحدر من نفس الأسلاف وتوحد بينها خصائص بيولوجية وأنماط سلوكية وراثية لا تتوافر إلا لمن يُولَد أو ينشأ داخل تلك المجموعة الإثنية المعنية.

ب. الإثنية: وهي الانتماء والشعور بالولاء لمجموعة إثنية بعينها.

ج. الإثـــنوية –كأيديولوجـــيا ethnocentrism أو التمركـــز حول الذات. وهي مـــصطلح نفسي يعبر عن التحيز إلى مجموعة إثنية بعينها ضد المجموعات الإثنية الأخـــرى وتفـــضيلها عليها، وتصور خصائص لها تميزها على كل المجموعات الأخرى مما ينتهي بها إلى شيء من العنصرية.

أمـــا العرق أو العنصر هو أحد المكونات الضرورية والأساسية للمجموعات البشرية على أساس بيولوجي يوجد خصائص مميزة مثل الشكل والتركيب العضوي

واللـــون وافتراض وجود جينات موروثة مشتركة. أما "العرقية" أو "العنصرية" فهو مـــا قـــد ينـــتج من إرجاع "القومية" إلى "الإثنية"، ثم تركيز الإثنية على الاعتداد بالجانب البيولوجي الذي يقود إلى الإيمان بتميز عنصر على عنصر وعرق على عرق فـــيقود إلى تلك الصراعات والكوارث التي وصلت قمتها في ألمانيا فترة النازية وفي جـــنوب أفريقيا في عهد الحكم العنصري للأقلية البيضاء (الأبارتايد).[15] وتعبر عن نفسها في كثير من دول العالم ومن بينها السودان.

مفهوم الإثنية

كمـــا سبقت الإشارة فإن الإثنية تشكل أهم مكوِّن في بنية الهوية خاصة في العالم الثالث. وهذا يستدعي الوقوف عند مفهوم الإثنية لأن البحث سوف يستند إلى حـــد كـــبير إلى هـــذا العنـــصر في سياق تحليل أثر الهوية في علاقات الشمال والجنوب في السودان.

في معجـــم أكسفورد شرح كلمة Ethnic متعلقة بالعرق (race). والعرقية لا تعـــني سواء انتماء جيني إلى مجموعة بشرية محددة (سامية أو حامية أو آرية). ولا تعـــني بالـــضرورة انـــتماءك الثقافي الذي يحكم آراءك وتصوراتك ونمط حياتك المعيشي، والأهم هويتك. بينما يمكن الاعتراف بأنه ليس بالضرورة أن تحدد الإثنية الانتماء الثقافي بصورة مطلقة، إلا أنه في الواقع – في كثير من المجتمعات النامية أو التقلـــيدية نجـــد هنالك تلازماً واضحاً بين الانتماء الإثني والواقع الثقافي. فمثلاً في السودان نجد كثيراً من المجموعات العرقية (أو الإثنية) تحمل خصائص ثقافية متميزة مـــثل النوبيين في شمال السودان، والنوبة في جنوب كردفان، والأنقسنا في جنوب شرق السودان، وكذلك قبائل الجنوب. فكلها لها تراثها وتقاليدها وعاداتها وقيمها وأنمـــاط ســـلوكها التي تميزها عن بقية المجموعات العرقية في السودان. وجود هذه المجمـــوعات في ظـــل الدولـــة السودانية حتمته ظروف تاريخية موضوعية وتعايش جغرافي بحت.

كل هذه الإثنيات التي أشار هذا الفصل لنماذج منها لم تندمج أو تنصهر حـــتى الآن في ثقافة سودانية واحدة. لذلك يصح الحديث عن قوميات سودانية وهويات سودانية. وقد شكل الدين الإسلامي والثقافة العربية عوامل ربط بين

معظم هذه الإثنيات وشكل هذان العنصران رابطاً سياسياً في إطار دولة مركزية؛ ولكن بقيت الإثنيات حاضرة في داخل هذا الكيان السياسي المتماسك بفعل أطروحة الدين الإسلامي الشاملة الجامعة واللغة العربية التي تعكس تفوقاً ثقافياً يسمو على الثقافات الأخرى الخاصة بكل جماعة إثنية. غير أن هذه الانتماءات الإثنية والثقافية (الهويات) سرعان ما تظهر إلى السطح متجاوزة الانتماء لكيان الدولة السياسي كلما شعرت أي من هذه المجموعات أن كيانها الإثني-الثقافي مهدد سواء كان من ناحية التعبير عن هويتها أو مصالحها الاقتصادية.

إن لفظة إثنية كاسم حالة من الألفاظ المحدثة نسبياً لم يُستخدم إلا بعد مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، وقد ظهر أول مرة لدى علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع. وهذا اللفظ ليس له مقابل دقيق في اللغة العربية فهو مشتق من الكلمة الإغريقية (إثنوس) أي (شعب) والتي لا تزال مستخدمة في الكتابات والأدبيات الأنثربولوجية والاجتماعية المعاصرة. بينما تكاد تختفي في مثيلاتها من الأدبيات الغربية. أما عبارة ''الجماعة الإثنية" (ethnic group) فيرجع استخدامها إلى قرن من الزمان. أما محتوى المفهوم كتركيب اجتماعي فقديم جداً. وقد حل هذا المفهوم حديثاً محل مفهوم العنصر. لضعف مقولة "إن الخصائص البيولوجية تحدد إلى قدر كبير الخصائص الاجتماعية والحضارية عموماً."[16]

هناك من يرى أن الإثنية هي "مجموعة من الناس أو فئة اجتماعية تشترك في خصائص عرقية وثقافية وتحتل رقعة جغرافية واحدة ويجمع بينها شعور بالتضامن والتناصر. كل ذلك يجعلها في عرف أعضائها وعرف الآخرين مجموعة متميزة فتتصرف هي ويتصرف الآخرون حيالها تبعاً لذلك."[17] وينطوي هذا التعريف على خصائص الجماعة:

- لها حدود قد تنكمش أو تمتد تبعاً لظروف تاريخية واجتماعية معينة.
- إن الإثنية شعور طبيعي وفكري في الجماعة الإنسانية تقوى وتضعف تبعاً لظروف اجتماعية واقتصادية وتاريخية معينة
- إن الإثنية خاصية اجتماعية توجدها ظروف اجتماعية وتاريخية تقوى وتضعف وقد تنتهي تبعاً لمسار وحركية تلك الظروف.

ديناميكـــيات الإثنـــية تتم من خلال ضم أعضاء جدد وتوسيع أو تضييق – حسب أهداف الجماعة الإثنية – دائرة الانتماء، وتحديد مجالها الخارجي (حدودها) والداخلـــي، ويتم تحديد طبيعة عملها تبعاً للأحداث المحددة والمصادر المتاحة ومجال العمـــل (في الإطـــار القومي أو مع غيرها من الجماعات الإثنية الأخرى). الجماعة الإثنـــية تقـــدم ذاتـــية وهوية لأعضائها وتمنحهم الشعور بالانتماء والطمأنينة... وتدخلـــهم في شـــبكة اجتماعية يستطيعون من خلالها تحقيق حاجاتهم الاجتماعية والنفـــسية. ولتؤدي الجماعات الإثنية دورها بنجاح ينبغي أن يكون لها أيديولوجيا واضـــحة ومقنعة لأعضائها، ووسائل اتصال فعالة وأسسها التنظيمية ذات كفاءة وقياداتها مدربة ومنظمة وقادرة، فعناصر تكوين الجماعة الإثنية تبقى كامنة إلى أن تحركها القيادة والقوة التنظيمية الفعالة.[18]

يـــرجع استخدام مصطلح الإثنية في العصر الحديث إلى بداية القرن العشرين عند حدوث التغيرات الكبرى في الخارطة الجغرافية السياسية في العالم بفعل الحروب وسقوط إمبراطوريات ودول كبرى مثل الدولة العثمانية وإمبراطورية النمسا والمجر. ظهـــر هـــذا المصطلح في عام 1909 عندما أشارت له وثيقة إعلان حقوق شعوب روسيا الذي أعلنته الثورة الروسية في عام 1917، ضمن المبادئ النظرية التي نظمت العلاقات بين القوميات المختلفة في الاتحاد السوفيتي (السابق) حيث وردت الإشارة إلى المجموعات الإثنية تمييزاً لها عن الأقليات القومية.[19]

غـــير أن مفهـــوم الإثنية ظل من أكثر المفاهيم إثارة للخلافات وعدم الاتفاق حول مضامينه ودلالاته حيث يستخدمه البعض أحياناً لوصف جماعة فرعية أو أقلية والإفـــصاح في الوقت نفسه عن جماعة أساسية أو أمة، كما أنه يتسع ليشمل كل أشكال التمايز لتصبح الجماعة الإثنية بمثابة "خط متواصل يبدأ بالقبيلة وينتهي عند الأمة."[20] كما أن دراسته لا يمكن أن تتم بمعزل عن الظواهر أو الأوضاع السياسية والاجتماعـــية والاقتصادية السائدة في المجتمع مثل طبيعة النظام، والمهن، والطبقات الاجتماعية، والثقافة.

الملاحـــظ أن بعض الباحثين يستخدم كلمة إثنية كمرادف لكلمة عرقية. فقد عـــرَّف البعض الإثنية على أنها (السلالة أو العرق)، وهذا ما جاء في قاموس المورد حيث ترجم كلمة 'ethnic' بمعنى "عرقي". على أن هناك من يرى فرقاً بين العرقية

والإثنية: فالأولى من العرق (الجذر) الذي تنحدر منه الجماعة، وبالتالي فإن الجماعة العرقية ترتبط فيما بينها برابطة الدم والقرابة حيث ينحدر أفرادها من أصل واحد. أمـــا الجماعة العرقية فتعني "العرقية-الثقافية". ويُقصَد بها أولئك الذين يشتركون في سمـــات ثقافية معينة تميزهم عن غيرهم من الجماعات التي تشاركهم الوطن وإن لم ينحدروا من أصل عرقي واحد.[21] غير أن هذا البحث سوف يستخدم كلمة الإثنية باعتبارها مترجمة ترجمة حرفية عن المفردة الإنجليزية (ethnicity) وأنها تقابل العرقية في اللغة العربية. لكن البحث يستخدم كلمة "إثنية"، ليست لأنها ارتبطت بالأصل أو السلالة فحسب، بل لأنها اكتسبت مدلولاً ثقافياً وتشكل ركناً في الهوية كما لها ظلال سياسية في حالة صراع الهويات.

لقد أصبحت الإثنية بتعدد دلالاتها تشكل تهديداً للاستقرار السياسي لكثير من الـــدول لأنها تهدد بخلق كيانات سياسية جديدة وتؤدي إلى انقسامات أو تحالفات جديـــدة. وبعـــض هذه الوحدات الصغرى (الإثنية) التي تقوم على روابط العرق، الـــدين، والانتماء القبلي بدأت بتقوية علاقاتها الداخلية مؤكدة وجودها، مؤثرة في سياســـات الحكـــومات. وفي حـــالات محـــددة يكون وجود الحكومات مرتبطاً بالتوجهات السياسية لهذه الوحدات الاجتماعية.[22]

هـــذا التوصيف يقترب كثيراً من وصف الحالة السودانية مثل النوبة في جبال الـــنوبة بالـــسودان، والأفارقة مقابل العرب في دارفور، والأقليات العرقية في شرق الـــسودان (مثل البجا الذين كان لهم كيان سياسي خاض الانتخابات عدة مرات وحصل على 10 مقاعد في البرلمان في انتخابات عام 1965).

وفي سياق عدم الدقة في استخدام هذا المصطلح يرى البعض أنه يطلق لوصف الواقع الثقافي لمجموعة بشرية، وهو يُطلق على مفاهيم تنطبق على العرق، الحضارة، الـــشعب، والقبيلة. فقد يكون المقصود مجموعة لغوية كما هو الحال بالنسبة لقبائل الهوسا في نيجيريا والنيجر، أو عرقياً وهو ينطبق على سكان أفريقيا من غير أبنائها الأصـــليين. وهذا يضفي مرونة على المصطلح ليشير للجماعات البشرية التي تتميز ثقافياً عن غيرها بقيمها الثقافية ولغتها المشتركة.[23]

عـــبارة "تتميز ثقافياً" تلتقي مع تعريف قاموس علم الاجتماع لمفردة "إثنية" للتعـــبير عن جماعة فرعية "ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة

فـــرعية في المجتمع الأكبر. ولهذا يختلف أعضاؤها من حيث خصائصهم الثقافية عن الأعـــضاء الآخـــرين في جماعات أخرى أو في المجتمع، وقد يكون لها أعراف مميزة وربمـــا يكـــون الـــشعور بالتوحد كجماعة متمايزة من الناحية التقليدية."[24] هذا التعريف يلتقي مع المنظور الذي يتبناه هذا البحث للإثنية كعنصر أساسي – بجانب الثقافة – في تشكيل الهويات في السودان.

هـــذا المدلول أيضاً يتفق مع ما ذهب إليه برهان غليون في حديثه عن "الهوية الإثنية وما ذهب إليه بعض الباحثين في حقل الإثنولوجيا الذين يرون أن الإثنية إنما هـــي: "جماعة من السكان فرعية أو صغيرة نسبياً تعيش في مجتمع أكبر. وأن هذه الجماعـــة تربط بين أفرادها، أو يوحد بينهم، روابط العرق, والثقافة... "[25] مضافاً إلـــيه مكونات الإثنية مثل الدين والعادات واللغة؛ وهذا يقترب من استخدام هذا الـــبحث للمـــصطلح في توصيف الحالة الجنوبية السودانية حيث إن "روابط العرق والثقافة" في جنوب السودان تتمثل في الزنوجة والأفريقانية مضافاً إليها العادات التي تختلف عن عادات الشمال وكذلك اللغة. أما بالنسبة للدين فالمسيحية استخدمتها النخبة الجنوبية مقابل هوية الشمال التي تستند إلى الدين الإسلامي واللغة العربية في تماســكها. يعزز اتجاه هذا البحث في استخدام المصطلح لوصف الحالة الجنوبية في الـــسودان مـــا ذهب إليه تعريف اليونسكو التي تستخدم مفهوم الإثنية في السياق الذي ورد في الموسوعة البريطانية كمرادف للعرق (Race).

هناك نفر من الباحثين استخدم مفهوم الإثنية بمعنى القومية (Ethnic nationalism) والـــتي علـــى أساســـها ظهـــرت دول في أوروبـــا مثل بلغاريا، ألبانيا، فنلندا، تـــشيكوسلوفاكيا {الـــتي انقسمت إلى دولتين}، هنغاريا {أو المجر}، يوغسلافيا {والتي انقسمت إلى خمس دول}، وغيرها.[26] ولا يستبعد هذا البحث أن تنشأ في يـــوم مـــا دولة في جنوب السودان على أساس الهوية الإثنية–الثقافية، مستندة إلى قاعدة السياسة (أو التسييس). والإثنية المسيسة ظاهرة منتشرة في العالم اليوم. وقد أطلـــق على الإثنية بهذا المستوى الكثير من الأسماء مثل "الوعي الإثني" و"التسييس الإثـــني" و"الإدراك الإثـــني" و"الوطنية الإثنية"؛ وكلها تنطبق على الحالة الجنوبية السودانية. ويمكن القول إن في الحالة الجنوبية يمكن استبعاد عنصر الدين وذلك لأن الجـــنوب تتعدد فيه الأديان كما أن هذه الديانات جاءت في وقت لاحق لكيانات

عرقية موجودة أصلاً متميزة بالخصائص الأخرى للهوية. وكانت المعتقدات السائدة هي بدائية (primitive) ووثنيات متعددة. ومن ناحية السلالات فهي – في الجنوب – تتـــراوح ما بين حاميين ونيليين وزنوج وغيرهم. وكلها تجمع بينها سمة واحدة هي أنها "غير عربية" في مقابل (أغلب) الشمال.

كذلك يعزز هذا الاتجاه في استخدام البحث لمفهوم الإثنية في هذا السياق ما يـــشير إليه تعريف آخر للمفهوم بمعنى الرابطة الثقافية الاجتماعية. فالجماعة الإثنية تحـــدد هنا "كفئة متميزة في المجتمع, واعية لذاتها، موحدة حول ثقافات واعتقادات وتقالـــيد وتـــواريخ وقـــيم مشتركة وهي تعبئ أو تحرك أعضاءها لتحقيق أهداف سياســـية، اقتـــصادية، واجتماعية مشتركة، لأن في جوهرها تنظيماً اجتماعياً ذو أســـاس ثقـــافي."[27] فالجنوب السوداني موحد حول ثقافات "أفريقانية" واعتقادات وتواريخ مشتركة تعبئه وتحرك أعضاءه لتحقيق أهداف سياسية. وهذا يشكل أحد الجوانب المهمة في إشكالية علاقة الجنوب بالشمال.

طـــبقاً لهذه المقولة الأخيرة فإن الإثنية المسيسة عبارة عن "جماعة يتوافر لها إحـــساس خـــاص بالتضامن، ولديها أيضاً إدراك لوجودها وخصوصيتها، كما تمـــتلك شعوراً بالاعتزاز بالذات ومجموعة من القيم والرموز المشتركة، وهدفها كمجمـــوعة إثنـــية له طابع سياسي ويدور حول الدولة."[28] وتتراوح أهداف الإثنـــية المسيسة ما بين الانفصال أو الحكم الذاتي (جنوب السودان) أو المطالبة بتحـــسين أوضاعها العامة ضمن إطار الدولة وشرعيتها (النوبة والبجا في وسط السودان وشرقه).

وبعيداً عن الجدل بين مفهوم الأقلية والإثنية فإن هذه الدراسة تستبعد مفهوم الأقلية لأن الأقليات قد تكون جماعات إثنية أو غير إثنية كأن تكون أقلية دينية مثل الأقباط في مصر، أو لغوية مثل البربر في المغرب العربـــي، أو قومية مثل الصوماليين في كينـــيا، أو العـــرقية مثل الزنوج في موريتانيا، أو قبلية مثل التوتسي في رواندا وبـــوروندي، أو أقلـــية وافـــدة مثل الآسيويين والهنود في أفريقيا – يجمعها نطاق جغـــرافي تـــشعر بالانتماء إليه، يوحد بينها – أحياناً – الإحساس بالظلم من قِبل المركز فيكون طابعها اقتصادياً تجمعها مصالح مادية تسعى لتحقيقها بموقف موحد تجاه السلطة المركزية رافضاً لسياساتها ومطالباً بالعدالة.

لقــد حاولت النخبة الأفريقية وضع حل لمشكلة الإثنية ولكن اختلف القادة الأفارقة في الوسائل والأساليب ويرجع ذلك لاختلاف نظرهم للمشكلة مما انعكس علــى طــريقة معالجـــتهم لها. لكن بصورة عامة لجأ القادة السياسيين الأفارقة إلى خيارين في هذا الصدد وهما: الاستيعاب والاندماج الوظيفي. بالنسبة للخيار الأول يعتبر متطرفاً لأنه لا يعترف بخصوصية الآخر، ويعمل على إقصائه أو إلغائه ويسعى إلى دمجه واستيعابه في إطار ثقافة الأغلبية الحاكمة بكافة الوسائل المتاحة بما في ذلك اســتخدام القــوة. واتجهــت غالبية الدول بعد الاستقلال لهذا الخيار لحل مشكلة الــتكامل القومي وذلك بمحاولة استيعاب الجماعات الإثنية المختلفة داخل الدولة الإطار ثقافة ودين الجماعة الحاكمة. وارتبطت سياسة الاستيعاب في أفريقيا بنظام الحــزب الواحد (الاستيعابـــي) بحجة أن التعددية الحزبية تفتح الباب واسعاً للقبلية والتشرذم وتقسيم المجتمع وتهديد الوحدة الوطنية.[29] وقد فجرت سياسة الاستيعاب العديد من الاضطرابات والأزمات وأدى أحياناً لصراع بين الهويات.

أمـــا سياســـة الاندماج الوظيفي فهو يعني وجود رابطة بين أعضاء جماعة لا تـــستند بالـــضرورة إلى وجود ثقافة أو هوية مشتركتين، ولكنها تستند إلى وجود مـــصلحة مـــشتركة بالأساس. ويكون أعضاء الجماعة مستعدين لقبول المؤسسات القائمـــة ما دامت تؤدي وظائفها بفاعلية، كما أن نظرهم إلى القادة السياسيين – باعتبارهم صالحين أو فاسدين – تستند إلى قدرهم على أداء هذه الوظائف.[30]

إن المـــشكلة الإثنية لا تنحصر في الدول المتخلفة فعلى الرغم من الحداثة فإن الـــتعدد الإثني ظاهرة عالمية. وهي – عدا بعض الاستثناءات – السمة المميزة لدول العـــالم.[31] وفي سياق تصعيدها لمطالبها قد تتسبب الأقليات في أشكال من العنف السياسي وتهدد الوحدة الوطنية واستقرار الأوضاع الداخلية للدولة.

في حالـــة الـــسودان فإن الموضوع الخاص بالهوية يتمحور حول الإثنية وليس الأقلـــية؛ لأن جنوب السودان، مثلاً، يشكل نسبة كبيرة – ربع السودان – حجماً وما يقارب الثلث (30%) سكاناً حيث أشارت آخر التقديرات في عام 1999م إلى أنهـــم حوالي (8) مليون نسمة (جرى إحصاء سكاني في صيف 2008 ولكن حتى تـــاريخ كتابة هذا الكتاب لم تُعلن النتيجة رسمياً) بل نجد في طرح الحركة الشعبية لتحرير السودان ما يشير إلى تجاوز الجنوب لحدود الجغرافيا من الناحية العرقية لتضم

الهوية الأفريقية (أي غير العربية) جماعات إثنية أخرى تلتقي في هوية (كبرى) واحدة مع الجنوبيين في عدة مناطق في السودان مثل النوبة في ولاية جنوب كردفان بوسط السودان، والأنقسنا في جنوب شرق السودان الشمالي والقبائل الأفريقية والزنجية في غرب السودان (دارفور) مثل الفور، الزغاوة، والمساليت، البرتي، والتنجر، التامة، البرقو، البرنو، الداجو، والفلاتة وغيرها. فتتأرجح النسبة بين التساوي أو ربما رجحانها لصالح الجماعات ذات الأصل والهوية غير العربية والتي يشكل الجنوبيون أغلبها كماً وكذلك أعلاها صوتاً في طرح مسألة الهوية كمجموعة عرقية متميزة عن الهوية الرئيسية المطروحة رسمياً في السودان والمتمركزة حول الدين الإسلامي والثقافة العربية.

ويُعَد السودان من أكثر الدول التي تعاني من التنوع الإثني والثقافي والديني واللغوي حيث يضم حوالي 572 قبيلة، تشكل 50 منها مجموعة قبلية كبيرة ويتحدث سكانها 115 لغة. ونسبة لعدم نجاح النخبة السياسية في تحقيق الانسجام وعملية التكامل القومي فإن هذه القضية أصبحت ليست عائقاً للتنمية فحسب بل مهدداً للسلام، وتبعاً لذلك مهدداً لأية وحدة مستدامة في المستقبل وذلك لأسباب كثيرة على نحو ما يأتي تفصيله في هذه الدراسة. وقد قسمت الدراسات العلمية سكان السودان إلى مجموعات إثنية كل منها تشكل نسبة محددة كما يلي:[32]

الجدول رقم (1): يوضح نِسب سكان السودان على أساس إثني

المجموعة العرقية	نسبتها إلى إجمالي السكان
العرب	%39
الجنوبيون	%30
مجموعة الغرب (الأفارقة)	%13
النوبة (جنوب كردفان)	%6
البجا (شرق السودان)	%6
النوبيون (أقصى شمال السودان)	%3
مجموعات متنوعة أخرى وأجانب	%3
	%100

لكن قد يصدق القول أيضاً إن التنوع اللغوي أو الديني أو العرقي أو القومي قد لا يشكل في حد ذاته خطراً على الاستقرار السياسي للدولة المعنية، إنما تسييس التنوع (كما سبقت الإشارة) هو الذي يؤدي إلى ذلك. وهذا هو الطابع السائد في معظم دول العالم الثالث، والسودان ليس استثناءً.

أزمة الدولة:

تأسيساً على ما جاء في الجزء السابق من هذا الفصل يمكن القول بأن أزمة الدولة السودانية لا تنفصل عن أزمة الدولة الأفريقية. فهناك ما يشبه الانفصام بين مؤسسة الدولة وبنية المجتمع الذي احتوته الدولة الأفريقية المصنوعة. على الرغم من الاختلافات ما بين الدول الأفريقية التي خضعت للاستعمار الأوروبي إلا أنها جميعاً "قد تم تشكليها على غرار الكيانات الأوروبية، فكانت بذلك مغتربة تماماً فكرياً وثقافياً عن أفريقيا... وقد حاول الاستعمار تفكيك الدولة الأفريقية وإعادة بناء نظم القوة الغربية واقتصادياتها المهيمنة".[33] وعلى الرغم من محاولات الاستعمار تدمير الهويات الثقافية وتاريخ الشعوب إلا أن هذه الشعوب قد نجحت في الحفاظ على ولائها التقليدي. لكن الأخطر أن "كل الأفارقة في معظم التجارب الاستعمارية بمثابة رعايا لا مواطنين". وعليه فقد تم تطوير ثقافة الرعايا سياسياً وثقافياً؛ وهي ثقافة يصنف الشخص نفسه فيها عاملاً أو عبداً.[34]

بعد الحصول على الاستقلال من خلال حركات المقاومة والتحرير الوطني قامت النخب الأفريقية بالحفاظ على الوضع كما هو عليه. كما ورثت النخب النظام المركزي السلطوي. ونشأت دولة نخبوية تعكس هيكلاً هرمياً يتم من خلاله دعم مصالح الأقلية في حين تعاني الأغلبية من الحرمان ومن حقوقها ومطالبها. ومن ثم تنتشر مشاعر الاغتراب (alienation) بين المواطنين.[35] ومع غياب الرؤية للتنمية الشاملة واستئثار فئات (أحياناً عرقية) محدودة على الثروة واحتكار السلطة بدأت تظهر أصوات تنادي بالعدالة. وبرزت مفاهيم جديدة لوصف ظاهرة الظلم مثل: التهميش والحرمان والإقصاء (أنظر الفصل التالي).

لذلك هناك مَن يرى أن أزمة الدولة في العالم الثالث مزدوجة المصدر. فهي نتاج للتجربة الاستعمارية من ناحية، ومن ناحية أخرى نتاج لعوامل داخلية ومحلية.

فمـــن ناحية التجربة الاستعمارية يتفق الكثير من الباحثين في أن الدولة الأفريقية لم تكـــن نتاج تطورات وثورات داخلية بل هي نتاج لتشكيلات قوى استعمارية وما بعـــد الاســـتعمارية. ومـــن ثم فـــإن الدول الأفريقية وغيرها من الدول العالمثالثية "عكـــست مـــن خـــلال سلوكياتها وهياكلها ديناميكيات السياسات العالمية التي شـــكلتها وصاغتها القوى الأوروبية والتاريخ السياسي. هذا الشكل من الدول تم إيجـــاده من قِبل القوى الأوروبية لدعم مصالحها من خلال الرأسمالية العالمية. فهي أداة للـــرأسمالية العالمـــية دون مـــنازع."[36] وقـــد أصـــبحت هذه الدول أطرافا (peripheries) أو توابع تدور في فلك الرأسمالية الغربية التي أصبحت تشكل المركز الإمبريالي العالمي مما زاد من تخلفها وإفقارها. ومن رواد هذا الاتجاه جوندر فرانك (G. A. Frank) الذي يرى أن "... الصفوة في العالم الثالث مندمجة في هذا النسق و لم تفعـــل إلا القليل من أجل خلق صيغة مختلفة ومستقلة النشاط. وأصبح أعضاء هـــذه النخبة مجرد وسطاء بين المشترين الأغنياء والبائعين الفقراء (الفلاحين). يطلق فرانك اسم الصفوة الكومبرادورية (Comprador) وهي النخب التي ارتبط نشاطها الاقتصادي وثروتها وأسلوب حياتها بالمركز الميتروبوليتان (Metropolitan). وبينما يتمـــتع أعضاء الصفوة في العالم الثالث بمستوى عال للمعيشة، نتيجة هذه العلاقة، تعـــاني الجماهير من الحرمان القاسي، لأن فائض إنتاجهم يؤخذ منهم في المنطقة المحلـــية، ويُـــنقل للمـــزارعين والتجار الأغنياء في مناطقهم ثم يُنقل بعد ذلك للخارج.[37]

أما عن مصادر الدولة محلياً فهي جزئياً امتداد للعامل الاستعماري، خاصة في مجـــال ترســـيم الحدود. وقد ساهم ذلك في أزمة الهوية والصراعات العرقية. فبعد الحصول على الاستقلال لم تقم النخبة بإصلاحات سياسية هيكلية و لم تسع لتحقيق الاســـتقلال الاقتـــصادي. وعلى الرغم من أن بعض القادة الأفارقة قاموا بصياغة مشروع وطني في إطار من الخطاب الوطني والشعارات الفلسفية، إلا أن سعيهم في بـــناء دولة قوية ربط الدولة بشخص قائد واحد أو مجموعة من الأفراد أفرز ذلك أزمـــة الـــشرعية. فقـــد تجاهلت النخبة السياسية الحاكمة قيم المشاركة السياسية والديمقـــراطية لـــصالح الحفـــاظ علـــى أمن قادة الدولة وعلى المصالح الاقتصادية والإستراتيجية لحلفائهم.[38]

في إطـــار الـــتوجه العالمـــي نحو الإصلاحات الديمقراطية كان رد فعل الدولة الأفـــريقية المـــزيد من القهر ومحاول قتل المجتمع المدني في مهده مع انتهاج نوع من سياســـات الهوية التي تؤدي إلى اندلا ع النـــزاعات المسلحة وهو ما كانت له آثار مدمـــرة علـــى عملية التنمية والإصلاح الديمقراطي؛ فقد وقفت الدولة وأجهزتها العسكرية حجر عثرة في طريق محاولة صياغة الدستور وتنمية مجتمعات تعددية. وفي غـــياب حوار حقيقي بين مختلف قطاعات الشعب لجأت الدول والنخب السياسية إلى اســـتخدام الوسائل العسكرية والإثنية والدين للوصول إلى أهدافها. وفي أحيان كـــثيرة قامـــت الانتخابات الرئاسية دون أية مشاركة حقيقية من الشعب ودون احترام لحقوق الإنسان.[39]

فغـــياب المـــشروعية عن السلطة والتناقض بين الدولة والمجتمع وعدم شرعية الدولـــة الأفريقية وطبيعة قيادتها المتعددة الثقافات ودورها الهامشي في عملية إعادة إنـــتاج الرأسمالية العالمية هي أهم أسباب الأزمة الاجتماعية في أفريقيا.[40] هذا إضافة إلى الفـــساد وســـوء فهم التنمية وسوء الإدارة ضاعف من أزمة الدولة في أفريقيا وأصـــبحت الدولـــة الأفـــريقية بـــشكلها الحالي لا تعد محركاً للتغيير الاجتماعي الايجابـــــي والتنمـــية التي لم تبدأ بعد في أفريقيا. لذلك دعا البعض لإعادة صياغة مفهوم الدولة بوصفها المحرك الأساسي للتنمية في أفريقيا، خاصة وأن العالم كله يمر في الوقت الحالي بمرحلة انتقالية متعددة الأبعاد، ما زالت تخضع لدراسات وتحليلات مختلفة.

لذلك ينتقد البعض الآراء التي تدّعي بانتصار نظام على جميع النظم الأخرى. ومـــن الممكن تحدي تلك المقولات. فهناك من يرى أن أزمة دارفور، مثلاً، أثبتت بطـــلان ثلاثة تنبؤات: التنبؤ الليبرالي والماركسي والإسلامي.[41] فالليبراليون (وهم أول مـــن رفـــع راية الحداثة ودافع عنها) كانوا يتنبؤون بأن الاهتمام في المجتمعات الحديـــثة سينـــصب أساساً على الكفاءة والإنجاز، وسيتضاءل أو ينعدم تماماً دور (الأنساب) والعشائر في الحراك الاجتماعي. وتكون للفرد قيمة اجتماعية أصالة عن نفسه نابعة من إنجاز هذا العمل أو ذاك، لا من انتمائه لهذا الجنس أو لتلك القبيلة. ويعـــود هذا في تقديرهم للنظام التعليمي العام، ولسيادة قيم السوق ولتعمق وسائل الاتصال والتي ستعمل جميعها على تفكيك المجتمعات القديمة وإعادة صهرها في المجتمع

الحديث. كما لاحظ شاك (W. A. Shack) وهو يبحث ظاهرة القبيلة الحضرية في أثيوبيا أن الانفصال عن الحياة القبلية في الريف والاندماج في الحياة الحضرية في المدن الحديثة لا يضعف الترابط بين أعضاء القبيلة – كما توهم الليبراليون والماركسيون- وإنما يقوم، على العكس من ذلك، بتقويتها.[42] وأصبحت القبيلة غطاءً أيديولوجياً تستخدمه بعض النخب لتعظيم مكاسبها السياسية والاقتصادية.

أما الماركسيون فيرون أن التكوينات الإثنية بلهجاتها المغلقة واعتقاداتها التقليدية سوف يتم تجاوزها تماماً في المجتمعات الحديثة، وسوف تحل محلها التصنيفات الطبقية... وسوف تكون المصلحة الاقتصادية – وليس الانتماء القبلي – هي التي تغذي الحراك الاجتماعي. أما الإسلاميون فقد كانوا يتوقعون أيضاً – برغم اختلافهم مع الليبراليين والماركسيين – أنه كلما زاد الوعي العام والالتزام الديني، كلما انخرط الجمهور في التيار الإسلامي العام بحيث تتقلص ولاءاته القبلية ويصير جزءً من الأمة الإسلامية الواحدة.[43]

حالة دارفور أطاحت بكل تلك المسلمات وكذَّبت المقولات والأطروحات. فما زالت القبيلة حاضرة بقوة في الحراك الاجتماعي وفي عقلية القوى السياسية خاصة في دول العالم الثالث حيث يلاحظ (شاك) أن الأفارقة يحافظون على هويتهم القبلية، وعلى عضويتهم في مجتمع الريف، وهم دائماً يفكرون بمفاهيم "المنطقة الخلفية"، كما تتجه معظم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لأفارقة المدن إلى إنشاء مؤسسات قبلية في المدن وتفعيلها لتُوظّف لصيانة العلاقات العشائرية مع القرى الريفية التي يتوقعون التقاعد فيها أخيراً.[44] هذا بالضبط ما يحدث في السودان حيث نجد العاصمة الخرطوم تعج بأندية وكيانات كثيرة تضم قبائل من مختلف أنحاء السودان وتجتمع تحت تلك اللافتات القبلية حتى النخب المثقفة. فلا تزال القبيلة حاضرة في الواقع الاجتماعي وفي العقل السياسي السوداني.

ما زالت القبيلة تشكل السمة الغالبة لقنوات المشاركة السياسية والتعبئة السياسية في السودان. وحتى الأحزاب الرئيسة في السودان ذات الرصيد التاريخي الوطني الكبير (مثل حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي) هي أحزاب طائفية وقبلية في التحليل النهائي. ولم تطل الحداثة هذه التركيبة الاجتماعية/السياسية. وكان النتاج نظام سياسي هش ودولة غير مستقرة مثقلة بالأزمات. فعالمياً أصبح

السودان نموذجاً للدولة المتردية، الأكثر فقراً والأكثر اضطراباً سياسياً والأكثر حصاراً من المجتمع الدولي والتي يعاني فيها إنسان الريف من جميع الجوانب، بل صار يموت جوعا في بلد يصدِّر النفط. فقد أوردت صحف الخرطوم تقارير (في 2008/8/17) تقول أن 21 مواطناً من قبيلة كونقور بمحلية أليك بولاية واراب، في الجنوب، ماتوا جوعاً. وأدى الجوع إلى تهجير 7000 إلى المناطق المجاورة. هذا يعكس مدى فشل النخبة الحاكمة في إدارة الدولة. ويعكس إلى أي مدى تعيش السودان في أزمات مركبة. أزمات في كل شيء: أزمة في الشرعية، أزمة في الحكم، أزمة في إدارة الصراع، أزمة في إدارة التنمية، أزمة في إدارة الأزمات، وأزمة في إدارة الموارد المتاحة وأزمة في إدارة التعدد الإثني والتنوع الثقافي والديني حتى أن أحد الباحثين من انتلجنتسيا المناطق المهمشة في ولاية كردفان كتب يقول: "إن الدولة السودانية تصنع الفقر في ريف الهامش، وأن للفقر بعد إثني بسبب التهميش [أنظر الفصل التالي] وأصبح الفقر الحضري يتميز ببروز ظاهرة التأثني أو الأثننة (ethnicization of poverty) حيث أن المجموع الأكبر والتمثيل الأكبر وسط شريحة الفقراء هم من الإثنيات من الأقاليم الهامشية."45 ويبدو أن النخب لا تفكر في جذور الأزمات فأصبحنا أمام حالة سودانية(Sudan syndrome) وهي حبلى بالأزمات.

في هذا السياق صرح السيد باقان أموم الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان أكثر من مرة بأن السودان "دولة فاشلة وفاسدة وعديمة النضج وضيقة الأفق. وقال أموم (الذي كان قد تقلد منصب وزير رئاسة الوزراء بعد اتفاق السلام) بأن مواجهة بالخطر بسبب إنفاق المال في التفاوض. ووصف التعديلات الدستورية والتغييرات الوزارية التي تتم من حين لآخر بأنها تعبير عن الفشل وأن التدخل الأجنبي في الدولة السودانية يمثل الفشل الكبير. ويرى أن السودان يعيش فترة انتقالية منذ الاستقلال. وطالب الدولة بالاعتذار وقبول الآخر وتوفير العدالة الاجتماعية."[46] وقد فجرت تصريحات أموم أزمة في حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت بعد اتفاق السلام وطالبت بعض العناصر في المؤتمر الوطني بمحاسبته وعزله من منصبه فتمت تنحيته لاحقاً ليتفرغ لأمانة الحركة الشعبية لأن دستورها ينص على ذلك.

وبصورة عامة يمكن القول أن هذه الدولة السودانية الفسيفساء (غير المنسجمة حتى الآن) تشكل نمطاً أو نموذجا للدولة العالمثالثية التي يصفها بعض الباحثين بأنها دولة "خواء اجتماعي" بمعنى أنها قامت "بدون تجذر اجتماعي فعال وبدون مشروع مجتمعي، وأنها لم تنشأ من صراع داخلي قسّم المجتمع، و لم تشكل جهاز سيطرة انبثق من المجتمع... لذا وُلِدت هذه الدولة، بنمط سلطتها الخارجية وطاقمها وأجهزتها ومثقفيها هامشية بالمعنى الحرفي." [47] وإذا كانت الحركات الوطنية في هذه المجتمعات قد شكلت ما يشبه "حلفا وطنيا" حارب الاستعمار الأجنبي، ودافع عن الذاتية الوطنية والقومية في فترات الحماية أو الاحتلال، التي كان المستعمر فيها يشكل التناقض المرحلي الأساسي، فإن التناقضات الاجتماعية الثانوية بين مختلف الفئات والشرائح لم تلبث أن انفجرت بعد استلام الاستقلال الشكلي. ولما كانت بعض فصائل النخبة الوطنية هي التي تملك تأهيلات اقتصادية وثقافية وسياسية لخوض مرحلة ما بعد الاستقلال، فإنها، ونظراً لظروف نشأتها وتكونها في أحضان المستعمر، ولارتباط بعض مصالحها مع بعض مصالحه، لم تكن قادرة على دفع الصراع الاجتماعي إلى مداه البعيد، ولذلك كان تركيزها على السلطة، بل التسلط لكبح أي صراع، وإبعاد أي عنصر مناوئ، مختلف، أو مخالف لتوجهاتها. ولما كان المستعمر/الاستعمار يشكل لدى هذه النخبة النموذج المثالي، في شكله السلطوي التنظيمي، إدارياً وعسكرياً، فقد أخذت منه شكله القمعي العنفي المتمثل في مؤسسة الدولة، التي ستحتل في هذه المجتمعات العالمثالثية محور الارتكاز الأساسي المستقطب لكل الفعاليات والاختلافات الاجتماعية... وستبرز الدولة في هذا الوضع كجهاز مركزي محتكر وحده للتاريخ، ومهيمن على كل الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية المتباينة، ومحدد لمآلها ومصيرها. [48]

يشكل السودان خير مثال لهذا النموذج لأن النخبة السياسية الحاكمة هي إفراز لتأثيرات الاستعمار بكافة مكوناته وأبعاده (الثقافية والفكرية والإدارية والتعليمية) فجاءت طبقة سياسية معزولة عن جذور المجتمع، غير مستوعبة مكوناته، وغير مدركة لخصائصه. ومن المفارقات أن الإدارة الاستعمارية استوعبت طبيعة وخصائص المجتمع السوداني – ربما أكثر من النخبة الوطنية – وكمثال لذلك أبقت الإدارة الاستعمارية على هياكل المجتمع السوداني ومؤسساته التقليدية كما هي

ووجهـــتها ووظفتها لتحقيق الاستقرار لتحقيق أهدافها ومصالحها. ففي عام 1970 حلـــت الحكومة السودانية الإدارة الأهلية، وفي عهد حكومة الإنقاذ، التي جاءت للحكم في عام 1989م، تم إعادتها ولكن بعد إفراغها من محتواها (سلطاتها الحقيقية) فأصـــبحت هـــياكل فارغة تقوم الحكومة بتعيين زعمائها وهم - بالضرورة - من المـــوالين لها. بتجريد الإدارة الأهلية من استقلالها وسلطاتها حدث فراغ إداري قاد إلى فـــراغ أمـــني ثم - ضمن عوامل أخرى - إلى انفلات كما هو الحال في أزمة دارفور.

لذلك هناك من يرى أن أزمة دارفور والأزمات المتشابهة الأخرى قد كشفت أن "مـــشروع الدولة الوطنية في السودان قد فشل، وأن عصر القوميات (الهويات) الصغيرة قد بدأ يلوح في الأفق. وكما أكدت حالة جنوب السودان فإن احتمالات تفكـــك الدولة السودانية أو توحيدها وتكاملها سوف تقرره النـــزاعات المسلحة،"[49] على ما يبدو.

هوامش الفصل الأول

1. أحمـد سمير، "أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على أنساق القـيم الاجتماعـية ومستقبل التنمية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، العدد الأول، السنة الحادية عشر، مارس 1983
2. مـصطفى حـسن، "**سوسـيولوجيا الدولة في مجتمعات العالم الثالث**: نحو نموذج تحليلي لمقاربة شروط اشتغال الآلية السياسية ودورها في تحديد وتفسير النسق المجتمعي العام"، 6. في: http://www.fikrwanakd.aljabriabed.com/philosophie.htm
3. هناك خلط شائع وسط الباحثين والكتاب (باستثناء الاقتصاديين) بين مصطلحي التنمية الشاملة والتنمـية المـتوازنة. كثيـر مـن الكتاب يشير إلى أن غياب التنمية "المتوازنة" يؤدي إلى احتجاجات وحركات مطلبية من الأقاليم (أو المحافظات والولايات) الفقيرة وبالتالي يؤدي إلى اضطرابات أو عدم استقرار. المقصود هنا هو التنمية الشاملة (التي تشمل كل الولايات بالتساوي: equitable and comprehensive development). أمـا التنمـية **المـتوازنة** (balanced dev.) فتعني أن تشمل التنمية كل قطاعات الاقتصاد (الزراعة، الصناعة، التعدين، التجارة...) دون التركيز في قطاع واحد أو قطاعات محدودة وإهمال بقية القطاعات فيحدث خللاً في الاقتصاد الوطني.
4. محمود أبو العنين، **أفريقيا والتحولات في النظام الدولي الجديد، في مصر وأفريقيا**: الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، 264
5. محمـد إسماعيل المقدم، ندوة منشورة في مجلة البيان اللندنية، www.albayan-magazine.com/ Dialogue/101/
6. الشبكة الإسلامية، صراع الهويات وخصائص الهوية الإسلامية: www.islamweb.net
7. صـالح القريح، **الهوية الإسلامية**: حقيقتها ووسائل الحفاظ عليها، (ورقة مقدمة في المؤتمر العلمـي الـسادس "الهوية الإسلامية في عالم متغير"، كلية الشريعة، جامعة جرش، الأردن، 11/20 - 2004/12/2)
8. إسلام أون لاين، **صراع الهويات**، المصدر السابق.
9. نيفـين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربـي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988، 1
10. فرانـسيس فوكـوياما، **نهايـة التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أمين، (نيويورك: فري بريس، 1992).
11. عـبد الرحمن الغالي الجعلي، **التعدد الإثني والديمقراطية في السودان** (تحرير حيدر إبراهيم علـي)، أوراق مخـتارة مـن نـدوة: "التعدد الإثني والديمقراطية في السودان"، الخرطوم، 18 - 19 مايو 2002، 32
12. محجـوب الباشـا، **التـنوع العرقـي والـسياسة الخارجية في السودان**، مجلة الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1998، 19

13. خالد الكد، **الذاتية السودانية بين القومية والإثنية والعنصرية**، في: "التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان، أبحاث ندوة مركز الدراسات السودانية، 1 – 3 إبريل 1995، القاهرة، 85 – 86
14. خالد الكد، الذاتية السودانية بين القومية والإثنية والعنصرية، 86 – 87
15. يعقوب عبد الله آدم، **الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية لإشكالية الهوية في السودان**، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية 1999– 2000، كلية الاقتصاد، جامعة الخرطوم، 4
16. يعقوب عبد الله آدم، الأبعاد السياسية والثقافية والاجتماعية لإشكالية الهوية في السودان، 5
17. مدثر عبد الرحيم الطيب، **هوية السودان الأفريقية والعربية**، ورقة عمل مقدمة لسمنار "الهوية الثقافية والسياسات الثقافية، 20 – 22 أغسطس 1991، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم.
18. كورولـيوف، **لينين وسياسة الأممية الشيوعية في المسألة القومية والكولونيالية**، ترجمة ميشيل كيلو، دراسات عربية، السنة 10، العدد 1 (نوفمبر 1973، 80 –81)، في عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 95
19. المصدر نفسه.
20. عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 97
21. عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، 100 – 101
22. انظر شفيق الغبرا، **الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم**، ص 44، في عبد السلام إبراهيم، المصدر السابق، 97
23. رياض عزيز هادي، **السياسة في العالم الثالث**، ط2 (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1989، 429
24. سعد الدين إبراهيم، **نحو دراسة سوسيولوجية للوحدة العربية**: الأقليات في العالم العربي، قضايا عربية، السنة 3، الأعداد 1 – 6 (نيسان/إبريل – أيلول/سبتمبر 1976)، 17.
25. Ethnic Group: In David Sills (ed.), the International Encyclopedia of the Social Sciences (New York: London: Macmillan: Free Press, 1972).
26. John Stone, Ethnicity Versus the State: the Dual Claims of State Coherence and Ethnic Self-determination, in Rotchild and Olorunsola, eds., State Versus Ethnic Claims: African Policy Dilemma, p.85.
27. Ibid., p. 20.
28. انظر الغبرا، الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم، 47
29. بهاء الدين مكاوي، **الصراعات الإثنية في أفريقيا، سلسمة قضايا أفريقية** (رقم 2)، الخرطوم: المركز العالمي للدراسات الأفريقية، أكتوبر 2007، 60 – 61.

30. إبـــراهيم أحمـــد نصر الدين، الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني، مجلة المستقبل العربـــي، العدد (63)، مايو 1984، 38
31. نيفـــين عـــبد المـــنعم مسعد، **الأقلـــيات والاستقرار السياسي في الوطن العربـــي**: أطروحة دكـــتوراه، جامعـــة القاهـــرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1987، ص 7، في بغدادي، المصدر السابق.
32. Agang Beyour, Ethnography and Population in Sudan فـــي: حـــيدر إبـــراهيم علي (تحرير) التعدد الإثني والديمقراطية في السودان، المصدر السابق، 140.
33. توكومبـــــي لومومبا كاسونجو (ترجمة نهاد جوهر)، "إعادة صياغة الدولة بوصفها المحرك الأساســـي للتنمـــية في أفريقيا"، في: **المجلة الأفريقية للعلوم السياسية**، العدد (4)، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، القاهرة، 2003، ص ص 126-127.
34. توكومبـــــي لومومبا كاسونجو، "إعادة صياغة الدولة بوصفها المحرك الأساسي للتنمية في أفريقيا، 113.
35. توكومبـــي لومومبا كاسونجو، "إعادة صياغة الدولة، 135
36. توكومبـــي لومومبا كاسونجو، 124.
37. أنـــدرو وبستر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية، (د. ت)، 154 -155.
38. كاسونجو إعادة صياغة الدولة...، 128
39. Ihonubere, 2000 في: كاسونجو، 135
40. كاسونجو،"إعادة صياغة الدولة، 136.
41. التجانـــي عبد القادر حامد، دارفور والتنبؤات الكاذبة، مقال في صحيفة **الأحداث**، الخرطوم، 2007/9/15
42. التجاني عبد القادر حامد، دارفور والتنبؤات الكاذبة.
43. المصدر نفسه.
44. المصدر نفسه.
45. حامـــد البشير إبراهيم، الإسلاميون الجدد، أم الإنجليز القدامى: تأملات في صناعة الفقر في ريف الهامش، مقال في صحيفة **السوداني**، الخرطوم، العدد (607)، 2007/7/26.
46. باقـــان أمـــوم الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان مخاطباً ندوة أُقيمت بمقر الحركة الشعبية بالخرطوم بمناسبة اليوم العالمي للشباب، 10 أغسطس/آب 2008.
47. مصطفى حسن، سوسيولوجيا الدولة...، 6
48. حسن، سوسيولوجيا الدولة، 6
49. عـــبد الغفار محمد ولايف مانقار (تحرير)، "أزمة دارفور: الأسباب الأساسية"، في: **دارفور إقلـــيم العـــذاب: إشـــكالية الموقـــع وصراع الهويات** (باللغة الإنجليزية: ترجمة محمد علي جادين)، منشورات رواق، جامعة بيرجن، هولندا، 2006، 138.

نظرية المركز والأطراف: مسألة التهميش

التهميش: المفهوم والظاهرة

استخدم مفهوم التهميش (marginalization) في العلوم الاجتماعية عامة، خاصة في أمريكا اللاتينية، ليشير للذين هاجروا من مناطقهم الريفية إلى المدن لأسباب مرتبطة بالدخل. وفي المدينة يواجهون عجزاً حاداً في حاجاتهم الأساسية بسبب عدم حصولهم على وظائف مناسبة وعدم حصولهم على السلطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فيعيشون في مناطق طرفية هامشية (marginal periphery areas) – أي في الضواحي الفقيرة الموبوءة بالأمراض وليست مناسبة للسكن الآدمي. ثم أصبح مفهوم التهميش شائعاً في أدبيات التنمية والتخلف. وقدم المفهوم شرحاً لمشكلات الفقر والتخلف في دول العالم الثالث.[1]

حددت نظرية التهميش أربعة مجالات تتجلى فيها الظاهرة:

1. **التهميش الجغرافي**: يُقصد به عجز في المساحة الجغرافية. ويُستَخدم هذا المفهوم ضمنياً في الأدبيات المتعلقة بالرعاة، مثل الرعي في غرب السودان (البقارة والكبابيش). ويصف المفهوم هجرتهم وتحركاتهم (المراحيل) أو تنقلهم بين السافنا الغنية ومناطقهم الضعيفة من ناحية الإنتاج الحيوي والفقيرة المراعي نتيجة للتوسع في الإنتاج التجاري لاقتصاد السوق يحد من تنقلاتهم ويضيِّق المساحة الجغرافية على تحركاتهم.[2]
2. **التهميش البيئي**: يرتبط بمحدودية الموارد خاصة بالنسبة لهطول الأمطار والتذبذب في معدلاتها. هذا يفرض قيوداً بيئية على الإنتاج الحيوي مقرونة بقيود أخرى مثل الفيضانات والجفاف.[3] ويرى البعض أن التنمية البشرية تلعب

دوراً في زيادة وتعميق حدة التهميش البيئي. مثال لذلك سوء استغلال الموارد الطبيعية والقطع الجائر للأشجار والرعي والإفراط في الرعي (overgrazing)، والميل أكثر نحو الإنتاج المحصولي، كلها تؤدي إلى تدمير البيئة وزيادة التهميش البيئي.[4]

3. **التهمـــيش السياسي**: يتمثل في فقدان الحقوق الأساسية للفرد التي تجب على الدولة كفالتها (مثل حقوق المواطنة). ويشمل ذلك تجاهل الفرد في السياسات الخاصـــة بهيكل الموارد خاصة في ما يتعلق بخطط التنمية والتحديث.[5] ويظهر التهميش هنا في عدم حيادية الدولة في صنع السياسة العامة.

ظهـــرت في العـــصر الحديث مفردات كثيرة مرتبطة بالظاهرة مثل: الإقصاء البنيوي/الاجتماعي، والتهميش السياسي/الاقتصادي. وأشارت الموسوعة البريطانية إلى أن مصطلح الجماعات المهمشة (marginalized groups) قد استخدمه علماء الاجتماع بطريقتين: الأول يشير إلى جماعات مختلطة عنصرياً (racially mixed)؛ ويشير الثاني إلى جماعة في طور مغادرتها لخلفية ثقافية محددة لكن لم يتم قبولها بعد في ثقافة المجتمع الآخر. ويقول علماء الاجتماع أنه في كل أنحاء العالم هناك شعوب من ذوي السلالات المختلفة، أو غير محددة الأصل الجيني (uncertain genetic origin) لم يـــتم الاعتـــراف بهـــا كأعضاء في الجماعة العرقية المسيطرة، ويرفضون التصنيف العنـــصري لهـــم كجماعة تابعة اجتماعياً أو أقلية. هذه الجماعات تصبح جماعات مهمـــشة. فهي تحتل موقع مميز(distinctive) لكنه وضع يعبر عن الفصل أو العزلة (segregation) عن المجتمع.[6]

هذه الجماعات المعزولة عن المجرى الرئيسي للثقافة العامة أو السائدة في المجتمع والتنمية قد تشعر بالحرمان. وينتقل هذا الإحساس المشترك بالظلم إلى وعي مشترك بفضل الطبقة المتعلمة التي تستطيع بلورة هذا الشعور وذاك الوعي في شكل أصوات مطالبة برفع الظلم أو المطالبة بالتنمية. هنا يبرز دور السلطة المركزية التي يمكنها أن تتجنب تطور الحركة المطلبية إلى احتجاجات وسخط وعنف وذلك بالتجاوب مع المطالب واستيعاب تلك المناطق المهمشة في عملية التنمية.

يـــرى علماء سوسولوجيا التنمية أن الصراع السياسي عادة يندلع بين الذين يملكون الثروة والسلطة وبين المحرومين منهما. وحالما تجد الجماعات المحرومة القائد

الــذي يــنظم مطالــبها ويصوغ مصالحها فينفجر العنف ويحدث الصراع.[7] هذا بالــضبط مــا حــدث في دارفور (كما سيرد تفصيله لاحقاً). ويرون أن الحرمان النــسبــي مسؤول عن معظم حالات العنف مثل التمرد والعصيان وحرب العصابات والشغب المتصل بالغذاء وانتفاضات الفلاحين والثورات. كما أن الحرمان النسبــي يخلق المناخ للعنف الجماعي (collective violence) لأن الحرمان النسبــي يسبب الإحــباط (frustration) والــذي بدوره يؤدي إلى العدوان (aggression). وفي كــتابه "لماذا يثور الناس"؟ (Why Men Rebel?) يرى تيد جور (Ted Gurr) بأن "السبب هو الفجوة بين الحاجات وتحقيقها."[8]

كذلك من أسباب الشعور بالحرمان الخلل الاجتماعي/الاقتصادي الذي يولِّد الإحــساس بالظلم كما أن المحرومين يشعرون بأنهم محرومون من حقهم وتعرضهم للتمييــز ضــدهم. وطــبقاً للنظرية الإنسانية للعنف أن الحاجات الإنسانية ليست بيولوجية فحسب مثل الطعام والماء النقي والسكن، بل أيضاً الحاجات الاجتماعية-الاقتــصادية الأساســية المهمــة للــنمو والتنمية مثل فرص العمل، حرية التعبير، والمــشاركة في الثــروة والسلطة. ويحدث العنف نسبة لتجاهل مثل هذه المطالب وقمع الحاجات الأساسية التي يجب إشباعها.[9]

الملاحــظ أن المفــردات مثل التهميش والإقصاء أو الاستبعاد (exclusion) ارتــبطت بالأدبيات الحديثة للتعبير عن ظاهرة أو حالة واحدة أو وضع اقتصادي-سياســي-اجتماعــي، وربما ثقافي، واحد. فقد كانت المصطلحات السائدة قديماً للتعبير عن هذا الوضع هي "العدالة" و"المساواة" مقابل

الظلم والتمييز. فقد تداول الفكر الإنساني على مر العصور، ثم العلم الإنساني والاجتماعــي في العــصور الحديــثة قيمة المساواة وأهميتها والعدل وضرورة إزالة الظلــم. ولكن العلم الاجتماعي المعاصر وضع توصيف واضح للعدل ومؤشر محدد للمساواة: "المساواة هي اندماج الناس في مجتمعهم على أصعدة الإنتاج والاستهلاك والعمــل السياسي والتفاعل الاجتماعي. واللامساواة هي الاستبعاد أو الحرمان أو الإقصاء عن هذه المشاركة."[10]

يمكــن النظر للاستبعاد، أو الإقصاء، باعتباره نقيضاً للاندماج أو الاستيعاب، وهــو يعكــس طبيعة البنية الاجتماعية في أي مجتمع. الإقصاء ليس أمراً شخصياً

راجعاً لتدني القدرات الفردية فقط بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفها... وهو ليس موقفاً سياسياً فقط، ولا طبقياً... لكنه جمـــاع كل ذلك.[11] فهو، إذن، ظاهرة اجتماعية سلبية تمس أعداداً كبيرة من الناس وتنطوي على الفقر والحرمان وتتداخل فيها السياسة مع الاقتصاد والثقافة.

يمـــيل الأمـــريكيون إلى اســـتعمال مصطلحات أخرى غير مصطلح الإقصاء الاجتماعي، منها مصطلح "التجويت" – أي الانعزال في أحياء مغلقة أو شبه مغلقة تُعـــرَف بالجيـــتو (Jehto)، وكذلك مصطلح الطبقة الدنيا والتهميش. لكن هذه المـــصطلحات ليست متباعدة في معانيها ويتفق الكثيرون بأن الإقصاء يقع على فئة أو شريحة في المجتمع عادة تكون فقيرة وضعيفة لا تملك فرص معالجة وضعها. وأنهم تحـــت رحمة الأقوياء. ويلقى البعض المسؤولية على الصفوة بصورة عامة. فممارسة البعض للقوة، وهم يعملون على حماية مصالحهم الذاتية، تؤدي إلى استبعاد غيرهم.[12]

هـــناك اتجاه يصور الإقصاء باعتباره غياب المشاركة في الجوانب الرئيسة من حـــياة المجتمع. ولكن يؤكد البعض على ضرورة أن يكون هذا الإقصاء (الاستبعاد) قهرياً، ليس باختيار الفئة أو الجماعة المعنية. وهناك من يربطه بحرمان منطقة ما من المتوسط العام للخدمات والتنمية.[13]

غير أن هذا البحث يستخدم التهميش والإقصاء كمترادفين لأنهما في التحليل النهائي ينطويان عن الحرمان بمعناه الواسع (deprivation and disadvantage).

التهميش في السودان: ديناميكات أزمة المركز والأطراف:

يلاحظ بعض الباحثين أن "القوميات الطرفية الإثنو/ثقافية في السودان لم تشعر بذاتيـــتها شـــعوراً حاداً في وقت من الأوقات بقدر ما صارت تشعر به الآن [منذ العقـــد الأخـــير من القرن العشرين] ولم تؤثر على السياسات العامة وتجذب انتباه السياسيين بقدر ما تفعل اليوم."[14] ارتكبت النخبة السياسية التي حكمت السودان مـــنذ الاســـتقلال خطـــأً منهجياً عندما أهملت و/أو تجاهلت القوة الكامنة وراء الـــتجمعات الإقليمية/الجهوية والإثنية ومطالبها. وأخطأت عندما استخفت بالقوة الإقليمية والإثنية التي نشطت في المجال السياسي وصنفتها في عداد القوى العنصرية الهدامـــة، وأنها مجموعات اكتسبت وعياً سياسياً واجتماعياً بنفسها خارج الإطار

القومي العام. بينما الواقع التاريخي "يدلل على أن هذه الحركات -كما في جنوب السودان وغربه وشرقه- وهي في بداياتها كانت فئات سعت وتسعى لتحقيق مصالح سياسية واجتماعية واقتصادية داخل إطار الدولة القومية. ولم تكن في واقع الأمر تعبيراً عن علاقات أصيلة وسطها بقدر ما هي حركات تشكل هويات جديدة، وتسعى بواسطة قياداتها لتحقيق مصالح معينة"،[15] فهي لا تعني بالضرورة حركة انفصالية بل دعوة لدولة تستوعب -وبمساواة وعدالة وتوازن- التنوع الثقافي والإثني والديني.

هذه المقدمة مهمة لفهم كيف تشكل المركز والهامش في السودان وأفرز مشكلات كبيرة قادت إلى أزمات، من بينها دارفور. في السودان شكل الشمال مركز الدولة التاريخي. فشمال السودان، رغم اختلاف قبائله الكثيرة العدد، مرّ بتحولات مهمة في تركيبته القبلية والثقافية نتيجة لعوامل الحراك الاجتماعي التنافسي النسبي وسط الجماعات المختلفة خاصة في مناطق الوسط النيلي. إذ استفاد هؤلاء -إلى حد معقول- من رصيد التطور النسبي خلال سنوات الإدارة الاستعمارية مقارنة بأقاليم السودان الأخرى، مثل غرب السودان وجنوبه وجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق (إلى الجنوب الشرقي من السودان الشمالي) وشرق السودان في مناطق البجا. فقد دخلت عناصر الوسط الشمالي العربي المسلم مخيلة المستعمر البريطاني انتقائياً لاعتبارهم ينتمون في نظره لحضارة متقدمة. هذا في الوقت الذي نُظر فيه لغيرهم مثالاً للتخلف الحضاري! وهكذا تكونت العناصر القائدة في الشمال والكادر المساعد الإداري والتجاري للجهاز الاستعماري. وحددت السياسة الاستعمارية نتيجة التنافس بين الجماعات ذات الحراك الاجتماعي التي قبلت الشروط التي تمت من خلالها سياسات ومساومات التعاون مع الإدارة الاستعمارية، مما مكّن لها القضاء على مملكة دارفور في العام 1916م.[16] وكذلك على المقاومة الجنوبية في نهاية عشرينات القرن العشرين.

هذا التعاون وتلك المساومات بين المستعمر من جهة وبين بعض العناصر الشمالية من طائفية ودينية وقوى تقليدية ومتعلمين من جهة أخرى لم تحدد فقط مساحة التوسع الاستعماري في البلاد، بل حددت بنية المجتمع السوداني كله فيما بعد. فقد استفادت العناصر الشمالية من التوزيع الانتقائي للمهارات الحديثة من

تعلـــيم وتـــدريب، مما أدى إلى أن تسير عمليات التحديث كلها على نفس الوتيرة الانتقائـــية التي عمقت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق الشمال ومناطق الجنوب والغرب والشرق ذات الأصول غير العربية.[17]

عامـــل آخـــر مهم هو الموقع الجغرافي لبعض الجماعات الشمالية على النيل والبحـــر الأحمـــر وجنوب مصر، واتصال هذه الجماعات التاريخي بحضارات قديمة مدونـــة عـــن طـــريق الإسلام الذي هو ديانة عالمية، استطاعوا عن طريقها تطوير إحـــساسهم القومي أكثر من غيرهم. فالإسلام أعطاهم عالماً من الأفكار والرموز والطقـــوس والشعائر التي جعلتهم يحسون وكأنهم جماعة واحدة، حيث أن الجماعة التي يرمز لها بالعرقية أو الإثنية أو القبلية غالباً ما يشارك أعضاؤها جماعة أخرى في لغة أو لهجة أو عقيدة أو طائفة دينية رغم التمايز بينها في الأصل والتاريخ.[18]

هذا الخليط الشمالي الذي تكوِّن العناصر المسلمة ذات الأصول العربية مكان القلـــب منه، استطاع أن يفرض نفسه مركزاً للبناء القومي نتيجة العوامل التي سبق ذكـــرها، وأســـس بالمعنى السياسي والموقع الجغرافي والإستراتيجي كنقطة مركزية للدولـــة السودانية وحدودها، وللأمة وهويتها. فهو يضم كل السودانيين المسلمين العـــرب تقـــريباً، والفـــئات الحاكمة فيه منذ الاستقلال كانت تحاول، عن طريق الدولـــة، فـــرض عمليات التعريب والأسلمة على كل مناطق السودان عن طريق الـــسلطة. هكـــذا اســـتمر تاريخياً الشكل العام للتقدم الاجتماعي يعكس الثقافة الإسلامية واللغة العربية ونمط الحياة الشمالية. هذه العناصر الحاكمة في الشمال هي الـــتي فرضـــت العـــزلة على الجماعات والقوميات السودانية الأخرى في الجنوب والغرب ذات الأصول الأفريقية [غير العربية] عن مسار البناء القومي.[19] وهذا أسهم جزئياً في أزمة الهوية، ومع أن القبائل غير العربية في دارفور قد استعربت وتأسلمت ولا تعـــاني من وطأة التحدث باللغة العربية لغة القرآن الكريم، وهناك تمازج بينهم وبين بقية قبائل السودان. لكن تكمن المشكلة في كيف تحقق النخبة التوازن ويشعر الجمـــيع بـــأنهم مواطنون من الدرجة الأولى. وموازية لعلاقة المركز بالهامش وبما تنطوي عليه من حرمان اقتصادي وإقصاء سياسي وتهميش اجتماعي/ثقافي تشكلت هويـــتان –العربية مقابل غير العربية– أدت إلى صراع هويات زاد من تعقيد أزمة الدولة في السودان.

إضـــافة إلى ذلك لاحظ الباحثون السودانيون أن الكيانات النيلية التي أسست لها نظماً حضارية متقدمة كما في الدولة المروية في شمال السودان مكرسة التضامن التاريخي مع الكيانات الأخرى التي لم تصل إلى مرحلة الدولة فوجدت نفسها -أي تلـــك الكـــيانات- خاضعة لكيان حضاري إسلامي عربـــي تبلورت حوله هوية "إســـلاموية" فحاولـــت إلحـــاق تلـــك الكيانات بسياقها الحضاري. هذا "النهج الاســـتتباعي قد يبدو عادياً ومفهوماً في سياقه التاريخي لكن استمراره بعد ضعف الإمبراطورية العربية الإسلامية وزيادة وعي تلك الكيانات الموجودة خارج منظومة الدولـــة والثقافة العربية والإسلامية جعل من هذه الثقافة مركزية مهيمنة واشتمل ذلك على ميكانيزم الاستعراب العرقي/الثقافي ويرتكز على أيديولوجيا العروبة."[20] وعن طريق الأسلمة -الطرق الصوفية ومؤسسات التعليم الحديث- يواصل الكيان العربـــي تغلغله. وتبقى المشكلة في ما يولّده هذا النهج من وقائع الاستعلاء العرقي والاجتماعـــي خاصة في وجود التعدد والتباين العرقي والثقافي في ظل هيمنة الكيان الإســـلاموعروبـــي على جهاز الدولة. وتستثمره إقصائياً على مستويات متعددة وتتحول المحددات الثقافية من لغة وآداب وفنون وعادات وتقاليد وعقائد وتراتيبات اجتماعـــية إلى أســـلحة أيديولوجية، ويتمفصل العرق واللون مع الطبقة وتقسيم العمـــل، والدين مع السياسة، والمذهبـــي واللغوي مع الاجتماعي، وتكون النتيجة وضـــعية تاريخية مأزومة. ويكون الصراع فيها صراعاً شاملاً: صراع هويات ضد هويات... هذه الوضعية نسميها جدلية المركز والهامش، التي هي ليست بالضرورة قائمـــة على البعد الجغرافي، بل هي جوهرياً تمركز وتهميش عرقي وثقافي وسياسي واقتصادي وديني. وقد تأخذ أبعاداً مذهبية في الدين الواحد، وتتطور بإعادة إنتاج نفـــسها في شكل أزمات متصاعدة. وتتعارض هذه الوضعية التاريخية جوهرياً مع الديمقـــراطية والتنمية مما يقود إلى أقصى تجليات أزمتها في الحروب الأهلية وأزمات الهوية.[21]

زاد مـــن الأزمـــة أن هذه الإشكالية التاريخية قد تنـــزلت إلى أدبيات المركز وخطاب النخبة السياسية الحاكمة وأداتها الإعلامية. فخطابها يعاني من الازدواجية فهـــو يستبطن ترميزات تضليلية عندما يتحدث في شكل اكليشهات مثل الحديث عـــن التـــنوع في إطار الوحدة لكنه في واقع الأمر تنوع تغيب عنه العدالة -قِوامه

تــراتبية اجتماعية طابعها الاستعلاء العرقي/الثقافي. ويصدق القول أيضاً أن هنالك تهميــشا رأسيا -موازياً لهذا الأفقي- الذي يعكس التباين الاجتماعي في كل أنحاء الــسودان، وبالــتالي يلتقــي مهمشي الأطراف مع المهمشين اقتصادياً من حيث النتــيجة. أو بتعبير آخر تقاطع الرأسي والأفقي يعكس جانبا من أزمة الحكم وأزمة إدارة الدولة في السودان وأخطاء النخب.

كان نتاج الشعور بالظلم والغبن والتهميش -خاصة الأفقي- ظهور حركات إقليمية وجهوية خلال العقود التي تلت الاستقلال مثل مؤتمر البجا الذي تأسس في شرق السودان عام 1958م واتحاد جبال النوبة الذي تأسس في بداية الستينات من القرن العشرين، ووحدة غرب السودان الخاصة بدارفور.[22] وبزيادة التراكم النوعي والكمــي لأبــناء المهمــشين أصبح صوتهم يعلو منادين بالعدالة في توزيع السلطة والثــروة وفي نــصيبهم في التنمية. بل تمرد بعضهم في وقت مبكر مثل أبناء جبال النوبة (جنوب كردفان) الذين انضموا في منتصف ثمانينات القرن العشرين للحركة الــشعبية لتحريــر السودان (SPLM/A) بقيادة الراحل العقيد د. جون قرنق. وفي منتــصف التــسعينات مــن القرن العشرين بلور عدد من أبناء الغرب سخطهم واســتنكارهم للتهمــيش في كتاب سُمي بــ "الكتاب الأسود" الذي أثار جدلاً بــتقديمه تقيــيماً عرقياً لشاغلي المناصب القيادية في الدولة. وظل الكتاب مجهول الكاتــب إلى أن أعلن الدكتور خليل إبراهيم (قائد حركة العدل والمساواة المتمردة في دارفور) أنه من الذين أعدوا ذلك الكتاب، وجاء ذلك الاعتراف في أول حوار أُجــري معه في لندن بعد أحداث دارفور (في 2003 وما بعدها) بصحيفة (*الحياة*) اللندنــية حيث قال: "منذ الاستقلال حكم السودان 12 رئيساً جميعهم من الإقليم الــشمالي، ولم يرأس السودان أي شخص من دارفور أو الشرق أو الجنوب... قــررنا التأكد من ادعاءاتنا بسيطرة مجموعة صغيرة على البلاد فأجرينا إحصاء نــشرناه في الكتاب الأسود."[23] صحيح أن الكتاب الأسود، الذي أثار حفيظة حكــومة الخــرطوم، "قــدم ســرداً إحصائيا لتقسيم السلطة في السودان منذ الاستقلال وفيه بيان للظلم الذي حاق بأهل المناطق المهمشة ودارفور على وجه الخــصوص. وقد عكست عملية توزيعه نفوذ أصحابه... وقد ساعد في ترويج الكتاب سعي الحكومة للتعتيم عليه ومصادرته،"[24] لكن يصح القول أيضاً بأنه

لــــيس بالضروري أن يكون مَن يقود السودان من هذا الإقليم أو ذاك، من هذه القبـــيلة أو تلك، بل المهم أن تكون هناك عدالة في توزيع الفرص في العمل وفي المشروعات والتنمية.

هـــذا الوضع الذي يتحدث عنه الكتاب الأسود استمر إلى أن جاءت الإنقاذ ذات الـــتوجه الإســـلامي. يقول أحد أساتذة الجامعات من أبناء دارفور أن نظام الإنقاذ "عندما عمل على توزيع المناصب الوزارية تخلى عن الشعارات المرفوعة مثل المـــشروع الحـــضاري، وإعـــادة صـــياغة المجـــتمع وأسلمة الحياة وتحقيق العدالة والمساواة... وتمت التضحية بهذه الشعارات لصالح التمكين. وقد كان، لكنه كان تمكيـــناً جهـــوياً عنصرياً لثلاث فئات من الإقليم الشمالي هم الشايقية والجعليين والدناقلة."[25] ويرى أن هذا العمل انعكس في مجموعة النتائج السالبة في مجال إدارة الدولـــة وتوزيع الثروة، وكانت أهم شعارات السلطة المركزية الولاء قبل الكفاءة، وتجريد الأقاليم من مصادر تمويلها. وعدم توفير الاعتمادات المالية لهذه الأقاليم من المركـــز وأحـــياناً يـــتم تنفيذ 25% فقط من الميزانية المصدقة إذا كان هذا الإقليم منحدرا من أعراق الولاية الشمالية، أما إذا كان منحدراً عرقياً من غير ذلك الإقليم فربما لا تتجاوز النسبة الـــ 2%.[26]

يتهم الكتاب الأسود حكومة الإنقاذ بالقول: "في أول تشكيل وزاري للإنقاذ منحت 90% من المناصب الوزارية الاتحادية لأبناء الإقليم الشمالي، وعندما وجدت الحكومة المركزية أن هناك بعض أبناء الإقليم المدلل لم ينالوا مناصب قامت السلطة المركـــزية باستنساخ وزارات وتقسيم الوزارة الاتحادية الواحدة إلى عدة وزارات، وأتـــت بكمـــيات تـــصل إلى أرقام قياسية في تاريخ المناصب الدستورية في مجال المستـــشارين لأغراض الترضيات ولحفظ أغلبية التمثيل للإقليم الشمالي."[26] ويقول عـــندما تـــتقدم أي مؤسسة من غير الإقليم الشمالي بطلب تمويل لميزانيتها المجازة تُوضـــع أمامها العراقيل الإدارية والإجرائية مثل التحويل بالصرف وتوقيته والبنود ومـــا شابه ذلك... وكذلك تصفية المشاريع الزراعية الخاصة بغرب السودان مثل مؤســـسة جبال النوبة الزراعية، ومؤسسة جنوب كردفان الزراعية ومشروع غرب الـــسافنا، ومـــشروع جبل مرة للتنمية الريفية ومشروع ساق النعام. ويقول أحد العلمـــاء من دارفور (بروفيسور محمود موسى محمود) أنهم في دارفور أسسوا نهضة

دارفور عام 1964 وما تزال قضاياها معلقة. ويرى أن النخب الحاكمة في الخرطوم ظلـــت تمارس "التهميش المنهجي والمخطط للأقاليم". وأشار إلى أن الرئيس البشير كـــان قـــد أعلن في لقاء جماهيري في بداية التسعينات عن تبرعه بمبلغ مليار دولار لتنمـــية دارفور ووجه بقيام لجنة خاصة وصندوق خاص ولكن لا ندري أين ذهب المليار دولار. كما أن مشروع طريق الإنقاذ الغربـــي يرجع إلى مؤتمر البرتي بمدينة ملـــيط في عام 1995 ولكن لم يتم تنفيذه حتى الآن على الرغم من إسهام المواطنين فيه.[27]

كما يرى بعض الباحثين أن دارفور من الأقاليم التي تأثرت سلبياً من نمط التنمـــية الإقليمـــية غير المتوازنة في السودان. وهذه الوضعية هي "نتاج انحياز الطـــبقة الحاكمة في المركز لمصلحة الإقليم الأوسط، الأغنى نسبياً، والذي ظل لـــسنوات طـــويلة يستحوذ على نصيب الأسد من موارد الاستثمار الحكومي والخاص على حساب بقية الأقاليم. وكذلك يعكس اقتصاد دارفور كل سمات الإقلـــيم المستَقل، سمات إقليم يعاني من مأزق مزدوج، مأزق التخلف في داخل قطر متخلف."[28]

في عام 1998 أعدت الإدارة السياسية برئاسة الجمهورية (القصر الجمهوري) دراسة بالإحصاءات لتعطي صورة حقيقية للحكومة حول قسمة السلطة السياسية في الـــبلاد على مستوى الحكومة المركزية فقط. تناولت الدراسة كل حقب الحكم الـــوطني في الـــسودان منذ قبيل الاستقلال (1954) وحتى آخر تشكيل وزاري في إبـــريل/نيسان 1998. شملت الدراسة خلفيات ومعلومات عن كل وزير من حيث العمر، المستوى التعليمي، التوزيع المهني، والمنطقة والقبيلة.

ففـــي أول حكـــومة وطنية في 1954 – 1958 (الحزبية الأولى) كانت قبيلة الدناقلـــة (الولاية الشمالية) في مقدمة القبائل بنسبة 15.58%، تليها المواليد بنسبة 11.69%، ثم المحس والبديرية بنسبة 10.39% لكل. ويلاحظ غياب مجموعات قبلية كبيرة مثل الشلك في الجنوب والفور والبقارة في غرب السودان وكل قبائل شرق الـــسودان ما عدا الشكرية في البطانة.[29] وبالمقابل فإن القبائل التي تنتمي إلى شمال السودان (النيلي): دناقلة، محس، نوبة حلفاويين، ميرفاب، جعلية وشايقية شكلت غالبية واضحة بنسبة 45.46%. (انظر الجدول رقم 2).

(جدول رقم 2): التوزيع القبلي لوزراء الحكومة الوطنية (1954-1958م)

القبيلة	العدد	النسبة
الدناقلة	12	%15.58
مواليد	9	%11.69
محس	8	%10.39
بديرية	8	%10.39
دينكا	7	%9.09
نوبي	6	%7.79
نوير	4	%5.19
باليت	3	%3.90
الحضور	3	%3.90
الحلفاويين	3	%3.90
ميرفاب	2	%2.60
شكري	2	%2.60
جعليين	2	%2.60
شايقي	2	%2.60
زاندي	2	%2.60
رفاعيين	1	%1.30
اللحويين	1	%1.30
فونج	1	%1.30
دوينق	1	%1.30
العدد الكلي	77	%100

المصدر: الإدارة السياسية برئاسة الجمهورية.

ومـــن ناحـــية الأقاليم يأتي إقليم العاصمة في مقدمة الأقاليم التي شاركت في الـــسلطة المركزية في الفترة (1954 – 1958) حيث بلغت مشاركته 31.17% يليه الإقلـــيم الشمالي (الآن ولايتي نهر النيل والشمالية) بنسبة 25.97%؛ إلا أن معظم الذين يقطنون الخرطوم ينتمون لقبائل جاءت من الإقليم الشمالي (في تلك الفترة). 29 ولم يـــتم تمثيل أقاليم غرب السودان (كردفان الكبرى ودارفور الكبرى) طوال تلك الحقبة (انظر الجدول رقم 3).

جدول رقم (3): التوزيع الجغرافي لوزراء الحكومة الوطنية (1954-1958)

الإقليم	العدد	النسبة
الخرطوم	24	%31.17
الشمالي	20	%25.97
الأوسط	11	%14.29
أعالي النيل	8	%10.39
الاستوائية	4	%5.19
بحر الغزال	3	%3.90
الشرقي	3	%3.90
النيل الأبيض	2	%2.60
النيل الأزرق	2	%2.60
العدد الكلي	**77**	**%100**

ضـــمت حكومة الفريق إبراهيم عبود العسكرية (1958-1964) عشرة قبائل يأتي في أولها المواليد بنسبة 25% يليهم الشايقية بنسبة 16% والجعلية والعبابدة بنسبة 12% (انظـــر الجدول رقم 4). ولم يتم تمثيل قبائل دارفور وشرق السودان وكانت الغلـــبة لقـــبائل الإقليم الشمالي (الشايقية والجعليين، المحس، الدناقلة، الحلفاويين، النوبة) حيث شكلوا 63.85% من الحكومة الحزبية الأولى.

جدول رقم (4): التوزيع القبلي لوزراء حكومة عبود (1958-1964)

القبيلة	العدد	النسبة
مواليد	6	%25
شايقية	4	%16.67
جعليين	3	%12.50
عبابدة	3	%12.50
جوامعة	2	%8.33
دناقلة	2	%8.33
محس	1	%4.17
حلفاويين	1	%4.17
النوبة	1	%4.17
الباليت	1	%4.17
العدد الكلي	**24**	**%100**

المصدر: رئاسة الجمهورية، الخرطوم، 1998

يوضـــح الجدول رقم (4) أن نسبة مشاركة قبائل الولاية الشمالية في حكومة عبود (شايقية، عبابدة، جعليين، دناقلة، محس، حلفاويين، نوبة...) بلغت 86.51%.

وعلى مستوى الأقاليم تمثلت العاصمة الخرطوم بنسبة 41.67% يليها الشمالي بنسبة 25% ثم الأوسط 8.33% ثم أعالي النيل 10.39%، بينما لم يجد إقليم دارفور أي تمثيل طوال هذه الحقبة.

أمـــا في الحكومة الحزبية الثانية (1965- 1967) فقد شاركت 18 قبيلة حيث كانـــت تنتمي أكبر نسبة من الوزراء لقبيلة الشايقية (12.24%) ثم الدناقلة (10.20%) ثم الميرفاب (8.16%) ثم الأشراف (8.16%) ثم الجعليين (6.12%). ولأول مرة يتم تمثيل قبائل دارفوة (زغاوة ورزيقات) بنسبة 2.04%. وظهر تمثيل قبائل جديدة مثل الشناقيط والمسلمية والسعاتة في كردفان. لكن يلاحظ أن قبائل الإقليم الشمالي في مجملها شكلت حوالي نصف الحكومة حيث بلغت نسبتها مجتمعة 49%.[30]

من ناحية التمثيل الجغرافي احتلت الخرطوم المرتبة الأولى بنسبة 44.90% تليها الـــشمالية بنـــسبة 16.33%، ثم النـــيل الأبيض (8.16%)، ثم كردفان (6.12%)، ودارفور (4.88%) والشرق (2.045%).

أمـــا في حكـــومة مايو بقيادة الرئيس جعفر محمد نميري (1969–1985) فقد حـــصل الجعليون على نسبة 25.32% من التشكيل الوزاري في حكومة الخرطوم، والدناقلـــة (8.86%)، والمحس 8.10%، وقد حصلت قبائل الإقليم الشمالي (الذي ينتمي له نميري) على ما يقارب نصف التشكيل الوزاري – أي أربعة قبائل مقابل 34 قبيلة شاركت في الحكومة (انظر الجدول رقم 6).

أمـــا مـــن ناحية التوزيع القبلي لفترة الحكم الانتقالي (1985–1986) الذي أعقبت حكومة مايو فقد جرى تمثيل أحد عشرة قبيلة، جاء أعلى تمثيل فيها لقبيلة الدناقلة (19.23%)، تليها الشايقية (15.38%) وهما من أبرز قبائل الإقليم الشمالي الـــتي يـــرى أبناء الأقاليم الأخرى، خاصة دارفور، أنهما يستحوذان على السلطة والثروة منذ استقلال السودان في 1956/1/1م.[(31)]

في الحكـــومة الحـــزبية الثالثة (1986–1989) شاركت 39 قبيلة كانت أعلى نـــسبة تمثـــيل فيها لقبيلة الشايقية (9.6%)، يليها الجعليون والدناقلة بنسبة 8.8% لكل. (انظر الجدول رقم 5).

جدول رقم (5) يوضح الانتماء القبلي للتشكيل الوزاري

للحكومات السودانية منذ الاستقلال:

القبيلة	الحكومة الوطنية	حكومة عبود	الحزبية الثانية	حكومة مايو	الحزبية الثالثة	حكومة الإنقاذ
الدناقلة	%16	%8.33	%10.20	%8.86	%8.59	%16.11
مواليد	%12	%25	–	%4.81	%,.78	%2.84
محس	%10	%4.17	%4.8	%8.10	–	%5.79
بديرية	%10	–	%6.12	%.2,3	%6.25	%2.36
نوبي	%8	%4.17	–	%,.76	%1.56	–
دينكا	%9	–	%6.12	%4.56	%7.81	%7.11
نوير	%5	–	%4.8	–	–	–
باليت	%4	%4.17	–	–	–	–
الحضور	%4	–	–	–	–	–
حلفاويين	%4	%4.17	–	%1.52	%1.56	–
ميرفاب	%3	–	%8.16	–	%,.78	%.,47
شكرية	%3	–	–	–	–	%.,47
جعليين	%3	%12.5	%6.12	%25.32	%8.59	%15.17
شايقية	%3	%16.67	%12.24	%4.30	%9.38	%12.80
زاندي	%3	–	–	–	%2.34	%2.37
رفاعيون	%1	–	–	–	–	%.,47
اللحويون	%1	–	–	–	–	–
فونج	%1	–	–	%1.1	–	–
دوينقا	%1	–	–	–	–	–
عبابدة	–	%12.50	–	%2.78	–	%.,47
جوامعة	–	%8.33	–	%1.77	%,.78	–
ركابية	–	–	–	%4.81	%,.78	–
رباطاب	–	–	–	%3.4	%,.78	%2.84

في حكـــومة الإنقـــاذ الوطني (1989 –) فقد حققت الإنقاذ أكبر مشاركة للقـــبائل في الحقب المختلفة حيث بلغ عدد القبائل التي شاركت فيها (حتى 1998) أربعـــون قبيلة، يأتي أولها الدناقلة بنسبة 16.11% ثم الجعلية (15.17%)، فالشايقية (12.80%)، لكـــن إذا أضـــفنا العمـــراب للجعليين، وهم أحد فروعهم، يصبح الجعليون في المقدمة بنسبة تبلغ 19.41%. بالنسبة للإقليم الجنوبـــي جاء أكبر تمثيل لقبـــيلة الديـــنكا بنسبة 7.11% ثم النوير بنسبة 3.79%. وبلغ عدد القبائل الجنوبية المشاركة 7 قبائل، وبلغت نسبة تمثيل قبائل الجنوب مجتمعة 16.11% مما يضعهم في المـــرتبة الثالثة بعد الجعليين. أما على مستوى التمثيل الجغرافي في الإنقاذ فقد حقق الإقليم الشمالي أكبر نسبة مشاركة بنسبة 35.55% يليه الخرطوم بنسبة 17.54% ثم ولاية كردفان. (انظر الجدول رقم 6).[32]

جدول رقم (6): التوزيع الجغرافي (الإقليمي) للحكومات المركزية في السودان (1954–1998)

الإقليم	الحكومة الوطنية	حكومة عبود	الحزبية الثانية	حكومة مايو	الحزبية الثالثة	حكومة الإنقاذ
الخرطوم	%31.17	%41.67	%44.90	%32.15	%21.9	%17.54
الشمالي	%25.97	%25	%16.33	%11.65	%11.72	%35.55
الشرقي	%3.90	%8.33	%2.4	%3.4	%5.47	%1.9
أعالي النيل	%10.39	–	%6.12	%2.78	%7.81	%7.58
الاستوائية	%5.19	–	%2.4	%1.1	%6.25	%4.27
بحر الغزال	%3.90	%4.17	%4.8	%,.76	–	%5.21
دارفور	–	–	%4.8	%,.76	%7.81	%5.64
كردفان	–	%4.17	%6.12	%8.61	%14.6	%11.85
النيل الأزرق	%2.60	–	–	%4.30	%1.56	%1.42
النيل الأبيض	%2.60	–	%8.16	%5.32	%4.69	%7.11
الأوسط	%14.29	%16.66	%2.4	%7.9	%5.47	%3.79

* **المصدر**: رئاسة الجمهورية، الخرطوم، 1998م.

غـــير أن أبناء دارفور يرون أن إقليمهم ذو كثافة سكانية عالية (خمس سكان السودان) بينما يأتي التمثيل أكبر من الإقليم الشمالي الأقل كثافة مقارنة بكل أقاليم السودان تقريباً. ويرون أنه على الرغم من الكم الهائل من القبائل التي شاركت في حكـــومة الإنقاذ، إلا أنها – علاوة على أنها حافظت على نفس النسبة لصالح قبائل بعيـــنها – أعطـــت القـــبائل والأقاليم الأخرى (خاصة المهمشة) وزارات هامشية ويضربون مثلاً بوزارتي الشباب والرياضة، ووزارة الثروة الحيوانية.

الملاحـــظ أن قبائل الشايقية والدناقلة والجعليين (قبائل الإقليم الشمالي) تتميز بأنهـــا شـــاركت في كل الحكومات المركزية في السودان، لم تغب عن أي تشكيل وزاري. كما أنها نالت أعلى النسب في المشاركة مقارنة ببقية قبائل السودان.

يُلاحظ أن نظامي مايو والإنقاذ قد اشتركت فيها كل أقاليم السودان. وشهد الإقلـــيم الـــشمالي وإقلـــيم بحر الغزال أعلى نسبة لهما في تاريخ السودان في عهد حكـــومة الإنقـــاذ. مـــن جانب آخر شهد الإقليم الشرقي أقل تمثيل له في تاريخ الـــسودان في عهد الإنقاذ. كما أن أكبر نسبة تمثيل لأقاليم الجنوب كانت لصالح أعالي النيل والاستوائية في حقبة الحزبية الثالثة.

هـــذا الوضـــع الـــذي عكسته هذه الإحصائيات جعل الكثير من النخب في ولايـــات أخرى مثل الشرق ودارفور يتحدثون عن ضرورة العدالة في توزيع فرص الـــسلطة والتنمـــية والخدمات. والمعروف أن السودان يعاني من شح الموارد المالية، وهـــو مـــن الدول الأقل نمواً (LDCs) لكن حجة هذه النخبة أن التخلف مسألة نـــسبية، وأن الثـــروة علـــى قلتها ينبغي توزيعها بعدالة كما أن السلطة يجب ألا تحتكرها قبائل معينة كما أشار إلى ذلك الكتاب الأسود وعززته إحصائيات رئاسة الجمهورية.

حكومة الإنقاذ والتهميش: الأطروحات والأطروحات المضادة:

إن مـــشكلات الـــسودان ذات الطابع الإثني والقبلي والجهوي موجودة منذ الاستقلال لكن تصاعدت بدرجة كبيرة في عهد حكومة الإنقاذ الوطني التي جاءت بـــانقلاب عسكري في 30 يونيو/حزيران 1989م حيث برزت تناقضات في حكم الإنقاذ بين الشعارات الإسلامية التي طرحتها من ناحية وأدائها في الواقع من ناحية

ثانـــية. وقـــد انبرى لها البعض بالنقد حتى من كوادرها في الحركة الإسلامية سواء كان الذين انسلخوا من الجبهة الإسلامية القومية، مثل د. عبد الوهاب الأفندي، أو الذين آثروا الابتعاد عن النشاط المباشر في التنظيم مثل د. التجاني عبد القادر حامد ود. حـــسن مكـــي محمـــد أحمد. فالدكتور التجاني عبد القادر أحد أميز مفكري ومنظري الحركة الإسلامية ومشروعها الإنقاذي تحدث عن "المراجعات الكبرى عن أزمـــة الإسلاميين ومستقبلهم" ناقداً للحركة الإسلامية وهي في الدولة قد حادت عن المبادئ. وكتب عن "الإسلاميون وأوهام الدولة القومية"[33] باعتبار أن المشروع ضـــل طـــريقه في ردهـــات الدولة. وقد نقد د. التجاني (وهو من أبناء كردفان) العنـــصرية التي وجدها داخل الحركة الإسلامية مشيراً إلى ذلك بدبلوماسية مهذبة عـــندما قـــال "السبب المباشر لخروجي من السودان أنني شعرت بأن مشاركتي في العمـــل الـــسياسي المباشر... غير مرغوب فيها."[34] فهاجر في ما يشبه البحث عن الخـــلاص الفـــردي. وقد أشار أحد تلاميذ الدكتور الشيخ الترابـــي والمقربين له، المحبوب عبد السلام، إلى أنهم كانوا "أنتلجنتسيا مضطهدة داخل الحركة الإسلامية وأن انـــشقاق الحركة الإسلامية – إلى مؤتمر وطني ومؤتمر شعبـــي – أضاء فكرة الحرية، وفكرة اللامركزية، وفكرة الهامش الذي يقاتل من أجل حقوقه."[35]

برزت التناقضات من أن الحكومة الإسلامية لم تستطع تحقيق مبادئ الإسلام مـــثل العدالة والمساواة. ومن خلال سعيها للتمكين أطاحت بالكثيرين الذين فقدوا مناصـــبهم في الخدمـــة المدنـــية والقوات النظامية لا لسبب سوى أنهم لا ينتمون للحركة الإسلامية (الجبهة الإسلامية القومية وواجهتها حزب المؤتمر الوطني). ففي نـــدوة خاطبها في مدينة القضارف (414 كلم جنوب شرق الخرطوم) نائب رئيس الجمهـــورية، علـــي عثمان محمد طه، في أواخر شهر ديسمبر/كانون الأول 2008 اعتـــرف بـــأن ثورة الإنقاذ في مرحلة من المراحل كانت تقدم أهل الولاء لحاجتها للثقة وتثبيت أركان النظام.[36] وهي الأخطاء ذاتها التي أشار إليها البروفيسور حسن مكي (من مفكري الحركة الإسلامية) حيث قال أن هذا الأخطاء هي التي أدت إلى تـــأزيم مشكلات السودان وتدويلها.[37] كذلك عانت حكومة الإنقاذ من أزمة في الخطاب السياسي. وتكمن المفارقة في أن خطابها موجه لدولة وكأنها كلها عرب، وكلها مسلمون، وكلها حركة إسلامية.

أحــد أساتذة الجامعات ينتمي لإقليم دارفور كان حتى بداية التسعينات من القرن العشرين عضواً منظماً في الجبهة الإسلامية القومية (حزب الحركة الإسلامية) فانــسلخ عنها مسبباً خروجه بأنه وجد عنصرية في داخل الجبهة الإسلامية نفسها. وقد أثبتت بعض الأحداث لاحقاً أنه محق في ما ذهب إليه. يقدم هذا الكتاب بعض الأمثلة لذلك:

في عام 1995م قررت الحركة الإسلامية ترشيح أمين عام لحزب المؤتمر الوطني برز مرشحان هما: غازي صلاح الدين عتباني (وهو من الوسط النيلي الذين يطلق علــيهم أبناء الغرب صفة "أبناء البحر")، وظهر منافساً له الشفيع أحمد محمد وهو مــن أبناء دارفور (أبناء الغرب). وأجريت عملية انتخابية ديمقراطية ففاز الشفيع. فألغــوا نتيجة التصويت واختاروا غازي صلاح الدين أميناً عاماً للحزب، وترضية للشفيع تم تعيينه سفيراً للسودان في إيران. تعليقاً على ذلك الحدث كتب الصحفي محمــد طــه محمد أحمد (الذي اغتيل في سبتمبر/أيلول 2006) تحت عنوان: "أولاد البحــر يتآمــرون على أولاد الغرب". مع ملاحظة أن هذا الصحفي ينتمي لأبناء البحر (فهو من الشايقية) لكنه كان ملتزماً جانب الحق والحقيقة.

المــثال الــثاني هو عندما كان هناك اتجاه داخل الحركة الإسلامية لانتخاب رئيــساً للمجلــس الــوطني (البرلمان) في عام 1996 لكي يتفرغ الشيخ د. حسن الترابــــي للمؤتمر الوطني (حزب الحركة الإسلامية). برز مرشحان هما عبد العزيز شــدّو المحامي، وهو من الوسط النيلي، والآخر هو مكي بلايل من أبناء قبيلة النوبة في جنوب كردفان. تحركت الكتل البرلمانية وكانت المؤشرات تؤكد اكتساح بلايل لــشدو بــسبب تحالف ما يُعرف بــ "الكتلة السوداء" (دارفور، الجنوب، جنوب كــردفان وجــنوب النيل الأزرق) تم إلغاء الفكرة واستمر الترابــي أميناً للمؤتمر الوطني ورئيساً للمجلس الوطني حتى حدوث الانشقاق بينه والرئيس البشير في عام 1999.

كــذلك هــناك قصة داود يحي بولاد المعروفة الذي كان من كوادر الحركة الإســلامية المخلصين والنشطين منذ أن كان طالباً. فقد ترأس إتحاد طلاب جامعة الخرطوم (دورة 1975-1976) وهي فترة المواجهة الشرسة بين التنظيم ونظام جعفر نميري العسكري الشمولي (1969- 1985). كان بولاد من أبناء دارفور. وبعد أن

تخـــرج رأى أن أهله في دارفور يعانون. ويبدو أن عاطفة العنصرية ممزوجة بالشعور بـــالظلم تغلبت على الانتماء الأيديولوجي. فانسلخ عن الحركة الإسلامية والتحق بالمعارضـــة المسلحة متحالفاً مع الحركة الشعبية لتحرير السودان التي كان يقودها العقـــيد د. جون قرنق. ويُقال أنه عندما قابل قرنق قال لقرنق "الدم غلب الدين"[38] في إشـــارة لانسلاخه عن الحركة الإسلامية وانحيازه لأهله في دارفور. وعندما كان في متحـــرك عـــسكري من ناحية الجنوب تجاه دارفور في، بداية تسعينات القرن العشرين، تم اغتياله هناك - أو بالأحرى تصفيته بواسطة كوادر الحركة الإسلامية. ويـــبدو الآن وكأنما التاريخ يكرر نفسه في حالة د. خليل إبراهيم الذي انسلخ عن الحـــركة الإسلامية وانحاز لأهله من خلال قيادته لحركة التمرد الدارفورية (حركة العـــدل والمـــساواة) وأصبح من ألد أعداء الحركة الإسلامية الحاكمة في الخرطوم حيث قاد محاولة انقلابية ضدها في 10 مايو/أيار 2008 وفشل.

إضـــافة إلى ذلك فإن سلوك الإنقاذ الإقصائي، ومنذ البداية، أفقدها تعاطف الكـــثير من التيارات السياسية. كما أن بعض سياساتها أفقدتها تعاطف الكثير من فئات الشعب في الأقاليم المتخلفة والمناطق النائية التي واجهت الإهمال حيث دمرت سياســـات الإنقـــاذ الزراعة والاقتصاد الريفي وتدمّر معه المجتمع الريفي في أقاليم الهـــامش. لـــذلك قـــادت نخبة الهامش خطاباً نقدياً حاداً ضد أطروحات الإنقاذ وســـلوكها الـــسياسي وحتى توجهها الأيديولوجي: "رفع نظام الإنقاذ شعارات إســـلامية وخلا المشروع الإسلامي من المضامين الإسلامية في العدالة والمساواة بين القومـــيات والجهات وخطاب الإنقاذ العروبـــي والحديث عن الكتلة السوداء قد حوّل جوهر المشروع الإسلامي، رغم الشعارات الإسلامية، إلى مشروع سلطوي ذي طابـــع جهـــوي وعشائري... هذا يؤكد أن النـــزاعات الإثنية رهينة المناخ السياسي السائد وتوجهات النظام السياسي الحاكم..."[39]

في الـــسياق ذاته كتب شريف حرير، أحد نخب دارفور المعارضة للحكومة، دراســـة لجامعة بيرجن (غير منشورة) اتهم فيه حكومة الحركة الإسلامية بأنها عبارة عن "عنصرية في ثوب إسلامي": *(Racism in Islamic Disguise? Retreating Nationalism and Uprising Ethnicity in Darfur)*[40] حيث يشير الكتاب إلى تراجع القومية وصعود الإثنية في دارفور كجزء أصيل من مسببات الأزمة.

تـــرى نخـــبة الهامش أن الإنقاذ بطرحها الإسلامي بدلاً من أن تؤسس دولة العدالـــة أدت سياساتها إلى خلق دولة الطبقات والهويات. ويرى أحد الباحثين (من إقلـــيم كـــردفان) "أن التمايـــز الاجتماعي والبناء الطبقي والتراتبية الاجتماعية في الـــسودان قد أخذت -خلال سنوات حكومة الإنقاذ- شكل التلاحم الحميم بين الإثنـــية والطبقـــية... وهـــذا التطابق هو الذي ولّد تطوراً كاذباً بالاستعلاء لدى البعض، وربما ولّد غبناً واحتقاناً لدى الطرف الآخر."[41]

لـــذلك ركـــزت الحركة الشعبية في أدبياتها على التهميش والمهمشين. لذلك كـــان من شعاراتها وأهدافها الأساسية إقامة السودان الجديد. وتعني به الذي يقوم علـــى العدالة وعلى المواطنة بعيداً عن العنصرية والجهوية. فكانت تحاول أن يكون خطابهـــا قومياً واستقطبت بعض الشماليين بداخلها حتى في المناصب القيادية مثل الدكـــتور منصور خالد الذي كان وزيراً في حكومة نميري في السبعينات من القرن العـــشرين، وياســـر عـــرمان، ومالك عقار (من منطقة النيل الأزرق)، إضافة إلى قيادات من جبال النوبة مثل يوسف كوة وعبد العزيز الحلو.

وحـــتى بعـــد أن أصبحت الحركة الشعبية شريكا في حكومة الإنقاذ بعد اتفاقية نيفاشـــا وعقدت مؤتمرها، مايو/أيار 2008، بجوبا أعادت إنتاج بعض شعارات المرحلة علـــى الـــرغم من إعلانها في هذا المؤتمر بأنها قد تحولت من حركة مسلحة إلى حزب سياســـي. ففـــي بـــيانها الختامي أوصت الحركة "بتحالف الحركة مع قوى الهامش في الـــشمال والغـــرب والشرق وكل أنحاء السودان بجانب الديمقراطيين... وأن الحركة جاءت من أجل المهمشين، وأنهم يسعون لتنفيذ برنامج السودان الجديد.[42]

لقـــد ذهبت في ذات الاتجاه الذي يتهم النخبة (النيلية) الحاكمة بأثننة الدولة الـــسودانية أنتلجنتـــسيا غير دارفورية. حيث يرى البعض أنه ومن خلال استقراء تاريخـــي لتكوّن الدولة السودانية أن "ظاهرة الانتماء القبلي الحاد تشكل في بعض جوانبها أخطاء تاريخية في سياسات بناء الدولة الوطنية في تاريخ السودان الحديث، وأن الحـــركة الإســـلامية الحاكمة في السودان انتهجت سياسات أدت إلى تفتيت الكـــيانات الكبيرة ونشوء كيانات جديدة لا يسندها العرف القبلي القديم ولكنها جاءت بمبررات الولاء السياسي الأمر الذي أعاد القبائل إلى النعرات العرقية الضيقة والاستقطاب العرقي الحاد.[43]

هناك أيضاً من مفكري الشمال النيلي -أو النهري- مَن ينتقد السلوك الإثني للحكـــومة المركـــزية في السودان. مثلاً الدكتور الباقر العفيفي -وهو من الوسط النيلـــي- يـــتهم نخبة الوسط النيلي المسيطرة على الحكم بالتلاعب بالجين في نفي المكوِّن الأفريقي. ويؤكد أن المكوِّن العرقي للوسط النيلي لعب دوراً بارزاً في سلب الجهات الأخرى حقوقها الوظائفية والثقافية منذ الاستقلال حيث ظل هؤلاء الذين يمثلون القبائل أو القوميات خارج منظومة الوسط النيلي إلا "تروس وفيّة" في ماكينة الدولـــة المركـــزية. فالوظائف التي ظل يشغلها أبناء الجنوب والغرب والشرق، إن وجـــدوا، حتى بعد نيفاشا وأبوجا واتفاقية الشرق، تمثل هبات أو (عطية مزيّن) أو إضافة لون للّوحة التي ترسمها نخبة الوسط النيلي وتتحمل وحدها مسؤولية عرضها في جـــدران المسارح السياسية[44]، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الأثر العربـــي في الـــسودان لـــيس محصوراً فقط في قبائل الوسط النيلي. هذا السلوك الإقصائي من جانـــب النخبة النيلية لأقاليم الهامش هو الذي أفرز الأزمات التي يعيشها السودان الآن والـــتي حاولت الحكومة الحالية أن تعترف بها وبمسمياتها وبالمظالم لكن بعد أن فات الأوان واستفحلت الأزمات مما جعل السودان يدفع الثمن غالياً وطفق يبحث عـــن مـــا ينقذ البلاد من التمزق. وهو إنقاذ مرهون ليس بالمزيد من التنازلات من جانب الإنقاذ بل بتغيير جذري للرؤية وللمسلمات التي ظلت تتدثر بها نخبة الوسط النيلي عبر عقود من الزمان.

كمـــا يـــرى الـــصادق المهدي زعيم حزب الأمة ورئيس الوزراء السابق في السودان أن تنامي ظاهرة القبلية والإثنوية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشمولية معتبراً أن الـــشمولية تقفل الباب أمام التعبير السياسي فيلجأ الناس لقبائلهم وإثنياتهم للتعبير. كمـــا أن الدولة بتخليها عن تقديم الخدمات تدفع المواطن للقبيلة كمؤسسة ضمان اجتماعـــي، وأيـــضاً عبر تبني النظام الشمولي لثقافة مركزية قابضة يلجأ الناس برد الفعل للتأكيد على هوياتهم الثقافية. وينحي الصادق باللائمة على الحركة الإسلامية الحاكمة في السودان تحت اسم المؤتمر الوطني لسياساتها التي دفعت المجتمع بالارتداد إلى الجهـــوية والقبلـــية. ويعتقد المهدي أن سياسات نظام الإنقاذ الإقصائية أفرزت إقـــصاءات مـــضادة باستلهام معطيات سياسة المناطق المقفولة، وجدت دعماً من قطاعـــات علمانـــية في الشمال والجنوب، وهذا في رأيه ربما يؤدي إلى نهج نقيض

سيؤدي لإقصاء جديد يضع الوطن أمام حتمية الانفصال والاستقطاب الحاد. كما يرى أن النظم الدكتاتورية التي حكمت السودان –نظم عبود ونميري والبشير– قد اتـبعت نهجاً خشناً، خاصة الإنقاذ، التي كانت أكثر صرامة جراء اعتبارها هوية السودان إسلامية عربية. وأن نهج الإنقاذ الإقصائي خلق ردة فعل من قوى اجتماعية تجد دعماً إقليمياً ودولياً بهدف بناء سودان أفريقاني (إثنياً) انجلوفوني علماني. ويرى أن المخرج أو الخيار يتمثل في برنامج الدولة المدنية الديمقراطية ذات المرجعية الإسلامية التي تكفل حقوق المواطنة وحرية الأديان.[45]

في ذات الاتجاه الذي ذهب إليه السيد الصادق المهدي ترى نخب الهامش أن التهميش بكل ملامحه وأبعاده قمين بالظهور تحت أي نظام سياسي. لكن يرون أن "احتمال تفشيه وتفاقمه أكبر في ظل نظام شمولي مهموم بقضية الشرعية وبقائه على السلطة بأي ثمن، فهو نظام منعدم الشفافية ومحجوب عن المساءلة. وهذا بالضبط ما حدث وما هو حادث الآن في السودان [في عهد الإنقاذ] من إقصاء لكثير من الكيانات الإثنية والجهوية والسياسية في ظل النظام الشمولي الحالي [الإنقاذ] مقارنة بالأنظمة الديمقراطية على قصر مدها."[46] ويقدم هؤلاء أمثلة من واقع تجارب ماثلة في العالم المعاصر منها ما فعله النظام الشمولي بالصومال والنظام الشمولي الذي فتت الإتحاد السوفيتي السابق. ويقدمون مثال الديمقراطية الهندية التي يعيش في كنفها أكثر من مليار نسمة يتوزعون على مئات الطوائف والطبقات والإثنيات والأديان حافظت على تماسكها ووحدها (بعد انفصال باكستان) وأضحت الديمقراطية الأكبر في العالم وتقدم الآن عملاقاً اقتصادياً وعلمياً جباراً في الألفية الثالثة. تدعو أنتلجنتسيا الهامش إلى ضرورة الاستفادة من هذه التجارب. وتحذر من أن تنزلق الدولة السودانية إلى العنصرية والتي أصبحت تتضح ملامحها يوما بعد آخر في ظروف التمكين التنظيمي وللدرجة التي ضاعت معه ملامح الدولة القومية الجامعة وحلت محلها الدولة الإثنية القابضة.[47]

هناك بعض قادة الحركات المسلحة الدارفورية أكثر تطرفاً في توصيف علاقة المركز بالهامش في السودان. فهم يرون أن نخب السودان النيلي الحاكمة هي امتداد للاستعمار في تعامله مع الهامش. ومثلما كان الاستعمار الأجنبي يستنزف

مـــوارد الـــسودان ويستغل أهله كذلك نخب المركز الآن تمارس ذات الاستغلال والاســـتنـــزاف لمواطني وأقاليم الهامش. وتصف نخب الحركات الدارفورية حركة المؤتمر الوطني الحاكمة في السودان بأنها "حركة من حيث أدب الممارسة والتكوين والفعـــل تـــتماثل مـــع حـــركة المستعمر في السودان خلال القرنين التاسع عشر والعـــشرين مـــن طرف التاج البريطاني والحكم التركي/المصري. وبذلك أضحت أخطـــر مهـــدد للشعب السوداني من الكولونيالية التي جاءت من الخارج... فهي تعمـــل بـــنفس الأدوات والميكانيزمات لإعادة إنتاج رأسمال الكولونيالية وكرست جهـــدها لتبيئـــتها محلياً من خلال حركة استعمارية دائمة لتحكم السيطرة عبر ما أطلق عليه "التمكين".[48] وتنادي هذه النخبة بإعادة فتح الخرطوم عبر حركة ثورية لتخلـــيص الـــسودان من هذا المستعمر الثالث القائم حالياً. وهي دعوة بدأت فعلاً بمحاولة حركة العدل والمساواة، بقيادة خليل إبراهيم، بالهجوم على الخرطوم عبر أم درمان في 10 مايو/أيار 2008 لتغيير النظام بالقوة وقد تم دحرها في ذات اليوم بعد معركة دامت خمس ساعات وتم تقديم بعض عناصرها للمحاكمة وصدرت أحكام ضد بعضهم بالإعدام.

كـــذلك تـــرى أنتلجنتسيا المناطق المهمشة (الغرب والجنوب والشرق والنيل الأزرق) أن الإثنـــية قد نُحتت في الواقع السوداني من جديد، أي في عصر الإنقاذ، للدرجـــة الـــتي تمفصلت فيها وتطابقت وتداخلت وتساكنت أيضاً مع بنية الدولة الحديـــثة وفي كـــل مؤسساتها الحيوية، بما فيها تركيبة النظام البيروقراطي وهيمنت ذات البنـــية الإثنية على مفاصل الاقتصاد والخدمة المدنية والعسكرية والدبلوماسية والإعـــلام، ما عدا الرياضة التي ظلت مفتوحة على مصراعيها على أهل الهامش.[49] هـــذا مـــع ملاحظـــة أنه على المستوى النظري متاح لإثنيات الهامش دخول كل المؤســـسات بمقدار العمل في كل خاناتها الصغيرة كـــ (التروس) دون الوصول إلى المفاصـــل الكبيرة وإلى قلب الدينمو. وتظل يد الإثنية والعنصرية الخفية التي ترعاها الدولـــة في الخفاء والعلن تفعل فعل السحر في إضعاف البناء والتماسك القومي من خـــلال ترسيخ الفوارق في البناء الاجتماعي وتعميقها على أسس إثنية حادة وهي علـــى المـــدى البعـــيد حتماً ستضر بكل الأطراف في الوطن: الذين يتم لصالحهم الانحياز والذين يتم ضدهم التمييز.[50]

كمـــا ترى النخبة المتعلمة في مناطق الهامش أن هناك ما يؤكد وجود فوارق إقليمـــية كبيرة في كل الخدمات الاجتماعية بين مختلف أقاليم السودان، وبالضرورة بـــين إثنياته ومناطقه حسب منطق الأشياء في التطورات الراهنة [عصر الإنقاذ] في الـــسودان. ويشير هؤلاء إلى إحصائيات وزارة التربية والتعليم السودانية التي تضخ نـــسب الانخـــراط في التعلـــيم العـــام والجامعـــي تقـــل بكـــثير في أقاليم غرب الـــسودان(كـــردفان ودارفـــور) والشرق والجنوب والنيل الأزرق بصورة أقل من المـــستوى القومي بكثير وبدرجات متفاوتة بالضرورة. ففي ولاية بحر الغزال حتى نهايـــة التـــسعينات كانت نسبة الانخراط في التعليم الأساسي لا تتعدى 10%، وفي جنوب كردفان (24%) في حين أنه في ولاية أخرى كانت النسبة تتعدى 85%.[51]

صحيح أن الحرب كانت واحدة من الأسباب ولكن ليست كل الأسباب وفي كل الأوقات. كذلك أكدت الإحصائيات أن نسبة التسرب (drop out) من التعليم في بعـــض الـــولايات "المهمشة،" بلغت 92% وسط جيل واحد من الأطفال، بين الـــصف الأول والصف الثامن، لأسباب كثيرة منها غياب المعلم، بُعد المدرسة عن المنـــــزل (وهـــذه مشكلة فاقمتها الإنقاذ بإلغاء نظام الداخليات)، وتدهور البيئة المدرســـية حيث أن المدرسة ليس بها مياه شرب ولا دورات مياه، كما أن التلاميذ يتـــركون المدرسة لجلب الماء أو للعمل في الزراعة لمساعدة أسرهم. بسبب ضعف الـــتمويل المركـــزي، لضعف الاهتمام المركزي، تأثرت كل القطاعات: التعليم، الـــصحة، المياه، الخدمات والتنمية. وأصبح الناس يموتون بأمراض غير معروفة لعدم كفـــاءة وكفاية المستشفيات وعدم توافر الكادر الصحي. وأدى تدهور التعليم إلى اخـــتفاء مدارس الولايات من العشر الأوائل في نتائج الشهادة السودانية التي تؤهل للدخول للتعليم العالي. بل، ومنذ التسعينات، اختفت المدارس العريقة في الولايات المهمـــشة الـــتي كانـــت لا تغيب عن العشرة الأوائل، غابت الآن حتى عن المائة الأوائـــل. كل ذلك يعكس تهميشا اقتصاديا/اجتماعيا. وعندما أعلن وزير التعليم العـــالي والبحث العلمي نتيجة القبول للجامعات في أغسطس 2008م اعترف "بوجود فجوة في نسب النجاح بين المركز والولايات مما أثّر على مستوى القبول."[52]

أما بعد أن ضرب الجفاف مناطق الغرب (المهمشة) نـــزحت معظم الأسر إلى العاصمة واستوطنوا في مساكن عشوائية (بيوت الصفيح والكرتون...) حيث تنعدم

الخدمات وأصبحوا ضائعين في أطراف العاصمة وصار البعض يصفهم بـــ "أحزمة الـــبؤس الممتدة حول العاصمة". وهكذا يرون أن سياسات الدولة (الإثنية) تصنع الفقر في ريف الهامش.

ومما زاد من غبن نخب الهامش -خاصة في دارفور وكردفنا- أن النفط عندما تم اكتـــشافه في مناطقهم أقامت الحكومة المصفاة الرئيسية جوار العاصمة بدلاً عن تلـــك المناطق بحجة عدم وجود البنية التحتية هناك. غير أن حجة نخب الغرب هي أنـــه كـــان يجـــب أن يكون ذلك فرصة لإقامة مشاريع البينة التحتية لأن ذلك ما تحـــتاجه هذه المناطق الشديدة التخلف والتي ترى أن من حقها أن تنعم بالخدمات والتنمية طالما أن النفط مكتشف في مناطقها. والأسوأ من ذلك أن وظائف النشاط الاقتصادي الخاص بالتنقيب والإنتاج قد خُصَصت نسبة 90% منها لبعض الإثنيات والقبائل والجهويات التي تحددها الدولة حسب (الاستمارة) الرسمية للتقديم للوظيفة. وقـــد أثـــار هـــذا الأمـــر في المجلس الوطني (البرلمان) ابن المنطقة (غرب كردفان) الإســـلامي ورجـــل الأعمال البارز محمد عبد الله جار النبـــي في عام 2005. وتم استدعاء وزير الطاقة (د. عوض الجاز، وزير الطاقة آنذاك وهو من قبيلة الشايقية) الذي حاول نفي التهمة وهدد بالاستقالة إذا كان ذلك صحيحاً ولكنه لم يستقل. وكانت تلك الاستمارة (الأورنيك) التي تكرِّس التمييز العنصري هي حديث الناس في مختلف أنحاء السودان.[53]

اســـتمر هـــذا الاتجـــاه وأصبح هو السائد مما أغضب شباب تلك المناطق الذين يقولـــون أنهم ضحوا في الحرب ضد الجنوب ولم يجدوا في عصر السلام غير المزيد من الظلـــم والإهمـــال. كل ذلك أدى لظهور حركات معارضة جديدة في إقليم كردفان المجـــاور لدارفور والذي -على الرغم من وقوعه جغرافياً وسط السودان- يُصنّفه أبناء الوســـط النيلي بأنه (غرب) وذلك بمفهوم "أبناء الغرب" مقابل "أبناء البحر" في الوسط النيلي من السودان الشمالي. كان رد الفعل ظهور حركات مثل شهامة (2004) وشمم (2006). وفي العام نفسه ظهرت حركة جديدة أسسها أبناء كردفان بالداخل والخارج هي تجمع كردفان للتنمية (كاد :Kordofan Alliance for Development KAD)).

شـــهامة هي منظمة ظهرت في ولاية غرب كردفان مناهضة للدولة المركزية. انضم إليها عدد كبير من أبناء قبيلة المسيرية (إحدى قبائل البقارة بولاية كردفان).

مــن أهم أهداف تلك المنظمة تحقيق العدالة لأهل المنطقة وإثنياتها الذين عانوا ظلماً مــن الإنقاذ. وكذلك احتجاجاً على تذويب ولايتهم (غرب كردفان) ودمجها في شمال كردفان وجنوب كردفان في إطار تسوية اتفاقية نيفاشا (كينيا) 2005 للسلام القاضية بإعادة جنوب كردفان إلى وضعها قبل عام 1989. إن منطقة المسيرية التي نشأت فيها منظمة شهامة أهم ما يميزها هو الغياب التام للتنمية والخدمات والبنيات التحتــية والــتي كان آخرها خط سكة الحديد الذي أُنشئ في الستينات من القرن العــشرين وبعــد ذلك بقيت المنطقة احتياطيا دفاعياً تحركه حكومة الإنقاذ بكافة المــسميات. وعــند توقــيع نيفاشا وجد أبناء المنطقة أن أبيي قد أصبحت عربوناً تقدمت به الإنقاذ مرضاة للمجتمع الدولي. وزاد من غبن شباب المنطقة أن البترول الــذي ينتجه حوض المجلد وهو عصب البترول السوداني لم يوفر إلا لشريحة صغيرة مــنهم وظائــف عمالــية في قاعــدة الهرم الوظيفي والمهني بينما تم توزيع الغنائم والوظائف الكبرى والوسيطة في قطاع النفط جهوياً وإثنياً وتنظيمياً.[54]

تأســس تجمــع كردفان للتنمية (كاد) في 30 إبريل 2006 في مؤتمر انتويرب بالمملكة البلجيكية. ويقول القادة المؤسسون لهذا التجمع إنه "لم يكن وليد صدفة، وإنمــا امــتداد لحركات كردفانية سابقة كما هو حال جميع الحركات التاريخية في مناطق جبال النوبة: شهامة الأولى وشهامة الثانية في غرب كردفان، وحركة كفاح وغيرهــا. وأنــه نشأ في الداخل أما بلورته والإعلان عنه فقد تما في الخارج بسبب طبــيعة النظام داخل الوطن، وأن فلسفة الامتداد لا تقتصر على كردفان فقط وإنما كــل حركات الهامش التي تصدت للمطالبة بإنصاف المهمشين في كل السودان، وفي ظل الدولة الموحدة، سواء كان ذلك في جنوب الوطن أو غربه أو شرقه.[55]

يــرى قــادة (كــاد) أنها جاءت كرد فعل "للهيمنة الأحادية في التوجه الثقافي والمرتكــزة على عنصري العرق والدين والتي أدت إلى تهميش الآخرين ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وحوّلتهم إلى أدوات لخدمة مصالح إثنيات محددة حتى كادت الدولة السودانية أن تكــون حــيازة مملوكة لفئة لا تتجاوز 5 – 10% من إجمالي سكان السودان. هذه الشريحة المهيمنة ليست بالضرورة أن تكون متجانسة عرقياً أو جهوياً، إنها نخبة سياسية وثقافــية استغلت الآيدويولوجيا والولاء الديني والعرقي والجهوي بصور مختلفة لتحافظ على السلطة والثروة على مر عهود الحكم في السودان."[56]

يــؤكد قادة كاد أنهم وحدويون وأن فلسفة كاد الأساسية تهدف إلى إحداث تغــيير في الحـــراك السياسي السوداني، وهو حراك يكون مرتبطاً بعمليات التنمية المترابطة (integrated development processes) بمعنى أن البعد السياسي يجب ألا ينفــصل عـــن التنمية الاقتصادية والثقافية للفرد والمجتمع. وينتقد قادة كاد النخبة الحاكمـــة في مـــنهج تعاملـــها مـــع أقاليم الهامش وخطابها تجاه المهمشين. فمنذ الاســتقلال "يــتعاملون مع المواطن في الأقاليم المهمشة باعتباره (بقرة حلوبا) يدر ثـــروة دون أن يستفيد من عائدها، وكماً انتخابياً أو غيره من آليات الاستعباد المــتعددة دون أن يشارك في صنع القرار السياسي بشكل حقيقي... وتُستعمل شـــعوب الهامش في خوض الحروب بالوكالة، مثل استخدام فرسان البقارة في الدفاع الشعبـــي ليقاتلوا الجنوبيين.[57] كل ذلك أدى إلى قيام ثورات في الهامش وقـــد سمتها كل السلطات المركزية المتعاقبة حركات قُطّاع طرق، ونهبا مسلحا وخـــوارج وجهـــوية وعنصرية، بل أحياناً تسميهم مرتزقة ومواطنين من دول أخرى.[58]

كـــذلك تأســـست (شمم) وهي "المنبر الحر" في 15 – 16 مايو/أيار 2006 في مدينة المجلد في المنطقة الغربية لولاية جنوب كردفان وحضر المؤتمر التأسيسي خمسة آلاف ممـــثل من قواعد المحليات الخمس للمنطقة. وهو وعاء جامع لكافة الإثنيات بالمـــنطقة وكافـــة ألوان الطيف السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وهو تجمُّع يقوم علـــى الـــنهج الـــسلمي برفع الظلم عن المنطقة التي ظهر فيها النفط ولم تجد أي مـــشروعات تنموية أو خدمية، بل جنَت تلوث للبيئة وأمراضا وشعورا بالغبن.[59] لـــذلك انـــبرى أحد أنتلجنتسيا كردفان لتحذير الحكومة من أن تتطور الأمور في كـــردفان إلى دارفـــور أخرى بسبب توافر العوامل ذاتها التي أدت لانفجار الأمور هناك مثل إحساس الناس بالتهميش وانعدام التنمية حتى أن كثير من شباب المسيرية وقـــبائل البقارة الأخرى انضمت للحركة الشعبية (الجنوبية) والتي كانت بالأمس عـــدواً للـــشمال وذلك بسبب الإحباط الذي أصاب هؤلاء الشباب من الحرمان والفقر والشعور بالظلم والتهميش من المركز.[60] ولاحظ أن الشريحة المنضوية جميعا من الشباب في الفئة العمرية 18 – 25 سنة ويمتازون بدرجة عالية من الوعي. وأن جميع هذه المجموعات من الشباب مصابة بالإحباط السياسي نتيجة الإقصاء وغياب

الإدماج في الحراك السياسي والاجتماعي وفي ديناميات وتفاعلات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية... وهؤلاء بالتحدث معهم اتضح أنهم جميعاً يرون أن الدولة قد فقدت ملامحها القومية وأصبحت جهازاً إثنياً يتم الاختيار له من بطانة الحظوة الإثنية والجهوية والتنظيمية. وجميعهم يتحدثون بمرارة عن الإجحاف والظلم الجهوي والإثني وغياب التنمية والخدمات وتفشي الفقر والعوز والحرمان الذي أضحى من أهم ملامح الحياة في الريف. أن هذه البيئة هي التي ولّدت تلك التيارات.[61]

هي الأسباب ذاتها -التهميش والإقصاء وإهمال المركز للأقاليم- التي دفعت بظهور حركات في الشرق مثل (مؤتمر البجا وجماعة الأُسُود الحرة) والتي نجحت الحكومة في توقيع اتفاق معها بوساطة ارترية عُرف باتفاق الشرق (14 أكتوبر/تشرين أول2006). وقد حصل أبناء الشرق بمقتضاه على وعد بالتنمية والخدمات من خلال صندوق الشرق لتغذيه الحكومة بمبلغ 600 مليون دولار. كما حصل القادة في حركات الشرق على منصب مساعد رئيس الجمهورية ومستشار رئيس الجمهورية وبعض الحقائب الوزارية (وزير اتحادي ووزراء دولة) إضافة إلى بعض الوظائف القيادية الأخرى في العاصمة وفي إقليم الشرق. وفي مؤتمر البجا الذي عُقد بمصيف أركويت بالبحر الأحمر (شرق السودان) في 15 أغسطس/آب 2008 أقر رئيس المؤتمر، موسى محمد أحمد مساعد رئيس الجمهورية ورئيس جبهة الشرق، بأن وجودهم في السلطة شكلي ولا يشاركون مشاركة فعلية أو حقيقية في صناعة السياسة والقرار. "أننا في الواقع لا نملك من نواصي القرار والإمكانيات ما يتوقعه كل الناس منا، وأحياناً نصبح مشلولين عن أداء القليل. وأن اتفاق الشرق دون الطموح." وأكد استمرار النضال لتحقيق أوضاع وظروف أفضل لأبناء الشرق. وانتقد الظروف المعيشية القاسية التي يعانيها مواطن الشرق، وحمّل الدولة المسؤولية ونادى بالفيدرالية الحقيقية التي تمنح سلطات الحكم الذاتي صلاحيات واسعة.[62]

من ناحية أخرى نجد أن حكومة الإنقاذ قد بدأت خطوات في التنمية. فقد ارتفع عدد المدارس الثانوية من 11 مدرسة في كل إقليم دارفور (الولايات الثلاث) عام 1989 إلى 195 مدرسة ثانوية عام 2003. كما لم تكن هناك أية

جامعـــة في دارفور أنشأت الإنقاذ ثلاث جامعات بواقع جامعة لكل ولاية.[63] كذلك بدأت مشروعات في الخدمات الصحية والمياه وشرعت في رصف الطرق الـــتي تربط بين مدن الإقليم وطريق يربط الإقليم بالعاصمة الخرطوم. وفي مطلع أغـــسطس/آب 2008 كـــتب أحـــد الكتاب أعضاء الحركة الإسلامية سلسلة مقـــالات احـــتوت إحصائيات بمشاركة أبناء دارفور في حكومة الإنقاذ على المـــستوى المركـــزي والولائي. جاء في المقال أن 445 من أبناء دارفور تقلدوا مناصب دستورية اتحادية وولائية في الفترة من 1989 وحتى 2008 وهو من جملة 1327 وظـــيفة عليا، 345 منها تقلدها أبناء الجنوب و(228) منها شغلها أبناء الجزيرة والشرق وأن (118) منها شغلها أبناء الوسط والشمالية.[64] لكن الملاحظ أن 40% مـــن هـــذه الوظائف ولائية مثل محافظين ووزراء ولائيين ومعتمدين. وجزء كبير من بقية الوظائف أيضاً على المستوى الولائي في ولايات أخرى. بل يـــرى أبناء دارفور أن القلة التي تتقلد مناصب دستورية أو سياسية في المركز لا يتمتعون بسلطات حقيقية وأنهم بعيدين عن الدائرة الداخلية العليا المعنية بصناعة السياسة واتخاذ القرار.

كـــذلك صدرت دراسة من مركز بحوث في الخرطوم أوردت أرقاماً تعكس مدى زيادة فرص التعليم لأبناء دارفور في فترة الإنقاذ.[65] الجدول التالي يوضح هذه الحقائق:

جدول رقم (7): مؤسسات التعليم: كل السودان مقارنة بإقليم دارفور (2004/2003):

المؤسسة	كل السودان	ولايات دارفور	النسبة
قبل المدرسي	8617	941	%19.2
التعليم الأساسي	13174	2393	%18.17
ثانوي أكاديمي	2024	207	%10.2
ثانوي فني	66	3	%4.55
فصول يافعين	161	18	%11.2
فصول محو أمية وتعليم كبار	4625	189	%4.1
إجمالي المؤسسات	28667	3751	%13.1

هــذه الإحصائيات توضح أن نسبة التعليم قبل المدرسي وتعليم الأساس يتناسب مــع نسبة الإقليم في عدد السكان، بينما نسبة التعليم الثانوي متدنية. كذلك اشتملت الدراسة على إحصائيات في مجال الخدمات الصحية. انظر جدول رقم (8).

جدول رقم (8): الخدمات الصحية مقارنة بين دارفور وبقية السودان (2005):

	نقاط غيار	شفخانات	مراكز صحية	مستشفيات	الأسرّة	الأطباء
السودان	762	1226	1043	357	26094	8008
دارفور	27	113	51	25	1920	214
النسبة	%3.54	%10.85	%0.49	%7	7.35	%2.67

طــبقاً للجدول رقم (8) فإن دارفور تعاني من ضُعف في الخدمات الصحية. وخلــصت الدراسة إلى أن جميع أبناء دارفور بلا استثناء يسيطر عليهم إحساس أن إقليمهم مهمش اقتصادياً وخدمياً ولكنهم يختلفون حول درجات التهميش ووسائل علاجــه كمــا يختلفون حول سقف المطالب. كما توصلت الدراسة (التي شملت عينات من أبناء دارفور بالعاصمة) إلى أن اتفاقيتي جبال النوبة ونيفاشا لعبتا دوراً في تمــسك الدارفوريين بالأطر الإقليمية كوسيلة لتحقيق المطالب. وأن كثيراً من أبناء دارفــور أخــذوا ينسحبون عن انتماءاتهم الحزبية وأصبح الولاء للقبيلة أوضح من الأحــزاب الــسياسية. وأن هناك توجسا من بعض أبناء دارفور من الوسط النيلي بسبب التسامي العرقي في بداية عهدهم بالعاصمة.[66]

لكن تعتقد نخب دارفور أن كل ذلك تم بعد ضغوط. كما أن زيادة المدارس لم يَعْدُ مجرد مبانٍ. فالمدارس ليس بها عدد كاف من المعلمين، والعدد على قلته غير مــؤهل أو مــدرب، وأن البيــئة الدراسية سيئة وطاردة وحتى المياه لا توجد في المــدارس، وأن التــسرب من المدارس كبير بسبب الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية فيضطر التلميذ لترك الدراسة لمساعدة أسرته (كما سبقت الإشارة). وذات الوضــع ينطــبق علــى المستشفيات من حيث عدم توافر الأطباء والكوادر الطبية المــساعدة حيث يحجم الأطباء عن العمل في دارفور بسبب فقره في البنيات التحتية والخدمات، وعدم توافر المعينات اللازمة للعمل الطبــي. وبالنسبة للمياه ترى نخبة

دارفــور أن جهود الحكومة الإنقاذ دون المطلوب و لم تغير في الأمر شيئاً فما زال الإقلــيم يعــاني من شح المياه حتى في المدن الرئيسية الكبرى. كذلك تقول النخبة الدارفــورية إن الــذين يتخرجون من الجامعات من أبناء دارفور لا يجدون عملاً ويطالبون بالعدالة في توزيع الفرص.[67]

أما عن الطرق فالمعروف أن الطريق، المسمى طريق الإنقاذ الغربــي، قد بدأ العمل فيه في النصف الأول من التسعينات بتمويل جزئي من المواطنين، ببيع حصة الــسكر المخصص لهم لصالح الطريق. توقف العمل في هذا الطريق بسبب التمويل وقــد دار لغط كبير حول الجهة التي ذهبت إليها أموال الطريق والتي دفعها مواطنو الإقلــيم. و لم تقدم الحكومة أي توضيح في هذا الأمر بل منعت الصحف من تناول الموضوع. وعندما أُثير موضوع الطريق تحدث مسؤول حكومي (من أبناء دارفور) والذي انشق من الحكومة مع مجموعة الترابــي وهو د. على الحاج، تحدث للإعلام قــائلاً بأنه يعرف أين ذهبت أموال الطريق. وعندما سأله الصحفيون عن التوضيح قــال قولته الشهيرة التي أصبح يرددها الشارع السوداني طويلاً: "خلّوها مستورة". (زار الرئيس السوداني دارفور في 24 ديسمبر/كانون الأول 2008 وتم التوقيع على اتفاقية لمواصلة العمل في المراحل المختلفة في الطريق). وهكذا ترى نخبة دارفور أن الإقلــيم لم يجــد تنمية حقيقية تحقق فيه تحولاً بالقدر المطلوب أو بالنسبة للأقاليم الأخــرى أو بالنــسبة للوضــع الاقتصادي بعد اكتشاف النفط وتصديره وتوقف الحرب في الجنوب.

كمــا أجمعت مجموعة من المفكرين -غير الدارفوريين- أن المركز يزيد التنمية غــير المتوازنة مما يخلق عدم توازن، وكان للحكومة دور سلبــي في هذا النــزاع، وأن نظــام الإنقــاذ تسبب في فتنة بين أهل السودان، وأن مشكلة دارفور قومية ولــذلك لا بد من معالجتها في إطار قومي من خلال مؤتمر جامع.[68] كذلك يرى قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، الشريك للمؤتمر الوطني في الحكم بعد اتفاقية السلام، أن قضية دارفور عادلة وتتطلب تقديم تنازلات من المؤتمر الوطني.[69]

وفي ســؤال مــوجه لــه من الفضائية المصرية (القناة الأولى) حول مسؤولية الحكومات السودانية عن الأوضاع في دارفور اعترف نائب الرئيس السوداني، علي عــثمان محمد طه، بالقول: "بكل صراحة الإجابة نعم. الحكومات الوطنية تتحمل

المسؤولية وقد قلتُ ذلك في حوار مع بعض قادة الفصائل الدارفورية في عام 2006 في أبـــوجا. وقلت لهم أنا معكم أن دارفور قد تعرضت للإهمال في فترات سابقة، وأنهـــا لم تنل نصيباً كافياً من التعليم مقارنة مع بقية السودان. لكن الحكومة الحالية فـــتحت ثـــلاث جامعات لأول مرة في دارفور. وأن طلاب دارفور في جامعات العاصـــمة قـــد تجاوز الثلاثين ألف طالب." [70] وقال إنهم بدؤوا مشاريع إنمائية في الطـــرق والمـــياه، إلا أن الحرب عرقلت التنمية. الواضح أن نائب الرئيس قد برّأ الإنقـــاذ، ضمنياً، من الإسهام في مشكلة دارفور؛ بينما تُحمِّل نخبة دارفور حكومة الإنقاذ نفسها المسؤولية بدرجة كبيرة لما حدث لدارفور (كما سبقت الإشارة).

مهمـــا يكـــن من نقد، مدعوم بالأرقام، للحكومة المركزية في السودان منذ الاســـتقلال إلا أن تلك الأرقام تؤكد أن حكومة الإنقاذ هي الأفضل في فتح فرص المـــشاركة لعـــدد أكبر من قبائل السودان، مع أن الحل لا يتم بـــ (كم) التعيينات والتمثيل في الحكومة المركزية بقدر ما إلى أي مدى تحقق سياسات وبرامج الحكومة ومـــشروعاتها التوازن في كل جوانب الحياة ولكل مكونات المجتمع السوداني. لكن هذا المبدأ خطأ لأنه يستند إلى التمثيل القبلي بدلاً عن الكفاءة. فهو خطأ لأن ذلك يكـــرِّس للمـــزيد مـــن القبلـــية والعنصرية ويكرّس لهذه الثقافة التي تفتت الجسم الاجتماعـــي مـــن ناحـــية ولا تحقق تنمية حقيقية من ناحية أخرى. فإذا ما سار الـــسودان في هذا الاتجاه فهذا ربما يؤدي إلى إعادة إنتاج الأزمة وإلى من المزيد من الأزمات.

لكن يبدو أن المشكلة لا تكمن في سياسات المركز تجاه الهامش فحسب، بل خطـــاب المركـــز نفسه يشكل جزءً من الأزمة، فهو يصب الزيت في النار. ففي مخاطبة لحشد جماهيري بالولاية الشمالية (25 مايو/أيار2008) وصف د. نافع علي نافـــع، مـــساعد رئيس الجمهورية، عناصر حركات دارفور المعارضة بأنهم "عبيد الـــسفارات". وأن الحُـــر لا يكـــون متمرداً ولا خائناً.[71] هذا بلا شك سقطة في الخطـــاب السياسي يوغر صدر الدارفوريين، ليس المتمرد منهم أو القائد فيهم بل كـــل فرد منهم يسمع مثل هذه المفردات. إن الخطاب السياسي يتحمل جزءً كبيراً مـــن تصعيد الأزمات في السودان لأنه لا يعترف بالتنوع ولا يقر أو يحترم أصوات المهمشين ولا يستمع للتظلمات. مثل هذا الخطاب ينفِّر أبناء المناطق المهمشة خاصة

الذين ينحدرون من أصول غير عربية لكنهم مسلمون وتعلموا اللغة العربية، وتمثّلوا الثقافة الإسلامية-العربية. فبدلاً من أن يكونوا دعامة للعروبة والإسلام ربما يكونون خصماً لها. فإذا كانت الدولة ترفع شعارات الإسلام والعروبة كان الأحرى أن ترتكز إستراتجية النخبة الحاكمة في نشر العروبة والإسلام -ليس في السودان فحسب بل في العمق الأفريقي- على خطاب أكثر وعياً ودبلوماسية بدلاً من إثارة هذا المكنون العنصري المنفر.

هذه الأزمات المركبة التي أدخلت نخبة الإنقاذ الحاكمة في مأزق بين توجيه اعتمادات مالية ضخمة للبنيات التحتية والخدمات لهذه المناطق المهمشة التي أصبحت تمارس ضغوطاً على المركز، وفي الوقت ذاته "أصبحت ميزانية الدولة تعاني من كثرة الالتزامات المالية خارج الميزانية التي تبلغ عشرات المليارات في العام ومنها الصرف على المليشيات العسكرية وشبه العسكرية وشراء الولاءات السياسية وتفكيك الأحزاب المعارضة بمختلف صور الفساد المالي والسياسي ذات التكلفة العالية. [72]

إذن ينبغي مخاطبة التهميش كظاهرة مرتبطة بالسلطة والثروة مقروناً بدراسة العوامل البنيوية التي تعمل على خلق واستدامة التخلف. وربط التنمية بمفهومها الشامل -المتوازنة والمتكاملة- للخروج من لولبية الأزمة السودانية.

هوامش الفصل الثاني

1. Sam G. Amoo, *The Challenge of Ethnicity and Conflict in Africa: the News for New Paradigm*, New York, 1997, 18
2. Muhammad Sharaf eldin Daw Elbait, *Uneven Development and Conflict in Sudan: A Case Study of Northern Darfur State*, unpubulished master thesis, Development and Research Centre, (Khartoum: University of Khartoum, May 2007), 19
3. Hayati, 1994, in: Sharaf eldin, Uneven Dev., p. 19. Also see: Ted Gurr, Why Men Rebel (Princeton: Princeton University Press. 1970).
4. Muhammad Sharaf eldin Daw Elbait, *Uneven Development,p* 20.
5. Enegmi, 1994, in: Sharaf Eldin, p. 20.
6. Encyclopedia Britanica, Vol. 14, USA, 1966, p. 866.
7. Sharaf Eldin, Uneven Dev., pp. 14 - 15.
8. Sharaf Eldin, p. 16.
9. Sharaf Eldin, pp. 17 -18.
10. جـــون هيلـــز، جوليان لوغران، ديفيد بياشو (تحرير)، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ترجمة وتقديم محمد الجوهري (الكويت: سلسلة عالم المعرفة 344، 2007)، 9.
11. جون هيلز وآخرون (تحرير)، الاستبعاد، ص 11.
12. جون هيلز وآخرون، الاستبعاد، 28.
13. جون هيلز وآخرون، الاستبعاد، ص ص 30 – 32.
14. عـــدلان الحاردلـــو، "بـــروتوكولات الـــسلام ونظـــام الحكم في شمال السودان خلال الفترة الانتقالـــية"، ورقـــة قـــدمت في ورشة عمل مبادرة المجتمع المدني للسلام في اتفاقية السلام الـــشامل **حـــول نظام الحكم في السودان في الفترة الانتقالية**، (الخرطوم: مؤسسة فريدريش آيبرت، 2005/2/9).
15. عدلان الحاردلو، المرجع السابق.
16. عدلان الحاردلو، المرجع السابق.
17. عدلان الحاردلو، المرجع السابق.
18. عدلان الحاردلو، المرجع السابق.
19. أبكر آدم إسماعيل، 4–5.
20. إسماعيل، 7.
21. إسماعيل، 13.
22. حـــيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان (القاهرة: مركز أبن خلدون، 1996)، 147.
23. ضياء الدين بلال، دارفور والصعود إلى الجبل، صحيفة الرأي العام السودانية، الخرطوم، 7 إبريل/نيسان 2008م.

24. صـــلاح الـــدين عـــبد الرحمن الدومة، أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية (الخرطوم، د. ن.، 2006)، 46.
25. صلاح الدومة، أثر مشكلة دارفور، 53.
26. المرجع السابق في نفس الصفحة.
27. حـــوار منـــشور في صحيفة أجراس الحرية، الخرطوم: 08/12/17 مع البروفيسور محمود موسى محمود (أستاذ جامعي بيطري، من أبناء دارفور).
28. موســـى آدم عبد الجليل، ملكية واستخدام الأرض والنـــزاعات الإثنية في دارفور، في: عبد الغفـــار محمـــد أحمد ولايف مانقار، دارفور إقليم العذاب، إشكالية الموقع وصراع الهويات، ترجمة محمد علي جادين (هولندا: جامعة بيرجن، منشورات رواق،2006)، 53.
29. قـــسمة السلطة السياسية في السودان، (دون مؤلف)، دراسة أعدتها الإدارة السياسية بالقصر الجمهوري (رئاسة الجمهورية)، الخرطوم، 1998م.
30. قسمة السلطة السياسية في السودان، دراسة القصر الجمهوري.
31. دراسة القصر الجمهوري حول قسمة السلطة السياسية.
32. دراسة القصر الجمهوري.
33. "المـــراجعات الكبرى" عنوان لمقابلة مطولة في صحيفة الصحافي الدولي مع د. الجاني عبد القادر حامد، نُشرت في عام 2000؛ وأُعيد نشرها في كتاب يضم سلسلة مقالات صحفية في عن نقد الحركة الإسلامية تحت عنوان: "تـــزاع الإسلاميين في السودان عن أزمة الإسلاميين ومـــستقبلهم: مقالات في النقد والإصلاح"، (د. ن.)، يناير/كانون الأول 2008، 308. انظر كذلك الفصل الخامس من الكتاب نفسه، "التوسع الأمني والقبلي"، 114 وما بعدها.
34. التجاني عبد القادر، "الحركة الإسلامية والمسألة الأمنية"، مقال في صحيفة **الصحافة**، الخرطوم، 2007/3/25. انظر كذلك الأعداد بتاريخ 2007/1/21 و2008/1/28 من الصحيفة نفسها.
35. حوار مع المحبوب عبد السلام، مدير مكتب الشيخ الترابـــي، صحيفة **الانتباهة**، تحت عنوان "المـــشروع الـــذي كـــان"، الخرطوم، 2008/8/24؛ انظر كذلك: مجلة **الخرطوم الجديدة**، الخرطوم، العدد (45)، فبراير/شباط 2007، 8- 10.
36. **الرأي العام**، الخرطوم، 2009/1/1.
37. حـــوار مع البروفيسور حسن مكي محمد أحمد، أكاديمي وأحد مفكري الحركة الإسلامية في السودان، منشور في صحيفة **الانتباهة**، الخرطوم، 2008/9/15.
38. سليمان الأمين، رئيس اتحاد طلاب جامعة الخرطوم دورة 97-1980م، متحدثاً للكاتب حول تفاصيل هذا الحدث، الخرطوم 15 أغسطس/آب، 2008.
39. مكـــي علي بلايل، الديمقراطية والإثنية في السودان، في: حيدر إبراهيم علي (تحرير) التعدد الإثنـــي والديمقراطية في السودان، ندوة التعدد الإثني والديمقراطية في السودان (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 18-19 مايو/أيار 2002)، 13.
40. انظر فرانسيس دينج، صراع الرؤى: نـــزاع الهويات في السودان، ترجمة د. عوض حسن (القاهرة: مركز الدراسات السودانية،ط2، 2001)، 522.

41. حامد البشير إبراهيم، التهميش والجريمة الإثنية، صحيفة **السوداني**، الخرطوم، 5 ديسمبر/كانون الأول 2007
42. صحيفة **الصحافة**، الخرطوم، 22 مايو 2008.
43. يوسف تكنة (أحد قيادات حزب الأمة القومي، وزير التعاون الدولي السابق بالسودان)، الصحافة، 13 إبريل/نيسان 2008م.
44. صلاح شعيب، "الباقر العفيف: مشروع طموح للإصلاح"، الصحافة، 31 يوليو/تموز 2008 م. انظر أيضاً: الباقر العفيف، ما وراء دارفور، ترجمة محمد سليمان (القاهرة: دراسات حقوق الإنسان، رقم 13، 2006).
45. الصادق المهدي (زعيم حزب الأمة القومي المعارض ورئيس وزراء السودان السابق، في حديث صحفي)، الصحافة، 13 إبريل/نيسان 2008م. كذلك الصحافة، 2008/9/17.
46. حامد البشير: "الهامش والانتحار قبل الرأسمالية"، السوداني، الخرطوم، 18 أغسطس/آب 2008م.
47. حامد البشير، الهامش والانتحار.
48. محجوب حسين (الناطق الرسمي لحركة العدل والمساواة، إحدى حركات دارفور المعارضة المسلحة، مقيم في لندن)، "في أُس تضاريس الأزمة السودانية: التحول التاريخي ينحو تجاه فتح الخرطوم مجدداً"، السوداني، 10مارس/آذار 2007م.
49. حامد البشير إبراهيم، الهامش والانتحار قبل الرأسمالية.
50. إبراهيم، الهامش والانتحار.
51. إبراهيم، الهامش والانتحار.
52. وزير التعليم العالي والبحث العلمي في مؤتمر صحفي معلناً نتيجة امتحان الشهادة السودانية للعام 2009/2008، السوداني، 20 أغسطس/آب 2008م.
53. حامد البشير إبراهيم، "أول الحرب كلام: كردفان والبوادر الأولى لصراع جديد"، السوداني، 17 أغسطس/آب 2008م.
54. البشير، أول الحرب كلام.
55. محمد المكي الدخري، مستشار التخطيط الإستراتيجي لتجمع كردفان للتنمية (KAD) في مقابلة أجرتها معه صحيفة الصحافة السودانية في أمستردام (هولندا)، 13يناير/كانون الثاني 2007م.
56. محمد المكي الدخري، كاد، 13يناير/كانون ثاني 2007.
57. حامد البشير إبراهيم، أول الحرب كلام.
58. إبراهيم، أول الحرب كلام.
59. للمزيد من التفاصيل حول (شمم) أنظر: http://www.Sudaneseonline.com.
60. حامد البشير إبراهيم، أول الحرب كلام.
61. إبراهيم، أول الحرب كلام.
62. موسى محمد، مساعد رئيس الجمهورية، ممثل جبهة الشرق، مخاطباً المؤتمر الثالث لـ (مؤتمر البجا) في مصيف أركويت بمنطقة البحر الأحمر، شرق السودان، 15أغسطس/آب2008م.

63. الرئيس السوداني المشير عمر حسن أحمد البشير، مخاطباً حشداً جماهيرياً في الخرطوم، 12 /2008/5/ مـــنددا بهجوم حركة العدل والمساواة الدارفورية على العاصمة الخرطوم في 10 مايو/أيار 2008م.
64. صحيفة الانتباهة، الخرطوم، 3أغسطس/آب 2008م.
65. عبد اللطيف البوني، وصديق محمد أحمد مضوي، دراسة حول: "دور أبناء دارفور بالعاصمة في المسألة الدارفورية"، تقرير رقم (1)، سلسلة تقارير شهرية يعدها مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، إبريل/نيسان 2007، 24.
66. عــبد اللطــيف البوني، وصديق محمد مضوي، دور أبناء دارفور في بالعاصمة في المسألة الدارفورية، 36.
67. البوني ومضوي، دور أبناء دارفور، 37.
68. عدلان الحاردلو، بروتوكولات السلام ونظام الحكم في السودان في الفترة الانتقالية، 168.
69. صـــحيفة أجــراس الحــرية (الناطقة باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان)، الخرطوم، 18 إبريل/نيسان 2008م.
70. علـــي عــثمان محمـــد طه، نائب رئيس الجمهورية السوداني، في حديث للفضائية المصرية (القناة الأولى) بالقاهرة، 31 يوليو/تموز 2008، في: أخبار اليوم، الخرطوم، 2 أغسطس/آب 2008م.
71. الصحافة، الخرطوم، 26 مايو/أيار 2008.
72. حامــد البــشير إبــراهيم، التهمــيش في السودان: مرافعة لصالح الحقيقة والعدالة والوحدة، ومحاولـــة إعـــادة تخطــيط الدولـــة السودانية لصالحة اليوتوبيا، السوداني، 4 أغسطس/آب 2007م.

من جذور الأزمة
إلى ظهور الحركات المسلحة

الموقع والتركيب القبلي

أولاً: الموقع (الجغرافيا والتاريخ)

يقـع إقليم دارفور في غرب السودان بين خطي عرض15 شمالاً و100 جنوباً، وخطي طول 22– 27 شرقاً. تحده ليبيا من ناحية الشمال الغربـي، وتشاد غرباً، وأفـريقيا الوسطى جنوب غرب. ومساحته 200 ألف ميل مربع، أي حوالي 20% من مساحة السودان، وهوي أكبر أقاليم السودان مساحة وتعادل مساحته مساحة فرنـسا. يـبلغ عدد سكانه أكثر من 6 ملايين، أي خمس سكان السودان. تضم دارفـور حـوالي 195 قبيلة. (يضم السودان أكثر من 570 قبيلة). وينقسم سكان دارفور إلى مجموعتين: عرب وزُرْقة.[1]

الزرقة هم القبائل الأصلية صاحبة الأرض والدار وهم: المساليت، البرقو، الـبرتي، الـزغاوة، الداجـو، التنجر والفور. وقد سُمِّيت المنطقة باسم الفور فأصـبحت دارفـور. والمجموعة الثانية هي العرب وينقسمون إلى بقارة (رعاة الأبقار) والأبالة (رعاة الإبل) يوجد البقارة في جنوب دارفور، وقد استوطنوا في هـذه المـناطق منذ مئات السنين واختلطوا بالسكان الأصليين، كان التعايش الـسلمي بيـنهم والزرقة مثالياً. وتضم قبائل هذه المجموعة: الرزيقات، الهبانية والتعايـشة وكـل القـبائل الأخرى التي ترعى الماشية في جنوب دارفور. أما المجمـوعة العـربية الأخرى، الأبالة، وفد بعضها حديثاً بعد موجات الجفاف والتـصحر التي ضربت غرب أفريقيا ومن بينها تشاد في سبعينات وثمانينات القرن العـشرين. يـرى أحد الباحثين من أبناء دارفور أن هذه المجموعة هي سبب محنة الفور

حـــيث بسبب استمرار تذبذب مستوى الأمطار والجفاف تسلل الأبالة إلى مناطق جبل مرة وغرب دارفور الغنية بالمرعى والمياه. فاستطاب لهم المقام وشرعوا في انـــتهاكات ضـــد قبيلة الفور.[2] وشكل هؤلاء نواة للجنجويد (كما سوف يتم تفصيله لاحقاً).

عـــندما دخل الإسلام أرض السودان في مطلع القرن السابع الميلادي كانت تحـــركات المسلمين في جماعات وأفواج بدون عنف ولا عدوان، ومن خلال هذا الانتـــشار أبـــدى السكان سماحة المعاملة مع الوافدين وازدادت هذه الصلة أهمية وعمقـــاً مما أكسب مرونة الحركة، وحيثما توجه المسلم تحرك معه إسلامه عقيدة وفكـــراً وحضارة وامتزج بالسكان الأصليين تزاوجاً واستيطاناً، الأمر الذي ساعد كـــثيراً في تغـــيير التركيبة السكانية عنصرياً وحضارياً في المناطق التي ارتادوها. أما الأثـــر الفعلي لهجرة المجموعات العربية تلك فقد وضح في القرن التاسع الميلادي، خـــلال هـــذه الفتـــرة انفـــتح المهاجرون العرب على العناصر السودانية المختلفة فعايـــشوهم وتزوجوا منهم خاصة من البيوتات الكبيرة والأسر المالكة بالأخص في دارفور للاستفادة من نظام الوراثة عن طريق الأم.[3]

كانت دارفور واحدة من ثلاثة ممالك إسلامية قامت عليها دولة السودان الشمالي وهي: مملكة الفونج (1505 – 1821م)، ومملكة دنقلا (1570 – 1880م) في الركن الشمالي.[4] وكان بين مملكة الفونج، التي تكونت من قبائل زنجية زحفت مـــن الجـــنوب وأسلمت وحالفت القبائل العربية وأسست مملكة كبيرة، وبين ســـلطان دارفور نـــزاع مستمر حول السيادة على كردفان. ونشر ملوك هذه الممالـــك الدعـــوة الإسلامية وشجعوا القبائل العربية على استيطان ممالكهم، ورحبوا بالعلماء المسلمين الذين وصلوا فحببوا لهم الإقامة ومنحوهم إقطاعات، ولم يـــردوا لهم طلباً. وعندما دخل الجيش المصري بلاد السودان عام (1235هـــ–1820م) أرســـل والي مصر (محمد علي باشا) جيشاً بقيادة ابنه الثالث إسماعيل فقـــضى علـــى مملكة الفونج ودخل عاصمتهم سنار ووصل إلى أقصى الجنوب وتأخـــر احتلال دارفور حتى عام 1874م. إلا أن تقاليد الحكم المستقل عن فور جبل مرة ظلت تعارض الحكم التركي المصري إلى أن تمكن السلطان علي دينار من استرداد حكمه سنة 1899.[5]

ومع أن الثورة المهدية كانت وطنية ودوافعها إسلامية إلا أن أمدها القصير لم يكن كاف لتحقيق الانصهار بين شعبـــي المملكتين بل إن التاريخ لم يذكر أن أهل دارفـــور قـــد قاومـــوا الثورة المهدية مثل مقاومتهم الحكم التركي المصري حتى أخضعهم الخليفة، إلى أن جاء الغزو الإنجليزي في كرري عام 1898م. إلا أن (علي ديـــنار بـــن زكـــريا) ســـلطان دارفور تزعم أول حركة مقاومة سودانية لمقاومة الاحتلال، ولكن السلطات البريطانية سارعت بالقضاء عليه وهزمته في (20 رجب 1324هـــ- 22 مايو/أيار 1916). وبعدئذ بسط الإنجليز سطوتهم على كل الإقليم الـــذي حوته الدولة المهدية والذي عرفً باسم السودان الإنجليزي المصري وحتى جلائهم عنه عام 1956. [6]

يـــشكل موقـــع دارفـــور منطقة انتقالية تربط شمال أفريقيا بأفريقيا جنوب الـــصحراء ومنطقة حوض النيل بغرب أفريقيا. وتتميز منطقة دارفور بوجود رصيد ضـــخم من الثروة الحيوانية يمثل المنشط الرعوي (تربية الحيوان) بدارفور 26% من جملـــة ماشية السودان حسب إحصائية عام 1987م.[7] وبهذا تعتبر أكبر الولايات في الـــسودان امتلاكاً للثروة الحيوانية. ويرجع ذلك إلي تنوع مناخها وملائمة طبيعتها ووفـــرة مراعيها، الشيء الذي أهَلها لتلعب دوراً مهماً في صادرات السودان بنسبة تقـــدر بحـــوالي 60% من صادرات الإبل والضان لمصر وليبيا.[8] بالإضافة إلى ذلك توجد هنالك ثروة معدنية ضخمة غير مستغلة في باطن الأرض، والذي تم اكتشافه عـــبارة عـــن حديد وزنك ونيكل ورصاص في غرب دارفور والنحاس في منطقة (حفـــرة الـــنحاس) في جنوب دارفور، والغاز الطبيعي في منطقة جبل مرة والزنك والعطـــرون في شمال دارفور والذهب والرصاص والبوكسايت والأسمنت في مواقع مختلفة في دارفور.

تتميـــز دارفور بالثروة الحيوانية والحبوب الزيتية كالفول السوداني والسمسم والحـــبوب الغذائية كالذرة إضافة إلى التبغ في منطقة (شقراء)، والمانجو والبرتقال في مـــنطقتي زالنجـــي والجنينـــية أما المخزون الإستراتيجي من المياه الجوفية فيوجد في الحـــوض النوبـــــي، وتوفر التربة الزراعية الخصبة والمناخ الملائم يجعل من دارفور ولاية واعدة وذات مستقبل.[9]

ثانياً: التركيبة القبلية

تأســست دارفــور على القبائل. ويقال إن الداجو هم أول من أسس دولة منظمة في تاريخ دارفور ثم أعقبهم التنجر. ولقد عمرت الداجو حوالي ثلاثمائة سنة (400– 700م) ثم غــشيها الخراب حيث استولى التنجر على شمال دارفور وظلوا يهيمــنون على البلاد من القرن الثامن حتى مطلع القرن الثالث عشر حيث داهمتهم جــيوش كانم وأسقطت عاصمتهم (عين فرح) وبقيت لسلاطين كانم اليد العليا في دارفــور حــتى انحسر نفوذهم في بداية القرن السابع عشر الميلادي.[10] كان أشهر سلاطين الفور سليمان سولونج (1640 – 1650م).

القبلــية هي السمة الغالبة على مجتمع دارفور إلى درجة العصبية بسبب الجهل والتخلف. وعلى الرغم من المحاولات المستمرة لتحديث المجتمع منذ فجر الاستقلال بــإحلال مؤسسات الدولة الحديثة محل المؤسسة القبلية إلا أن دارفور ظلت عصية على هذه العملية حيث لا يزال سلطان القبيلة هو المهيمن على إيقاع الحياة.[11]

علــى الرغم من أن الإقليم يضم قرابة 200 قبيلة تكفي الإشارة هنا إلى أكبر وأهم هذه القبائل:

1- الفور:

يشكل الفور الجزء الرئيسي من سكان الإقليم ويتكلمون لهجات مختلفة ضمن نفس القبيلة الواحدة، ويطلق اسم الفور على سكان دارفور الأصليين تميزاً لهم عن الــوافدين عليهم، وللفور فروع عديدة منها كيرا، كنجارة، التموركا، المسبعات، تــراكيت، وغيرهــم. ويوجد الفور في ولاية جنوب دارفور نيالا وفي ولاية غرب دارفــور حــيث يوجدون في قارسيلا ووادي صالح وكاس، والنشاط الاقتصادي للقبــيلة يتمثل في زراعة الذرة والحبوب الزيتية، بالإضافة إلى تربية الأغنام والماشية والــتجارة ويهتمون بتلقي العلوم القرآنية، ومن عادات الفور أنهم يمتازون بالنظام الــتعاوني المتمــثل في النفير (التوزي) كما يمتاز الفور كذلك بالمصنوعات اليدوية كالطاقية والمندولة (إناء يوضع فيه الطعام).[12]

تعتبر هذه القبيلة من أكبر القبائل وأسبقها ثقافة وتعليماً وارتباطا بالإسلام في المــنطقة وتنتــشر علي وجه التحديد في منطقة جبل مرة والمناطق التي حولها. وقد

أسس سلاطين الفور إمارة الفور الإسلامية واهتموا بالعلاقات الخارجية مع الدول الإســـلامية في عهد السلطان علي دينار، فكان يرسل الهدايا للبيت الحرام وأسس رواق دارفـــور في القاهرة. تمكّن الأتراك من ضم دارفور للحكم التركي عام 1874م، وظل وضعها كذلك حتى الثورة المهدية، في العهد الإنجليزي تم تهجير الأسر الكبيرة من المنطقة بالضغوط وتم إضعاف الإدارة الأهلية بصورة عامة.[13]

2- الرزيقات:

يتمركزون في الضعين بولاية جنوب دارفور ويحد دار الرزيقات بحر العرب جنوباً والبيقو والداجو والبرقد شمالاً وقبائل الهبانية غرباً. وللرزيقات فروع منها أولاد حـــسين، أولاد زيد، الفيزيائية، النطرية، المعامية. ويمارس الرزيقات رعي الأبقـــار وهم أغنى قبائل البقارة، وأكثرها عدداً وأقواها مركزاً. والقليل منهم يعملون في الزراعة في منطقة شكا وأبو جابرة وأبو مطارق كما يربون الخيول العربية الأصيلة التي تساعدهم في مهام رعي الماشية والصيد. ومن فنونهم رقصة "أمـــيقو" وهـــي رقصة النقارة، ومن فروعهم الرزيقات الشمالية وهم المهرية والمحامـــيد، والعـــريقات العطيفات، الزيلات ويتمركزون بولاية شمال دارفور بمحافظـــة كـــتم ويطلـــق عليهم إجمالاً المحاميد رعاة الإبل. تصاهر الرزيقات الشمالية مع بعض قبائل ولاية شمال دارفور مثل الزغاوة والفور والبرتي والزيادية وغيرهم، ويتميزون بالبشرية والوشم الخاص لكل فرع من فروعهم كما أن لهم تجارة مع مصر وليبيا. [14]

3- المساليت:

تقـــع أرضـــهم في منتصف الحدود الغربية لدارفور وتحتويها أربعة وديان هي أســـيجا وكجما من الغرب وباري وأزوم من الشرق، وتضم حالياً كما كانت في الـــسابق دار جـــبل والأرنجا اللتين تحداها من الشمال. وتعتبر قبيلة المساليت من القـــبائل المشتركة بين السودان وتشاد وقد جاء تقسيم القبيلة في إطار المعاهدة التي وقعـــت بين الإنجليز والفرنسيين عام 1920م.[15] ومن فروع المساليت بنقا، فكونق، كمـــا نجد في عناصر المساليت، المسلات ويسكنون إلى الغرب من البرقو والبرقد. النـــشاط الاقتصادي عند المساليت ممارسة زراعة الدخن والذرة والسمسم والفول

الـــسوداني والكركدي وكثيراً من المحصولات النقدية، كما يربون الأغنام والأبقار والضأن والخيل والأبقار والحمير. والمساليت مشهورون بالمساهمة الجماعية في كل شـــؤونهم الجماعـــية فحياة العون والنفير هي الغالبة عندهم، وقد اشتهر المساليت بالشجاعة والفروسية، وزاد الناس خشية منهم اعتقادهم بمقدرتهم على التحول إلي صورة حيوانات مفترسة.[16]

4- الزغاوة:

دخلـــت قبـــيلة الزغاوة السودان حديثاً عن طريق الحدود السودانية التشادية الليبـــية وحينها واجهتها ضغوط وحروب كادت تعصف بها، وجدت ضالتها في تحركها إلى السودان حيث توفرت لها الحماية والأمن بقيام دولتها الكبرى التي تضم جمهـــورية تشاد وغرب السودان، وفي سبيل هذا أخذت تغير على القبائل تارة مع العـــرب وتارة أخرى مع القبائل غير العربية وهذا هو أحد عوامل اندلاع النـــزاع القبلـــي بـــين قبائل دارفور في الفترة الأخيرة. غير أن بعض المصادر تؤكد أن قبيلة الـــزغاوة كانت موجودة في البجراوية حتى سقوط دولة مروي عام 350م على يد عيزانا الحبشي، فهي قبيلة سودانية أصيلة.[17]

مـــن فنونهم الشعبية النقارة والجراري ورقصة الطنبور والإندو، ويلجأ الزغاوة في حل نـــزاعاتهم إلى مجالس الجودية والرجوع إلى الأعراف والتقاليد المتعارفة لدى الطـــرفين المتنازعين، وهي من القبائل التي تهتم بالتجارة والزراعة، ويرعى الزغاوة الأغنام والضأن مع قليل من الإبل.[18]

5- البرقو:

أصـــل القبـــيلة من دولة تشاد في منطقة (ودّاي) المتاخمة لمحافظة الجنينة، وقد بـــدأت هجرتهم للسودان عام 1910م، بقيادة السلطان (محمد ود مرة) الذي ساند المـــسلمين في معركة (دوني) ضد الفرنسيين، إلا أن أكثر الهجرات بدأت بعد ذلك نتـــيجةً لبطش الحكومات التشادية. ويسكن البرقو في مناطق الجنينة، هبيلا، خور بـــرنقا وكرنيك بولاية غرب دارفور، ويهتم البرقو بحفظ القرآن وتجويده وتدريسه في الخـــلاوي وكتابة المصحف بخط اليد ويمارسون التجارة وتربية الأبقار ويمتازون بالصناعات اليدوية.[19]

6- المعاليا:

منتشرون بين دارفور وكردفان. الذين يعيشون منهم في دارفور يرعون الأبقار وقليلاً من الإبل. هاجرت أغلبية المعاليا إلى كردفان من دارفور إبان المهدية. يجاور المعالـــيا الرزيقات من جهة الشمال الغربـــي. يرجع نسب المعاليا إلى قبائل فزارة والتي تضم مجموعة منها الزيادية، المجانين، دار حامد والكواهلة والذين ينسبون إلى عقيل بن أبـــي طالب، يمارس المعاليا الزراعة ويمتازون بالطابع الجماعي ومن فنونهم الشعبية الجراري والطنبور والثوايا.[20]

7- التعايشة:

قبـــيلة عربية تنسب إلى مجموعة جهينة التي دخلت من شمال دارفور بالمنطقة المـــسماة برهد جنيد (شمال كتم الحالية)، ولقد ساهم التعايشة باتساعها لذا سميت بـــأم باع إلى الواسعة كما يطلق عليها أم شجرا، أم سحابا، دار الرجال، وقصار الحديـــبة، ومن فروع التعايشة: سنه، والجبارات، وأولاد سرحان، وأولاد حميدان، والفاطمـــية، وأولاد أبو رحيمة، والجوارحة، والضباينة، وأولاد عباس، والهضاليل وأم لفـــة، ثم أم ريـــدة. يعـــتمد التعايشة على الرعي والزراعة وامتهن كثير منهم الـــتجارة وخاصـــة مع أفريقيا الوسطى وتشاد ومقابل رعيهم في أفريقيا الوسطى وتشاد يدفعون ضرائب اسمية سنوية تسمى "الليفو.[21]

8- الداجو:

كانوا يعيشون في جبل مرة، ويكونون جزءاً معتبراً من سكان المدينة الجنوبية. وتخـــتلف لغتهم عن لغة الفور تشبه لهجات النيل الأبيض، من أقدم عناصر السكان بدارفـــور. والمتواتـــر أن الداجو أول من أسس دولة في منطقة جبل مرة أو منطقة دارفور ثم أزاحهم التنجور عن وسط دارفور فاستقروا في مواطنهم الحالية.[22]

9- الميدوب:

ينتمون إلى الجبل الذي يعيشون فيه وهو جبل الميدوب الذي يقع شمال شرق دارفـــور، ووصفت ديارهم بالتلال شبه البركانية وتقل بها الأمطار. وعن أصولهم ورد أنهم خليط من المحس النوبيين والبجة، كما أرجع ماكمايكل أصل الميدوب إلى

دنقلا، لاشتمال لغتهم على كثير من كلام المحس،[23] وهم شبه رحل يرعون الأبقار والــضأن مع قليل من الإبل ويرحلون إلى أرض الجزو في الخريف، كما ذكر أنهم ينــتمون إلى النوبيين الذين هاجروا من ليبيا في العصور القديمة والقرون الوسطى، وكانــوا يديــنون بالوثنية فدخل الإسلام منطقتهم فاكتسح الكثير من الخرافات والتقاليد والعادات البالية، فتغيرت تقاليدهم كثيراً بعد اعتناقهم الإسلام، ومن أهم فروعها أورتي وتورتي وتشلوكا، لغتهم تشبه لغة الزغاوة والنوبيين.[24]

10- قبائل أخرى:

مــن أهم القبائل الأخرى في جنوب دارفور، البيقو بمنطقة كلية بريفي نيالا والــسلامات في مــناطق عد الفرسان الضعين، وقبائل بني هلبة في كليم وأم لباسة وهم ينتسبون إلى الجنيد بن شاكر وقبائل البرنو وبعضهم في مناطق منواشي وكلمبا بنــيالا وقبائل الصعدة في بني نــزار وقبائل الأمبررو، وهم فصيل من الفلاته قدموا إلى السودان قبل حوالي نصف قرن يجوبون طلباً للمرعى والماء.[25]

أما في ولاية شمال دارفور فهناك قبائل البزعة في محافظة كتم وأم كدادة وقبائل أمــيما بمحافظة الفاشر وقبائل بني فضل بمحافظة كتم وترقاوي ويقولون أن نسبهم إلى بــني مرة. وفي ولاية غرب دارفور هناك قبائل الميما السودانية التشادية وهناك العطــرية وهم فرع من فروع منها فرقا، شالي، مدمور، المراريت الذين لهم علاقة بالمساليت.[26]

تشكلت التركيبة السكانية في الإقليم من السكان والهجرات السامية والحامية الــوافدة مــن شمال أفريقيا والمنطقة العربية وغرب أفريقيا. ولذلك يمكن القول إن دارفــور تــرتبط بمحيط بشري يمتد إلى خارج حدودها في الجهات الأربع، حيث تــتداخل القبائل المشتركة مع إقليم كردفان وتشاد وأفريقيا الوسطى، وليبيا، ومع هــذا التعدد الإثني والقبلي الواسع، فقد عرفت المنطقة الدولة بمفهومها العام، منذ القــرن الــثاني عــشر الميلادي بكل ما تضمنه ذلك من روابط اجتماعية ومصالح مــشتركة وأسس تنظيمية وقانونية تحدد واجبات وحقوق كافة الأطراف المعنية، وواصــل هــذا الــتطور ذروته بانتشار الإسلام في المنطقة، وتحول العربية إلى لغة تخاطب بين المجموعات المختلفة وإلى أداة هامة في عملية الاندماج وعملية التمازج الجارية في أرض الواقع.[27]

وجـــاءت سلطنة الفور التي وضعت أسس استخدام الأرض وعلاقات القبائل المخـــتلفة مـــع بعـــضها البعض واليات حل الصراعات القبلية السائدة حتى الآن. وعمـــوماً فإن قبيلة الفور هي أكبر مجموعة عرقية في منطقة دارفور، ذات الأصول الأفريقية، وتتكون من مزارعين مستقرين يستخدمون الوسائل التقليدية، كما أنهم هم مؤسسو سلطنة الفور (1650–1916)[28]، وهم الحكام التاريخيون في المنطقة. أما عن المجموعات غير العربية الأخرى في المنطقة فهي: الميدوب، والبرقو، والبرتي (وقد ورد ذكرها سابقاً) بالإضافة إلى التاما، والبرقد، القُمُر، الداجو، والتنجر، ثم عشائر الفلاتـــة (بـــرنو، هوسا) المهاجرة من غرب أفريقيا. وقد شكلت هذه المجموعات العـــرقية المجمـــوعة غير العربية في دارفور مقابل القبائل العربية المعروفة مثل كنانة عيـــساوية، الجعليون (برتي جعل) عرب راشد (بنو راشد، البربرية، البديات وهي فرع من الجعليين)، الجوامعة الكواهلة، البزعة، الجمرات، الجليدات، العلاونة وقبائل الـــبقارة (الرزيقات والتعايشة) وغيرها من القبائل. ونتيجة للتفاعل والتمازج بين الكـــل مـــن المجمـــوعات السابقة (والتي سبقت الإشارة إليها) تشكلت التركيبة السكانية الراهنة.[29]



التوزيع القبلي في دارفور (خريطة تقريبية) Islamonlin.net2004

أسباب النزاع:

تأســست سلطنة الفور في عام 1650م. وكانت تسيطر عليها مجموعة الفور وتحكمهــا نخبة تشمل كل المجموعات الإثنية الأساسية في الإقليم. وكانت المجموعة المــستقرة (غير العربية) قادرة على السيطرة وإبعاد المجموعات البدوية وذلك بحكم قــوة نفــوذ الــسلطة الحاكمة (السلطان).[30] انتهت السلطنة في عام 1874 حيث ضــمتها التــركية. إلا أن السلطان علي دينار أعادها في عام 1898م. و لم تخضع للحكــم الإنجليــزي المصري (الحكم الثنائي: 1898–1956م) إلا في عام 1916م. وكان علي دينار طوال فترة حكمه يعمل على إبعاد المجموعات البدوية.

ظلــت دارفور طوال الفترة 1916 – 1956م جزءً لا يتجزأ من السودان الحديث كمــنطقة متخلفة يحكمها موظفون بريطانيون باعتماد كبير على نظام الإدارة الأهلية. وعــندما اســتقل السودان تحولت السلطة السياسية والاقتصادية إلى أيدي الشماليين العــرب، المسلمين في غالبهم، أو ما يُسمى بالمجموعة النيلية العربية المسلمة المسيطرة.[31] كانت هناك نــزاعات في الإقليم في الفترة 1956 – 1980م أي منذ الاستقلال وحتى إدخــال نظــام الحكــم الإقليمــي كانت هناك نــزاعات بين مجموعات قبلية محلية واســتخدمت فــيها أســلحة تقليدية. وفي الفترة من 1983 – 1993م تحولت طبيعة النــــزاعات إلى حرب بين تجمعات إثنية قبلية ومجموعات تشادية، والحكومة المركزية مــع استخدام الأسلحة الحديثة. وفي الفترة من 1992 – 2002م كان هناك استقطاب إثني: عرب ضد غير العرب ومع تدخل الحكومة أصبح مستوى الصراع قومي.

لكــن يرى العديد من أبناء دارفور أن الشرارة لهذا النــزاع الأخير (2003) انطلقــت عام 1982. ثم أخذت بعداً جديداً في عام 1986 في عهد حكومة رئيس الــوزراء السابق الصادق المهدي حينما تجمعت بعض القبائل العربية تحت مسمى "الــتجمع العربــي" بدعم حزب الأمة في مواجهة قبيلة الفور التي يدعمها الحزب الاتحــادي الديمقراطي الشريك في الائتلاف الحكومي آنذاك. بينما يرى آخرون أن هذه المرحلة الأخيرة (حكومة الإنقاذ الوطني) شهدت تفاعل الإسلام السياسي مع الاســتقطاب الإثــني. فعندما جاءت حكومة الإنقاذ الإسلامية إلى الحكم في 30 يونيو/حزيران 1989م تصاعدت عملية أثننة (Ethnicization) النــزاعات بسرعة

متـــزايدة، حيث كان للحكومة الإنقاذية الإسلامية الجديدة "تأثير مباشر وقوي في تغذيـــة النـــــزاع بأبعـــاد أيديولوجية وعرقية وسط الأطراف التي تسمى عرب وزرقة."[32] وعندما شعر الفور بأن ما يجري قد تجاوز الحدود قاموا في بداية 2003 بـــتكوين جـــيش تحرير دارفور. وفي وقت قصير انضم إليهم الزغاوة. وتحول اسم الحـــركة إلى حـــركة جيش تحرير السودان. ثم برزت لاحقاً حركة أخري تسمى العدل والمساواة (كما سوف يرد تفاصيلهما لاحقاً).

غير أن الملاحظة المهمة في النـــزاعات في دارفور وعلى مدى عشرات السنين أنها لم تكن دائماً إثنية أو مسيّسة. حيث كانت هناك نـــزاعات داخل المجموعات العربية نفسها وداخل الزنجية فيما بينها أيضاً.

لقد تحدث الكثير من أبناء دارفور وغيرهم من الباحثين في السودان في ندوات ومؤتمـــرات كـــثيرة في العاصمة والإقليم حول عدد من أهم أسباب الصراع يمكن تلخيصها في الآتي:

1. التخلف وغياب التنمية وضعف التعليم.
2. النـــزاع حول الأراضي (نظام الحواكير).
3. موجات الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية.
4. النـــزاع حول مصادر المياه.
5. الـــصراع حـــول مـــسارات الرُّحَّل (المراحيل) ويرتبط به النـــزاع بين الرعاة وأصحاب الزراعة المستقرين.
6. الإحساس بالظلم في المجال الخدمي والتنموي.
7. الـــصراع حول السلطة وأثر الحكومات المركزية والمحلية، من خلال تسييسها للـــصراع القبلـــي، وحـــل الإدارة الأهلية ثم إعادتها بعد إضعافها من خلال التسييس بتعيين الموالين للنظام من زعماء للقبائل.
8. نـــزاع دول الجوار والهجرة الوافدة وتدفق السلاح وظهور النهب المسلح.[33]

أولاً: الأسباب المحلية (الداخلية):

يمكـــن حصر أسباب الصراع في دارفور بصورة عامة في ثلاثة أسباب أساسية تفرعت عنها أسباب أخرى.

أ – نظام الحواكير والإدارة:

الحاكـــورة اصطلاحا هي الأرض (الزراعية – السكنية – الرعوية... الخ) التي يهـــبها سلطان من سلاطين الفور لشخص أو جماعة أو قبيلة بمرسوم سلطاني يحدد حدودها على الطبيعة ملكاً له يتوارثها من بعده ورثته. وعند القبائل الرعوية تسمي الحاكـــورة بالـــدار. ارتبط مفهوم الحواكير بالنظام الإداري للسلاطين حيث يتربع الـــسلطان على قمة الهرم الإداري ويليه المقدوم حيث يمكن أن تضم المقدومية عدة حـــواكير ويلـــي المقـــدوم الـــشرتاي ثم الشيخ، كما يرتبط بالنشاط الاقتصادي وتحركات القبائل الرعوية طلباً للماء والكلأ.[34]

إن المشكلة الحقيقية فيما يتعلق بنظام الحواكير بمفهومه السالف الذكر أفقدت الحكـــومة (المركزية والولائية) هيبة الدولة وسلطانها في بسط نفوذها بإقرار الأمن والطمأنينة للمواطن وكمثال على ذلك صراع الرزيقات والزغاوة بمحافظة الضعين عام 1996م حيث غير الرزيقات لافتة مجلس مدينة الضعين بلافتة مجلس منطقة دار الـــرزيقات... كـــذلك أصـــدرت قبيلة الرزيقات قراراً مكتوباً لحكومة المحافظة بأجهـــزتها الأمنية والقضائية والتنفيذية يقضي بطرد خمسة من المواطنين الزغاوة من محافظة الضعين.. من بينهم قاضي محكمة شعبية وموظف عام يتمتع بحصانة قانونية وذلـــك بحجـــة أنهم غير مرغوب فيهم لاعتبارهم قادة يؤثرون على أفراد قبيلتهم ويحرضـــونهم علـــى الاقتـــتال مع قبيلة الرزيقات فكان قرار حكومة المحافظة أن اســـتدعت المواطنين المذكورين وأبلغتهم بقرار عدم الرغبة فيهم من قبل أصحاب الحاكورة وطلبت إليهم المغادرة الفورية للمدينة أو الاحتماء بمركز الشرطة.[35]

من جانب آخر فإن مؤتمرات الصلح القبلي ومؤتمرات الأمن والتعايش السلمي والمؤتمرات القبلية الخاصة بالقبائل لم تعالج أزمة الحواكير ومفهومها في ظل المتغيرات الكـــثيرة التي طرأت على الحاكورة من ازدياد عدد أفراد القبيلة صاحبة الحاكورة وتوسعهم في الرعي والزراعة حتى أصبحت الحاكورة لا تفي ولا تسد حاجتهم من ذلـــك، فضلاً عن عوامل الجفاف والتصحر التي أدت إلى هجرات سكانية بأعداد كبيرة خلال الخمسين سنة الماضية مما أضفى على معظم الحواكير إن لم تكن كلها أشكالاً جديدة من التعامل والتعايش والتنافس. وينشأ النـــزاع القبلي عادة نتيجة للتـــنافس والاحـــتكاك الـــرعوي والزراعي بداخل حدود الحاكورة الواحدة لأنها

ضمت حديثاً قبائل وأعداد كبيرة من الناس الذين كانوا في السابق لا ينتمون لهذه الحاكورة.[36]

ب – مسارات الرحل:

الترحال سمة حياتية للمجموعات الرعوية في إطار بحثها عن القوت والترحال يختلف من مجموعة جغرافية لأخرى كما لا توجد أنظمة رعوية وزراعية بحتة معزولة عن بعضها البعض وذلك كنتاج لحركة الاتصال ما بين المجموعات المستقرة والرعوية. ويستغل الرعاة المراحيل ذهاباً وإياباً إلى المراعي و(الدمر) للمصيف والمخرف. ويعرف المرحال بأنه "الطريق أو المسلك الخاص بالمواشي بمختلف أنواعها وأعدادها ويتراوح في الغالب عرضه المساحي ما بين 6 كلم إلى 10 كلم في المناطق الزراعية والمناطق الآهلة بالسكان ويتسع ليصبح مرعى ومرحالا أوسعَ في المناطق الخالية من المزارع."[37]

ولقد كانت العلاقة بين الرعاة والمزارعين تكاملية ذات مصالح مشتركة ومنافع متبادلة بين المجموعات المستقرة والراحلة. ولكن بدأت هذه العلاقة في الاختلال مع اختلال البيئة الطبيعية بموجات جفاف الساحل ووجدت هذه القبائل فجأة المراتع والمراعي التقليدية لم تعد كافية لحيواناتهم، ومثلما انهارت المجتمعات المستقرة بدأ نمط حياة الأبالة في التغير وذلك بتغيير المسارات وارتياد الرعاة مناطق جديدة توفر الماء والمرعى لهم ولحيواناتهم... وفجأة وبجفاف عام 1971م بدأت هذه المجموعات تتجه نحو الجنوب والغرب وقد شّكل دخول الرعاة الكثيف الديار الزراعية والمستقرة ضغطاً عالياً أخل بالبيئة الطبيعية من جانب ومن جانب آخر أثار مشاعر أهل الديار المستقرة التي لم تتسع لاستيعاب هذا الكم الهائل من المجموعات البشرية والحيوانية والتي أتت بأنماط جديدة من السلوك أدى إلى نفور أهل الديار.[38]

رغم محاولات الحكومات المتكررة وأثناء الحروب القبلية في أن تحدد المسارات وتؤمنها بإنشاء قوات شبه نظامية خاصة بالمراحيل عرفت بقوات تأمين المراحيل، لكنها صنفت من قبل المزارعين بأنها تابعة للرعاة وتحميهم وتحارب معهم مما أفقد محاولات تنظيم الحكومات الولائية لمسألة المسارات مصداقيتها[39] ولجأت كل القبائل تقريباً لاستخدام نظم عسكرية أهلية تعتمد عليها في حمايتها وكذلك في الإغارة. وكمثال لذلك جاء في قرارات مؤتمر الصلح بين الفور وبعض القبائل

العـــربية بالفاشر عام 1989م "تصفية مليشيات الفور والمجموعات العربية المسلحة وأي تنظيمات قبلية مسلحة، وكذلك تقوم الحكومة فوراً بحل أي تنظيمات مخالفة للقانون".[40]

ج – شح مصادر المياه:

رغم أن الإقليم يزخر بموارد هائلة من المياه تتمثل في مياه الأمطار التي تتراوح مـــن صفر في الشمال إلى 800ملم في العام في الجنوب ما عدا منطقة جبل مرة التي لها طبيعة بيئية مختلفة مما جعل مناخها متنوعاً مع زيادة في معدلات الأمطار.23 هذا بالإضـــافة للمـــوارد الأهم المتمثلة في الأودية والبحيرات الموسمية مثل وديان أزوم، نـــيالا، كجا، إبره، كتم، كايا والكوع وبحر العرب بالإضافة للمياه الجوفية الهائلة المنتـــشرة تحت سطح الإقليم في شماله وجنوبه (حوض البقارة – الحوض النوبـــي الـــصحراوي – حـــوض أم كدادة– حوض ساق النعام – حوض شقرة – حوض ديسا وغيرها).[41]

بالرغم من ذلك فإن سعي الحكومات المتعاقبة في تطوير المرافق المائية المذكورة مـــنذ الاســـتقلال لا يمـــثل شيئاً يذكر سوى حفر بعض الآبار الأرتوازية وبعض الدوانكي بمختلف أنحاء الإقليم وبعض الخزانات والسدود وهذا التوسع في مصادر المياه بدون دراسة جدوى لطاقة الأرض الاستيعابية أدى إلى نتائج سلبية من زوال الغطاء النباتي واحتدام التنافس القبلي على الموارد الطبيعية.

ولا تـــزال الأمطـــار الموسمية هي الموردَ الرئيسَ لمياه الشرب والزراعة في كل أنحـــاء دارفور ولا يزال الرعاة يعتمدون بالدرجة الأولى على الأودية والمستنقعات السطحية الضحلة (البرك – الرهود – الترد– الآبار الضحلة – السيول أو الأرجل (جمـــع رجـــل) وهو الخور أو السرف المتفرع من الوادي) وبعض الآبار الجوفية وتعـــرف لـــدى أهل دارفور بالسواني والتي يبلغ عمقها ما بين 10–30 (راجل) بالتـــسمية المحلـــية وهي تساوي 30–90 مترا طوليا، ويصعب السقي منها لتخلف وســـائل انتـــشال المـــاء والتي تتجسد في الدلو بالحبل وفي بعض المناطق بالساقية والشادوف والنبرو وأغلبها تستخدم للشرب وري بعض النباتات الحقلية.[42]

تتناســـب الكمـــية المـــتاحة من الموارد المائية بالمنطقة المعينة ونسبة النـــزوح (الـــرعوي/الزراعي) على الموارد طردياً مع احتمال حدوث الاحتكاك القبلي الذي

غالباً ما يحدث للأسباب الآنفة وقد يتفجر ليصبح صراعاً قبلياً دامياً مثل صراعات الـــزغاوة والسميات والزغاوة والمراريت بسنوات قلة الأمطار (83، 85، 87 وحتى 1989م) بريفـــي الفاشـــر بشمال دارفور (بدونكي علاونه وأرقد مراريت وودعة وكتال وشنقل طوباية).[43]

قدّر أحد المهندسين في دراسة أعدها عام 2007م النقص الحالي في احتياجات مياه الشرب بما يعادل 50% في اليوم. هذا النقص يجعل الرعاة يهاجرون بحيواناتهم خـــارج الإقلـــيم لسده. وهذا جعل بعض المناطق مثل شعيرية والملم وريفي نيالا ومنطقة كاس بجنوب دارفور مناطق نـــزاع مستمر بين الرعاة والمزارعين، وكذلك في مـــناطق كبكابـــية وجبال الميدوب ووادي هور بشمال دارفور. أما في غرب دارفور فتكثر النـــزاعات في مناطق غرب جبل مرة وزالنجي ووادي صالح وهبيلة. وعـــزت الدراســـة ذلـــك لعدم وجود مياه مخصصة للرحل في المسارات في شكل دوانكي، حفائر وسدود مما يسبب الكثير من الاحتكاك والتنافر.[44]

ثانياً: عوامل تعقيد الصراع

الـــصراع القبلي في دارفور قديم قدم القبيلة نفسها إلا أن هنالك عوامل أدت لتعقيد الصراع وتفاقم الأوضاع في دارفور، ويمكن حصر هذه العوامل في الآتي:

أ. الكوارث الطبيعية.

ب. العوامل السياسية.

ج. النهب المسلح.

د. صراعات دول الجوار.

دور الكوارث الطبيعية في تعقيد الصراع

أدت مـــوجات الجفاف والتصحر الأخيرة لتعقيد الصراع في دارفور بصورة كـــبيرة حـــيث أدت لنـــزوح القبائل بسبب تدهور المراعي وشح المياه... وأكثر القـــبائل تضرراً من الجفاف والتصحر وشح الأمطار هي القبائل التي تغطي أقصى شمال الإقليم وغربه وشرقه مثل قبائل الزغاوة والبرتي والميدوب والقُمر والرزيقات الشمالية والزيادية.[45] ويمكن تتبع هجرات قبائل الزغاوة والقمر والقبائل العربية من

شمـــال دارفور ودخولها في معارك قبلية كلما اتجهنا جنوباً حيث زاد التنافس القبلي على الموارد الزراعية والحيوانية ومصادر المياه الشحيحة.

نـــتجت أكثر المشاكل والصراعات الدامية عن هجرة الزغاوة والعرب الأبالة والقُمـــر... وبالنظر إلى خارطة دار زغاوة يتضح أن منطقة دار الزغاوة التي تعرف باســـم (بربـــي) تقع بين خطي عرض 21–25 شمالاً وخطي عرض 21–25 شرقاً بشمال دارفور (انظر الخريطة في الملاحق). كان تعداد سكانها قبل الجفاف في العام 1970م حـــوالي255.000 نسمة ولعامل الجفاف الذي ضرب بلادهم في الفترة من 1970–1984م تناقص عددهم إلى 4000 نسمة حيث لم يبق بديارهم سوى نسبة 16% مـــن جملـــة سكانها. [46] وقد كان الزغاوة طرفاً في 11 نـــزاع من أصل 22 نـــزاع في الفترة من (86–2001م) بحسب الجداول رقم (9) أدناه.

الجدول (رقم 9) يوضح بعض الصراعات وتاريخها مكان الصراع وأسبابه:

الرقم	القبائل المتنازعة	السبب	آلية فض النـــزاع	التاريخ	الولاية
1	الكبابيش – الكواهلة– البرتي(ع)* الزيادية(ع) – الميدوب (أ)	المرعى	الإدارة الأهلية	1932	شمال دارفور
2	البرتي – الزيادية(ع)	عشور وحدود قبلية	الإدارة الأهلية	1956	شمال دارفور
3	الميدوب – الزيادية– الكبابيش(ع)	اتفاقية المالحة	الإدارة الأهلية	1957	شمال دارفور
4	الزيادية – البرتي(ع)	حدود قبلية	الإدارة الأهلية	1965	شمال دارفور
5	المعالية(ع)– الرزيقات(ع)	قبلي	الإدارة الأهلية	1964	جنوب دار فور
6	ميدوب – كبابيش(ع)	قتل ونهب	الإدارة الأهلية	1965	شمال دارفور
7	زغاوة– زغاوة(أ)	موارد المياه	الإدارة الأهلية	1976	شمال دارفور

* (ع) = قبائل عربية، (أ) = قبائل افريقية.

الرقم	القبائل المتنازعة	السبب	آلية فض النـــزاع	التاريخ	الولاية
8	البني هلبة(ع)–الرزيقات(ع)	قبلي	الإدارة الأهلية	1975	جنوب دار فور
9	الرزيقات(ع) – الدينكا(أ)	رعاة–زرّاع	تدخل الحكومة	1976	جنوب دار فور
10	التعايشة(ع)–السلامات(ع)	رعاة–زراع	تدخل الحكومة	1978	جنوب دار فور
11	الرزيقات(ع)–المسيرية(ع)	رعاة–زراع	الإدارة الأهلية	1979	جنوب دار فور
12	البني هلبة(ع)–الرزيقات(ع)	ثأر قبلي	الحكومة	1982	جنوب دار فور
13	البرتي(ع) – الكبابيش(ع)	قبلي	الحكومة	1983	شمال دار فور
14	الفلاته(أ) – القمر(ع)	قبلي	الحكومة والإدارة الأهلية	1984	جنوب دار فور
15	الرزيقات(ع) – الدينكا(أ)	قبلي	الحكومة	1986	جنوب دار فور
16	الفور(أ) – العرب	رعاة–زراع	الحكومة	1986	جنوب دار فور
17	الزغاوة(أ) – القمر(ع)	قبلي	الحكومة والإدارة الأهلية	1987	ش و غ دارفور
18	الزغاوة(أ) – القمر(ع)	نهب	الحكومة	1989	ش و غ دارفور
19	الزغاوة(أ) – المعاليا(ع)	ثأر	مؤتمر قبلي	1990	جنوب دار فور
20	الزغاوة(أ) – الرزيقات(ع)	قبلي	مؤتمر قبلي	1990	جنوب دار فور
21	الزغاوة(أ) – بني حسين(ع)	قبلي	الحكومة	1991	شمال دار فور
22	الزغاوة(أ)– الميما(أ)	نهب	الحكومة	1991	شمال دار فور
23	الزغاوة(أ)– البرقد(أ)	نهب	الحكومة	1991	جنوب دار فور
24	الترجم(ع) – الفور(أ)	رعاة–زراع	الحكومة	1991	جنوب دار فور
25	الزغاوة(أ) – الرزيقات(ع)	ثأر	الحكومة	1993	جنوب دار فور
26	الزغاوة(أ) – الزغاوة	قبلي	إدارة أهلية	1996	شمال دار فور
27	المساليت(أ) – العرب	رعاة–زراع	إدارة أهلية	1996	غرب دار فور
28	الزغاوة(أ)– الرزيقات(ع)	قبلي	الحكومة	1996	جنوب دار فور
29	المساليت(أ) – قبائل عربية	قبلي	الحكومة	1998	غرب دار فور
30	الرزيقات(ع) – دينكا(أ)	ثأر	الحكومة	1998	جنوب دار فور
31	الداجو(أ)– الرزيقات(ع)	زراع–رعاة	الحكومة	1998	جنوب دار فور

الرقم	القبائل المتنازعة	السبب	آلية فض النــزاع	التاريخ	الولاية
32	الفور(أ) – الرزيقات(ع)	قبلي	الحكومة	1999	جنوب دار فور
33	المساليت(أ) – العرب	ثأر	الحكومة	2000	غرب دار فور
34	الزغاوة(أ)– القمر(ع)	نهب	الحكومة	2000	شمال دار فور
35	البرتي(ع) – الميدوب(ع)	قبلي	الحكومة	2000	شمال دار فور
36	الرزيقات(ع) –أولاد منصور(ع)	قبلي	إدارة أهلية	2001	جنوب دار فور

ومن هذا الجدول يُلاحظ أن الصراعات بين القبائل تنشأ لأسباب مختلفة وبين قبائل مختلفة ليست بالضرورة أفريقية وعربية.

أمـــا عن الأبالة والرزيقات الشمالية ومجموعة الرحل القبلية بشمال دارفور وهي قـــبائل عـــربية فإن أثر التصحر والجفاف وشح الأمطار قد أفقدهم مراعيهم ونضبت مـــوارد مياههم فهاجروا إلى مناطق الفور ومناطق المساليت بغرب دارفور ووصلوا إلي أقـــصى الجنوب الغربـــي لجنوب دارفور وإلى مناطق الداجو وغيرها من المناطق الأقل تضرراً بالجفاف والتصحر. [47] وكان لهذه الهجرات آثار مباشرة في الصراع القبلي مثل صـــراعات الماهـــرية والـــزغاوة والماهرية والداجو وكذلك 27 مجموعة عربية والفور، والعـــرب والزغاوة، والعرب والمساليت وقد كانت القبائل العربية المختلفة طرفاً في 13 صراع من أصل 22 صراع في الفترة من (1986–2001م) بحسب الجدول أعلاه.

جدول (10): النزاعات (القبلية) في دارفور1957–2006م: الأطراف والأسباب

تاريخ مؤتمر الصلح	أطراف النزاع	الأسباب الأساسية للنزاع
1957	الميدوب ضد الكبابيش	سرقة الإبل
1968	الرزيقات ضد المعاليا	المراعي، سرقة الأبقار
1969	الزغاوة ضد الرزيقات	الرعي والماء، سرقة حيوانات
1974	الزغاوة ضد البرقد	المرعي والماء، سرقة حيوانات
1976	بني هلبة ضد رزيقات الشمال	المرعى والماء، سرقة حيوانات
1980	رزيقات الشمال، أم جلول والمهريا والعريقات والعطيفات ضد بني هلبة والبرقد والداجو والفور	الرعي والماء سرقة حيوانات

تاريخ مؤتمر الصلح	أطراف النزاع	الأسباب الأساسية للنزاع
1980	التعايشة ضد السلامات	الرعي والماء وسرقة حيوانات
1982	الكبابيش والكواهلة ضد الميدوب والبرتي والزيادية	المرعى والماء وسرقة حيوانات واحتلال أراضي
1984	المسيرية ضد الرزيقات	المرعى والماء وسرقة حيوانات
1987	القمر والمراريت ضد الفلاته	المرعى والماء وسرقة حيوانات
1989	فور (كبكابية) ضد الزغاوة	دخول مناطق، سرق الحيوانات
1989	الفور ضد 27 قبيلة عربية	احتلال أراضي، تحامل عنصري وإخضاع سياسي (ملحق 9)
1990	القمر ضد الزغاوة	دخول أراضي، سرقة حيوانات
2001	الرزيقات ضد الزغاوة	تحامل عنصري، أسباب سياسية
2004	الرزيقات ضد المعاليا	المراعي والماء، أرض
2005 فبراير	الداجوا والمسيرية	التمرد
ديسمبر 2005	قبائل المحلية برقد، مسيرية مسبعات وداجوا	التمرد والأرض
يناير 2006	برقد رزيقات ترجم	التمرد
يناير 2006	الفلاتة والهبانية مساليت المهادي والرزيقات	الأرض والتمرد
15 فبراير 2006	الزغاوة كلمتي والدينكا	نهب مسلح

المصدر: د. محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، مع إضافة من الباحث).

يلاحظ في الجدول رقم (10) أن العامل السياسي (التسييس) والبعد العنصري بـــدأ يدخل كعنصر في الصراع في دارفور منذ العام 1989م. كما يشكل الصراع حـــول المـــوارد (الماء والمرعى) عاملا مشتركا في معظم هذه النـــزاعات مما يعطي مؤشراً لأهمية التنمية كعامل مهم لوضع حد لهذه النـــزاعات.

دور العوامل السياسية في تعقيد الصراع

يرى العديد من أبناء دارفور أن الشرارة الأولى لهذا النـــزاع الأخير انطلقت عـــام 1986 في عهـــد حكومة رئيس الوزراء السابق السيد الصادق المهدي حينما تجمعـــت بعض القبائل العربية تحت مسمى التجمع العربـــي بدعم حزب الأمة في

مواجهة قبيلة الفور التي يدعمها الحزب الاتحادي الديمقراطي الشريك في الائتلاف الحكومي آنذاك.[48] بينما يرى البعض الآخر أن البداية الفعلية لدخول القبيلة مرحلة الـــصراع السياسي بشكله الحالي كانت عام 1980م الذي صدر فيه قانون الحكم الإقليمـــي المستمد من قانون الحكم الذاتي لسنة 1972م. وتم تعيين حكام الولايات من أبنائها فطالب سكان دارفور بأن يكون حاكم دارفور من أبنائها، فعين الرئيس نمـــيري أحمـــد إبـــراهيم دريـــج والياً على دارفور وقد انتهج دريج نهج المحسوبية والعنصرية القبلية حتى وصفت القبائل العربية حكومته بأنها حكومة الزرقة (القبائل غير العربية) ولم يرض عنها الزُرقة بل اتهموا دريج بالعنصرية وتعيين أبناء الفور في المناصب الرفيعة. مما تسبب في فوزه بولاية ثانية في انتخابات عام 1983م.[49]

كرد فعل على سياسات دريج ظهر التجمع العربـــي الذي استطاع أن يمارس بعـــض الـــضغوط علـــى الصادق المهدي. وقد جاء في خطاب التجمع العربـــي للـــصادق المهدي رئيس الوزراء بتاريخ 1987/9/9م ما نصه: (إقليم دارفور الذي يـــضم أربعـــاً وثمـــانين قبيلة هو واحد من أقاليم السودان التي يتطلع أبناؤها إلى المشاركة في حكم إقليمهم بقدر ما يتوفر لكل قبيلة من أبناء يصلحون للقيادة. إذا كـــان ذلـــك هو مفهوم الحكم الإقليمي... فإننا كعرب نحس بأننا قد سلبنا حق التمثيل في قيادة هذا الإقليم والمشاركة في اتخاذ القرار فأصبحنا أغلبية بلا وزن...). وفي النهاية خلص الخطاب الذي وقع عليه سبعة عشر من أعيان القبائل وسادتها إلى مطالبتهم بالنصف من مقاعد الحكم كحد أدنى.[50]

استجاب الصادق المهدي رئيس الوزراء لطلبهم وعين بعضهم وزراء ولائيين وبعـــضهم محـــافظين.. أما عن "منشورات قريش" ودعوى دولة البقارة فيرون أنها دعـــاوى ومـــزاعم مدسوسة من قبل أبناء الزرقة بدارفور على حد تعبيرهم بقصد الفتنة بين القبائل العربية وبين الحكومة المركزية وأنها محض افتراءات تنسب لهم ولا أســـاس لهـــا من الصحة. ويرى البعض أن حكومة الصادق المهدي ارتكبت خطأً جـــسيماً حين صمتت عن البيان الذي وجهه إليها التجمع العربـــي حيث أنه لم يكن إلا مؤشراً لفتنة عرقية واستنكرته كل القوى السياسية آنذاك.[51]

نتـــيجة لذلك أصبحت الصراعات القبلية تتسم بالعنصرية وظهرت عدد من مجموعات الضغط التي سعت كل منها للوصول لغايتها وتحقيق مآربها على حساب

تماسك النسيج الاجتماعي لدارفور كما أن هناك اتهامات ومزاعمَ بأن الأحزاب كانت تقف وراء الاحتراب القبلي بين الفور والجماعات العربية. كمثال على ذلك دور الشفيع أحمد محمد (نائب حاكم دارفور/برنو) وعلي بقادي (وزير إقليمي/مسيرية) وهما من أبرز عناصر الجبهة الإسلامية إثارة للجدل خلال جلسات مؤتمر الصلح بين القبائل والذي باشر أعماله في مدينة الفاشر في 1989/5/29م وتحول إلى ساحة استقطاب سياسي حاد. 52 وكذلك كان للحركة الشعبية دور بارز في دعم تمرد داود يحي بولاد.

أسهم كل ذلك في تكتل القبائل على أسس عنصرية لتمارس دورها كجماعات ضغط سياسي على حساب السلم الاجتماعي والتعايش السلمي، وقد برزت كتل قبلية معينة يمكن حصرها في أربع هي: كتلة الفور، كتلة الزغاوة، كتلة العرب، وكتلة القبائل الأخرى.

دور عمليات النهب المسلح في تعقيد الصراع

لا يستطيع أحد أن يحدد بدقة تاريخاً معيناً لظهور النهب المسلح في دارفور، ولكن في رأي الكثيرين أن أولى بوادر النهب المسلح ظهرت عند استيلاء حسين هبري على زمام السلطة في تشاد عام 1982م... فقد أثارت بعض الصحف آنذاك أن تلك القوات ظلت تمارس نوعاً من المضايقات للسكان المحليين الذين جأروا بالشكوى من سلوكها لأنها كانت تعتمد على سلاحها للحصول على احتياجاتها، كما تسربت كميات من أسلحة تلك القوات إلى أيدي المواطنين عن طريق البيع أو الهبة أو الرهن فأصبح النهب يقوم به شخص أو اثنان أو أكثر يحملون سلاحاً نارياً واحداً أو أكثر يعتدون به على الخارج من أو الداخل إلي المدينة من الناس. [53]

بدأ اللصوص في عام 1982م وتحديداً في منطقة "أول" بشمال كبكابية بتطويق سوق المنطقة كأول حادث من نوعه... وفرشوا ملاءة على الأرض على طريقة رعاة البقر الأمريكيين وأرغموا أي شخص في السوق على وضع ما يملك ونهبوا السوق كله... وتبين فيما بعد أنهم جنود من تشاد لم يكونوا قد تقاضوا مرتباتهم من نظام الرئيس السابق حسين هبري الذي سمح لهم بحمل سلاحهم ودخول السودان. بعدها توالت الأحداث المشابهة في شمال دارفور وغربها وجنوبها

و لم يعــط نظام مايو بقيادة الرئيس الأسبق جعفر نميري هذه الحوادث وزناً بالرغم من التقارير الكبيرة والكثيرة التي كانت تُرسل إلى العاصمة.[54]

مـــن أســـباب استشراء ظاهرة النهب المسلح كذلك اشتداد موجة الجفاف والتـــصحر وزيـــادة عدد العاطلين من الشباب مع عدم وجود مشاريع تستوعبهم وكثرة السلاح في أيديهم.55 إضافة إلى عدم تعاون المواطنين مع الشرطة والأجهزة الأمنـــية بإدلائهم بالمعلومات الكافية عن عصابات النهب المسلح وأماكن وجودهم خـــوفاً علـــى حياتهم حيث أن عصابات النهب لا تتردد في قتل كل من تسول له نفسه بالتبليغ عنهم وساهم في ذلك أيضاً ضعف تجهيزات وأسلحة قوات الشرطة.

وتعتـــبر حادثة اعتراض مجموعة مسلحة سيارة ركاب بين منطقتي (الدونكي بـــوباية دريسه) و(قريضة أم ضل) جنوب مدينة نيالا (ولاية جنوب دارفور) سنة 1987م ومـــناداة أحـــد الـــركاب باسمه ومطالبته بأموال كان قد صرفها من بنك الـــوحدة نـــيالا في نفس اليوم وضربه ضرباً شديداً تعتبر تلك نقطة تحول في تطور الـــنهب المـــسلح. وعـــندما اشتدت موجة النهب المسلح في العام (88–1989م) وكثـــرت شـــكاوى المواطنين اضطرت حكومة الولاية لتفويج الحافلات وعربات الأجـــرة الخارجة من المدن الكبرى تحت حراسة مشددة من قوات الشرطة ولكن عـــصابات النهب المسلح كانت تستهدف أحياناً تلك القوات نفسها انتقاماً منها، لذلك فقد ارتفعت خسائر تلك القوات في تلك الفترة ارتفاعاً ملحوظاً.[56]

كـــشف مؤتمـــر أمن دارفور بمدينة الفاشر في 1988/7/5م أن جملة البلاغات خـــلال الفتـــرة (1983–1987م) كانـــت (1053) بلاغاً كان القتلى بها (204) والمصابون (586) وفقدت (7350) رأساً من الماشية وكانت جملة الأموال المستردة حـــوالي (53) ملـــيون جنـــيه (ما يعادل 11 مليون دولار) وكان ضحايا القوات النظامية 32 شخصاً.[57]

كذلك تقدر كمية المال المنهوب خلال سنوات (1986–1987م) بأكثر من (5 ملايين دولار) وبلغ عدد الذين استشهدوا من قوات الشرطة خلال نفس الفترة 97 شـــرطياً وقد ساهمت الإجراءات التي اتخذتها حكومة الإقليم والإدارة الأهلية في الفترة (1991–1996م) في الحد من عمليات النهب المسلح بصورة كبيرة بيد أنها لم تفلح في القضاء عليها تماماً.[58]

إذن، يمكـــن القول، أن هنالك أسبابا عدة تضافرت في تصعيد مسألة دارفور من مشكلة محلية إلى أزمة وطنية ثم قضية دولية كما سيوضح الكتاب ذلك لاحقاً. والملاحـــظ أن بعـــض هذه الأسباب متداخل بدرجة كبيرة. فمثلاً الجهل وضعف التعلـــيم يـــؤدي إلى العـــصبية القبلية، وغياب التنمية مع شح في الموارد يؤدي إلى الـــصراع، كمـــا أن الجفاف والتصحر مع شح المياه زاد من الصراع القبلي على المـــوارد المحـــدودة خاصـــة بعد توافد عرب رحل من شاد ومن مناطق أخرى من الإقليم واصطدامهم مع المزارعين المستقرين أصحاب الأرض (الحواكير).

ثم تـــدخل الحكـــومات بصورة غير محايدة أدى إلى ظهور صراع في الهويات وإلى تـــسييس الـــصراع القبلي التقليدي والذي اتسع مع تدفق السلاح من الجارة تـــشاد. كذلك ظهور طبقة متعلمة من أبناء دارفور سواء نتيجة لانتشار التعليم في الإقلـــيم أو الـــذين درســـوا في جامعات أخرى في السودان أدى إلى ظهور وعي بالتخلف وأسباب التخلف والانتباه إلى المفارقات في مستوى إقليمهم وبقية أقاليم الـــسودان خاصـــة العاصمة مما دفع هذه الطبقة المتعلمة بتصعيد القضية ضد المركز فـــتوحدت الـــنخب في شـــكل حركات ضد الحكومة المركزية التي لم تستجب لمطالبهم واستهانت بها باعتبارها (أي الحركات) مجرد حركات نهب مسلح وقطّاع طـــرق وخـــارجين عن القانون. المنهج العسكري في تعامل الحكومة مع الحركات أدى إلى تصعيد المشكلة. فاضطرت الحركات للاحتماء بالدول المجاورة والاستقواء بالدول الغربية والاستجارة بالمجتمع الدولي.

النزاع المسلح وظهور الحركات:

في بدايـــة التسعينيات من القرن العشرين كان الفور وخاصة في وادي صالح وبعض الأجزاء من جبل مره يتعرضون لغارات وحشية من عرب تشاد الفارين من قـــوات هبري ومن ناحية أخرى يتعرضون لحملات عسكرية من قبل قوات الفيلق الإســـلامي الذي يقوده الشيخ ابن عمر ومن قوات الحكومة التشادية على السواء فقـــاد ذلـــك لتمرد داود يحي بولاد أحد كوادر الحركة الإسلامية على الحكومة، وتذكر بعض المصادر الموثوقة من أبناء دارفور أن للفور حلفا قويا مع نظام حسين هـــبري الذي فتح لهم مكتب معارضة للحكومة السودانية بأنجمينا ودرب بعضهم

على السلاح وأمدهم بالسلاح والمال والعتاد بهدف القضاء على الوجود العربـي التـشادي بدارفـور وبخاصة قوات الشيخ ابن عمر وقد ساهمت الحركة الشعبية لتحريـر السودان في تأزيم الوضع حين مدتهم بالسلاح وعينت قمر حسن الطاهر (مـن المـساليت) ضابط اتصال مع داود يحي بولاد وذلك في إطار إستراتيجيتها الرامية لشد السودان من أطرافه جنوباً وشرقاً وغرباً بهدف الوصول للسلطة والثروة في الخرطوم.[59]

لمكافحة بولاد قاد د. خليل إبراهيم (قبل انسلاخه من حكومة البشير وقيادته لحـركة المعارضـة المسلحة) والمهندس عبد الله علي شمار حملة عسكرية وسياسية واسـعة وتمكـنوا من قتله بعد أسره على الأرجح في معارك دارت في ولاية غرب دارفـور.[60] تخـتلف النظرة لداود يحي بولاد حيث يراه الإسلاميون خائنا نتيجة مطامـع شخـصية قادتـه للتحالف مع عدوهم التقليدي الحركة الشعبية لتحرير الـسودان. وتـراه الحركة الشعبية بطلاً وشهيداً من شهداء ثورة المهمشين إلا أن كـثيراً مـن أبناء الفور وبخاصة في وادي صالح وجنوب جبل مرة يعتبرون بولاد مخلصاً وبطلاً قومياً مات في سبيل تخليصهم من غارات القبائل العربية الرعوية.

بعـد ذلـك ظلت الأوضاع بدارفور هادئة نسبياً خاصة بعد مكافحة النهب المـسلح التي قام بها د. الطيب إبراهيم محمد خير وإلي دارفور آنذاك، قبل تقسيمها إلى ثـلاث ولايات، (91–1996م) ما عدا الصراعات القبلية التي انعقدت لها كثير من مؤتمرات الصلح حتى قيام حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة.

أولاً: حركة تحرير السودان

تأسست في أوائل عام 2003م من جماعات تنتمي للزغاوة والفور والمساليت والـبرتي وبعض القبائل الأخرى. هي إحدى حركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور. تـزعمها عبد الواحد محمد نور (وهو محامي من الفور) وتولى أمانتها مني أركوي مـناوي. وبكـل المقايـيس تعد هذه الحركة الأكبر من حيث العضوية والنشاط الجغرافي.[61] ويلاحظ أن قبيلة الفور ببطونها ومثقفيها تحتوي على أعضاء ناشطين في حـركة تحريـر الـسودان، ولا يمكـن الجزم في هذه المرحلة بهوية كل الأعضاء وانتماءاتهم القبلية والعرقية، كما يسود تكتم على تشكيلات الحركة وتسليح قواتها

ومـــواردها المالية فتظل هذه من أسرار الحركة التي لا يعلمها أحد.[62] من أهدافها: وقـــف الاعـــتداءات العربية؛ قضيتي التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ والمشاركة في السلطة.

كانـــت البداية في 9 يوليو/تموز 2002م بأحداث مدينة (قولو) عاصمة محافظة جـــبل مرة، فقد هاجم 13 مسلحاً من أبناء الزغاوة والمليشيات نقطة شرطة المدينة ومكتب الأمن ومنـــزل المحافظ، أسفر الهجوم عن مقتل فرد من الشرطة وآخر من الأمن، وهذه العملية تمت في إطار إعلان العداء ضد الدولة وبداية عمل المجموعات المـــسلحة وترك الجناة ورقة دونت بخط اليد مكتوب فيها (جيش تحرير السودان) وهـــذا يتطابق تماماً مع اسم الحركة التي يقودها د. جون قرنق. وبعد شهرين من الاعـــتداء علـــى قولوا تكرر نفس الهجوم على معسكرات القوات المسلحة بقرية (طور) وقد أسفر الهجوم عن قتل 19 فردا من القوة واثنين من المواطنين.[63]

وكـــان تأسيس جبهة تحرير السودان في دارفور في أغسطس/آب 2002 تحت اســـم حركة تحرير دارفور قبل أن تغير اسمها بعد بروزها أواخر فبراير/شباط 2003م[64] إلى (حـــركة تحريـــر الـــسودان). كان عبد الواحد محمد نور هو الموجه لعمليات المليـــشيات المسلحة التابعة للحركة عند بداية الأحداث حول منطقة جبل مرة، ثم تمكن مؤخراً من الفرار إلى جنوب السودان ومنه إلى كينيا وأرتريا كزعيم سياسي للحـــركة. وحـــركة تحرير السودان بقيادة نور هي المسؤولة عن القيام بكثير من العملـــيات العسكرية في الإقليم ضد الحكومة أو ضد المليشيات التي كونتها بعض العناصر العربية.[65]

وفي شهر مايو/أيار 2004م أعلنت حركة تحرير السودان دمج قوتها مع قوات التحالف الفدرالي السوداني، وهي حركة معارضة يقودها السيد أحمد إبراهيم دريج المنتمـــي إلى قبـــيلة الفور، وأكد الطرفان أن الهدف من دمج القوات هو التنسيق لمتابعة عملية السلام في السودان وتوحيد أهله.[66] ويعتبر كثير من المراقبين أن حركة تحرير السودان هي الأقوى أثراً في دارفور.

في الأسبوع الثاني من فبراير/شباط 2002م قدمت لجنة الأمن والدفاع بالمجلس الوطني برئاسة الفريق حسين عبد الله جبريل تقريراً كشف لأول مرة بصورة علنية عـــن وجـــود مجموعات تتدرب على السلاح في جبل مرة وشمال دارفور وطالب

التقريـــر باتخــاذ إجراءات احترازية للحيلولة دون وقوع تمرد في المنطقة... وذكر التقرير أن طائرة صغيرة من طراز سيسنا أخذت تجوب أعالي جبل مرة وشوهدت تهبط في أعالي الجبل وأن ضابطاً من الحركة الشعبية يدعى حسين رمضان، من أبناء جــبال الــنوبة، تــولى مهمة التنسيق بين المسلحين والحركة الشعبية لتحرير الــسودان.[67] وفي 13أغــسطس/آب 2002م تكرر نفس الهجوم على معسكر القــوات بقرية طور وقد أسفر الهجوم عن قتل تسعة من أفراد القوة واثنين من المواطنين. [68]

بــتاريخ 13 ديسمبر/كانون الأول 2002م أوفد والي غرب دارفور ثلاثة من أعــضاء المجلــس التــشريعي من بينهم نائب المنطقة أحمد حبيب للتفاوض إلا أن المــسلحين ألقوا القبض عليهم ووضعوهم قيد الاعتقال بعد تجريدهم من ملابسهم وتعرضوا للضرب والتعذيب على أيدي المسلحين (خاصة القادمين من شمال دارفور لــتدريب الفــور علي السلاح).. وأدى التعذيب والوحشية التي عومل بها أعضاء المجلــس التــشريعي بغــرب دارفور لنشوء مشكلة بين الزغاوة والفور عاد إثرها المــسلحون من شمال دارفور لمناطقهم وتحصنوا بمنطقة عين سيرو وعين فرح. وفي يــوم 20 فبراير/شباط 2003م هاجم المسلحون نقطة شرطة تاريي بشمال دارفور وبعــد ذلــك وفي يوم 24 فبراير/شباط 2003م هاجموا كبكابية وقتلوا نحو 19 من بينهم مدنيون وأطفال صغار ونساء.

عمــوماً تقول حركة تحرير السودان إنها حملت السلاح تعبيراً عن رفضها لما تــراه تقاعــساً مــن جميع الحكومات المتعاقبة على السلطة المركزية في السودان، وتطالــب بإخراج إقليم دارفور من دائرة التهميش والتخلف عبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والتوزيع العادل للسلطة والثروة وتوزيع الخدمات الأساسية، كمــا تطالــب بإقامة سودان ديمقراطي موحد قائم على الاعتراف الكامل بالتنوع العرقــي وتطويــر التعددية والعرقية والسياسية لخلق أمة سودانية جديدة واحترام حقــوق الإنسان،[69] والفصل التام بين الدين والدولة والاعتراف بحق تقرير المصير لمــواطني دارفــور وقيام نظام حكم لا مركزي يمكّن الإقليم من حكم نفسه، وضــرورة تنمية المناطق المهمشة، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمواثيق الدولية.[70]

تعرضت حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان لانقسامات وانشقاقات سياسية وميدانية من أبرزها:

انعقد في حسكنيتة في الفترة من 28 أكتوبر/تشرين الأول 2005م – 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2005م وأصدر بيانه الختامي كما قام بتعيين عيسي بحر الدين محمود رئيساً لمجلس التحرير الثوري ومحمد هارون هود نائباً له كما تم تعيين مني أركو مناوي رئيساً للحركة خلفاً لعبد الواحد محمد أحمد النور ود. الريح محمود جمعة نائباً له ومصطفي محمد أحمد تيراب أمينا عاماً للحركة والقائد جمعة محمد حقار قائد عام لقوات الحركة وبخيت كريمة قائد ثاني للقوات وذلك قبل انعقاد جولة المفاوضات السابعة في أبوجا وعارض بعض القادة الميدانيين المؤتمر لأنه لا يمثل الحركة وفيه كثير من الالتفاف. وقد انسحب 270 عضواً من المؤتمرين عقب رفع الجلسة الافتتاحية من جملة المؤتمرين البالغة 800 عضو.[71]

يرى كثير من المراقبين أن مؤتمر حسكنيتة هو نهاية لخلافات سابقة بين عبد الواحد محمد نور ومني أركو مناوي والتي بدأت في الظهور بطريقة واضحة إبان انعقاد مؤتمر طرابلس 2004م وأعقب ذلك اجتماع القادة بوادي هور (56 قائدا) يوم 2005/1/28م والذي نوقش فيه لأول مرة مقترحاً بعزل عبد الواحد محمد نور رئيس الحركة وتجميد نشاط الأمين العام مني أركو مناوي وتلاه بيان القائد جمعة محمد حقار يوم 2005/2/1م الخاص بعزل عبد الواحد محمد النور من موقعه كرئيس للحركة لعدم التزاماته المؤسسية وانفراده في اتخاذ القرارات ولضلوعه في عمليات الفساد المالي وجمعه الأموال لمصلحته الخاصة وكذلك لإثارة الفتن العنصرية داخل الجيش وقيادته العسكرية المتماسكة.[72] وقد ردت القيادة العسكرية والسياسية ببيان في اليوم الثاني موضحةً أن بيان جمعة حقار ورائه فئة عنصرية لها أجندها الذاتية وتمثل امتدادا طبيعيا لما يسمى بمجموعة وادي هور منبهاً إلى أنهم مجموعة نفعية قصيرة النظر تسعى لتحقيق مكاسب شخصية. وقد رد جمعة حقار ببيان عاصف ذكر فيه تورط عبد الواحد في ارتكاب جرائم عنصرية ضد طلاب أبرياء بمنطقة زالنجي (حادث اختطاف طلاب من بص سفري وقتلهم) وكذلك إصدار أوامر بالسطو على عربات إغاثة بين الفاشر وكبكابية وإصدار أوامر بعمليات عسكرية ضد المدنيين حول جبل مرة.[73] وقد عارض الفور ذلك

وسحبوا قواتهم وصعدوا شرق الجبل ورفضوا قيادة جمعة حقار وبعضهم سمى عبد القـــادر عـــبد الرحمن (قدورة) قائداً عاماً و لم تفلح اللجنة التي كونها أحمد عبد الله مـــور (أبـــو دقـــن) برئاسة القائد بشري عمر مسئول الإمداد بالحركة في لم شمل المقاتلين بالرغم من أنها عقدت عدة لقاءات.[74]

ثم حـــدثت انشقاقات كثيرة للحركة منها مجموعة الـــ 19 التي ظهرت نتيجة خـــروج عبد الواحد عن المفاوضات السابعة التي بدأت أواخر نوفمبر/تشرين ثاني 2005 في أبـــوجا وسحب ممثلي حركة تحرير السودان من المفاوضات وإلغاء تكليفهم مـــن قِـــبل الحركة وذلك لمكايدات شخصية بينه ومني مناوي إثر مؤتمر حسكنيتة فاجـــتمع التـــسعة عـــشر من القادة السياسيين والعسكريين بفندق شيدا بأبوجا وأصدروا قراراً بعزل عبد الواحد محمد نور من رئاسة الحركة وتكليف نائبه خميس عبد الله أبكر برئاسة الحركة والإبقاء على وفد التفاوض مع الحكومة كما هو إنقاذا للمفاوضـــات. غير أن مجموعة من القادة الميدانيين أصدرت قراراً في 2005/12/10 بعـــزل مـــناوي وإرجاع الحركة كما كانت بقيادة عبد الواحد. مع ملاحظة أن مجموعة الـــ (19) ليست كيانا سياسيا له وجود عسكري على الأرض. ثم ظهرت مجموعة الإرادة الحرة وجناح السلام وجناح الوحدة ومجموعة عبد الشافع وحركة التحرير الأم (للمزيد من التفاصيل حول هذه الفصائل انظر الملحق رقم 2).

ثانيا: حركة العدل والمساواة

هـــناك شـــكوك حول تبعية حركة العدل والمساواة لحزب المؤتمر الشعبـــي (بقيادة الترابـــي) المنشق عن حزب المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم). ويرأس الحركة د. خلـــيل إبراهيم وهو أحد أمراء المجاهدين الذين دعوا إلى المواجهة العسكرية بين المؤتمر الشعبـــي وأجهزة الشرطة والأمن وكذلك عبد الباقي علي قرفة الذي حاول احـــتلال مدينتي الدلنج وكادوقلي (بولاية ج كردفان) وتفجير أنابيب البترول ثم هرب إلى نواحي هيبان بعد انكشاف محاولته.[75]

يقول مؤسس الحركة إنها ثورة شعبية اجتماعية سودانية المنشأ والإطار، وطنية الهـــوية قومـــية الـــتكوين والانتشار، جاءت استجابة لدواعي إنهاء مأساة المواطن السوداني التي بلغت ذروتها بعد أن انقطع الأمل في عدل الحكومات وخاب الرجاء

في قـــدرة الأحزاب على إصلاح شأن الوطن وتهدف إلى القضاء على ظاهرة الظلم الاجتماعي المنظم -كما تقول- والاستبداد السياسي المستحكم في السودان وتأمين وحدة البلاد وتنميتها.

تـــأتي شبهة تبعية الحركة للمؤتمر الشعبـــي أيضا من قياداتها حيث إن مسار أحمـــد حـــسين كـــان مديراً لمكتب الدكتور الترابـــي عندما كان رئيساً للحزب الحـــاكم، وكـــذلك الدكتور جبريل إبراهيم كان مديراً لشركة عزة للطيران هذا إضـــافة إلى الدكتور خليل إبراهيم مؤسس الحركة؛[76] وهو عضو أصيل في الحركة الإســـلامية قـــبل انـــشقاقها وعـــندما انشقت أصبح مع جناح الترابـــي (المؤتمر الـــشعبـــي) حـــيث يعتقد الرأي العام في السودان أن المؤتمر الشعبـــي يستند في شـــعبيته بدرجة كبيرة على أبناء الغرب. فلقد استفحل الصراع في دارفور بشكل متزامن مع سجن الترابـــي الذي يُقال إنه سعى عن طريق رجاله لتأزيم الموقف في دارفـــور وتشجيع المتمردين هناك لإحراج حكومة البشير. غير أن الترابـــي كان دائماً ينفي هذه التهمة.

لقـــد جاء في بيان صادر عن جبهة الخلاص الوطني -حركة العدل والمساواة السودانية- القيادة العامة بتاريخ 27 يوليو/تموز2007م ما نصه: (هيمنة عناصر من المؤتمـــر الـــشعبـــي على مفاصل العمل داخل الحركة وأصبحوا يتنادون مما جعل الحركة قبلة لما يسمى بأمراء المجاهدين الشيء الذي أدى إلى إقصاء الكوادر التي لا تنتمـــي إلى ماضيهم حتى صار الأمر وكأنه رابطة لزملاء جهاد طويل وقديم) وقد عـــزل البيان الدكتور خليل إبراهيم من موقعه ووقع عليه 74 من القادة العسكريين والميدانيين.[77]

وقـــد مرت حركة العدل والمساواة بعدد من الانشقاقات والانقسامات يمكن تلخيصها في الآتي:

1. انـــشقاق عـــبد الرحيم آدم أبو ريشة مسئول قطاع جنوب دارفور وانضمامه للـــسلام مع علي حامد وصديق عبد الكريم الذي قاد الانفلات الأمني بالقوز الغربـــي وكان قائداً للعمود الأخضر وقد وقعوا علي السلام.
2. انـــشقاق القائد عبد الله عبد الله بخيت والقائد آدم موسى والقائد صلاح أبو زيـــد (كيمياء) عن خليل بتاريخ 30 مارس/آذار 2006م بعدد من المقاتلين بين

مهاجـــرية وعديلـــة وتوقيعهم اتفاق وقف عدائيات مع حكومة ولاية جنوب دارفور.[78]

3. المذكرة التصحيحية بتاريخ 2006/4/26م ثم مذكرة المكاتب الخارجية في يوليو 2006م (مذكرة السبعة) التي وقع عليها كل من م. يوسف أبكر آدم (مكتب فرنسا) وإبراهيم يوسف (مكتب بريطانيا) ونصر الدين حسين دفع الله (مكتب هولـــندا) ود. إدريس أزرق الناطق الرسمي وعلي سليمان برجو وجمال حسن (مكتب الخليج) واتهمت المذكرة خليل بالعنصرية والقبلية والمحسوبية لأقربائه.[79]
4. مؤتمـــر أديـــس أبابـــا المنعقد في الفترة 30 ديسمبر/كانون/الأول 2006م – 3 ينايـــر/كانون الثاني 2007م والذي انتهى بتنصيب الدكتور إدريس إبراهيم أزرق خلفاً للدكتور خليل إبراهيم.[80]
5. يـــوم 2007/10/3م تم تأسيس حركة العدل والمساواة القيادة الجماعية برئاسة بحـــر إدريس أبو قردة نائب د. خليل السابق وأسندت القيادة العسكرية للقائد عـــبد الله بندة أبكر القائد العام السابق ورئيس المجلس العسكري الذي تم عزله على خلفية بيان القيادة العسكرية بتاريخ 2007/7/27م.[81]

ثالثا: مجموعات أخرى

هناك كثير من المجموعات السياسية والحركات المسلحة بدارفور أبرزها جبهة الخـــلاص الـــوطني التي تكونت في تشاد بدعم كبير من إريتريا لجمع كل رافضي أبوجا تحت مظلة سياسية واحدة وخلق قوة عسكرية موحدة وأبرز مكوناتها بعض عناصـــر حـــركة العدل والمساواة وبعض السياسيين من حركة تحرير السودان مثل خمـــيس عـــبد الله أبكر،[82] وقيادات أخرى من المعارضة تساندها بعض القيادات الميدانـــية المنـــشقة من الفصائل المسلحة بسبب الخلافات مع قادتها وتمكنت جبهة الخـــلاص من التأثير ميدانياً في فترة وجيزة مستفيدة من عدم توقيعها على أية وثيقة لوقـــف إطـــلاق النار مع الحكومة. وشنت عدة هجمات على القوات الحكومية والفصائل المتحالفة معها في قرى وبعض مدن دارفور. وامتدت هجماتها حتى بعض المـــناطق في ولاية شمال كردفان مثل (حمرة الشيخ) في أواخر عام 2007م. وكذلك هـــنالك التحالف الفيدرالي الذي تكون في التسعينات في لندن وكثير من عناصره

انـــضمت لحـــركة تحرير السودان وليس له ثقل عسكري، وحركة القوى الشعبية للحقـــوق والديمقراطية التي وقعت على اتفاق الجنينة في 2006/6/12م وغيرها من الكيانات.

وهكذا، بعد أن كانت الحركات ثلاثا في أبوجا أصبحت الآن ستا وعشرين. لكن في سبتمبر/أيلول 2008 أعلن القيادي بالحركة الشعبية لتحرير السودان، اللواء ياســـر إبراهيم، أن الحركة نجحت في توحيد ثلاثة عشر فصيلاً تحت قيادة واحدة تحمـــل اسم "جبهة التضامن الشعبـــي" في دارفور. هذه الانقسامات والانشقاقات وتـــشظي الحـــركات الرئيسية إلى فصائل وجماعات ومجموعات وأجنحة أضعف المعارضـــة الدارفورية كما أن ذلك الوضع أثّر على العملية السلمية وأعاقها بسبب عـــدم وضوح الرؤية من ناحية مع مَن تتعامل أو تتفاوض الحكومة وكذلك المجتمع الدولي. وبالتالي فإن هذه الانشقاقات ضاعفت من تعقيد الأزمة.

ظهور مصطلح جنجويد:

كلمة "جنجويد" كلمة عامية من المنطقة، وتعني عامة (إنسان مثل جان على جواد). وقد اُستخدم المصطلح إبان النـــزاعات القبلية في التسعينات للإشارة بصفة محددة إلى مليشيات هي غالباً من قبائل عربية، كان تهاجم وتدمر قرى القبائل غير الرحل.[83] وقد استخدم مصطلح (جنجويد) في دارفور في الماضي لوصف اللصوص الـــذين يعتدون على سكان الأرياف بأشكال عديدة من بينها سرقة المواشي وقطع الطريق.

ووصف الجنجويد بأنهم مليشيات عربية لا يعني أن جميع العرب يقاتلون في صف الجـــنجويد، وفي الحقيقة، فقد وجدت اللجنة أن كثيراً من العرب في دارفور يعارضون الجـــنجويد، وأن بعض العرب يقاتلون في صفوف المتمردين، مثل بعض القادة العرب ورجـــالهم من قبيلة المسيرية والرزيقات.[84] وفي الوقت نفسه، هناك كثير من الأفراد من غـــير العـــرب يساندون الحكومة وخدموا في جيشها، وبالتالي فإن مصطلح الجنجويد الـــذي يستعمله الضحايا في دارفور لا يعني قطعاً العرب عامة،[85] بل المليشيات العربية الـــتي تهـــاجم قراهم وترتكب انتهاكات أخرى وعملت اللجنة أنه عند اندلاع التمرد الـــذي بدأته حركتان متمردتان، في دارفور في أوائل عام 2003م، طلبت الحكومة إلى

عـــدد مـــن القبائل العربية مساعدتها في القتال وقام بعض زعماء القبائل الذين تربطهم علاقـــات بمـــسؤولي كل من الحكومات المحلية والحكومات المركزية، بدور رئيسي في تجنيد أعضاء المليشيات وتنظيمهم، وتلقت اللجنة أيضاً أدلة على أن الجنجويد تضم في صفوفها محاربين من البلدان المجاورة، ومن تشاد وليبيا.[86]

إذا حاولـــنا إيجاد تعريف لمصطلح الجنجويد تصطدم في الواقع بعدة محاولات فقد عرفه البعض تعريفاً لغوياً معتمدين على مضامين ظاهرية للتكوين اللفظي بينما يحاول آخرون تعريفه معتمدين على الواقع التاريخي والاجتماعي والنفسي للمجتمع في دارفور.[87]

عـــرف مصطلح الجنجويد على أنه مستمد من عبارة "جن جاء على جواد" (كمـــا ســـبق) وهي مفردة مكونة من ثلاث كلمات هي جن يقصد بها الشخص الـــذي يقوم بأفعال تتنافى مع الطبيعة الإنسانية، ويمتطي جواداً أو فرساً ويحمل بيده بندقـــية جيم ثلاثة*، وتعني في العرف المحلي (جان أو شيطان يمتطي جواداً ويحمل بيده بندقية) وتقال بالعامية (جن شايل جيم وراكب جواد). [88]

أشـــار عبد الله خاطر (وهو كاتب صحفي من أبناء إقليم دارفور) على موقع Darfournews.net في تعـــريفه للجنجويد (أن اللفظ يعود للقبائل شبه الصحراوية في غرب السودان وهي بيئات لا تمتلك سياجاً اجتماعياً صارماً لذا قضت العادة أن يجتمع بعض الشباب المتبطل والخامل ذهنياً على تنظيم اعتقادات محلية على الأموال والماشية فأطلقت عليهم جنجويد.[89]

كمـــا أورد الطـــيب زين العابدين تعريفاً في الموقع الالكتروني لمجلة (البيان) موضحاً أن الجنجويد في دارفور تعني: (Janjweed means the youth who went astray from their tribes and are not restrained from committing all types of banditry and assaults. The term janjweed is derived from a Jennie that rides a horse). الـــشباب المـــتفلت من قبيلته والذي لا يتورع عن ارتكـــاب كـــل المـــوبقات من نهب وفاحشة واعتداء علي الغير، وقيل إن اللفظ (جنجويد) أنها مأخوذة من الجن يركب الجواد وهي كناية عن الفارس الصعلوك).

عرَّف موقع دارفور نيوز الإلكتروني Darfournews.net الجنجويد على أنهم (بعـــض الـــشباب مـــن القبائل العربية الذين (خرتوا) أيدهم من أسرهم وقبائلهم

وخرجوا للسرقة وقطع الطريق متأثرين بثقافة الهمبتة أو الصعلكة، وهي ثقافة عرفها العرب قبل الإسلام).[90]

وعرَّف الرئيس التشادي إدريس دبـــي الجنجويد على أنهم (مليشيات موالية للحكـــومة السودانية) "Pro-Sudanese Government Militias" أما وزير الخارجية الأمريكـــي كـــولن باول فقد عرَّف الجنجويد على أنهم (مجموعات عربية مسلحة تعرف باسم الجنجويد والتي تقول الجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان إنها تقوم بحملة تطهير عرقي في منطقة دارفور).[91]

وقـــد عرَّف وزير الدولة بوزارة الداخلية السودانية أحمد هارون الجنجويد في لقـــاء صـــحفي مع جريدة الأهرام العربـــي على أنهم (عصابات للنهب المسلح) "Armed robbery groups"[92]

الـــشيخ موسى هلال الذي يطلق عليه زعيم الجنجويد، وتتهمه السلطات الأمـــريكية والدولـــية بأنه القائد الحقيقي للجنجويد، عرَّف الجنجويد في لقاء صـــحفي أجرته معه صحيفة أخبار اليوم "بأنهم لصوص وحرامية وقطاع طرق كما نسميهم في الشمال همباته. والجنجويد لفظ شعبـــي قديم لا يرتبط بقبيلة أو عرقية محددة."[93]

إذن مصطلح الجنجويد مصطلح هلامي وغير محدد وكل هذه التعريفات تكاد تـــتفق علـــى أن الجنجويد يقومون بالنهب والسرقة. وهنا لابد من الإشارة إلى أن الجنجويد كأفراد سابقون لحكومة الإنقاذ وسيطرة الإسلاميين على الحكم، ولكنهم ككيان منظم من إفرازات الإنقاذ منذ أن استولى الإسلامويون على السلطة،94 أو وظَّفتهم الإنقاذ لأهدافها في الإقليم.

يلاحظ مما سبق أن ما يحدث في دارفور تقوم به مجموعات متعددة بعضها ذو طابـــع قبلـــي تنتهي أجندته في حدود جغرافية دارفور، والبعض الآخر يتمدد حتى يصل إلى الخرطوم وكل السودان. وأن من أسباب تمرد البعض ولجوئه إلى جبل مرة هو شعوره بالتهميش داخل حزبه، بمعنى آخر أن تسييس القبيلة هو السبب في هذه التمردات أو الحركات المسلحة.

ومـــن المسلم به أن الصراع الدائر في دارفور ضد الحكومة وعناصر موالية لها لـــيس صـــراعاً دينـــياً على الإطلاق، فأهل دارفور كلهم مسلمون على المذهب

المالكي، ومعظمهم يتبع التجانية والمهدية باعتبارها من أهم الطرق الصوفية، والقول بـــأن حركة تحرير السودان حركة التمرد الرئيسية في دارفور، هي تجمع الزرقة من أجـــل تحقيق مطالب دارفور التنموية والخدمية والسياسية، وأن الجنجويد هو تجمع العـــرب ضـــد مطالـــبة الزرقة بحقوقهم في التنمية والخدمات والمشاركة في القرار السياسي هو قول غير صحيح لأن حركة تحرير السودان ليست ذلك المعين الواسع الذي استوعب جميع القبائل غير العربية، فهناك أكثر من 30 قبيلة غير عربية خارج هـــذه الحـــركة من بينها قبائل رئيسة لها ارتباط قوي بالأرض وتاريخ مشهود عبر مـــئات الـــسنين مثل البرتي والداجو والقُمر، كما أن الجنجويد كذلك ما هي إلا مجمـــوعة متفلتة من قبائلها بالرغم من جريان الدم العربـــي في عروقهم إلا أنهم لا يمثلون الرأي والاتجاه العام للقبائل العربية.[95]

إضافة إلى ما سبق ذكره من أسباب متعددة ومختلفة لأزمة دارفور تبقى هناك ملاحظة مهمة ينبغي وضعها في الاعتبار في هذا السياق وهي عندما طلعت مجموعة مـــن أبناء دارفور الجبل (جبل مرة في جنوب دارفور) في شكل اعتصام كتعبير عن اســـتنكارهم لـــسياسات الحكومة المركزية وتهميش الإقليم، كان رد الحكومة أن ضـــربتهم بالطائـــرات بدلاً عن التركيز على التفاوض مما يؤكد النهج العسكري لحكـــومة الإنقـــاذ في التعامل مع قضايا الحركات المعارضة منذ بدايتها. هذا النهج مسؤول بدرجة كبيرة في تفاقم المشكلة وتطورها إلى أزمة.

دور دول الجوار(تشاد وليبيا) في تعقيد الصراع

أولاً: تشاد

تُعـــد الصراعات الخارجية من أهم أسباب عدم الاستقرار وتأجيج الصراعات والحروب القبلية في دارفور.. ويتمثل البعد الخارجي في الصراع الليبـــي السوداني قبل المصالحة الوطنية عام 1977م بين حكومة الرئيس نميري آنذاك والجبهة الوطنية السودانية بمساعدة ودعم من الحكومة الليبية، وكذلك الصراع الليبـــي التشادي. والملاحـــظ أن كـــل أو معظم الصراعات التشادية–التشادية أو الليبية–التشادية تم حـــسمها في داخل دارفور في الفترة من 1981– 1990م. يرى البعض أن الليبيين

استغلوا سقوط نظام نميري عام 1985م وما تلا ذلك من عدم استقرار بفاعلية خلال العام 1985 – 1986م بتعزيز خطوط إمدادهم إلى المعارضة التشادية والمجموعات العربية في دارفور."[96] وأبرز هذه المجموعات هي مجموعة الشيخ بن عمر المكونة من القبائل العربية البدوية التي تتوزع مناطقها بين الحدود السودانية التشادية بينما كان متلقو الأسلحة الليبية الأساسيين هم المجموعات العربية التشادية التي تهدف إلى زعزعة تشاد إلا أنه سلح أيضاً مجموعات عربية سودانية مثل المسيرية الزرق والبني هلبة بنفس الطريقة. وبالطبع وجدت إمدادات السلاح الكبير طريقها بشكل غير مباشر إلى مجموعات قبلية أخرى في دارفور رغم أن الشحنات لم تكن موجهة لهم في المقام الأول وقادت ضرورة تأمين إمدادات الغذاء ودعم الطرف التشادي إلى تسليح حلفاء محليين في دارفور.[97]

نتيجة لذلك انتقلت معظم المجموعات العربية التشادية بمواشيها لمناطق الفور لأن سلسلة جبل مرة توفر لها نوعاً من الحماية الطبيعية التي تجعل من الصعب على القوات التشادية أن تقتحمها وإزاء تدفق المجموعات العربية البدوية ومواشيها إلى منطقة تسودها الزراعة ظهرت مشاكل أخذت في التطور كلما توغل الوافدون داخل المناطق الزراعية مع انتهاك الحيوانات للمزارع وتدمير المحاصيل، فضلاً عن مطاردة القوات التشادية الحكومية للقوات المعارضة شبه النظامية بمناطق الفور مما جعلها منطقة اضطراب حتى بالنسبة للفور أنفسهم. وقد حدثت معارك كثيرة وسقط أفراد وجماعات من الفور قتلى...

قرر الفور الواقعين تحت هذه الضغوط التحرك فلجئوا للحرائق الواسعة للمراعي بهدف إجبار العرب على مغادرة المنطقة إلى مراع أخرى وحاولوا منعهم من الوصول إلى موارد المياه وفعلوا ذات الشيء من الانتقام عندما سرق العرب ماشيتهم وبدأ العرب ينتقمون بحرق قرى ومزارع الفور وجاءت القبائل العربية السودانية المجاورة للفور لمساعدة أخوانهم (عرب تشاد) وسرعان ما اتخذت الحرب طابع النزاعات العرقية المحملة بالتعصب القبلي.[98]

كما قامت الحكومة التشادية بتوجيه ضرباتها الأرضية والجوية ضد قوات المعارضة داخل أراضي دارفور بمعسكراتها المذكورة آنفاً خاصة بعد إسقاط قوات (الشيخ ابن عمر) طائرة تابعة لنظام هبري بصاروخ سام 6 سوفيتي الصنع بالقرب

من الجنينة.. فما كان من تشاد إلا الرد بقصف مكثف بطائرات جاغوار الفرنسية الصنع مقابل وادي صالح غرب دارفور. وقد أثر كل هذا في ظهور حركة داود يحي بولاد وبعدها حركة عبد الواحد محمد نور بغرب دارفور.

أما في شمال دارفور فالتاريخ يذكر انطلاق حسين هبري (الرئيس الشادي السابق) من داخل أراضي دارفور بمساندة حكومة الرئيس نميري ومصر والولايات المتحدة بتحالف زغاوي قرعاني ليستولى على السلطة في عام 1982م.[99] ومما تجدر الإشارة إليه هو أن الكثير من زعامات القبائل العربية التشادية كانت تساند وتقف مع غوكوني وداي ضد حسين هبري... وحيث أن هبري قد استولى على السلطة فإن هذه المجموعات خرجت من تشاد إلى دارفور محتمية ببطونها وتقاوم وتعارض نظام هبري بطريقة سافرة لدرجة أن الجمعية التأسيسية (البرلمان) ناقشت ذلك في جلستها رقم (9) لعام 1987م كما هو ثابت بالصفحة رقم (6) من محضر المداولات.

هذه الهجرات كان لها أثر مباشر في صراعات قبائل الزغاوة والقبائل العربية المتكررة بشمال دارفور وامتدت لتشمل جنوب دارفور لاحقاً والتي عقد لها مؤتمر الصلح القبلي بينهما في كتم عام 1994م والضعين عام 1996م. أيضا بقي العقيد طيار إدريس دبي محتمياً بالزغاوة في دارفور منذ أبريل 1989م حين هاجمتهم قوات هبري حيث كوّن حركة الأول من أبريل/نيسان التي تحالفت مع فصائل معارضة أخرى تحركوا جميعاً بقيادته لإسقاط حسين هبري من وادي بامينا بشمال دارفور ليستولى على السلطة في 4 ديسمبر/كانون الأول 1990م بعد معارك طاحنة كان للزغاوة فيها القدح المعلى.[100] وقد ساهم وجود المعارضة التشادية بشمال دارفور في استفحال النهب المسلح وظهور القادة العسكريين لحركة تحرير السودان فيما بعد هذا بالإضافة لتدفق السلاح في كل دارفور.

تعد قوات الفيلق الإسلامي وفلول المعارضة التي واجهت نظام هبري ودبي سبباً في تعقيد الوضع في جبل مرة وغرب دارفور بينما تعد جماعات الزغاوة المسلحة في شمال دارفور ذات صلات وثيقة بنظام إدريس دبي في بدايات وصوله للسلطة وبصفة عامة أثرت الأوضاع في تشاد على الدوام على الأوضاع في دارفور. وقد كانت هناك صفقات سلاح بين بعض الجنرالات التشاديين وحركة

تحرير السودان.[101] كما أن أول قائد عسكري لحركة التحرير (عبد الله أبكر) كان ضابط سابق في الجيش التشادي وكذلك نائب القائد الحالي لقوات حركة التحرير (بخيت كريمة).[102]

سعت تشاد للصلح بين الحكومة وحركات المعارضة وذلك في مفاوضات أبشي الأولى في سبتمبر/أيلول 2002م وأبشي الثانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2003م وكذلك مباحثات أنجمينا الأولى في أوائل أبريل/نيسان 2004م وأنجمينا الثانية في أواخر أبريل/نيسان 2004م.

إلا أن الموقف التشادي قد تبدل بعد التوقيع على اتفاق أبوجا في مايو/أيار 2006م وذلك أبان تكون جبهة الخلاص الوطني واهام الحكومة السودانية لتشاد بإيواء المسلحين السودانيين كرد فعل على اهام تشاد للحكومة السودانية بإيواء حركات المعارضة المسلحة وقادها مثل د. حسن صالح الجنيدي والجنرال محمد نوري وتيمان أرديمي.[103]

بعد قمة (كان) في فرنسا (فبراير/شباط 2007م) انعقدت قمة رباعية في ليبيا ضمت رؤساء ليبيا- تشاد- السودان وأرتريا لتسوية الأوضاع بين السودان وتشاد وبعد ذلك اجتمع الرئيس السوداني بالرئيس التشادي بالسعودية في مايو/أيار 2007م وخلص الاجتماع لتفعيل اللجنة العسكرية المشتركة التي أقرها اتفاق طرابلس السابق في 28 فبراير/شباط 2006م بهدف تسوية الأوضاع العسكرية ووضع نهاية للجماعات المسلحة على الحدود بين البلدين. كذلك تمت محاولة صلح بين الطرفين عندما التقى الرئيسان، البشير ودبي، في قمة السنغال، على هامش مؤتمر القمة الإسلامي بداكار في 13/مارس/أذار2008م. إلا أن اهام الحكومة التشادية للخرطوم بدعم المحاولة الانقلابية التي وقعت في 3/فبراير/شباط 2008 واهام السودان لتشاد بدعم حركة العدل والمساواة التي هجمت على الخرطوم (أم درمان) في 10 مايو/أيار 2008، ألقى بظلاله على العلاقات بين الطرفين. غير أن وزير الخارجية السوداني، دينج ألور، أعلن في 19 يونيو/حزيران 2008 أن السودان ليست في حالة حرب مع تشاد وذلك عقب التقائه بنظيره الفرنسي، برنارد كوشنر، حيث أبدت فرنسا رغبتها في التوسط بين البلدين لتطبيع العلاقات بينهما. بيْد أن مذكرة مدعي محكمة الجنايات الدولية الخاصة باهام البشير بارتكاب جرائم حرب في دارفور قد

أدت إلى تجميد فرنسا لمبادرتها لأن الرئيس الفرنسي يؤيد مذكرة الاتهام. لكن بوساطة ليبية بدأت في مطلع أغسطس/آب 2008 إجراءات إعادة العلاقات بين السودان وتشاد. وهي خطوة تنم عن إدراك السودان بأهمية تشاد في مسألة دارفور.

كذلك تشكل تشاد مدخلاً لفرنسا في دارفور حيث كانت تشاد مستعمرة فرنسية حتى عام 1960. وتمثل أهمية إستراتيجية لفرنسا مقروناً ذلك بالتداخل بين دارفور وتشاد وجيوسياسياً واتصال النسيج الاجتماعي بين الجانبين مما يجعل تشاد تلعب دوراً مهماً في التأثير في أية أحداث في دارفور. إضافة إلى ظهور النفط في حوض يقع بين دارفور وتشاد. كل ذلك جعل فرنسا تهتم بالتدخل في أزمة دارفور وهي تستضيف عبد الواحد محمد نور الذي لم يوقع اتفاق أبوجا مع الحكومة السودانية، وأخذت فرنسا تستخدمه كورقة ضغط على الحكومة السودانية.

ثانياً: ليبيا

تعد الجماهيرية العربية الليبية إحدى القوى الإقليمية (بجانب تشاد) الرئيسة التي لها تأثير مباشر على الأحداث في المنطقة. ويمكن القول أنها تملك أوراقاً مهمة في اللعبة، فهي تدعم الحركات الدارفورية المسلحة. حيث تؤكد تقارير رسمية في السودان أن كل الدعم اللوجستي غير العسكري يأتي للمتمردين عن طريق ليبيا وكذلك البترول وبعض الأسلحة.[104] ويشير المهندس أبو القاسم أحمد إلى أن ليبيا ترى أن حركات دارفور توظف كثيراً من عضوية اللجان الثورية الذين باتوا خطراً عليها بعد أحداث الزاوية كما أنها ترى أن المعارضة التشادية خطر عليها في حال تغيير نظام إدريس دبي واستيلاء المعارضة على السلطة فإن مشاكل مثل مشكلة أوزو وأحداث الزاوية ومعارك فيالارجو يمكن أن تعود للسطح مرة أخرى ولذلك تسعى ليبيا للحل بكل السبل وفي ذات الوقت لا تسعى للقضاء على المسلحين أو الوقوف في طريقهم؛[105] ربما لأنهم قد يصلون للسلطة (في الخرطوم وأنجمينا) فيكون حلفاء أو أصدقاء محتملين.

تلعب ليبيا دور في تقريب وجهات نظر الأطراف المتصارعة في الإقليم فقد بدأت جهودها مطلع 2005م بلقاء في ليبيا، شاركت فيه حركة تحرير السودان

وحـــركة العدل والمساواة، بطلبها من قيادة الحركتين التوحد وعدم التشتت، لكن تطور الأحداث اللاحقة أفرزت انقسام حركة تحرير السودان.

حاولت ليبيا خلال لقاء طرابلس الأول في 2004م توحيد الطرفين المنقسمين، وقام الاتحاد الإفريقي بدور لجمع الطرفين مرة أخرى، لكن هذه الجهود لم تتوصل لنتائج إيجابية، كما شارك وفد ليبـــي، تشادي، أريتري في مسعى لتقريب وجهات النظر بين قيادات حركة التحرير، وقدمت ليبيا خلالها ثلاثة مطالب هي[106]:

1. توحيد الموقف لدارفور.
2. إيقاف العدائيات ولو إلى حين.
3. إعداد ورقة تكون بمثابة خارطة طريق لحل مشكلة دارفور.

كمـــا استـــضافت ليبـــيا أطراف النـــزاع في ثلاثة ملتقيات خاطبها القذافي مباشـــرة، وأيضاً استضافت القمة الخماسية في سرت 17 أكتوبر/تشرين الأول 2004م الـــتي حـــضرها رؤســـاء خمس دول (مصر، وتشاد، ونيجيريا، وليبيا، والسودان) وانتهت هذه القمة بالتأكيد على رفض أي تدخل أجنبـــي في هذه المسألة معتبرين أنها (قضية أفريقية)، كما أكدوا دعمهم للحكومة السودانية.[107]

تأثرت الجهود الليبية في البداية بما حدث للمبادرة المصرية الليبية المشتركة لحل مـــشكلة جـــنوب السودان، ولذلك كانت تبدي قدراً من التحفظ، وتتهم بعض التقاريـــر ليبـــيا بأنها سعت منذ زمن طويل لخلق ما يسمى بدولة الزغاوة الكبرى ويـــرجع ذلـــك منذ أيام حكم الرئيس التشادي على إقليم أوزو والتجمع الكبير للـــزغاوة في ليبـــيا كل ذلك قد امتد إلى إقليم دارفور،[108] إلا أن طبيعة العلاقات الليبـــية الـــسودانية حالياً تفرض رؤية أخرى قد لا تنبني بالضرورة على المتغيرات الحالية بالمنطقة وفي ليبيا بشكل خاص.

لقـــد شـــاب الموقـــف الليبـــي الكثير من الغموض في البداية حيث أن قبيلة الـــزغاوة الـــتي تعـــد أحد مقومات فصيل متمرد لديها أطراف بالجماهيرية ورغم اســـتبعاد أي دور لهـــا مـــن شأنه أن يمثل دعماً مادياً أو معنوياً للمتمردين إلا أن تصريحات ليبيا جاءت متأخرة قليلاً.

وقـــد عـــزا بعـــض المراقبين ذلك لإحساس ليبيا بدور مفترض في عمليات الـــتفاوض التي يرعاها الاتحاد الأفريقي على أقل تقدير لأنها ذات حدود وعلاقات

مشتركة مع كل من السودان وتشاد وعلاوة على أن القبائل المتصارعة أو المرتبطة بالتمرد تتواجد في الدول الثلاث على رغم ذلك، وإن جاء متأخراً فقد أكدت ليبيا رفـــضها للـــتدخل الأجنبـــي في السودان.[109] وجاءت تصريحات الرئيس القذافي إيجابـــية وأخـــيراً فقـــد زار وزير الخارجية السوداني ليبيا لتقبل رسالة من الرئيس السوداني تطلب من ليبيا المشاركة في حل الأزمة وأخذ دور متقدم.

وللشأن الليبـــي في منطقة دارفور بعدان:

1. رعاية المفاوضات بين الحكومة السودانية والمتمردين.
2. كونها معبراً للمعونات الأمريكية إلى دارفور.

الملاحـــظ أن ليبيا سمحت بانسياب المعونات الإنسانية فضلاً عن استقبالها في موانيها على البحر المتوسط، حيث وافقت على الطلب الأمريكي بخصوص وصول الحمولات الإغاثية براً عن طريق الأراضي الليبية إلى مخيمات اللاجئين بتشاد.

إن نقل المواد الإغاثية الأمريكية عبر الأراضي الليبية يعكس رغبة طرابلس في المـــزيد مـــن تعميق الصورة الإيجابية عنها لدى المجتمع الدولي، كما ينظر له كأحد الخطـــوات لتطبـــيع العلاقات بين واشنطن وليبيا التي تخلت عن دعم (الإرهاب)، واستعادة علاقاتها مع أوروبا. و لم تقتصر ليبيا على أن تكون أراضيها معبر إنساني، بـــل لعـــبت مؤسساتها الداخلية هي الأخرى دوراً في إغاثة النازحين ولاجئي أزمة دارفـــور في الأراضـــي التشادية، من خلال المساعدات التي قدمتها القوافل التابعة لمؤسسة القذافي الخيرية في يوليو/تموز 2004م.[110]

علـــى صـــعيد حركات دارفور: فقد ظلت طرابلس همزة وصل بين الحكومة السودانية وحركات التمرد، فرغم أن حركتا التمرد "حركة تحرير السودان وحركة العـــدل والمـــساواة" لم تُدعيا إلى المشاركة في القمة الإقليمية حول دارفور، ولكن تـــواجد وفداهما في طرابلس، وصرح آنذاك إبراهيم إدريس أزرق المتحدث باسم حـــركة العدل والمساواة قائلاً: "جئنا إلى طرابلس لنعرض على القيادة الليبية وجهة نظـــرنا على أمل التوصل إلى موقف غير منحاز من قبل الدول المشاركة في القمة، وهو ما يعكس نظرة أبناء دارفور إلى الدور الليبـــي.[111]

شـــهدت الاجـــتماعات المكثفة التي عقدتها حركة تحرير السودان في ليبيا في الفتـــرة مـــن مايو/أيار- يوليو/تموز 2005م توزيع استمارات عضوية الحركة على

نطـــاق واسع في ليبيا بمجهود مقدر من قيادات اللجان الثورية مثل عثمان البشرى ومصطفى تيراب وذلك إثر بعض التعقيدات التي شابت ملتقى طرابلس الثالث. هذا بخلاف دعم ليبيا لمؤتمر حسكنيتة حيث "وصلت عشرات الشاحنات المحملة بالمواد الغذائـــية مرسلة من جمعية ألقذافي الخيرية ومعها عدد كبير من الليبيين والذين هم بالـــضرورة مـــن قوات الأمن الليبيـــي... قاموا بمسح كامل لجميع المناطق المأهولة قليلة السكان.. جاء مع ذلك الوفد الليبيـــي مائتان من أعضاء اللجان الثورية الليبية مـــن أبـــناء الزغاوة... يجمعون بين عضوية حركة تحرير السودان واللجان الثورية الليبية."[112] وانتهى المؤتمر بتنصيب مصطفى تيراب الذي قضى فترة طويلة من عمره باللجـــان الثورية في منصب الأمين العام للحركة ولا يزال عثمان البشري مسئولاً عن مكتب الحركة (جناح الوحدة) بليبيا.

كانت ليبيا في "قمة السخاء والكرم فأمدت حركة مني أركو مناوى بالآلاف مـــن بـــراميل البنـــزين والزيوت وقطع غيار العربات كما وفرت عدداً كبيراً من عربات اللاندكروزر ذات الدفع الرباعي وكميات مهولة من المواد الغذائية".[113]

أمـــا على صعيد الصلح والمفاوضات فقد رعت ليبيا ملتقى أبناء دارفور الذي تمخـــض عـــنه إعلان طرابلس 2004م وذلك في الفترة من 18-23 أكتوبر 2004م بدعـــوة مـــن الرئيس معمر ألقذافي التقى بالجماهيرية الليبية ممثلي أبناء دارفور من حـــركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان ومن داخل السودان ممثلي الإدارة الأهلية ونوابا وبرلمانيين وقيادات سياسية وحزبية ورموز المجتمع المدني ومن خارج الـــسودان ممثلين من قادة اتحادات وروابط أبناء دارفور في السعودية ودول الخليج والمملكة المتحدة وايرلندا وهولندا والجماهيرية.

وفي العشرين من أكتوبر/تشرين الأول 2004م وقع على إعلان طرابلس كل مـــن د. خلـــيل إبراهيم رئيس حركة وجيش تحرير السودان والأمير صلاح الدين محمـــد الفـــضل أمير قيادات الإدارة الأهلية.. والدكتور التجاني سيسي محمد أتيم رئـــيس إتحـــاد أبـــناء دارفور بالتجمع الديمقراطي والفريق الركن إبراهيم سليمان الرئيس المناوب لمنبر دارفور للحوار والتعايش السلمي.[114]

لقد فشلت محاولات توحيد الحركات الرافضة لتوقيع اتفاق أبوجا للسلام في مدينة جوبا (جنوب السودان) في صيف 2007 وكذلك فشل اجتماع سابق له في

أروشا (تنـــزانيا) في 3-6 أغسطس/آب 2007 اتفقت عدة حركات على الدخول في مفاوضـــات مع الحكومة بوساطة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي على رأسها حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان قيادة الوحدة التي نسقت ميدانـــياً بينها فيما بعد وقادت معارك في دارفور وكردفان خلال العام 2007. لذلك رعت ليبيا مفاوضات سرت في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني وبداية ديسمبر/كانون الأول 2007 لمحاولـــة توحـــيد الحركات - وهي تحاول أن تكون محايدة في أزمة دارفـــور رغـــم أن البعض يراها الأقرب للحركات المسلحة الدارفورية خاصة وأن بعـــض قيادات معظم الحركات تقيم في فنادق العاصمة الليبية طرابلس وأن بعض عناصر دارفور أعضاء في اللجان الثورية. وكثيراً ما سبب الموقف الليبـــي مضايقة للحكومة السودانية التي كانت تتعامل مع الأمر بالحكمة نسبة لأهمية الدور الليبـــي في قضايا المنطقة ومركزها في دول الساحل والصحراء وكعضو فاعل ومؤسس في الاتحـــاد الأفريقـــي. ولا تزال ليبيا تسعى للحل السلمي عبر مختلف المبادرات من خلال نظرة العقيد القذافى الذي ربما يسعى للحصول على المقعد المخصص لأفريقيا في مجلس الأمن إذا صنع السلام في دارفور.

هوامش الفصل الثالث

1. ذو النون التجاني، حقيقة الثورة والإبادة (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2008)، ص 24.
2. ذو النون التجاني، المرجع السابق، ص 25.
3. يوسف فضل حسن، مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي 1450-1821م (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية، ط2، 1972)، 86.
4. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر (القاهرة: أيتــراك للنشر والتوزيع، 2006)، 33. في: عايدة عبد الله حامد، أثر التحول السياسي للقبلية فـــي دارفور على الأمن القومي 1989-2006م (رسالة ماجستير، غير منشورة، في العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، 2008).
5. أبو الخير، مرجع سبق ذكره، ص 33.
6. أبو الخير، نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.
7. علـــي أحمـــد حقـــار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 2003)، 150.
8. حـــاتم إبراهيم علي دينار، حريق دارفور: قصة الصراع الأهلي والسياسي (الخرطوم: هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2006)، 33.
9. حقار، المرجع السابق، ص 150.
10. عايـــدة عـــبد الله حامد،، أثر التحول السياسي للقبلية في دارفور على الأمن القومي 1989-2006م (رســـالة ماجستير، غير منشورة، في العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، 2008).
11. عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 54.
12. دينار، مرجع سبق ذكره، ص، 27.
13. الأبعـــاد المحلية والدولية وآفاق الحل (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، 2005)، 7. في: عايدة حامد، أثر التحول السياسي للقبلية في دارفور على الأمن القومي، 96.
14. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 27.
15. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 27.
16. أحمـــد عـــبد الله آدم، قبائل السودان نموذج للتعايش السلمي (الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية،1987)، 234.
17. مركـــز الراصـــد للدراســـات، الأبعاد الدولية والمحلية وآفاق الحل، في عايدة، أثر التحول السياسي، ص 96. انظر كذلك الشاطر بصيلي عبد الجليل وشوقي الجمل.
18. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 28.
19. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 28.
20. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 28.
21. أحمد عبد الله آدم، مرجع سبق ذكره، ص، 154.

22. محمــد بــن عمر التونسي، تشحيذ الأذهان، بسيرة بلاد العرب والسودان (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، 1965)، 138.
23. موســى المبارك الحسن، تاريخ دارفور السياسي (الخرطوم: دار الخرطوم للطباعة والنشر، 1995)، 22.
24. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 130.
25. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 30.
26. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 30.
27. التقرير الإستراتيجي السوداني السادس 2004-2005 (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 2006)،7-8.
28. دينار، مرجع سبق ذكره، ص، 30.
29. التقرير الإستراتيجي السادس، 9
30. عطــا البطحانــي، نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النــزاع في دارفور، في: عبد الغفار محمد أحمد ولايف مانقار (تحرير)، دارفور إقليم العذاب: إشكالية الموقع وصراع الهويات، ترجمة محمد علي جادين (هولندا: جامعة بيرجن، منشورات رواق، 2006)، 84.
31. البطحاني، مرجع سبق ذكره، ص 84.
32. البطحاني، مرجع سبق ذكره، ص 89.
33. عــبد العزيز محمود عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور: أسبابه، تعقيداته ووسائل الحل (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2007)، 11.
34. المصالحات القبلية في دارفور (بدون مؤلف)، في موقع http://www.Darfuronline.com.
35. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 166.
36. حبيب آدم سليمان، الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات الرعوية، (ورقة قُدِّمت في ورشة عمل: تأهيل وتوطين الرحل، الخرطوم، 2007).
37. قانــون تنظيم المراعي والمراحيل والزراعة لسنة 1999، ولاية غرب دارفور، مكتب آلية فض النــزاعات البيئية، في عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور، 3.
38. يوســف تكنة، "تدهور الموارد الطبيعية وأثرها على النشاط الرعوي بدارفور، تقرير لجمعية حماية البيئة السودانية، الخرطوم، 1997م.
39. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 173.
40. إيدام أبو بكر إسماعيل، المياه ودورها في توطين الرحل، ورقة قُدِّمت في ورشة عمل تأهيل وتوطين الرحل، الخرطوم، 2007.
41. إسماعيل، مرجع سبق ذكره.
42. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 168.
43. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 169.
44. إسماعيل، مرجع سبق ذكره.
45. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 174.

46. يوسف تكنة، مرجع سبق ذكره.
47. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 179.
48. شـــريف حرير وترجي تفيدت، السودان: الانهيار أو النهضة، ترجمة مبارك ومجد ي النعيم (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997)، 45.
49. الفـــريق أول ركـــن آدم حامــد موســـى: مقابلة أجراها عبد العزيز محمود، مركز السودان للخدمات الصحفية، 2007/10/5.
50. خطاب التجمع العربـــي رئيس الوزراء السابق، الصادق المهدي، بتاريخ 1987/9/9.
51. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 181.
52. مجمـــوعة مؤلفـــين، دارفور: الحقيقة الغائبة (الخرطوم: مركز السودان للخدمات الصحفية، 2004)، 104.
53. مجموعة مؤلفين، دارفور الحقيقة الغائبة، مرجع سبق ذكره، ص 102.
54. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 55.
55. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 186.
56. شريف حرير وترجي تفيدت، السودان: الانهيار أو النهضة، 283.
57. آدم الـــزين الطيب إبراهيم قبائل السودان: نموذج للتعايش السلمي (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 1987)، 142.
58. آدم الزين، مرجع سبق ذكره، ص 105.
59. التجانـــي مـــصطفى محمـــد صـــالح، الصراع القبلي في دارفور: أسبابه، تداعياته وعلاجه (الخرطوم: شركة السودان لطباعة العملة، 1999)، 97.
60. التجاني مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 96.
61. نص تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور المقدم للأمين العام للأمم المتحدة، عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1564 (2004)، 2004/9/18، 31.
62. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 59.
63. ضياء الدين بلال، دارفور والصعود للجبل، الرأي العام، 2003/4/22.
64. أبو الخير، مرجع سبق ذكره، ص 41.
65. زكي البحيري، مشكلة دارفور (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)،125.
66. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 60.
67. عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور، مرجع سبق ذكره، ص 13
68. تقرير أخباري، المركز السوداني للخدمات الصحفية، الخرطوم، 2006/5/6،www.smc.sd
69. نص لجنة التحقيق الدولي، 31.
70. نور عبد القادر حسن، التمرد المسلح في دارفور، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 153، يوليو/تموز2003)، 268.
71. ذو النون التجاني، عشرون شهراً مع المتمردين، صحيفة الانتباهة، الخرطوم، 6 أكتوبر/تشرين أول 2007.

72. بيان القائد العام جمعة محمد حقار، قائد قوات حركة تحرير السودان، بتاريخ 2005/2/1م.
73. بيان القيادة العسكرية السياسية لحركة تحرير السودان، 2005/2/2م.
74. ذو النون التجاني، حقيقة الثورة والإبادة (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2008)، 141.
75. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 62.
76. بيان حركة العدل، 2007/7/27.
77. مقابلة مع الرشيد عبد الله، حركة العدل والمساواة، الخرطوم المركز السوداني للخدمات الصحفية، 2007/10/5
78. القائد عبد الله بخيت، مقابلة في: عبد العزيز، المركز السوداني للخدمات الصحفية، 2007/10/10
79. البيان الختامي للمؤتمر العام لحركة العدل والمساواة، 2007/1/3م.
80. بيان العدل والمساواة، 2007/7/27م.
81. تقرير بعثة تقصي الحقائق، 15.
82. www.darfuronline.com.
83. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية، (الخرطوم: د. ن.، 2006)، 83.
84. الدومة، أثر مشكلة دارفور، 83.
85. الدومة، مرجع سبق ذكره، ص 84.
86. نص لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور، 27.
87. التقرير الإستراتيجي السادس، 23.
88. التقرير الإستراتيجي، 23، كذلك أنظر: دينار، حريق دارفور، 47–48.
89. Sudanese Studies Center (SSC), Darfur Report, p. 102.
90. SSC, Darfur Report, 102.
91. حامد، أثر التحول السياسي للقبلية، 95.
92. حامد، أثر التحول السياسي، 100.
93. Julie Flimt and Alex de Waal, Short History of Long war, في: عايدة عبد الله حامد، أثر التحول السياسي للقبلية في دارفور على الأمن القومي، 129.
94. التقرير الإسترتيجي، 27.
95. زكي البحيري، مشكلة دارفور، 132.
96. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 186.
97. شريف حرير، ترجي تفيدت، السودان: الانهيار أو النهضة، 283.
98. حقار، مرجع سبق ذكره، ص 190.
99. حسن علي الساعوري، السودان والبحث عن السلام (القاهرة: المطبعة النموذجية، 1990)، 101.
100. شريف حرير وترجي تفيدت، السودان: الانهيار أو النهضة، 283.

101. حقار، البعد السياسي للصراع القبلي...، 187.
102. يوسف بريمة سليمان، تشاد: الدولة العربية المجهولة، رسالة ماجستير نُشرت ضمن أوراق المؤتمر الدولي للإسلام في أفريقيا (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 2006)، 387.
103. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 44.
104. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 44.
105. مقابلة مع الفريق آدم حامد، في عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور: أسبابه..، 11.
106. صحيفة الرأي العام، الخرطوم، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2005.
107. صحيفة الصحافة، الخرطوم، 2005/12/22.
108. الصحافة، 2005/12/22.
109. عايدة حامد، أثر التحول السياسي للقبلية في دارفور على الأمن القومي، 158.
110. حامد، مرجع سبق ذكره، ص 160.
111. حامد، مرجع سبق ذكره، ص 161.
112. دينار، مرجع سبق ذكره، ص 46.
113. صحيفة السوداني، الخرطوم، 14 يناير/كانون الثاني1988
114. الشرق الأوسط، الوضع المضطرب في تشاد هو السبب الرئيسي للنهب المسلح (حوار مع العميد شرطة/الطيب عبد الرحمن مختار مدير إقليم دارفور، 10أكتوبر/تشرين الأول 1999، في: عبد العزيز، الصراع... في دارفور: أسبابه... 16.

دور الحكومات الوطنية ومحاولات الحل

دور الحكومات المتعاقبة في تفاقم الصراع

أولاً: دارفور في عهد الحكم الوطني

يجمع الكثيرون على أن الحكومات المتعاقبة في الخرطوم لعبت دوراً أساسياً في تفجير أزمة دارفور. فقبل عام 1933م كان لزعماء القبائل سلطات مطلقة قائمة على العرف والعادات والتقاليد وحدها،[1] وكان كل منهم مستقلاً حيث أن العلاقة بالحكومة المركزية كانت اسمية قاصرة فقط على إعلان الولاء والطاعة ودفع الضرائب المقررة واستتباب الأمن وحفظ النظام. هكذا كان الحال في مملكتي الفونج والفور.[2]

ثم جاء العقد الثالث من القرن العشرين واعترف المستعمر بالوضع القائم (سلطات زعماء القبائل)، وجعل له هيكلاً هرمياً وتم ربطه بالجهاز البيروقراطي للدولة لإحكام العلاقة بين السلطتين المحلية والمركزية، فأدخل نظام المديريات والمراكز، وللسلطة العليا في المديرية للمدير يساعده معاونون في المركز مسؤولون عن التدرج الهرمي لنظام الحكم القبلي الذي في قمته الناظر ثم العمدة وأخيراً الشيخ في القاعدة، أضف إلى ذلك فقد عين نظار بعض القبائل الكبرى في وظائف إدارية وديوانية.[3]

وقد وضع الاستعمار البريطاني قانون الإدارة الأهلية ووسع من سلطات زعماء القبائل والمشايخ الذين كنت كلمتهم نافذة وحكمهم نهائياً يلتزم به الجميع، وكانت الإدارة الأهلية تشكل القاعدة الأساسية للتعايش السلمي بدارفور ولعقود طويلة. غير أن السياسة البريطانية إزاء دارفور والتي اعتبرتها مصدر خطر أمني بعد ضمها بالقوة للسودان بحدوده الحالية، قادت إلى تهميش الإقليم وسكانه حتى أن

قانون المناطق المقفولة الذي طبقه الاستعمار على جنوب السودان، مددت سلطاته لتشمل أجزاء معينة من إقليم دارفور. وامتد هذا التهميش على مدى العهود الوطنية بمختلف أنظمتها شمولية كانت أو ديمقراطية.[4] وبعد إعلان استقلال السودان في يناير/كانون الثاني 1956 استمرت أوضاع الإقليم خاصة مع ظهور موجة الجفاف والتصحر مؤخراً، مما أدى إلى مزيد من النزاعات والمشاكل التي كانت تحاول الإدارة الأهلية أن تحلها عن طريق المحاكم العرفية أو الأهلية.[5]

أدت حالة الجفاف إلى هجرة الكثير من سكان دارفور إلى العاصمة وإلى مدن السودان الكبرى دون أن تتحرك الحكومة أو تعطي اهتماما كافياً للوضع الموجود في الإقليم. ففي عام 1984م انتقل 70.000 شخص من سكان دارفور لكي يعيشوا في مناطق تواجد أقاربهم ومعارفهم في ولاية الجزيرة (جنوب الخرطوم) والعاصمة أملاً في أن يجدوا الغذاء هناك. وقد تم حل مشكلة المجاعة في غرب السودان عن طريق المعونات الخارجية في عامي 1985/84 في فترة نظام جعفر نميري وكانت أسعار الحبوب الغذائية تزداد في مواسم الجفاف، ثم تنخفض في الأعوام التي تكثر فيها الأمطار.[6]

لكن من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها نظام مايو حل الإدارة الأهلية بدعوى إنها آلية متخلفة تقيد الإدارة الشعبية، إلا أن الأسباب الحقيقية لهذا الحل كانت تتمثل في أن تلك الإدارات ظلت تمثل الثقل الجماهيري للأحزاب الطائفية المعارضة، خاصةً حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي إذ ظل زعماء القبائل والمشايخ رغم انتشار الوعي والتعليم يحظون بالاحترام وقل أن يحدث أي تمرد على سلطانهم. وكان غياب الإدارة الأهلية مدخلاً لبروز ظاهرة عدم الاستقرار والنهب المسلح والانفلات الأمني كنتيجة منطقية لمجموعة من العوامل تفاعلت مع بعضها البعض، واستفحلت في إقليم دارفور. كما ساعد حل الإدارة الأهلية على تفشي النزاعات القبلية وازدياد الصراعات حول مصادر المياه والمراعي.[7]

ثانياً: الصراع في دارفور بعد 1985

لم يتغير الحال في السودان بمجيء الحكومة الانتقالية التي تولى إدارتها سوار الذهب لمدة عام واحد بعد انتفاضة الشعب السوداني عام 1985م[8] ضد جعفر

نميري، ثم تسلُّم الصادق المهدي رئاسة الوزراء عقب انتخابات عام 1986م. وساد شـــعور خـــاص وســـط القبائل العربية المستوطنة والمهاجرة بدارفور بأن الحكومة المركزية السودانية صارت أقرب إليهم، زاد ذلك من نفورهم من الحكومة الإقليمية التي كان علي رأسها أحد أبناء الإقليم من القبائل غير العربية ليتبنوا موقفاً عنصرياً أكثـــر تطـــرفاً. ولذلك سعوا في عام 1987 إلى تحالف عربـــي عريض يشمل كل القبائل العربية بدارفور أطلقوا عليه اسم "التجمع العربـــي".[9]

ضم "التجمع العربـــي" 27 قبيلة عربية رغم خلافاتها وحروبها فيما بينها أكثر ممـــا كـــان مع غيرها من سكان الإقليم، ولا يجمعها في ذلك التحالف إلا عداؤها المعلـــن للـــزرقة والقبائل الأفريقية. وقد أصدروا بياناً أعلنوا فيه نسبة العرب بين سكان دارفور تبلغ 40% ولذلك يجب أن ينالوا حقوقاً موازية في السلطة والثروة. وطالـــبوا كـــذلك بضرورة تغيير اسم (دارفور)، لأنه حسب رأيهم ينطوي على مـــضامين عنصرية، إذ يرون أن هذا الاسم يشير لأبناء قبيلة الفور وحدها. وإضافة إلى ذلك تقدم قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق نحو دارفور بتسليح القبائل ذات الأصول العربية ليس في دارفور وحدها بل كردفان المجاورة لها أيـــضاً. وقد جاءت هذه الخطوة بنتائج وخيمة وأدت إلى تفجير معارك ضارية بين القبائل العربية الدارفورية وقبيلة الدينكا الجنوبية.[10]

استمرت السياسة نفسها في فترة حكومة الصادق المهدي بين عامي (1986-1989) في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ولم تقم أي عمليات تنمية تذكر في دارفور. فقد ارتكبت حكومة الصادق المهدي خطأً جسيماً حينما صمتت عن البيان الذي وجهه إليها التجمع العربـــي، وهو البيان الذي لم يكن إلا مؤشراً لفتنة عـــرقية استنكرته كل القوى السياسية آنذاك. وظن الموقعون على البيان أن صمت الصادق المهدي رئيس الوزراء يعني رضاه عن مخططاتهم، ومضوا في تطوير برنامج طويل المدى يشمل أيضاً القبائل العربية في كردفان المجاورة من أجل السيطرة على كـــل غـــرب الـــسودان، وابتدروا تنظيماً جديداً يسمى (قريش) يبدو أنه برنامج مرحلـــي متدرج لتحقيق أهدافهم. [11] لقد فشل حزب الأمة إبان نفوذه السياسي الكـــبير في إدارة أزمـــة دارفور حيث كان له 34 نائباً برلمانياً في هذا الإقليم، وهو عـــدد كـــبير لم يحرزه في أي إقليم آخر حيث تجاوز ثلث مقاعد الحزب في القطر

كله، رغم ذلك فقد فشل عملياً في وقف نـــزيف الدم أو تقديم خدمات محسوسة للمنطقة.[12]

خلال فترة الديمقراطية المعروفة في السودان بالحزبية الثالثة (86-1989) كانت الـــسمة العامـــة لموقف قيادة حزب الأمة من أحداث دارفور هو الصمت الكامل والتعتيم حول ما يجرى فيها، وكانت الإستراتيجية العامة للحكومة هو حصر دور مؤتمرات الصلح في حدود تصنيف خسائر الأطراف المتنازعة وتعويضها (الديات)، وإعـــلان النوايا الحسنة بإيقاف القتال وتفاديها بالكامل لمناقشة جذور النـــزاعات الـــتي تتركـــز في حزبـــي الأمة والجبهة الإسلامية القومية، حيث كانت كل جهة تحاول بناء مليشياتها الحزبية تحت مظلة ذلك الواقع الدموي.[13]

في هذا السياق ذكر النائب البرلماني الدكتور فاروق أحمد آدم أنه استقال من الجبهة الإسلامية بعد 25 عاماً من الانتماء لها بسبب موقفها المعادي لأهل دارفور. ووصف ما يجرى آنذاك بأنه ليس صراعاً قبلياً بين العرب والفور وليس نهباً مسلحاً وإنما هو نهب سياسي ومسلح ومنظم. وإن ما يدور حالياً هو إعادة لصياغة دارفور اجتماعياً وثقافياً بالقوة وتعريباً للسلطة في دارفور وتشاد لدعم نظام مجاور وهيمنة لحـــزب حاكم في السودان، واستخدام ذلك لإسقاط السلطة الحالية في تشاد ودفع الثورة العربية وفتح معسكرات لها في تشاد.[14]

ثالثاً: الصراع في عهد حكومة الإنقاذ 1989-2008

عندما تولت حكومة الإنقاذ الوطني السلطة في الخرطوم في 30 يونيو/حزيران 1989 شـــعرت مجموعة الفور بأن الإنقاذ منحازة لجانب الرعاة العرب في النـــزاع الجـــاري وقـــتها، انـــسلخ عنها داود يحي بولاد، القيادي بحزب الجبهة الإسلامية القومية، وانضم للجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان (كما سبق ذكره)، بهدف دعـــم ومساندة أهله، مجموعة الفور. ونتيجةً لذلك، قامت الحكومة بحشد وتعبئة القـــبائل العربية في المنطقة، وكان معظمها من المجموعات المهاجرة من تشاد. ومن خـــلال ذلـــك نجحـــت في إيقـــاف زحف بولاد، والمليشيات التي قامت بذلك، وأصـــبحت تعرف بـــ "الجنجويد" (كما سبق ذكره) والتي لم ينحصر نشاطها في منطقة الفور فقط، بل امتد إلى منطقة المساليت في الغرب.[15]

ثم غيّـــرت الحــــركة الإســـلامية اسم واجهتها السياسية (حزبها) من "الجبهة الإسلامية القومية" إلى "المؤتمر الوطني" الذي ظل هو بالمقابل متماسكاً حتى العاشر من ديسمبر/كانون الأول 1998،[16] التاريخ الذي تقدم فيه 10من أبرز قادتها بمذكرة عُـــرفت بمذكـــرة العَشرة والتي نادت بالمؤسسية والشفافية والشورى. وقد نجحت المذكرة في تقليص صلاحيات الدكتور حسن الترابـــي داخل الحزب الحاكم مقابل تحـــويل صـــلاحياته للـــرئيس عمـــر البشير باعتباره رئيس للحزب والدولة. فقام الترابـــي حينئذ ومن موقعه كرئيس للبرلمان بتقديم مقترحات دستورية تأخذ الكثير مـــن صـــلاحيات البـــشير أهمها سلبه حق تعيين حكام الأقاليم وإخضاع التعيين للانتخاب الحر المباشر، وكادت المقترحات أن تجاز رسمياً من البرلمان قبل أن يتدخل البـــشير نفسه ويصدر ما عرف بقرارات الرابع من رمضان في 12 ديسمبر/كانون الأول 1999. والـــتي قـــضت بحل البرلمان نهائياً. وأعقبها بعد ستة أشهر بقرارات أخـــرى حـــل بموجبها أجهزة حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وتجميد عمل الدكتور الترابـــي كأمين للحزب.

كـــان رد فعل الترابـــي أن قام بتأسيس حزب جديد مع أتباعه باسم "المؤتمر الـــشعبـــي" الـــذي، يرى الكثيرون أنه ساعد على تأزم الوضع السياسي في إقليم دارفـــور بدرجة كبيرة، ذلك لأن معظم القيادات الشابة وبعض زعماء القبائل في إقلـــيم دارفـــور كانوا أساساً من أنصار التوجه الإسلامي وزعيمه الروحي حسن الترابـــي حيث يشير البعض إلى تأثير الترابـــي على جماعات التمرد لأن للترابـــي علاقـــة مباشرة مع بعض عناصرها ولا شك أن لذلك صلة بعملية اعتقاله وبعض اتباعه لعدة شهور.[17]

تزامنت تلك الأحداث الدراماتيكية مع ظهور "الكتاب الأسود" تحت دعاوى اخـــتلال ميـــزان الثروة والسلطة في السودان. وهو كتاب لا يعرف له مؤلف أو ناشـــر، تم تـــوزيعه في كافة بقاع السودان، والذي زاد من حدة الصراع بسبب التهميش السياسي (كما سبق ذكره في الفصل الثاني) واستمرار سياسة الحكومات الخاطـــئة في فـــرض حلول الهيمنة الانفرادية،[18] فتمددت الحرب غرباً لدول الجوار وشـــرقاً إلى كـــردفان والتـــصعيد العسكري الحكومي الذي قابله تصميم من قبل الحركات المسلحة برفع سقف مطالبها السياسية. وفشل مؤتمر عُقد في الفاشر الذي

هـــيمن المؤتمر الوطني على مساراته فقاطعته الحركات والقوى السياسية والمعارضة. ويـــتهم أبناء دارفور الحكومة باستخدام حرس الحدود والمليشيات التابعة للحكومة في مهاجمـــة المدن والقرى مما أدى إلى زيادة عدد النازحين.[19] هذا الفشل في وضع حـــد لمأســـاة دارفور مع استمرار الاقتتال وجرائم الحرب وانفلات الأمن حتى في المـــدن، تغذية وتأجيج النـــزاعات القبلية وعجز حكومة المؤتمر الوطني عن حماية المدنـــيين ورفـــضها إشراك قوات دولية ووضع حد للجرائم ضد الإنسانية، وجعل بعض الفئات من المواطنين تحمل السلاح لذلك حاول البعض الآخر الحصول على الـــسلاح وبدأت الأمور تأخذ طابع المزيد من التوتر والمزيد من التصعيد والتأزيم. زاد الأمـــر سوءً اعتقاد البعض أن الحكومة دخلت الصراع القبلي بتسليح القبائل العـــربية علـــى حـــساب القبائل الأخرى، باعتقاد أن هذا سيهزم حركتي (تحرير الـــسودان) و(العـــدل المـــساواة)، لكن تمثلت الكارثة في أن القبائل العربية بدأت هجماها على القبائل الأخرى ظناً أنها المكوِّن الرئيس للتمرد ولتنفيذ أجندة خاصة بها من وراء ظهر الحكومة كما أن بعض منسوبـــي المؤتمر الشعبـــي قد سعوا إلى هـــذه الفتـــنة وأشعلوها لتسند قضيتهم الفكرية والسياسية في خلافهم مع المؤتمر الوطني الحاكم، لتصبح بعد ذلك مطالب سياسية. وقد حمّل حزب الأمة المعارض، عـــبر بـــيان لـــه، الحكومة السودانية مسئولية ما يحدث في دارفور، والحرص على الانفراد بالحل دون بيان لأسباب الاحتجاج المسلح والنـــزوح المتواصل في المنطقة. [20] قد يكون تقدير الحكومة أن هناك طرف قد حصل على السلاح من جهات ما وبقـــي الطرف الآخر (القبائل العربية) أعزل يتعرض للقتل. لكن كان الصحيح هو أن يقوم الجيش الرسمي والقوات النظامية الأخرى بمسئولية الحماية لا بتسليح طرف ضد الآخر مهما كانت المبررات.

يـــرى المـــراقبون أن تجاهل الحكومة للأزمة أول الأمر جعل حركة التمرد في دارفـــور تـــصل إلى هذا المستوى من العُنف واعتبرها عملية خارجة عن القانون، وانشغلت بمشاكل حربها وصراعها مع الجنوب. ووصفت الحكومة متمردي دارفور بأنهم قطاع طرق، وأخطأت في إدارة الأزمة سياسياً وإعلامياً، ولم تشرك في حلها في البداية قوى التجمع السوداني المعارض وأصحاب المشكلة أنفسهم. وبعد اتفاق نيفاشـــا أو على وشك نهايته، أراد المسلحون في دارفور إحراج الحكومة للحصول

على قسمة في الثروة والسلطة تماماً كما حدث للجنوب فدارت الحرب رحاها.[21] لـــذلك يرى البعض أن نيفاشا لها دور سلبـــي في المشكل السوداني بتشجيع بقية الأقاليم المهمشة بالمطالبة بنيفاشا أخرى.

جهود الإنقاذ لحل الأزمة: اتفاقية أبوجا 2006

على الرغم من الاتهامات التي وجهتها نخب دارفور لحكومة الإنقاذ بالتسييس والتهمـــيش وأنهـــا أسهمت في تأجيج الصراع إلا أن حكومة الإنقاذ اعترفت بأن هناك مشكلة والتزمت بحلها. غير أنهم (نخب دارفور) يرون أن تحركها جاء متأخراً في مـــشكلة شـــاركت هي في تفاقمها. وقد قامت الحكومة في السنوات الأخيرة بجهـــود كـــبيرة لاحـــتواء الأزمة التي خرجت عن الإطار الوطني وحتى الإقليمي وأصبحت قضية دولية وإنسانية.

فمنذ نشوب النـــزاع في مرحلته الأخيرة (أي بعد 2003) سعت الحكومة في اتجاهين أولهما يهتم بتأمين المواطنين وممتلكاتهم عبر العديد من الآليات والإجراءات؛ وفي الاتجاه الثاني سعت تنشد السلام عبر مبادرات ومفاوضات متعددة تعثّر بعضها ونجح البعض الآخر. وفيما يلي تلك المحاولات وما تمخضت عنه.[22]

1. صـــدر القرار الجمهوري رقم 138 يوم 11 مايو/أيار2002 بتكوين آلية بسط الأمن وهيبة الدولة برئاسة الفريق/إبراهيم سليمان وقد تم تعديل عضوية الآلية يـــوم 2002/8/13 بالقرار الجمهوري رقم 283.. وقد اتخذت الآلية عدداً من الإجراءات أبرزها:

أ. تم تنظـــيم مؤتمـــر بمديـــنة نيرتـــتي (ج دارفـــور) في الفترة من 16-22 أغـــسطس/آب2002م الـــذي هـــدف لمعالجة المشكلة بجمع قبائل الفور للـــتداول حـــول معالجة المشكلة وذلك عقب الهجوم الذي قادته مليشيا جـــيش تحرير دارفور يوم 8 يوليو على قولو ويوم 18 أغسطس/آب على طور.

ب. عُقِـــد مؤتمر كاس في الفترة من 11-13 سبتمبر/أيلول 2002 وجمع ستين مـــن القبائل والعشائر حول جبل مرة بهدف تهدئة الأوضاع وبحث سبل التعايش السلمي.

ج. أرسلت الحكومة أعيان وقيادات الزغاوة إلى جبل مرة للتفاوض مع المليشيا المعارضة في أكتوبر/تشرين الأول 2002.

د. في يـــوم 13 ديسمبر/كانون الأول 2002م أرسل والي غرب دارفور وفداً مـــن المجلـــس التـــشريعي برئاسة احمد حبيب نائب المنطقة إلى المليشيات المـــسلحة بجبل مرة إلا أن المسلحين ألقوا القبض عليهم وضربوهم بعد أن جـــردوهم من ثيابهم وعذبوهم مما أدى لطرد المسلحين القادمين من شمال دارفور نتيجة لغضب أبناء الفور من تصرفهم الوحشي.

هـــــ. تمكـــنت حكـــومة ولاية شمال دارفور من إقناع بعض أفراد المعارضة المسلحة ومحاورتهم وتأمينهم وإيصالهم حتى مدينة الفاشر وتم التحاور معهم في مكتب الوالي بهدف الوصول لحل وذلك في نوفمبر/ديسمبر 2002.

و. انعقـــد الملتقـــى الجامع لأهل دارفور بالفاشر في فبراير/شباط 2003 وضم عـــددا كبيرا من القيادات والأعيان بدارفور وفي ذات الوقت انعقد الملتقى التشاوري للقيادات في الفترة من 24-25 فبراير/شباط 2003 ورغم ذلك هـــاجم المسلحون كبكابية في يوم 24 فبراير/شباط 2002 وقتلوا 19 من بينهم نساء وأطفال.

ز. أرســـلت الآلـــية ثلاثة وفود من قبائل الفور والزغاوة والعرب إلى أماكن المعارضـــة المـــسلحة في جبل مرة ودار زغاوة وجبال كارقو لمعالجة الأمر وذلك في فبراير/شباط، ومارس/آذار 2003 إلا أن المسلحين هاجموا مناطق أبـــو قمرة وعدا الخير وامبرو واستولوا على أسلحة الشرطة في امبرو كما تم العـــدوان علـــى كرنوي وتفتيش منـــزل الشرتاي آدم صبـــي والاستيلاء علـــى عدد من السيارات في ذات الفترة. كما صدر الإعلان عن تغيير الاسم من جبهة تحرير دارفور إلى حركة/جيش تحرير السودان في ذات الفترة.

ح. في يوم الجمعة 8 مايو/أيار 2003م تم تعيين واليين جديدين لشمال وغرب دارفـــور كما تم إعفاء قادة الجيش والشرطة والأمن وتم تعديل في تشكيلة الـــوزراء الاتحاديين كما تم حل آلية بسط الأمن وهيبة الدولة اثر تصعيد المـــسلحين عملياتهم العسكرية وأبرزها الهجوم على مدينة الفاشر وتحطيم الطائرات بالمطار وأُسِر ضابط بالقوات المسلحة برتبة لواء.

2. أرســـلت الحكومة الأستاذ/أحمد بابكر نهار وزير التربية والتعليم والمهندس/عبد الله مسار والي نهر النيل (وهما من أبناء دارفور) للتفاوض مع الحركات المسلحة في أماكـــنها ومعهـــم 31 من قيادات دارفور من مختلف القبائل في يوليو/تموز 2003م وقـــد مكث هذا الوفد حوالي الشهر مع المعارضة في حوار ولكنهم في الـــنهاية أخـــذوا منهم سياراهم وعادوا دون الوصول لحل، إلا أنه تم إطلاق سراح اللواء طيار إبراهيم البشرى يوم 22 يوليو/تموز 2003م.
3. في يـــوم 3 سبتمبر/أيلول 2003م تم التوقيع على اتفاق بين الحكومة السودانية وجـــيش تحريـــر السودان بمدينة أبشي التشادية كما وقع السيد/عبد الرحمن موســـى وزير الأمن والهجرة ممثلاً للحكومة التشادية التي رعت الاتفاق الذي هدف لمبدأين أساسيين:

أ. تهيئة الأوضاع لاستتباب الأمن بدارفور.

ب. وقـــف إطـــلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من 6 سبتمبر/أيلول 2003 على أن يتم تجميع القوات خلال 40 يوماً من تاريخ الاتفاق.

4. التقـــى طرفا الاتفاق مرة أخرى في أبشي يوم 26أكتوبر/تشرين الأول2003م لـــبحث تنفيذ البند السابع في اتفاقية أبشي الموقعة في سبتمبر والخاص بمراجعة الملاحق بهدف الوصول لاتفاقية سلام شامل إلا أن تقرير اللجنة الثلاثية الخاصة بالوضع الميداني جاء سالباً لان جيش تحرير السودان لم يقم بتجميع قواته وقد اتفـــق الطـــرفان على عدة بنود كتعبير عن النوايا الحسنة وتأكيدا لرغبتهما في إحلال السلام.. شملت هذه البنود وقف إطلاق النار والأعمال العدائية وتجديد الثقة في اللجنة الثلاثية والسماح للمنظمات الإنسانية بالدخول للمناطق المتأثرة بالحرب عبر مفوضية العون الإنساني كما تم إمهال جيش تحرير السودان ثلاثين يـــوماً إضافية لإحضار الملاحق المذكورة في أبشي الأولى وتم التوقيع على ذلك يوم 4 نوفمبر/تشرين الثاني2003.

في يـــوم الخمـــيس 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2003 اختتم وزير الدفاع السوداني والتشادي مباحثات انتهت بالاتفاق على تكوين قوات مشتركة بين البلدين للعمـــل علـــى منع عناصر المعارضة المسلحة في البلدين من ممارسة النشاط العدائـــي ووضـــع حـــل للخروقات وجاء رد الجماعات المسلحة يوم الجمعة

14 نوفمـــبر/تـــشرين الثاني/2003 بهجوم استهدف سبع قرى في محلية كلبس بـــولاية غـــرب دارفـــور أدى لحـــرق القرى وقتل 21 من المواطنين وإصابة العشرات.

5. شـــهد شـــهر ديسمبر/كانون الأول 2003م لقاء وفدي الحكومي السودانية وجـــيش تحرير السودان في أنجمينا إلا أن المفاوضات انهارت يوم 16 ديسمبر/ كانون الأول 2003م حيث طالبت المجموعات بحكومة فدرالية في دارفور تحت إدارتها وضم قيادة المنطقة العسكرية الغربية إليها بالإضافة لـــ 13% من موارد الـــسودان للمنطقة.. وقد وصفت الحكومة مطالب جيش التحرير بالتعجيزية وأعلنت التعبئة العامة بدارفور. كما بدأت العمليات العسكرية بجنوب دارفور لأول مرة يوم الاثنين 5 يناير/كانون الثاني 2004 بهجوم للمسلحين على منطقة شعيرية استهدف المواقع الحكومية وسوق المدينة أسفر عن مقتل ستة أفراد من الشرطة من بينهم مدير شرطة محلية المنطقة.

6. يـــوم الأربعـــاء 21 يناير/كانون الثاني 2004 أصدر والي غرب دارفور قراراً بالعفـــو العـــام عن كل من حمل السلاح من أبناء الولاية وذلك لإبراز جدية الحكـــومة في عودة المفاوضات مع حاملي السلاح على أن يسري القرار لمدة شهرين من تاريخه إلا انه في يوم الجمعة 29 يناير/كانون الثاني 2004 أصدرت القـــوات المسلحة السودانية بياناً أكدت فيه تكبيد المجموعات المسلحة بدارفور خسائر فادحة وأنها استطاعت دخول مدينة الطينة بولاية غرب دارفور وطرد الجماعـــات مـــنها كمـــا أعلنت إنها استعادت أبو قمرة وجميزة وعين سرو وجـــرجيرة وأم مـــراحيك وامـــبرو وكريدي التي تعد من أكبر قواعد حاملي السلاح كما قال البيان.

7. يـــوم الاثنين 9 فبراير/شباط 2004 أعلن رئيس الجمهورية السوداني عن انتهاء العمليات العسكرية الرئيسة في دارفور وقال: (أن القوات المسلحة تسيطر على كافـــة المسارح وأنها على استعداد لردع كل تحرك مسلح دفاعاً عن الأرواح والممتلكات..).

كمـــا أعلـــن عـــن العفو العام عن كل حاملي السلاح على أن يقوموا بتسليم الـــسلاح لأقـــرب وحـــدة عسكرية خلال شهر.. إلا انه في يوم السبت 13

مـــارس/آذار2004 شنت المجموعات المسلحة بدارفور هجوماً على مدينة برام بولاية جنوب دارفور وكان المسلحون يستقلون سبع عربات اقتحموا بها نقطة الشرطة وقتلوا فردين منها وقاموا بحرق مكاتب النقطة ومكاتب البريد والبرق وقطعـــوا الاتـــصالات بالمدينة وأشار تقرير دفع الله حاج يوسف رئيس لجنة تقصي الحقائق إلي قتل المرضى بالمستشفى وحرق بعضهم أحياء.. وفي يوم 23 مـــارس/آذار 2003 قـــتل وكيل ناظر الهبانية ورئيس الدائرة القانونية بجنوب دارفور في اشتباكات مع المسلحين.

8. يوم الخميس 1 أبريل/نيسان 2004م أعلن عن مفاوضات غير رسمية بانجمينا بين وفدي الحكومة وحاملي السلاح وكان الوضع قد ازداد تعقيداً بانشقاق حركة الإصلاح بقيادة العقيد جبريل عبد الكريم من حركة العدل والمساواة وقد سلم الـــوفد الحكومـــي مقترحاته المتعلقة بالتفاوض.. وتعتبر هذه المفاوضات بداية التدخل الدولي الواضح في دارفور حيث ألقى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عـــنان خطاباً أمام لجنة حقوق الإنسان أثناء سير المفاوضات (يوم الأربعاء 7 أبـــريل/نيـــسان 2004) قـــال فيه: "إن تحركاً عسكرياً من الخارج قد يصبح ضرورياً لوقف عمليات التطهير العرقي الجارية في دارفور غربـــي السودان".. كمـــا قـــال: "إن موظفي الإغاثة الإنسانية وخبراء حقوق الإنسان يحتاجون للوصول لدارفور لتقديم مساعدات لمئات الآلاف من السكان الذين طردوا من ديـــارهم ونـــــزح بعـــضهم إلي تشاد المجاورة". وفي ذات اليوم نشر الرئيس الأمريكي جورج بوش بياناً صحفياً قال فيه: "إن استئناف العمليات العسكرية في ولايـــات دارفـــور يفتح مزيداً من المآسي في تاريخ السودان المضطرب". وطالـــب الحكـــومة بوقف العمليات التي تقوم بها المليشيات المحلية حتى يتسنى لقـــوافل الإغاثة القيام بدورها.. وقد شهد يوم الخميس 8 أبريل/نيسان/2004 توقيع اتفاق من أحد عشر بنداً شملت وقف إطلاق النار لمدة 45 يوماً كما وقع الجانـــبان علـــى بروتوكول المساعدات الإنسانية وعلى تكوين لجنة للمراقبة واحتـــرام ســـيادة البلاد وعقد مؤتمر قومي لحل الأزمة. وفي يوم الخميس 22 أبـــريل/نيـــسان 2007 تـــرأس الرئيس التشادي إدريس دبـــي الجلسة الثانية لمفاوضـــات السلام بين حكومة السودان وحاملي السلاح بأنجمينا حيث دعا

الجانـــبان للتمـــسك ببـــنود الاتفاق السابق واتفق الطرفان على تكوين آلية للـــتفاوض السياسي.. إلا انه وفي يوم الخميس 29 أبريل/نيسان 2004م أعلن عـــن خرق وقف إطلاق النار حيث هاجمت الجماعات المسلحة قوافل الإغاثة وقتلت الملك محمدين بالطينة وأحد السلاطين بامبرو.

9. في أديـــس أبابـــا يوم 28 مايو/أيار 2004م تم الاتفاق على وقف إطلاق النار ونشر مراقبين عسكريين من الاتحاد الأفريقي.

10. إثـــر تصعيد العمليات العسكرية حيث شن المسلحون يوم الجمعة 29 مايو/أيار 2004 هجوماً على جنوب شرق نيالا اجبر قوات الشرطة والمنظمات الإنسانية علـــى الانـــسحاب مـــن المـــنطقة وكذلك هاجم المسلحون يوم الثلاثاء 2 يونـــيو/حزيـــران 2004 منطقة عين سرو شمال كبكابية وقد قدرت القوة التي نفـــذت الهجوم بحوالي 600 فرد مزودين بجميع أنواع الأسلحة المختلفة وتكبد الجانـــبان عـــددا مـــن القتلى وفي ذات اليوم نددت الأمم المتحدة باختطاف مـــسلحي دارفـــور لموظفيها وفي يوم الأربعاء 8 يونيو/حزيران 2004 أرسلت حـــركة تحريـــر السودان برقية لمجموعة الثماني المجتمعين بأمريكا تطالبهم فيها بالـــتدخل العـــسكري المباشـــر لحـــل أزمة دارفور وفي ذات الوقت حدثت مواجهات مسلحة في كلبس نجمت عنها إصابة العشرات.

إثر كل ذلك أصدر رئيس الجمهورية عدة قرارات يوم الجمعة 18 يونيو/حزيران 2004 مـــنها إعـــلان التعبـــئة العامة لكافة الأجهزة لترسيخ الأمن والاستقرار وضـــبط ومطـــاردة كل المجموعات المتلفتة من المتمردين.. وتجريد المارقين من السلاح وتقديمهم للعدالة ومنع أي مجموعة من عبور الحدود إلى تشاد لزعزعة الاستقرار فيها. وفي يوم 24 يونيو/حزيران 2004 تم إعلان الطوارئ في دارفور وحظر التجوال ليلاً كما تم تفويض سلطات رئيس الجمهورية لوزير الداخلية الـــذي اصدر خمسة عشر قراراً فورياً نشرت على إثرها قوات الشرطة في كل ولايـــات دارفور وتم رسم خطة لانتشار الشرطة وتأمين المناطق بالتنسيق مع الأمـــم المـــتحدة كمـــا تم فتح مراكز للشرطة بمعسكرات النازحين وأرسلت الشرطة عدداً كبيراً من قوات الاحتياطي المركزي مزودة بعربات اللاندكروزر لملاحقة المسلحين. كما تم لأول مرة تخصيص شرطة نسائية للمساهمة في الحد

مــــن الجرائم التي تقع ضد المرأة في معسكرات النازحين.. كما أمرت الشرطة بالتنسيق والتعاون مع لجان وقوة المراقبة الأفريقية وكذلك بالتنسيق مع القوات المسلحة والقوات الأمنية لحماية المواطنين وممتلكاتهم.

11. التقت الحركات المسلحة والحكومة للتفاوض بأديس أبابا في يوليو/تموز 2005م إلا أن وفــــد الحـــــركات المسلحة كان من الصف الثاني مما أثار حفيظة الاتحاد الأفريقي حتى أن حامد الغابد المبعوث الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي لدارفور قـــال: (نـــريد حقـــاً أن نجري مباحثات مع ممثلين حقيقيين، ولذلك فانه في الاجـــتماع القـــادم سنطلب منهم إرسال أشخاص على مستوى عال يمكنهم اتخـــاذ قـــرار)- وانهارت المفاوضات يوم السبت 17 يوليو/تموز 2004 بسبب إصرار حاملي السلاح على خمسة شروط منها تفكيك الجنجويد وإجراء تحقيق دولي ومحاكمات.

12. بعد رفض حركة تحرير السودان لأديس أبابا كمقر للمفاوضات بحجة إنها غير محايـــدة تم نقل المفاوضات إلى أبوجا بنيجريا حيث التقى الوفدان للتفاوض في الفتـــرة 23/8-18/9/2004م وقد امتنع المسلحون عن التوقيع على بروتوكول الشؤون الإنسانية في آخر اللحظات.

13. انعقدت جولة أخرى للمفاوضات بأبوجا يوم 21 أكتوبر/تشرين الأول 2004 وكادت أن تتعثر كسابقتها حيث احتدم الخلاف حول البرتوكول الأمني الذي رفضت الحكومة بشكل كامل كل ما ورد فيه عن حظر الطيران فوق دارفور إلا أن الجـــولة انتهت بالتوقيع على البرتوكولين الأمني والإنساني في 9 نوفمبر/تشرين الثاني/2004.

14. التقـــى الطرفان للتفاوض مرة أخرى يوم 11 ديسمبر/كانون الأول 2004 بعد تـــصعيد واسع للعمليات العسكرية وتبادل الاتهامات بخرق وقف إطلاق النار وتعطلـــت المفاوضات التي كان من المقرر أن تبحث الملف السياسي بعد أن تم حسم الملفين الأمني والإنساني.

15. وقعـــت الحكومة والحركات المسلحة بعد مفاوضات أبوجا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي في مايو/أيار 2005م على إعلان مبادئ لإنهاء الصراع في دارفور تجدد فـــيه التـــزام كل الأطراف الموقعة عليه بالاتفاق الموقع في أنجمينا يوم 8 أبريل/

نيـــسان 2004 واتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذ نشر المراقبين الموقع في أديس أبابا في 28 مايو/أيار/2004 إلى جانب البروتوكولين الإنساني والأمني.

كمـــا اشـــتمل الإعلان على وقف العدائيات ومن ثم الدخول فوراً في وقف إطـــلاق نـــار نهائي وكامل جواً وبراً تحت إشراف الآلية الموجودة حالياً وفق اتفـــاق انجمينا في ابريل/نيسان 2004 واقتسام الثروة وإنشاء مفوضية الأعمار والتوطين وإعداد برنامج لتنمية دارفور.

16. التقى أطراف النـــزاع مرة أخرى في أبوجا 15 سبتمبر/أيلول 2005 وخاضت الحكـــومة الجولة بنفس الوفد الذي خاض الجولة الخامسة التي انتهت في يونيو 2005 وشاركت حركة تحرير السودان بوفد يقوده رئيس الحركة عبد الواحد محمد نور كما شاركت حركة العدل والمساواة في المفاوضات.

17. قـــدم الاتحاد الأفريقي في سبتمبر 2005 ورقة للتوفيق بين الحكومة والحركات المـــسلحة في دارفـــور للتفاوض حولها وتقريب وجهات النظر بشان المسائل المخـــتلف عليها وأعلنت الحكومة قبولها مع تحفظها حول بعض المواضيع كي تتوافق مع اتفاقية السلام والدستور الانتقالي.

18. بـــدأت الجـــولة الـــسابعة لمفاوضات السلام بين الحكومة السودانية وحاملي الـــسلاح بدارفـــور في أواخـــر نوفمبر/تشرين الثاني 2005 بأبوجا وقال كبير الوســـطاء الأفارقة سالم أحمد سالم: (أن مسار السلام وصل إلى مرحلة حاسمة وأن المجـــتمع الدولي يراقب هذه الجولة ويرغب في أن تكون نهائية). وبالفعل وقعت الحكومة السودانية ومني أركو مناوي رئيس حركة تحرير السودان يوم 5 مايـــو/أيار 2006 بينما امتنع عبد الواحد محمد نور الرئيس التاريخي للحركة وكذلك امتنعت حركة العدل والمساواة عن التوقيع.

19. لم تتوقف مساعي السلام بعد ذلك فقد وقع البروفسور/عبد الرحمن موسى رئيس الإرادة الحـــرة وبعده الأستاذ/عبد الرحيم آدم أبو ريشة الذي انشق عن د. خليل إبـــراهيم وكذلك المهندس/إبراهيم محمود موسى مادبو رئيس جناح السلام الذي ترأس مفاوضات قسمة السلطة عن حركة تحرير السودان في أبوجا.

20. في يوم 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2006م وقعت حكومة الوحدة الوطنية وحركة تحرير السودان الأم برئاسة الأستاذ/أبو القاسم إمام الحاج آدم بالعاصمة الليبية

طرابلس على بروتوكول سياسي لإنفاذ اتفاق أبوجا أهم ما جاء فيه زيادة مبلغ التعويـــضات لـــ 100 مليون دولار وأن يتم التعويض على أساس الأسر بعد حصرها.

أبرز ما تضمنته الاتفاقية: تأكيدها على احترام حقوق الإنسان والمواطنة لكل الـــسودانيين، واحتـــرام الأديان والعادات والتقاليد الخاصة بالمجموعات المختلفة، وصـــيانة الملكية الخاصة من الانتهاكات مهما كان مصدرها، وتأكيد الفصل بين السلطات، واحترام دولة القانون والانتقال الديمقراطي للسلطة. كما دعت الاتفاقية إلى مـــنع الاســـترقاق والتجارة بالرقيق بجميع أشكاله، معتبرة أن أي مطالبة لأي شـــخص بأداء عمل بصورة قسرية أو إجبارية هي غير قانونية، إلا إذا تعلق الأمر بعقوبة أصدرتها محكمة مختصة.[23]

أمـــا فيما يتعلق بالحقوق الخاصة للمواطنين في دارفور، فقد جاء في الاتفاقية ضـــمان المـــوقعين مـــشاركة أهـــل دارفور في كافة مستويات الحكم، وفي جميع مؤسسات الدولة، على أن تعتمد معايير عادلة لتحديد حصص مواطني دارفور من الوظائـــف، تقوم على أساس تعداد السكان، أضف إلى ذلك التوظيف في القطاع المـــدني. تدعـــو الاتفاقـــية إلى دمج مقاتلي حركات التمرد في السلك العسكري الرسمـــي، من جيش وشرطة وحرس حدود وسجون، وإعطاء المواطنين في دارفور حصـــصاً مـــن المؤسسات العسكرية القائمة، توازي عددهم، وذلك على مستوى جميع الرتب.

أمـــا فـــيما يتعلق بتقاسم السلطة، فقد أقرت الاتفاقية ضرورة إيجاد نظام فـــدرالي في عمـــوم الـــسودان، يستفيد منه أهل دارفور بصورة خاصة، على المستويات المحلية، كما على المستويات الفدرالية، على أن تكون الخطوة الأولى للقـــيام بـــذلك هي عبر إعادة حدود الإقليم إلى الوضع الذي كانت عليه في يناير/كانون الثاني عام 1956.

توافـــق المجـــتمعون على أن يتم إنشاء هيئة يطلق عليها اسم (سلطة دارفور الانتقالـــية) وتـــشكلها حركات التمرد بمشاركة الحكومة، وذلك لتعزيز التنسيق والـــتعاون بين المجالس المحلية لولايات دارفور الثلاث، والسلطة الانتقالية من جهة، وبين تلك الأخيرة والسلطة المركزية طوال الفترة الانتقالية.

كما نصت الاتفاقية على أن يتم تعيين أحد قادة التمرد بمنصب مستشار الرئيس، ويـــتم تعـــيين آخر بمنصب كبير مساعدي الرئيس، ويهتم هذا الأخير بكافة الشؤون المتعلقة بدارفور، ومجالس حكمها وإدارتها، ويشكل حلقة وصل بين الحكومة المركزية والمجـــالس الانتقالـــية. وتتمتع ولايات دارفور الثلاث طوال الفترة الانتقالية، بما يشبه الحكم الذاتي، لناحية القدرة على جباية الرسوم والضرائب، والحصول على مساعدات خارجـــية ومعـــونات خاصـــة، كما لا يسمح للسلطة المركزية وسلطة الإقليم باتخاذ قرارات تتعارض مع المهام الدستورية المناطة بتلك الولايات.

ويمـــنح الدارفوريـــون، بالإضـــافة إلى وزرائهم الثلاثة الحاليين ثلاثة مناصب لـــوزراء دولـــة يختارهم المتمردون، أما حصة الإقليم من المجلس الوطني (البرلمان) فـــيجب ألا تقل عن 12 مقعداً، كما يخضع الإقليم لأول انتخابات عامة تجرى بعد توقـــيع الاتفاقـــية، علـــى أن يجـــرى استفتاء في الإقليم بعد 12 شهراً، يقرر فيه الدارفوريون الإبقاء على الوضع القائم، أو توحيد الولايات الثلاث في إقليم واحد، على أن تقام الانتخابات تحت إشراف دولي.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بـــتوزيع الثروة، التي تشمل، وفقاً للاتفاقية، الموارد البشرية والقروض والمعونات الدولية، تدعو الاتفاقية إلي تمكين سكان دارفور من الحصول على الخـــدمات الـــصحية والتعليمية والاجتماعية، أسوة بسائر السودانيين، وكذلك ضمان ملكيـــتهم لأراضيهم. وسيتم تعيين لجنة خاصة لحل الخلافات حول ملكية الأرض في الإقلـــيم، الأمر الذي شكل الشرارة الأولى لتفجر النـــزاع، وستعيد اللجنة الممتلكات المـــصادرة إلى أصحابها. كما سيتم وضع برامج لتنمية الإقليم، الذي اعترفت الاتفاقية بوجود فقر شديد وإجحاف بحقه، على أن يتم تقرير تعويضات عادلة للمتضررين.

يـــتم إنشاء صندوق خاص لإعمار دارفور، وإعادة النازحين إليها، كما سيتم وضع برامج لتنمية الأرض وتجهيزها للرعي، بشكل يسمح ببقاء الرعاة في أراضيهم وعـــدم نـــزوحهم منها، كما سيتم وضع سجلات بملكية الأراضي وفق الأعراف والتقاليد المعمول بها، وإعادة الملكيات المسلوبة لأصحابها.[24]

بالإضـــافة إلى حـــصة دارفور العادية من ثروات البلاد، أقرت الاتفاقية منح الإقلـــيم مبالغ إضافية وفورية، بقيمة 800 مليون دولار، تدفع في الفترة الممتدة بين السنوات 2006 و2009.

أما بخصوص الترتيبات الأمنية فقد طالبت الأطراف بدراسة واسعة النطاق من أجـــل تعزيـــز استعادة السلم في إطار اتفاقية شاملة. (للمزيد من التفاصيل حول الاتفاقـــية أنظر الملاحق). بصورة عامة ووفقاً للاتفاقية تم تشكيل سلطة انتقالية وتم اختـــيار مني أركو مناوي (كبير مساعدي رئيس الجمهورية) رئيساً للسلطة. وللسلطة أمانـــة عامـــة وخمس مفوضيات تشمل: مفوضية أراضي دارفور، مفوضية إعادة الإعمار وإعادة التوطين، مفوضية الترتيبات الأمنية، مفوضية التعويضات، مفوضية الـــسلم والمصالحة، إضافة إلى صندوق إعمار دارفور. والسلطة دورها تنسيقي ولا يحق لها الحديث إنابة عن الولايات (ولايات دارفور الثلاث).

جهود الحكومة السودانية في إنفاذ اتفاقية أبوجا:

تكاملـــت كافة جهود أجهزة الحكومة الاتحادية والسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفـــور لإرســـاء دعائم السلام بإنفاذ اتفاقية أبوجا وإنـــزالها على أرض الواقع ويمكن أن نلخص ذلك في الآتي:

أولاً: دور الحكومة الاتحادية

تم إنـــشاء غرفة عمليات في 2006/5/11 لتنفيذ الاتفاقية الموقعة بين الحكومة وحـــركة تحرير السودان بهدف تطبيق الاتفاقية على أرض الواقع ثم قامت الحكومة بضم ممثلين لكافة الجهات التي رفضت السلام لتلك الغرفة.

وفي 2006/6/12 أصدر المشير عمر البشير رئيس الجمهورية قراراً بالعفو عن أفـــراد الحـــركات المسلحة الموقعة على اتفاق أبوجا.. الذي أجازه مجلس التحرير الثوري/جناح مناوي يوم 2006/6/25.

1. في يوم 30 يوليو/تموز 2006م شرعت مفوضية شمال السودان لنـــزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (Disarmament, Demobilization and Reintegration: DDR) إكمال إجراءات فتح مكاتب للمفوضية بولايات دارفور إيذاناً بتدشين برامجها على ضوء اتفاق أبوجا.
2. في يـــوم 5 أغـــسطس/آب 2006 أصدر الرئيس البشير قراراً بتعيين السيد/مني أركـــو مـــناوي كـــبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيسا للسلطة الإقليمية

الانتقالية بدارفور ثم صدرت قرارات أخرى بتعيين وزراء اتحاديين ووزراء دولة بالإضافة لوزراء ولائيين وأعضاء بالمجالس التشريعية (الاتحادي/المجالس الولائية) إلا أن أهـــم القـــرارات بعد تعيين كبير المساعدين تعتبر تعيين عناصر السلطة الإقليمـــية (الأمين العام والمفوضيات الخمس وصندوق إعمار دارفور بالإضافة للحكومات الولائية ومجالسها التشريعية)..

ثانياً: دور السلطة الانتقالية

قـــام مكـــتب السلطة الانتقالية لدارفور التي يرأسها السيد/مني أركو مناوي بالكثير من الأعمال لإنفاذ اتفاق السلام يمكن إيجازها في:

1. أكد د. محمد سليمان آدم الأمين العام للسلطة الانتقالية أنهم (في العام 2007) أكملـــوا البناء الإداري للسلطة الانتقالية وأعدوا ميزانيتها وبعد حوالي عام من إنـــشائها بدأت تتضح ملامح الخطط والدراسات المختلفة للمفوضيات، وبدأ بعضها يدخل حيز التنفيذ.
2. قام صندوق إعمار دارفور برئاسة المهندس عبد الجبار محمود دوسة بدور كبير في عمليات بعثة التقييم المشتركة (Joint Assessment Mission: JAM) التي تكونت من ممثلي المانحين والحكومة الاتحادية والسلطة الانتقالية وذهبت لإعداد تقيـــيم مـــيداني لكل مناطق دارفور لتحديد احتياجاتها التنموية إلا أن أهم ما واجـــه الصندوق هو ضعف الموارد المالية خاصة بعد تعطل مؤتمر المانحين الذي كـــان مقـــرراً له شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2006 ورغم ذلك قام الصندوق بتوظيف الموارد المتاحة باقتدار.
3. أكملت مفوضية أراضي دارفور برئاسة المهندس آدم عبد الرحمن دراسة وتقييم المـــشروعات التنموية بدارفور وتهدف المفوضية بصورة أساسية لتنمية وتطوير المـــوارد حتى لا يتم الصراع حولها وقد حددت المفوضية سبب النـــزاعات في دارفور بضعف التنمية وتسعى لإنفاذ خطط تنموية متكاملة ومشروعات تنمية مستدامة بهدف توطين التنمية في إقليم دارفور.
4. قـــام المهـــندس/إبـــراهيم مادبو رئيس مفوضية إعادة الإعمار وإعادة التوطين بـــزيارات متعددة شملت كافة معسكرات دارفور وبعد العديد من المشاورات

واللقاءات مع النازحين والمتضررين بدأت خطط المفوضية لإعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحرب وإعادة توطين النازحين وذلك بعد الاطلاع على جهود كافة الجهات الولائية ومفوضية العون الإنساني والأمم المتحدة بهدف التنسيق وتوحيد الرؤى.

5. قامت مفوضية الترتيبات الأمنية برئاسة الفريق الدابي، مفوض الترتيبات الأمنية لإنفاذ اتفاقية أبوجا، بعمل شاق وفي ظل ظروف تعتبر استثنائية من أجل تنفيذ بند الترتيبات الأمنية في مجال حصر القوات وتوحيد رؤى مختلف قادة المقاتلين بالحركات الموقعة على السلام فيما يتعلق بتوزيع مسنوبيهم بحسب الفرص التي نص عليها الاتفاق. ويعد توفير الدعم اللوجستي غير العسكري للمقاتلين من أهم ما تقوم به المفوضية.

6. حدد الأستاذ/آدم السنور، الأمين العام لمفوضية التعويضات، كافة الهياكل التنفيذية والإدارية بالولايات حيث تعد المفوضية أن مكان عملها هو الولايات لتلقي شكاوي المتضررين وبالتالي بحث سبل تعويضهم بحسب نصوص الاتفاق ومعظم عمل المفوضية ذو طابع قضائي.

7. أعدت مفوضية السلم والمصالحة دراسات دقيقة لأسباب وجذور النزاعات القبلية وما طرأ عليها من تعقيدات وشرعت في الأعداد للحوار الدارفوري – الدارفوري الذي يعتبر بنداً مهماً في الاتفاقية ويعول عليه كثيراً في إحلال السلام بصورة شاملة على أرض الواقع.

بصورة عامة انتهت المفوضيات بالسلطة الانتقالية من الترتيب والإعداد وبدأت فعلياً في تنفيذ برامجها. وأهم ما يعيق عمل المفوضيات هو عدم وجود ميزانية كافية خاصة بعد تعثر مؤتمر المانحين وقد قامت الحكومة بتوفير المال اللازم لتوفير الدعم اللوجستي غير العسكري للحركات الموقعة (يشمل الإعاشة، المأوى، الإمدادات الطبية والكساء). كذلك قامت الحكومة بتمويل عمليات نزع السلاح وإعادة الدمج وإصلاح المؤسسات الخاصة بذلك. وكان من المفترض أن يقوم بذلك الاتحاد الإفريقي والشركاء. غير أن المانحين لم يقدموا (حتى 2008) سوى 900 مليون دولار من جملة المبلغ الكلي 4.5 مليار دولار – أي ما يعادل 2% فقط. كما كشفت الأمانة العامة للسلطة الانتقالية لإقليم دارفور أن جملة المبالغ التي

استلمتها من وزارة المالية بلغت 23 مليون جنيه سوداني (11.5 مليون دولار) خلال السبعة أشهر الأولى منذ تأسيسها في إبريل/نيسان 2007. وقد تم صرفها في الفصل الأول والثاني والبنود الممركزة والحركات الموقعة والدعم اللوجستي غير العسكري وتدشين السلطة الانتقالية وتدريب الكوادر واستئجار 27 مقراً، 21 بولايات دارفور و(5) مباني في الخرطوم. كان ذلك في العام 2007. أما في العام 2008 فقد اتفقت وزارة المالية الاتحادية وصندوق إعمار دارفور على تمويل مشروعات بقيمة 400 مليون دولار لعامين، بينما تقدمت مفوضية إعادة التأهيل والتوطين ومفوضية الأراضي ومجلس دارفور للسلم والمصالحة قاموا بوضع مشروعات تفوق قيمتها مليار دولار. غير أن قيادة الحركة كانت تشكو من عدم إيفاء الحكومة بما تلتزم به كاملاً، وقد سبب ذلك مشكلة في العلاقة بين الحكومة والسلطة الانتقالية (حركة مناوي) كما سيتم توضيحه لاحقاً.[25]

من معوقات السلطة الانتقالية التنافس السياسي الذي يتخذ طابعاً خشناً بين مختلف الحركات الموقعة على اتفاق السلام مثل ما حدث بين كافة الحركات وحركة تحرير السودان جناح مني عند تجهيز قوائم الترشيحات للسلطة الانتقالية وتسبب بتوتر قاد لتأخير إعلان أسماء شاغلي المناصب لفترات ليست بالقصيرة. بل أن الخلاف قد يكون بين مكونات الحركة الواحدة كالخلاف بين مني أركو مناوي رئيس حركة تحرير السودان ونائبه د. الريح محمود جمعة الذي جاء عقب اختلاف الحركات على ترشيحات مناصب السلطة الانتقالية.

هذا إضافة إلى الخلافات التي تنشأ بين القادة السياسيين والعسكريين مثلما يحدث في كل الحركات المسلحة وأبرزها الخلافات داخل جناح الإرادة الحرة والذي وصل لحد إصدار بيان بإقالة رئيسها إلا أن الموقف تم تداركه وكذلك بيان القيادات العسكرية لبعض الحركات إزاء ترشيحات شاغلي مقاعد السلطة الانتقالية.[26]

ثالثاً: العمليات المختلطة (الهجين)

دار جدل استمر قرابة العام حول تسمية قوات حفظ السلام التي سوف تعمل في دارفور. ثم تم الاتفاق أخيراً على تسميتها بالعمليات المختلطة (الهجين) لاختلاط

الجانـــب العسكري مع الجانب المدني فيها وليس لاختلاط العناصر العسكرية لعدة دول كما يبدو في وسائل الإعلام وبالرجوع للنصوص يمكن استخلاص الآتي:

أ- الجوانب المدنية:

تحـــدثت الفقـــرات 5، 6، 7 من قرار الاتفاقية الهجين عن الجانب المدني في العملـــيات المختلطة بالتفصيل الدقيق.. حيث ذكرت المادة (5) أن عنصر الشؤون المدنـــية سيـــساعد في إنفاذ اتفاقية كما تشمل أنشطة العنصر المدني على مساعدة عنصر الشؤون المدنية في إنفاذ اتفاقية سلام دارفور وأية اتفاقيات لاحقة من خلال دعـــم عمليات الوفاق بحيث يشمل على المستوى القاعدي إدارة الحوار والتشاور الدارفوري – الدارفوري وتنشيط مؤسسات اتفاقية سلام دارفور (السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور، مفوضية الأراضي، مفوضية الخدمات المدنية) وسيساعد العنصر المـــدني أيـــضاً في بـــناء قدرات المؤسسات القومية ومنظمات المجتمع المدني في دارفور.

تشمل أنشطة العنصر المدني في دارفور أيضا عقد الورش حول الملامح المختلفة للحكـــم وبـــناء الـــسلام بهدف ترقية ثقافة السلام وخلق اتصالات مع المساهمين الرئيسين لدعم الحوار والتصالح وسط الأطراف المتصارعة.

بيـــنما ينتـــشر ضباط الشؤون المدنية على نطاق دارفور آخذين في الحسبان ديناميات الصراع المعقدة وضرورة مشاركة القواعد في عملية السلام، ولهذا الهدف يـــستقطب ضـــباط الخدمة المدنية الذين يعملون حالياً موظفين تحت تفويض البعثة الأممـــية في دارفور ليعملوا في العملية المختلطة جنباً إلى جنب مع موظفي الشؤون المدنـــية المجهزين لبعثة الاتحاد الإفريقي بموجب حزمة الدعم الخفيف وحزمة الدعم الثقيل.[27]

ب- الجوانب العسكرية:

تحـــدثت المادة (9) عن مهام الجانب العسكري موضحة انه في الوقت الذي يعمل فيه مكون العنصر العسكري للعملية المختلطة على حماية المدنيين فإنه سيعمل أيـــضاً على تنفيذ بنود أمنية محددة أنيط بها الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة بموجب اتفاقية سلام دارفور والاتفاقيات اللاحقة.

إن العملـــيات المخـــتلطة ستقوم على جهود بعثة الاتحاد الإفريقي للتأكد من العملـــية الـــنافذة لفـــصل القوات وذلك بواسطة عملية الدوريات المتعلقة بإعادة الانتـــشار والمناطق العازلة وسحب الأسلحة طويلة المدى، وتعمل أيضاً على مراقبة انتهاكات اتفاقية سلام دارفور وإجراء التحقيق فيها وإعداد التقرير حولها وحسمها بواســـطة لجـــنة وقف إطلاق النار والمفوضية المشتركة. وتقوم بمراقبة الحدود بين السودان وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وتدعم عملية نـــزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج.

إن حجـــم وتعقـــيد هذه المهام في ضوء الوضع الأمني- كما اتضح لاحقاً - يـــتطلب قـــوة أكبر من قوة بعثة الاتحاد الإفريقي بحيث تشمل أجهزة قيادة وإدارة واتـــصالات قوية وستتطلب تضاريس المنطقة الصعبة وغياب البنى التحتية للطرق وخاصـــة أثـــناء الخريف قوة مجهزة بسيارات برية ذات قدرة على التحرك السريع وعناصـــر جـــوية قـــوية وقد أكدت على هذا بعثة إعادة الدراسة السريعة في 19 فبراير/شباط 2007.

هـــذه النـــصوص تـــؤكد الاعتماد على أبوجا كطريق للحل مع فتح الباب للرافضين بالتوقيع على برتوكولات لاحقة. لذلك علق اللواء مجذوب رحمة مسئول الاتصال الخارجي بوزارة الدفاع الوطني السودانية بالقول: "إن إحدى نقاط الجدل الـــتي استغرقت وقتاً طويلاً كانت حسم المرجعيات التي تنطلق منها الاتفاقية وقد حُـــسمت في اتفاقية أبوجا للسلام باعتبارها الاتفاق الأساسي الذي لا يمكن إلغاؤه أو تجاوزه مع الاعتراف بأنه قابل للتطوير."[28] وبموجب العمليات المختلطة (الهجين) يكون السودان قد أوفى بكل التزاماته تجاه خطة الطريق الثالث وذلك بالقبول بحزم الدعم الثلاثة.

الدور العربي والأفريقي:

أولاً: موقف جامعة الدول العربية

يـــتفق الكثير من المراقبين على أن هناك غياباً عربياً وعدم تفاعل مع ما يحدث في دارفـــور، وأن المأساة الإنسانية في دارفور لم تهز المجتمع العربـــي كما فعلت في الغـــرب.[29] وذهب البعض إلى أن الإعلام العربـــي لم يُولِ الاهتمام الكافي لأزمة

دارفـــور ويركز على قضايا عربية أخرى، بينما ظل الإعلام الغربـــي يقدم تغطية كثـــيفة مستمرة للقضية الإنسانية في دارفور وأن الصليب الأحمر لم يغادر دارفور وظـــل موجـــوداً فيها على الدوام يؤدي واجبه كما يفعل في كل مناطق النـــزاع الأخرى مثل غزة والعراق... يراقب أوضاع المدنيين ويساعد المحتاجين.[30]

يري الطرف الدارفوري أن جامعة الدول العربية لم تلعب دوراً يذكر حيال أزمة دارفـــور، فقـــد تحفظـــت معظم الدول العربية حيال ما يجري، وصُدمت أمام البيّنات والصور التي تؤكد تورط الحكومة السودانية في انتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور، وقـــد تركز الموقف الرسمي للجامعة العربية في صد الأمم المتحدة والهيئات الدولية عن اتخاذ إجراءات قسرية ضد حكومة الخرطوم، فمنذ أن اتخذت الأمم المتحدة قراراً يدين السودان ويدعوه لمحاسبة عصابات الجنجويد، وحل مشكلة دارفور، دعا مجلس الجامعة العـــربية إلى ضرورة إتاحة فرصة زمنية كافية للحكومة السودانية حتى تتمكن من تنفيذ تعهـــداتها، وشـــكلت جامعـــة الدول العربية لجنة لمساندة السودان في مواجهة المجتمع الدولي برئاسة تونس وعضوية مصر وموريتانيا والجزائر والسودان. [31] وقد بذلت تلك الدول بجانب اتحاد المحامين العرب، والأطباء العرب، وبعض المنظمات العربية الأخرى، والاتحـــاد العالمـــي لعلمـــاء المسلمين جهوداً دبلوماسية كبيرة لتفادي محاسبة الحكومة السودانية على ما اقترفت في دارفور.

وحـــول موقـــف الدول العربية يرى بعض قادة حركات التمرد، أن موقف الدول العربية حيال أزمة دارفور "محزن وهو يؤكد أن العرب يتعاملون بنظرية انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً، وإلا فلماذا الوقوف بجانب حكومة السودان في ظل وضوح البيّـــنات التي تؤكد تورطها في جرائم حرب واسعة النطاق بدارفور، ولماذا تُمسك عن تقديم المساعدات لمتضرري تلك الأحداث من نازحين ولاجئين في ظل تضافر كـــل دول العالم لإغاثة أهل دارفور.[32] وذكر بعض آخر أن عدداً كبيراً من الدول العربية هي التي مدت الحكومة السودانية بالسلاح لضرب أهل دارفور.

كـــذلك يرون أن دور الدول العربية في أزمة دارفور كان فاتراً خاصة فيما يتعلق بإعانة منكوبـــي تلك الأحداث، الأمر الذي أتاح الفرصة لدول أخرى لإحلال موقع الـــدول العـــربية، وقـــد جاء موقف العالم العربـــي والإسلامي تجاه إغاثة منكوبـــي الحـــرب في دارفـــور متأخراً بعد فوات الأوان، وبعد أن رسخ في ذهن إنسان دارفور

بــسبب عــوامل عـــدة أن تلك الدول تدعم وتساند الحكومة السودانية، وقد كان الأجـــدى أن تعقد المؤتمرات العربية والإسلامية الداعمة لدارفور فور اندلا ع الكارثة، وليس بعد أربع سنوات ونيف من اندلاعها، كما كانت المساهمات العربية والإسلامية ضـــعيفة بالمقارنـــة مع مساهمات الغرب، حيث بلغت ربع مليار دولار، وهو مبلغ لا يساوي جزءً يسير مما تدفعه الولايات المتحدة منفردة.[33]

عندما تم طرح مبادرة الدوحة في إطار الجامعة العربية في أغسطس/آب 2008 قالت بعض الحركات، مثل حركة تحرير السودان (جناح الوحدة)، إن هذه المبادرة جاءت متأخرة خمس سنوات (2003–2008) وأتت فقط لإنقاذ الرئيس السوداني مـــن ورطـــته أمام العدالة الدولية. وقالت أنها لن تشارك فيها لأن الجامعة العربية وســـيط غير نـــزيه وتعامل بازدواجية المعايير طوال الخمس سنوات من الحرب في دارفـــور وبالـــتالي وساطتها غير ذات جدوى شكلاً ومضموناً. وقالت أن الجامعة العـــربية فقدت مصداقيتها أمام أزمة دارفور. كذلك يرى آخرون من المعارضة أن مبادرة الجامعة في قطر جاءت بعد فوات الأوان خاصة بعد السجل السيئ للجامعة في التعاطـــي مع القضايا العربية.[34] بينما رحب عبد الواحد محمد نور بمبادرة قطر الـــتي تـــرعاها الجامعة العربية بالتنسيق مع الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي. وهنا لاحظ المراقبون انتقال ملف دارفور من مصر إلى الدوحة.

ثانياً: مصر

علـــى المـــستوى العربـــي فقد جاءت المواقف المصرية متقدمة ورافضة لأية عقـــوبات علـــي السودان، حتى أن كولن باول اضطر بنفسه لزيارة مصر لإقناعها حـــتى بـــضرورة صدور قرار مجلس الأمن في نسخته المعدلة، ولقد أكد المسئولون المصريون منذ البداية رفضهم لمبدأ العقوبات علي السودان.

تنظر مصر إلى المشكلة في دارفور بوصفها إفراز لاتفاقية نيفاشا التي من المتوقع أن تحقـــق تقرير مصير للجنوب وإقامة دولة عليه، وهي تركز على مياه النيل التي تعد أحد مهـــددات الأمن القومي المصري، لذا عملت على نصح حكومة السودان بقبول قرار مجلـــس الأمـــن رقـــم 1556 الصادر في 3 يوليو/تموز 2004م الذي أعطى السودان أو الحكـــومة الـــسودانية مهلة شهر واحد لتحسين الأوضا ع في دارفور ونـــز ع أسلحة

مليـــشيات الجنجويد[35]، كما قامت بدفع الجامعة العربية للعب دور في العمل الإنساني وتعمل جاهدة لحل هذه الأزمة حتى لا يدخل إقليم دارفور ضمن لعبة تقسيم السودان الـــتي تؤثر تأثيراً مباشراً على أمنها القومي، وتنادي بحكومة قومية للسودان بوصفه حلاً يساعد على عدم التدخل الدولي ومن خلاله يمكن حل هذه الأزمة. [36]

انتبهت مصر للخطر الكامن من وراء التصعيد المتعمد في ملف دارفور من قبل الولايات المتحدة ورئيسها بوش، فأعلنت مصر موقفها الذي أخذ عدة أبعاد:

الـــرفض القاطع للتدخل الأجنبـــي، تهدئة الدوائر الأمريكية المتوترة، الحوار والتوصل مع الحكومة السودانية والأطراف المعنية.[37]

وانطلاقـــاً من موقف مصر الرافض لأي تدخل أجنبـــي في شؤون السودان باعتـــبار أن ذلـــك يمس أمن مصر والسودان معاً صرح صفوت الشريف أمام لجنة الـــشؤون العربية والخارجية والأمن القومي بشأن دارفور قائلاً: "إن القيادة المصرية ورجال الدبلوماسية في مصر عملوا كل ما في وسعهم لتجنب السودان أية مخاطر، وأن للـــسودان وضعاً إستراتيجياً غاية في الأهمية بالنسبة لمصر بحكم الجوار والنيل والعلاقات والتاريخ والمصالح المشتركة بين الشعبين، الأمر الذي فرض أولوية لأزمة دارفور في اهتمام السياسة المصرية علي ما عداها في الآونة الراهنة تلك الأزمة التي إن تفاقمـــت أضـــرت بالأمن القومي المصري والسوداني والعربـــي والأفريقي." وأعلـــن الرئيس المصري حسني مبارك دعم مصر الكامل للسودان في سعيه للعمل علي حل أزمة دارفور، وأمر بتقديم مساعدات مادية للمنكوبين هناك، فوصلت في شهر أغسطس/آب 2004 مواد غذائية، أدوية إضافة إلى ملابس. [38]

وفي ســـبتمبر/أيلـــول 2004 انعقـــدت اللجنة البرلمانية المصرية السودانية في الخـــرطوم في دورتهـــا الثانـــية برئاسة الدكتور فتحي سرور(رئيس مجلس الشعب المصري)، والسيد أحمد إبراهيم الطاهر(رئيس المجلس الوطني السوداني)، حيث دعا المجـــتمعون إلى ضـــرورة تحقيق إنجازات واقعية عاجلة في قضية التكامل بين مصر والسودان، ووضع حجر الأساس في بناء التكامل الاقتصادي الأفريقي. وبخصوص الحالـــة في دارفـــور أعلـــن سرور أن الوضع هنالك ليس بالصورة المبالغ فيها التي تصورها القوى العظمى للعالم مشيراً إلى خطورة توصيف مجلس الأمن لما يحدث في دارفور بأنه تهديد للأمن والسلم الدوليين.

غـــير أن بعض المحللين يرى أن دور مصر في مسألة دارفور ضعيف قياساً بعلاقاتها التاريخـــية والإستراتيجية والأمنية الخاصة مع السودان. ويرون أن على مصر "أن تعلب دوراً أكـــبر وأن تكـــون لها مرجعية في مسألة السودان خاصة أنها الشريك في كامب ديفـــيد – في السلام في الشرق الأوسط، وأنها شريك إستراتيجي في مستقبل السودان، وأن تراجع دورها في السودان ربما لخوفها من أن تترتب عليها أوضاع ظرفية.[39]

ثالثاً: السعودية

قامـــت الـــسعودية بجمـــع الرئيسين السوداني والتشادي للتوصل لحل بشأن الخلافـــات الـــتي نجمت عن تحرك الجماعات المسلحة على الحدود بين البلدين وتم تـــسوية الخلافات في الجنادرية بتاريخ 3 مايو/أيار 2007 وهو اللقاء الذي تم على إثـــره ملاحقـــة جـــبهة الخلاص وطردها من الأراضي التشادية وسعت الحكومة الـــسودانية بعده للتوسط بين تشاد والمعارضة التشادية. غير أن هذه المبادرة لم تثمر حيث قادت المعارضة التشادية محاولة انقلابية في يوم 3 فبراير/شباط 2008 واتهمت تشاد الخرطوم بدعم قادة المحاولة الفاشلة.

كمـــا أن المـــبادرة الـــسعودية قد أغضبت القيادة الليبية التي تعتبر نفسها الراعي التقلـــيدي لأيـــة مفاوضات بشأن دارفور لعلاقاتها مع الطرفين (الحكومة والمعارضة) ولـــدور ليبـــيا المؤسس للاتحاد الأفريقي، ولاعتبارات أخرى مثل تدهور العلاقات بين الـــبلدين (السعودية وليبيا) على خلفية تلك القمة العربية التي تبادل فيها الزعيم الليبـــي معمـــر القذافي والملك عبدا لله بن عبد العزيز الاتهامات، ثم أعقب ذلك محاولة الاغتيال الفاشلة التي قيل أن الملك عبد الله قد تعرض لها واتهمت السعودية الاستخبارات الليبية بالضلوع في التخطيط والتنفيذ للمحاولة وطردت السفير الليبـــي وردت ليبيا بالمثل.

رابعاً: الدول الأفريقية

لقـــد كـــان واضحاً منذ الوهلة الأولى أن الدول الأفريقية غير راغبة في الانسياق وراء الـــتوجهات الغربية تجاه تطورات القضية، وذلك لسببين الأول: يتمثل في علاقاتها المتنامـــية بالسودان وأن أي عدم استقرار يصيبه قد يصيب كثير من دول القارة، والثاني هو خوفها إذا ما سوغت الدعاوي الغربية أن تدور الدائرة عليها. لكن على الرغم من

ذلـــك فقـــد وجدت هذه الدول ضالتها في الاتحاد الأفريقي الذي استشعر بالفعل ثقة عـــضويته وتعـــويلها عليه حتى تجرد المواقف جماعية وليست فردية، ومثل هذا السياق أضاف كثيراً من حيث أنه وضع الاتحاد الأفريقي أمام اختيار فعلي لإبراز قدراته الفعلية ومـــدى ما يمكن أن يؤديه للقارة ولقد برز علي نحو لافت حراك رئيس المفوضية العليا للاتحاد الأفريقي السيد الفا عمر كوناري وحرصه علي متابعة كل مجريات الأزمة.[40]

لقـــد استطاع الاتحاد الأفريقي أن يسجل حضوراً فاعلاً منذ بداية التفاوض حول وقـــف إطـــلاق الـــنار مروراً بتعهده بمراقبة ذلك الوقف، ثم رعايته لكافة المفاوضات بوســـاطة تشادية. ويمكن القول أن المواقف الايجابية وردود الفعل الحكيمة من السودان قـــد ساهمت في أن تجد كثير من القطاعات العالمية نفسها، ولو أنها مضطرة، لأن تقبل بتواصل دور الاتحاد الأفريقي. وعلى الرغم من الدور الذي يقوم به الإتحاد الأفريقي إلا أن هناك بعض الدول الأفريقية التي كان لها حضور في المسألة، مثل إرتريا ونيجيريا.

1- إريتريا

رغـــم أن إريتـــريا لا تملك حدود مع غرب السودان، وإنما تجاوره من ناحية الـــشرق، إلا إن عداوات أسمرا مع حكومة الإنقاذ في السودان (في أوقات سابقة) ســـاهمت في أن تلعب دوراً فعالاً ومضاداً للجهود السلمية في أزمة دارفور، حيث اهـــتمت بدعم حركتي التمرد في السودان. وربما ساعد انشغال الحكومة السودانية بأزمـــة دارفـــور على انفراد إريتريا بالشرق كلية، حيث تهدف لجعل هذه المنطقة ساحة لتصفية الحساب مع المعارضة الإريترية المدعومة من الخرطوم. كما أنه هناك أطماعاً إريترية في الأراضي الزراعية في مناطق البجة، وقد عبرت هذه الأطماع عن نفـــسها في خـــريطة سرية أصدرتها الحكومة الإريترية عام 1996 تضمنت أراضي سودانية ومنها منطقة كسلا.[41]

فإريتريا حتى لو نفت دعم التمرد فمن مصلحتها تصعيد الموقف في دارفور خاصة في ظـــل علاقاتهـــا الوطيدة بالولايات المتحدة وإسرائيل، ولذا تحركت على أكثر من مستوى: (أ) دعم متمردي دارفور (ب) التواصل مع إسرائيل في دارفور.

كـــذلك وجـــدت إرتـــريا في مشكلة دارفور مخرجاً لها من العزلة الإقليمية والدولـــية فهي تعاني مشكلات معقدة مع أثيوبيا ومعظم لاجئيها في السودان كما

أن الصومال غير مستقر ويدفع لها باللاجئين باستمرار بالإضافة لبروز تيار معارض في شرق السودان باسم جبهة البجة ذو توجهات سياسية لا ترضى عنها مما دفعها للإمساك بزمام الحركات المسلحة في دارفور كمخرج لها من عزلتها السياسية والدبلوماسية فضلاً عن دورها مع حركات المعارضة في شرق السودان.[42]

وقد التقى عبد الله جابر مستشار الرئيس الإريتري قادة حركة تحرير السودان في ليبيا في أواخر مايو/أيار 2005 وذلك بعد أن آوت إرتريا مني أركو مناوي سنتين بعد خروجه من دارفور عقب ضربة الفاشر في أبريل/نيسان 2003. اجتمع ممثلو الطرفين في أحد فنادق طرابلس يوم 30 مايو/أيار 2005: (تحدث عن الخلافات بين حركة العدل والمساواة والخلاف بين عبد الواحد ومناوي، قائلاً يجب أن تُصفى تلك الخلافات، وإنه سيكون هناك اجتماع مشترك يعقد بأسمرا وسيقوم مناوي اليوم 30 مايو/أيار بطائرة ليبية خاصة ومعه عشرة من أعضاء الوفد وعلينا أن نجتمع لنخرج بقرار يؤكد الموافقة على الزيارة... كما طلب أيضاً دخول إريتريا وسيطاً وشريكاً أصيلاً في المفاوضات رغم أنف الحكومة حتى لو أدى ذلك لتأجيل جلسة المفاوضات السادسة المقرر لها يوم 2005/6/10).

يقول أحد أعضاء التمرد: "اجتمعنا ونفذنا أوامره حرفياً وسافر مني في نفس اليوم ومعه عشرون من أعضاء الوفد... وبقي تسعة أيام بإريتريا... ولكن عبد الواحد ود. خليل لم يحضرا للاجتماع إلا قبل يومين من بداية التفاوض بأبوجا إلا أن عبد الله جابر نجح في فرض رؤية موحدة بين القادة الثلاثة المختلفين".[43]

2- نيجيريا

تعد نيجيريا من أبرز الدول الأفريقية التي كان لها دور في جهود الحل السلمي لدارفور. فقد رعت نيجيريا واستضافت محادثات سلام دارفور التي بدأت جولاتها في 23 أغسطس/آب 2004 وحتى توقيع اتفاقية أبوجا في مايو/أيار 2006. إلا أن البعض يفسر رعاية نيجيريا للمباحثات بأنها مطية للرئيس أبوسانجو ليصل لمقعد مجلس الأمن الدولي الخاص بأفريقيا، وأن العقيد القذافي أحق بذلك لأنه "حكيم أفريقيا".[44]

الملاحظ أن هذا الكتاب لم يصنِّف تشاد وليبيا مع الدور العربي والأفريقي نسبة لأن هاتين الدولتين لهما علاقة استثنائية بالمشكلة مما يجعلهما أقرب للتأثير

المباشـــر في تطورات المشكلة في كل مراحلها (كما سبق ذكره في الفصل السابق) أكثر من أن يكون لهما دور (محايد) في الحل.

ما بعد أبوجا: عقبات أمام الاتفاقية

علـــى الرغم من بداية إنفاذ اتفاقية أبوجا وبداية العمليات الهجين ومؤشرات العـــودة الطوعـــية ونشر فرنسا لقوات أممية في شرق تشاد، إلا أن الأوضاع على الأرض، في دارفـــور، لم تتحـــسن بالمستوى المطلوب، بل ساءت في بعض أجزاء دارفـــور. لكن الملاحظ، من ناحية أخري، أن بعض وجهات النظر العالمية بدأت تتغير تجاه رافضي السلام. وعلى إثر ذلك بدأت كثير من الجهات الدولية في ممارسة ضـــغوط عليهم خاصة الدول التي كانت تساندهم من قبل مثل الولايات المتحدة وفرنسا وكذلك بعض المنظمات الدولية والإقليمية.

من ناحية أخرى تعرضت العملية السلمية لعقبات وتحديات. كما أن قيادات في الحـــركات المسلحة رهنت عقد الحوار الدارفوري-الدارفوري بتحقيق السلام والعـــودة الطوعية والتحقيق في الجرائم التي وقعت. وقللت من أهمية وجود القوات المـــشتركة (يونامـــيد) على أرض دارفور وانعكاساتها على الوضع الأمني لمحدودية صـــلاحياتها وعدم قدرتها على الدفاع عن المدنيين. وطالبت حركة تحرير السودان (جـــناح مـــناوي) تنفيذ الترتيبات الأمنية بـــ "حذافيرها" واتهمت الحكومة بأنها حاولـــت الالـــتفاف علـــى أبـــوجا بالحاق الموقعين على السلام ما بعد أبوجا في الترتيبات الأمنية، وقال أحد قيادات حركة مناوي ورئيس لجنة إنفاذ اتفاقية أبوجا، محمـــد الـــتجاني الطيب: "قاتلنا وناضلنا ولسنا بالذين تم إلحاقهم مؤخراً. وأن أهل دارفور أصابهم الملل بسبب عدم تنفيذ الاتفاقية".[45]

وقـــد حـــدثت بعض التطورات التي شكلت رصيداً سياسيا وكسباً إعلامياً للحكـــومة السودانية. ومن هذه التطورات الخطوة المفاجئة التي قام بها عبد الواحد محمد نور بفتح مكتب للحركة في إسرائيل. وصف المراقبون هذه الخطوة التي تمت في مـــارس/آذار 2008 بأنهـــا سقطة سياسية وأنه أقدم بذلك على انتحار سياسي باعتـــبار أن شـــعب دارفـــور مـــسلم متدين يكره إسرائيل اليهودية ويعدها عدو للإسلام. وقد وظفت الحكومة هذا الموقف إعلامياً للهجوم على عبد الواحد الذي

رفض التوقيع على اتفاق أبوجا للسلام وانشق بسبب ذلك عن حركة تحرير السودان واحتمى بفرنسا ليشن حملة مستمرة ضد الحكومة السودانية. ويرجع تاريخ انشقاقه إلى مؤتمر حسكنيتة الذي انعقد بين شهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2005 (أنظر الفصل الثالث).

التطور الثاني هو هجوم حركة العدل والمساواة التي يتزعمها د. خليل إبراهيم على العاصمة السودانية من ناحية أم درمان في 10 مايو/أيار 2008. وقد فشلت الحركة في الوصول للمراكز الإستراتيجية في الخرطوم وتم القضاء عليها في خلال خمس ساعات وتم القبض على بعض قادتها بعد أن تمكن خليل من الهرب. وكانت القوة المهاجمة قد تحركت من شرق تشاد بمئات السيارات (لاندكروزر) محملة بالجنود والمدافع. وقد وظفت الحكومة هذا الهجوم الفاشل أيما توظيف في تعبئة الرأي العام ضد الحركة حيث روعت المواطنين وصنفتها الحكومة بأنها حركة إرهابية وحركة مرتزقة. وشرعت في تقديم المعتقلين من عناصرها للمحاكمة أمام محاكم خاصة تحت طائلة قانون الإرهاب. حتى منتصف أغسطس/آب 2008 أصدرت المحاكم حكماً بالإعدام على خمسين منهم وسط مناشدات داخلية وخارجية تنادي بتخفيف الحكم. وتقدم عدد من المحامين بطعن للمحكمة الدستورية بعدم دستورية محاكمة المتهمين قانون الإرهاب. لكن المحكمة الدستورية رفضت الطعن بتاريخ 19 أغسطس/آب08.

وفي تعليق على الهجوم اعتبر وزير الدفاع السوداني الفريق أول عبد الرحيم محمد حسين أن الهجوم أكبر من قدرات تشاد التي اعتبرها معبراً وواجهة لدول إقليمية ودول كبرى دفعت بهذه القوات إلى السودان حتى وصلت إلى أم درمان. واتهم دولة مجاورة بدعم الحركة بمبلغ 100$ مليون، كما حذر من أن توفر الأحداث في دارفور المناخ لتنظيم القاعدة. وكان تنظيم القاعدة قد هدد في وقت سابق بأنه ربما يشارك ببعض عناصره في قتال القوات الدولية إذا دخلت إقليم دارفور.

من ناحية أخرى واجهت اتفاقية أبوجا والسلطة الانتقالية هجوماً ونقداً عنيفاً خاصة من جهة الحركات غير الموقعة. اتهمت الإرادة الحرة حركة مناوي باحتكار السلطة الانتقالية لقبيلته الزغاوة وقالت إن مناوي متورط في فساد السلطة. واتهمت حركته بالهجوم على المواطنين وقتل 17 منهم في منطقة كساب شرقي نيالا بولاية

ج دارفور في مارس/آذار2008. وتجدد ذات الاتهام في منتصف إبريل/نيسان2008 بهجوم حركة مناوي على (شعيرية) بجنوب دارفور وقتلت (10) أشخاص.[46]

كـــذلك واجهت السلطة الانتقالية أصواتاً ناقدة من داخلها فقد أعلن الأمين العام لحركة تحرير السودان (فصيل مني) مصطفى تيراب فشل حركته وعجزها عن تقـــديم أي إنجاز ملموس لإنسان دارفور. وأنها لا تستطيع أن تقدم شيئاً بعد الآن. وأنها تراجعت عسكرياً بسبب انسلاخ عدد كبير من قياداتها وانضمامها لحركات أخرى ضد الحركة وضد الحكومة. وقال إن اتفاقية أبوجا بها العديد من الثغرات... وأن قواتـــنا تعـــاني الجـــوع والعطـــش والعري تحت الأشجار في وقت ننعم نحن بالـــسيارات الفارهة والمكاتب المكيفة... نحن نلهث وراء كراسي السلطة وتركنا جيوشنا وأهملنا الترتيبات الأمنية.

في ذات الاتجـــاه ذهب التجاني الطيب رئيس اللجنة العليا لتنفيذ اتفاقية أبوجا حـــيث قال إنهم جاءوا كوفد مقدمة في يوليو/تموز2006 وحتى سبتمبر/أيلول2006 فقابلـــهم الطـــرف الحكومي بالمراوغة. وقال إن تكوين السلطة الانتقالية وإنشاء المفوضيات شيء وكيفية ممارسة السلطة شيء آخر. وأن الاتفاقية أقرت مبلغ 700 ملـــيون دولار تُدفـــع خلال (3) أعوام، دُفعت منها حتى الآن (يوليو/تموز2008) حـــوالي 5-7 مليون دولار، أي ما يعادل 1% من المبلغ. وأن الترتيبات الأمنية لم تتحرك خطوة واحدة إلى الأمام. وبسبب عدم تنفيذ الترتيبات الأمنية اندلع القتال بين القبائل بعد توقيع الاتفاقية وازداد عدد النازحين واللاجئين. واتهم تيراب الاتحاد الأفريقي بأنه يذكي روح القبلية ويتعامل مع القبائل بدلاً من مجتمع دارفور. كذلك قـــال رئيس صندوق إعمار دارفور (المهندس عبد الجبار محمد دوسة) إن التنمية في دارفـــور لم تتحـــرك خطـــوة إلى الأمام بسبب عدم التزام الحكومة بتسديد المبالغ المخصصة للصندوق بنص الاتفاقية (700 مليون دولار).[47]

أمـــا على مستوى الوضع الأمني فلم يتحسن الوضع (حتى العام 2008) كما كـــان يـــتوقع الـــناس بعد الاتفاقية. ففي يناير/كانون الثاني 2008 أعلن المبعوثان للـــسودان (آنذاك) الأممي (إلياسون) والأفريقي (سالم أحمد سالم) صعوبة استئناف مفاوضات سلام دارفور للتطورات السالبة على الأرض في الإقليم بسبب العمليات العـــسكرية لحركة العدل والمساواة. وعندما زار وفد مجلس الأمن دارفور في يوم 5

يونيو/حزيران 2008 قال بأن الوضع في دارفور محبط.[48] كذلك أكدت الكثير من التقاريـــر أن الوضع الأمني في دارفور ما زال متدهوراً خاصة خارج المدن الرئيسية الكـــبرى حـــيث اضطرت السلطات الأمنية برمجة السفريات بين المدن في أطواف عـــسكرية مرتين في الأسبوع مما أدى إلى احتجاج أصحاب السفريات على ذلك بحـــسبانه يعطل أعمالهم في النقل والتجارة. لكن السلطات الأمنية ردت بأن ذلك الإجـــراء حفاظـــاً على أرواح المواطنين حتى لا يتعرضوا للقتل والنهب. وفي 16 أغسطس/آب 2008 أعلن نائب برلماني عن الحركة الشعبية (أحمد إدريس) أن مدينة الفاشر تعاني حالات اضطراب أمني لافت، وإرهاب للمواطنين ونهب ممتلكاتهم في وضـــح الـــنهار بواسطة مجموعات مسلحة مجهولة الهوية، إضافة إلى اختفاء وسرقة ســـيارات المواطـــنين والمنظمات العاملة في الإقليم. وقال إن السلطات الأمنية في الولاية فشلت في توفير الأمن للمواطنين. كذلك شهدت مدينة نيالا، عاصمة ولاية جـــنوب دارفور، إلى إطلاق نار على المستشفى الرئيسي في المدينة في ثاني أيام عيد الفطر المبارك (1 أكتوبر/تشرين الأول 2008) راح ضحيته فتاة كانت طريحة فراش المـــرض وتعرض آخرون لجروح مختلفة. كما تم إسقاط طائرة مروحية روسية تابعة لليوناميد (قوات حفظ السلام الأممية) في الولاية ذاتها في يوم 29 سبتمبر/أيلول 08 بيـــنما اتهمت الحكومة حركات التمرد بإسقاط الطائرة بنيران انطلقت من معسكر كلمـــة، وهـــو ذات المعـــسكر الـــذي شـــهد هجوم من الشرطة الحكومية في أغـــسطس/آب 2008 بهدف البحث عن السلاح وقتل فيه العشرات من اللاجئين. وعند زيارة المبعوث الأمريكي، ريتشارد وليامسون، للسودان، أغسطس/آب2008 أبـــدى قلقه عن تردي الأوضاع الإنسانية في دارفور.[49] (وحتى نهاية العام 2008 ما زال الوضـــع الأمـــني متردياً، حيث لقي 7 أشخاص مصرعهم وجُرح 10 آخرون عندما أطلق مجهولون النار على حافلة تجارية تقلهم من نيالا في طريقهم إلى معسكر كلمـــة، في أواخـــر ديسمبر/كانون الأول 2008، وكان من بين الضحايا مترجم سوداني يعمل لدى بعثة الأمم المتحدة المشتركة).[50]

إزاء هـــذه الأوضاع من حيث سير الاتفاقية ومن حيث الوضع على الأرض ونتـــيجة للاحباطات التي شعر بها قادة حركة تحرير السودان غادر كبير مساعدي الـــرئيس ورئيس السلطة الانتقالية (مناوي) القصر الجمهوري في الخرطوم منذ 27

مايو/أيار 2008 واعتكف في مسقط رأسه في قرية (مزبد) بولاية ش دارفور محتجاً على عدم تنفيذ اتفاقية أبوجا وقال إنه "لا يرغب في أن يستمر في القصر الجمهوري وكأنه في قفص ومسلوب السلطات، وبلا فاعلية." وفي 5 أغسطس/آب 2008 أعرب عن قلق بالغ عن سير عملية تنفيذ اتفاقية أبوجا للسلام، وأبدى مخاوف شديدة من أن تتحول الاتفاقية إلى "حبر على ورق" وانتقد بشدة ممارسات الحكومة في الإقليم خاصة في ما يتعلق بدورها في تنفيذ الاتفاقية.. وهدد بإعلان سلطته على دارفور أسوة بالجنوب، واتهم حزب المؤتمر الوطني الحاكم بأنه يسعى للحرب وزرع الفتن واستخدام المال لإضعاف حركته واتفاق أبوجا... واتهم المؤتمر الوطني بنقد العهود وقال إن رئيس الجمهورية رفض تضمين اتفاق أبوجا في الدستور.[51]

وفي وقت لاحق من الشهر ذاته رهن مناوي عودته للخرطوم بضرورة أن تلعب الولايات المتحدة دوراً محورياً في هذا الشأن باعتبارها من أكبر الضامنين لاتفاقية سلام دارفور. وقال: "ليس هناك أي تطور إيجابي في القضايا المختلف حولها مع الحكومة،" واستبعد عودته للخرطوم ما لم يحدث اختراق في تلك القضايا. وحتى منتصف سبتمبر/أيلول 2008 أعلنت حركة مناوي "أنها تستبعد عودة أمينها العام إلى الخرطوم "ما لم تكن هناك خطوات عملية وملموسة باتجاه إنفاذ اتفاق أبوجا." في هذه الأثناء كان مناوي يرتب لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن رشحت أخبار بأنه التقى بخليل إبراهيم للتنسيق.

وبينما كان مناوي معتكفاً في دارفور انسحب (7) من أعضاء حركته من المناصب الدستورية التي كان يتقلدونها في حكومات ولايات دارفور كما انسحب 42 من أعضاء الحركة الشعبية (في الجهازين التنفيذي والتشريعي) احتجاجاً على هجوم الشرطة على معسكر كَلْمة (ج دارفور) في 25 أغسطس/آب 2008 بحجة البحث عن سلاح، حيث قتلت 36 شخصاً منهم 22 امرأة و13 طفلاً وجرحت عشرات النازحين في المعسكر. يقول والي جنوب دارفور، علي محمود أن المعسكر يضم عصابات ومعتادي الإجرام ومروجي تجارة السلاح والمخدرات. بينما يرى كبير مستشاري حكومة جنوب دارفور، عن حركة مناوي، محمد حارن حامد، أن النازحين جاءوا نتيجة ما وقع من تدمير لقراهم. ويعتقد النازحون بولاية غرب

دارفــور بــأن الحكومة ومليشيات الجنجويد قامت بتهجيرهم قسراً من مناطقهم وقامــت بتمليكها لعناصر أخرى – عناصر غير سودانية.[52] وقد أوجدت أحداث كلمة استنكاراً دولياً. وعلى الرغم من أن الحكومة قد أعلنت تشكيل لجنة للتحقيق في أحــداث المعسكر إلا أن الحدث ربما يلقى ظلالاً على العملية السلمية، وتحتاج الحكومة لمجهود كبير لتضميد هذه الجراح.

وفي 19 سبتمبر/أيلول 08 زار نائب رئيس الجمهورية، علي عثمان محمد طه، الفاشــر والتقى بمناوي زعيم حركة تحرير السودان ووقع الطرفان على (مصفوفة) لإنفــاذ اتفاقــية أبــوجا المتعثــرة خلال شهر. ووعد مناوي بأنه سيعود للقصر الجمهوري لاحقاً (وقد عاد في شهر أكتوبر/تشرين الأول وشارك في مؤتمر مبادرة أهل السودان).

أهــم ما جاء في المصفوفة الموافقة على مطالبة الحركة بدمج اتفاق أبوجا في الدستور، ملء الوظائف الشاغرة المخصصة لأبناء إقليم دارفور، منح حق التعديل، تمكــين الــسلطة الانتقالية والإيفاء بمبالغ صندوق إعمار دارفور بسداد 2 مليون دولار، وتعــيين (70) مــن أبناء دارفور في وظائف عليا في الخارجية والجامعات والهيئات، إعفاء أبناء دارفور من الرسوم الدراسية، ودفع التنمية في الإقليم. ضمت المصفوفة (27) بنداً، وقال عضو في حركة مناوي (حركة تحرير السودان) أن هناك بنوداً سرية رفض الكشف عنها.[53]

عاد مناوي للقصر في أكتوبر/تشرين الأول 2008 لكن تظل المسألة الجوهرية المهمــة هنا هي أن تؤكد الحكومة جديتها بالالتزام بتعهداها تجاه الاتفاقية والسلطة الانتقالــية وإقلــيم دارفور من حيث تحقيق نتائج عملية على الأرض. هذه الجدية مهمــة لبــناء الثقة بين الحكومة وحركة مناوي حتى لا تعود للحرب مرة أخرى وينتكس السلام (الجزئي) من ناحية، وحتى تتشجع بقية الحركات للالتحاق بركب الــسلام خاصــة في ظــل جهود عربية – تسعى – وجهود دولية تضغط لإقناع المعارضة الدارفورية للانضمام للعملية السلمية.

هوامش الفصل الرابع

1. محمد العباس الأمين، لقاء في: عايدة عبدالله حامد، أثر التحول السياسي للقبلية في دارفور على الأمن القومي 1989-2006، (الخرطوم: رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، 2008).
2. حاتم إبراهيم علي دينار، حريق دارفور، 51.
3. محمد الحسن أحمد، الإدارة الأهلية في السودان (الخرطوم: ورقة عمل في مؤتمر النظام الأهلي، يناير/كانون الثاني 1995)، في: عايدة حامد، أثر التحول السياسي للقبلية في دارفور...
4. محمد العباس الأمين، في حامد، أثر التحول السياسي للقبلية.
5. زكي البحيري، مشكلة دارفور (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، 109.
6. محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية،... 39.
7. نازك الطيب رباح أحمد، 111.
8. زكي البحيري، مشكلة دارفور، 115.
9. دينار، حريق دارفور، 53.
10. دينار، حريق دارفور، 54.
11. حامد، أثر التحول السياسي للقبلية.
12. دينار، حريق دارفور، 54.
13. مجموعة باحثين، السودان على مفترق الطرق، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، 142.
14. محمد سليمان محمد، السودان: حروب الموارد...، 70.
15. عبد الغفار محمد أحمد، دارفور: إقليم العذاب، 130.
16. دينار، حريق دارفور، 56.
17. زكي البحيري، مشكلة دارفور، 104.
18. الطيب زين العابدين، رؤية المعارضة لمعالجة أزمة دارفور، صحيفة الصحافة، الخرطوم، 2007/5/7.
19. زين العابدين، رؤية المعارضة.
20. دينار، حريق دارفور، 57.
21. السودان على مفترق الطرق، 139.
22. عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور، 34.
23. عبد العزيز، الصراع القبلي، 35.
24. المركز السوداني للخدمات الصحفية، الخرطوم، في: عبد العزيز، الصراع القبلي، 40.
25. صحيفة الأحداث، الخرطوم، 2008/9/9.
26. للمزيد من التفاصيل حول اتفاقية أبوجا لسلام دارفور أنظر النص الكامل للاتفاقية في الملاحق.

27. أنظر الاتفاقية في الملاحق.
28. عبد العزيز، الصراع القبلي، مركز السودان للخدمات الصحفية، (SMC)، نوفمبر 2007.
29. نـــدوة "دارفور في الذاكرة الإعلامية والقانون الدولي"، القاهرة: 2007/11/30، في صحيفة الصحافة، 07/12/2.
30. دارفور في الذاكرة.
31. مركز السودان للخدمات الصحفية، في عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور،40.
32. عبد العزيز، الصراع القبلي، 41.
33. صحيفة الأحداث، الخرطوم: 2008/9/11.
34. الأحداث، 2008/9/11.
35. زكي البحيري، مشكلة دارفور، 188.
36. البحيري، 189.
37. البحيري، 296.
38. علـــي إسماعيل العتباني، "سيناريوهات وأجندة الغرب الخفية"، مقال في صحيفة الرأي العام، الخرطوم: 2007/10/24.
39. العتباني، سيناريوهات وأجندة الغرب...
40. عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور، 44.
41. خالد حنفي علي، الأطراف الإقليمية الفاعلة وإدارة أزمة دارفور، (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، المنتدى العلمي حول مستقبل وادي النيل، 2005).
42. مجمـــوعة مؤلفين، دارفور: الحقيقة الغائبة (الخرطوم: المركز السوداني للخدمات الصحفية، 2004)، 104.
43. دارفور: الحقيقة الغائبة، 104.
44. عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور، 45.
45. السوداني، الخرطوم، 2008/6/21.
46. الصحافة، الخرطوم، 2008/4/17.
47. محمـــد التجانـــي الطـــيب، رئيس اللجنة العليا لتنفيذ اتفاقية دارفور (أبوجا) متحدثاً في ندوة نظمـــتها بالخـــرطوم حـــركة تحريـــر السودان (جناح مناوي)، 2008/7/3. أنظر صحيفة **السوداني**، 2008/7/7.
48. صحيفة **الأحداث**، الخرطوم، 2008/6/6.
49. **الأحداث**، الخرطوم، 2008/8/17، و**السوداني**، الخرطوم، 2008/10/3م.
50. **الرأي العام**، الخرطوم، 2009/1/1.
51. صحيفة **الصحافة**، الخرطوم، 2008/8/12.
52. صحيفة **الصحافة**، الخرطوم، 2008/10/8.
53. **السوداني**، 2008/9/21.

التدخل الدولي (I):
الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي

دارفور من قضية محلية إلى أزمة إنسانية دولية:

أولاً: الأبعاد الإنسانية للأزمة وآثارها

تــناولت صــحيفة لوس أنجلوس تايمز في عددها الصادر في 4 نوفمبر/تشرين الــثاني 2007 موضوع دارفور وقالت إن النفط يشكل العامل الخفي وراء تصاعد العــنف في إقليم دارفور، وأنه بين الأجندة غير المعلنة للدول الغربية للسيطرة على ثــروات الإقلــيم وربطــه بنفط غرب إفريقيا. لكن ما كان يدور في السطح هي القــضايا الإنــسانية والعــنف والإبــادة الجماعية والاغتصاب. بغض النظر عن الاخــتلاف حــول تقيــيمها أو تقدير حجمها، يمكن النظر للآثار الإنسانية التي أحدثــتها الحرب في دارفور بأنها قد شكلت نافذة للتدخل الأجنبــي. صحيح أن قــادة الحــركات الدارفورية، مستغلين آلة الإعلام الغربــي في عصر الفضائيات والعنكبوتــية، قــد أســهموا بقدر كبير في وضع القضية على قمة أجندة الإعلام العالمــي، لكن الآثار الإنسانية أعطت المبرر للتدويل وبالتالي تعقيد المشكلة. ونسبة لدور الآثار الإنسانية في تدويل المشكلة ينبغي الوقوف باختصار على هذا الجانب.

بحسب تقرير برنامج الغذاء العالمي، حتى العام 2008، أن حوالي مائتي ألف مدني في دارفــور قــد قضوا حيث إن 80% منهم ماتوا بسبب الجوع والمرض و20% جراء العــنف، وهــذا ما تسميه الولايات المتحدة إبادة جماعية.[1] غير أن الحكومة السودانية قالــت إن هــذه الأرقام مبالغ فيها وأن عدد القتلى لا يتجاوز العشرة آلاف. وتقول الحكــومة السودانية إن المجتمع الدولي أساء للنازحين باستخدامهم في الترويج السياسي

لأجـــندة خاصة بدلاً عن تقديم المساعدات اللازمة أما الحركات المسلحة فقد ساهمت هـــي الأخرى في تأزيم أحوال اللاجئين والنازحين حيث يجري الاستقطاب السياسي الحـــاد في أوســـاطهم واستخدامهم ككروت ضغط على الحكومة مما جعل المعسكر الـــواحد ينقسم إلى عدد من المراكز تسيطر على كل مركز إحدى الحركات المسلحة وتتولى تعبئة الساكنين فيه. وأصبح المتأثرين بالنـــزاع من لاجئين ونازحين أحد أدوات الحـــرب والنـــزاع في يد المجتمع الدولي والحركات المسلحة دون أي احترام للمبادئ الإنسانية أو مراعاة للقانون الدولي الإنساني.

نتيجة لهذا النـــزاع (2003 – 2008) فإن كثير من أوضاع الناس بدارفور قد تأثـــرت وتبعاً للتقرير الصادر عن وزارة الشؤون الإنسانية/مفوضية العون الإنساني لشهر سبتمبر 2007م فإن الخصائص الديموغرافية لدارفور كالآتي:[2]

- عدد السكان = 6.750.000 نسمة.
- عدد المتأثرين والنازحين = 2.100.000 نسمة.
- عدد النازحين بالمعسكرات = 650.000 نسمة.
- عدد المتأثرين بقراهم = 1.450.000 نسمة.
- عدد المعسكرات = 21 معسكر.
- عدد تجمعات النازحين بمناطقهم = 38 تجمع.
- عدد اللاجئين = 200.000 لاجئ (في تشاد).

لقـــد كان قدر دارفور أن تكون ضحية لأعمال عنف منذ عام 1990م. الجدول التالي (رقم 11) يوضح القرى المتأثرة بالأحداث من 1990 حتى 2003/10/15م:[3]

الرقم	المحلية	الولاية	قرى مهجورة	قرى محروقة	أفراد متضررون
1	جبل مرة	غ دارفور	71	42	165.000
2	زالنجي	غ دارفور	85	45	57.000
3	وادي صالح ومكجر	غ دارفور	86	75	185.000
4	نيالا	ج دارفور	89	55	135.000
5	كاس	ج دارفور	87	53	145.000
6	كبكابية	ش دارفور	128	95	283.000
7	الفاشر	ش دارفور	42	25	57.000
8	كتم	ش دارفور	45	35	65.000
	الجملة		643	435.000	1.092.000

يشمل هذا الجدول كل القرى المتأثرة بالانفلات الأمني منذ العام 1990.
ويوضح الجدول التالي عدد القتلى والجرحى في الفترة ذاتها (1990–2003):

جدول رقم (12)

البيان	العدد
القتلى	12248
الجرحى	8790

هـــذه الإحصائيات أشرفت عليها لجنة مختارة من أبناء الفور. أما دار زغاوة فقد هاجر معظم سكانها حيث هاجر 100% من سكان بلدة الطينة لدولة تشاد من مجموع ســـكانها البالغ عددهم 40 ألفاً بعد أحداث عام 2003، وهاجر 90% من بلدة كرنوي لدولـــة تشاد من العدد الكلي البالغ 45 ألفاً، وتم إيوائهم على بعد 70 كلم من الحدود السودانية. هذا التقرير أعدته قيادات من أبناء الزغاوة وصدر في 19 أبريل/نيسان 2004. ويـــشير التقريـــر إلى نـــزوح سكان دار زغاوة إلى تشاد حيث قام المسلحون بترحيل أهليهم بالعربات و لم يتبقى في تلك المنطقة الشاسعة سوى أقل من 15 ألف نسمة.[4]

ويـــبدو أن آثار الصراع العالمي على دارفور ضخمه للغاية، فقد جاء في خطة مفوضـــية إعادة التأهيل المشار إليها الإحصاءات التالية (جدول رقم 13)عن القرى المدمرة بعد العام 2003:

م	البيان	العدد
1	قرية دمرت بالكامل	600
2	قرية دمرت جلها	800
3	قرية دمرت جزئياً	1600
4	الجملة	3000

كنماذج لبعض القرى التي تم تدميرها في شمال دارفور يمكن الإشارة إلى قرى (منـــــزولات – أم هشابة – أم سدر – حمراية – جبل بنات – اللعيت – أم سيالة – أبوزريقة – الوخايم). وفي جنوب دارفور هناك (التعايشة – خزان جديد – مرير – شـــطاية – دوماية تميد – عدوة) وفي غرب دارفور نذكر قرى (أكتالا – كابار – تريسة – حرازة – كدوم – بندسي – أرولا – أكينو).

وجاءت إحصائيات مصادر المياه التي دمرت كلياً أو جزئياً:

(جدول رقم 14)

م	الولاية	مصادر المياه التي دمرت
1	غرب دارفور	244
2	شمال دارفور	418
3	جنوب دارفور	207
4	الجملة	869

وكــذلك جاء في خطة المفوضية أن 356 مرفقا صحيا قد تم تدميره كلياً أو جزئياً و475 مدرسة.[5]

بــسبب كل هذا الدمار في المنشآت والبيوت والممتلكات فقد الناس مصادر رزقهــم مــن مزارع دمرت وهجرت حتى أصبحت غير صالحة للزراعة، ومواشي هلكــت أو نهــبت مــن مختلف الجهات في ظل الصراع الدائر مما ولد في النفوس الــشحناء والبغضاء والكراهية وظهر نمط حياة جديد ونمط جديد من التفكير فيه كــثير مــن اللامبالاة وعدم الاهتمام بالانتماء الأسري والوطني.. وتدهور الحس الوطني لتحل محله الاتكالية والتسيب والتهرب من الواجب.[6]

هذا الواقع جعل إنسان دارفور نهباً لذوي الأطماع ومنعدمي الضمير من تجار الــسلاح ومختطفي الأطفال، ويرى أحد المراقبين أنه: "الآن في تشاد هناك حملات تهــويد وتنصير في الخفاء تتم وسط نازحي دارفور ويتم ترحيلهم إلى إسرائيل ليعاد تصديرهم مرة أخرى عبر دول مثل استراليا أو الولايات المتحدة أو غيرها ليصبحوا أداة لتلك المنظمات والدول ولقد رأيت كتب التنصير والتهويد وسمعت الإذاعات التي تخاطب الناس بلغات المساليت والفور وغيرها."[7]

هناك محاولات قام بها كثير من رجالات الإدارة الأهلية لإرجاع النازحين إلى قــراهم ولكــن ينقصها الدعم اللازم والإمكانيات وللمفوضية دور كبير في ذلك وعلــيها تنفيذ خطط محكمة ودقيقة لتصحيح أوضاع المتأثرين حتى لا تتعقد بفعل الزمن وتتفاقم. ويجب الوضع في الاعتبار أن عمل السلم والمصالحة مرتبط بمفوضية إعادة التأهيل والتوطين وبالترتيبات الأمنية، وكذلك مرتبط بالتنمية وهي (مفوضية إعــادة التأهــيل) الــتي تتولى التنسيق بين كل تلك الجهود وتتولى كذلك توجيه وإرشــاد ودعــم دور الإدارة الأهلية في هذا، والجانب الأهم في ذلك هو ارتباط عودة هؤلاء بعمل مفوضية التعويضات.

ولمعالجة الوضع الإنساني أصدر ممثل رئيس الجمهورية في ولايات دارفور وزير الداخلـــية قـــرارات خاصة بالعون الإنساني من جملة خمسة عشر قراراً أصدرها في يولـــيو/تموز 2004م (لتفاصيل هذه القرارات انظر الملاحق). ونتيجة لتلك التدابير والقـــرارات التي من خلالها سعت الحكومة لتوضيح الحقائق على الأرض تراجعت حملـــة المعلومات المغلوطة حيث أفادت وكالة رويترز للأنباء يوم 8 نوفمبر/تشرين الـــثاني2004م أن الاتحـــاد الأوروبـــي قال: (إن بعثة تقصي الحقائق التابعة له في الـــسودان لم تجد دليلاً على حدوث إبادة جماعية في منطقة دارفور). وتراجع كثير من المسؤولين عن تصريحاتهم حيث قال تيري دوفارجيه المسئول في منظمة أطباء بلا حـــدود الفرنـــسية في تصريحات نشرتها وكالة الأنباء الفرنسية يوم 28 يوليو/تموز 2004م: "أصبح من الأمور المعتادة حالياً استخدام تعبيرات ليست في محلها في إطار حمـــلات دعائـــية موضحاً أن ما يحدث في دارفور ليس أعمال إبادة جماعية وإنما مأساة إنسانية."[8]

وفي يوم 21 أغسطس/آب 2006 اعترفت منظمة الصحة العالمية بوجود خطأ إجرائـــي في تقريرها بشان أعداد الوفيات في دارفور وأعلنت عن استمرار التحقيق حـــول ملابسات صدور التقرير الذي أشار إلي ارتفاع عدد الوفيات في دارفور إلي سبعين ألفا إلى جانب التزامها بعدم اعتماد أي تقرير لا يصدر من داخل السودان. وفي يوم 5 أغسطس/آب 2004م نفي رئيس البعثة الطبية المصرية إلى دارفور وجود أمـــراض وبائية بين مائتي ألف نازح سوداني قامت البعثة بتفقد احتياجاتهم الطبية بولايات دارفور.

ثانياً: الوضع الفعلي على الواقع:

بحـــسب تقرير مفوضية العون الإنساني لشهر سبتمبر/أيلول 2007 فإن الوضع الفعلي للنازحين هو كما يلي:

- عدد السكان = 6.750.000 نسمة
- عدد المتأثرين والنازحين = 2.100.000 نسمة
- عدد النازحين بالمعسكرات = 650.000 نسمة
- عدد المتأثرين بقراهم = 1.450.000 نسمة

- عدد المعسكرات = 21 معسكرا
- عدد تجمعات المتأثرين بمناطقهم = 38 تجمعا
- عدد اللاجئين = 200.000 لاجئ

أمـا عـن حجـم شركاء العون الإنساني فقد ارتفع عدد المنظمات العاملة بدارفور من 23 منظمة عام 2003م إلى 258 منظمة في عام 2007م كما ارتفع عدد العـاملين مـن تسعة آلاف عامل في 2003 إلى خمسة عشر ألف عامل في 2007م مـنهم حوالي ألفان ومائة أجنبـي من خارج السودان ولديهم حوالي ثلاثة آلاف وسيلة حركة وأكثر من أربعة آلاف وسيلة اتصال.

وهناك كثير من الإجراءات التي اتخذت بهدف تسهيل عمليات العون الإنساني منها:[9]

1. الإعـلان المـشترك بـين الحكومة والأمم المتحدة (أغسطس/آب 2004م تم التجديد في مارس/آذار 2007م).
2. قيام مجمع الإجراءات الموحد لتنفيذ إجراءات المسار السريع.
3. دليل الإجراءات الموحد.
4. اللجـنة العلـيا المشتركة (حكومة الوحدة الوطنية- الأمم المتحدة- المنظمات الأجنبـية- المـنظمات الوطنـية- ثلاثة مراقبين من الدول المانحة- المجموعة الأوروبـية- المجمـوعة العـربية- المجموعة الأفريقية) تجتمع كل شهر وآخر اجـتماع كان في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر/أيلول 2007م أصدرت فيه البـيان المـشترك والـذي أكدت فيه استقرار وتحسن الأوضاع الإنسانية بدارفور.
5. مجموعة العمل المشتركة (حكومة الوحدة الوطنية- الأمم المتحدة- المنظمات) تجتمع أسبوعيا وترفع تقريرها للجنة العليا.
6. تم تكوين لجان فنية لتنسيق المساعدات الإنسانية بولايات دارفور تضم الحكومة الولائية- الأمم المتحدة- المنظمات وتجتمع أسبوعيا بالولايات.

أمـا إجـراءات المـسار السريع فيمكن تعريفها بأنها: حزمة قرارات رئاسية عددها 29 قراراً لتسهيل انسياب المساعدات الإنسانية وتتركز القرارات في مجالات الجمارك والصحة والجوازات والمواصفات والطيران المدني.

لكـــن يبدو أن تدابير الحكومة السودانية وتحركها قد جاء متأخراً بعد زيادة معانـــاة المتأثـــرين بالأوضاع الأمنية المضطربة في الإقليم واستغلالها من الأطراف الدولـــية المخـــتلفة ذات الأجـــندة الخاصة فكانت الآثار الإنسانية مدخلاً أساسياً للـــتدويل لا ســـيما من خلال إدعاءات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وما شابه ذلـــك. كمـــا أن نفـــي وجود إبادة جماعية لا ينفي وجود مأساة ومعاناة إنسانية متعددة الجوانب.

ثالثاً: الادعاءات بالإبادة الجماعية:

بوصول الادعاءات الزاعمة بوجود إبادة جماعية في دارفور إلى مستوى القلق والـــتخوف الدولي شكل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لجنة دولية للتحقيق في قـــضية دارفور وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1654 بتاريخ 18 سبتمبر/أيلول2004م. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2004م عين الأمين العام للأمم المتحدة لجنة تحقيق تتكون مـــن خمسة أعضاء يرأسهم القاضي الإيطالي أنطونيو كاسيس. وقد أوكلت للجنة مهمـــة التحقـــيق في التقاريـــر المـــتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف وأن تقرر أيضا فيما إذا كانت هناك إبادة جماعية في دارفور أم لا. وطلب مـــن هـــذه اللجنة أن ترفع تقريرها بهذا الشأن للامين العام في يناير/كانون الثاني 2005 وقـــد رفعـــت اللجنة تقريراً مفاده أنه بالرغم من وقوع انتهاكات خطيرة لحقـــوق الإنسان في السودان إلا أنه لم تكن هناك إبادة جماعية، على الرغم من أن كولن باول وزير خارجة الولايات المتحدة كان قد أعلن في سبتمبر/أيلول 2004م أن الأحداث في دارفور شكلت إبادة جماعية.

في يـــوم 8 مايو/أيار 2004م أصدر رئيس الجمهورية قراراً بإنشاء لجنة وطنية لتقـــصي الحقائـــق حـــول انتهاكات حقوق الإنسان بدارفور بموجب قانون لجان التحقيق لعام 1954م برئاسة مولانا دفع الله حاج يوسف رئيس القضاء الأسبق.[10]

قـــدمت اللجـــنة تقريـــرها في منتصف يناير/كانون الثاني 2005م لرئيس الجمهـــورية. وقـــد جاء فيه أن اللجنة عقدت 65 اجتماعاً واستمعت إلى 288 شخصاً كما زارت ولايات دارفور الثلاث عدة مرات حيث ذهبت إلى ثلاثين مـــنطقة للوقوف على مسارح الأحداث وأخذت البينة من الشهود بعد اليمين

كمـــا اجتمعت بالسلطات المحلية والولائية والإدارات الأهلية ومنظمات المجتمع المـــدني. وكـــذلك اطلعـــت اللجـــنة أيضا على قرارات الكونغرس الأمريكي والمجموعة الأوروبية ومجلس الأمن وعلى محاضر المفاوضات بين المعارضة المسلحة والحكـــومة الـــتي تمت في أبجمينا وأبشى وأبوجا. وكان الهدف من كل ذلك استخلاص الاتهامات المدعى بها من كل طرف ضد الطرف الآخر وأي اتهامات أخرى يمكن استخلاصها كما خاطبت اللجنة عدة مرات المعارضة المسلحة في الخـــارج كتابة ومهاتفة تدعوها للاجتماع بها والاستماع لوجهة نظرها في أي زمان ومكان يمكن أن يتفق عليه، بعد أن بعثت لها قرار التشكيل وقانون لجان التحقيق إلا أن الاجتماع لم يتم.

وثقـــت اللجنة كل ما قامت به كتابة وتسجيلاً صوتياً وتصويراً فوتوغرافياً، متى ما تيسر ذلك.

بعـــد كل هذا خلصت اللجنة إلى أشياء هامة يمكن الإشارة إلى ملخص لها: "هـــذه الأحداث التي تناقلتها وكالات الأنباء والفضائيات أدت بمنظمات حقوق الإنـــسان الدولـــية إلى اهـــتمام مشروع ومقدر بهذه الأحداث، إلا أن بعض هذه المـــنظمات جـــنحت إلى المبالغة والى الاعتماد على معلومات غير دقيقة ومتناقضة حـــول الأوضـــاع بدارفور تمليها في الغالب الأعم خلفيات سياسية، مما أدى إلى اهتمام دول منفردة وفى إطار الأمم المتحدة بالمشكلة والى توجيه اتهامات للسودان بالتطهير العرقي والإبادة الجماعية والاغتصاب المنظم."

تأسيـــسا علـــى كل ما سلف باشرت اللجنة إجراءات تقصى الحقائق حيث أعـــدت قـــوائم بكل الوقائع المدعى بها والتي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان أو جـــرائم ضـــد الإنسانية والتي تتلخص في حرق القرى، القتل، الاغتصاب والعنف الجنـــسي، الـــتهجير القـــسرى، الاعتقال والتعذيب والاختطاف، قصف المدنيين وتعريض حياتهم للخطر، نهب ممتلكات المواطنين، الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، والإعـــدام خارج النطاق القضائي. وتلخصت إجراءات التحقيق في عقد جلسات سماع مطولة مع كل الأطراف وزيارة المناطق المدعى بأنها كانت مسرحاً للأحداث الـــتي أدت إلى الانـــتهاكات والرجوع إلى المستندات والوثائق وأخذ البينات على اليمين من عدد من الشهود.

بعـــد تقييم اللجنة لكل ما سلف ومناقشته على ضوء قانون حقوق الإنسان الدولي وأحكام القانون الدولي الإنساني والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والسوابق التاريخية ذات الصلة خلصت إلى ما يلي:

1. وقعت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان شملت ولايات دارفور الثلاث شارك فـــيها كـــل أطراف النـــزاع بدرجات متفاوتة أدت إلى معاناة إنسانية لأهل دارفـــور تمـــثلت في النـــــزوح إلى عواصم الولايات (الأخرى في السودان) واللجوء إلى تشاد.
2. إن مـــا حدث في دارفور بالرغم من جسامته لا يشكل جريمة الإبادة الجماعية ذلك أن أشراطها لم تتوفر، فلم يثبت أمام اللجنة أن إحدى المجموعات المحمية وهـــى الإثنية أو الدينية أو العرقية أو القومية وقع عليها ضرر جسدي أو عقلي أو أخـــضعت لعوامل معيشية قصد بها هلاكها كليا أو جزئيا وتم ذلك بسوء قصد. وما وقع في دارفور من أحداث لا يشابه ما جرى في رواندا أو البوسنة أو كمـــبوديا ففي تلك السوابق كانت الدولة تنتهج جملة سياسات تؤدى إلى هلاك إحدى المجموعات المحمية.
3. ثـــبت أمام اللجنة أن أحداث دارفور كانت نتيجة للعوامل المذكورة في التقرير وللملابسات التي تم توضيحها كما ثبت للجنة أن وصف ما حدث بأنه يشكل إبادة جماعية كان نتيجة لأرقام مبالغ فيها تتعلق بالقتلى لم تثبت بعد التحري.
4. كـــذلك ثـــبت للجنة أن القوات المسلحة قصفت بعض المناطق التي تحتمي بها عناصـــر مـــن المعارضة المسلحة ونتيجة لذلك القصف قتل بعض المدنيين وقد قامـــت القـــوات المـــسلحة بإجـــراء تحقيقات في هذا الأمر وقامت بتعويض المتـــضررين بمناطق هبيلة، وأم قوزين، وقولو ولازال التحقيق جارياً فيما يتعلق بحادثة ود هجام.
5. كمـــا ثـــبت للجنة أن المعارضة المسلحة ارتكبت نفس الأفعال فقتلت مدنيين عزلا وعسكريين جرحى في مستشفى برام وقامت بحرق بعضهم أحياء.
6. كمـــا ثبت للجنة أيضا أن كثيراً من حوادث القتل ارتكبته مختلف القبائل ضد بعـــضها الـــبعض في مناخ الصراع الدائر في بعض المناطق مثل سانيا دليبة وشطايا وغيرها.

7. إن حـــوادث القتل بملابساتها المختلفة المرتكبة من قبل جميع أطراف النـــزاع المسلح والتي قد ترقى لانتهاك المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف 1949م لا تشكل في رأى اللجنة جريمة الإبادة الجماعية لعدم توفر عناصر هذه الجريمة وعلى وجه الخصوص عدم ثبوت استهداف أي من المجموعات المحمية والقصد الجنائي.

8. وردت ادعـــاءات بوقوع حالات إعدام بلا محاكمة من جميع الأطراف غير أن بعـــض الادعـــاءات في هـــذا الشأن لم تثبت أمام اللجنة بما يقطع دابر الشك ولذلك أوصت اللجنة في حالات محددة ذكرها في التقرير بإجراء تحقيق قضائي مـــستقل (راجع الفقرة 16 من التقرير). ذلك أن أي أقوال تم الإدلاء بها أمام اللجـــنة لا يجوز قبولها كبينة أمام أي محكمة إعمالاً لنص المادة 12 من قانون لجان التحقيق لعام 1954م التي تقر: "لا يجوز قبول أي أقوال أدلي بها أثناء أي تحقـــيق يجرى بمقتضى هذا القانون كبينة أمام أي محكمة سواء أن كانت مدنية أم جنائية".

9. أمـــا في شان جرائم الاغتصاب والعنف الجنسي التي لقيت اهتماما في وسائل الإعلام العالمية فقد حققت فيها اللجنة في جميع ولايات دارفور على مستويات مخـــتلفة واستمعت على اليمين لعدد من الشهود بما فيهم المجني عليهن وقامت بعرضـــهن علـــى الكـــشف الطبـــي كما استصحبت اللجنة تقارير اللجان القـــضائية المفـــصلة التي زارت مختلف المناطق بدارفور بما في ذلك معسكرات النازحين.

10. من كل ذلك ثبت أمام اللجنة أن حوادث اغتصاب وعنف جنسي قد ارتكبت في ولايات دارفور إلا أنه ثبت أيضا للجنة أن هذه الحوادث لم ترتكب بطريقة ممنهجة وعلى نطاق واسع مما يشكل ارتكاب جريمة ضد الإنسانية كما ورد في الادعـــاءات، كمـــا أنه ثبت أمام اللجنة أيضا أن أغلب جرائم الاغتصاب قد ســـجلت ضد مجهولين إلا أن التحري قاد إلى توجيه اتهام لعدد من الأفراد بما فيهم عشرة من أفراد القوات النظامية رفع وزير العدل الحصانة القانونية عنهم وتجـــرى محاكمـــتهم. وقد ارتكبت أغلب هذه الجرائم بشكل فردى في مناخ الانفلات الأمني. واسترعى انتباه اللجنة أن كلمة "اغتصاب" بمدلولاتها القانونية

واللغـــوية لم تكن مدركة لعامة النساء في دارفور ذلك إنهن يعتقدن أن كلمة اغتصاب تعنى استعمال العنف لإرغام شخص على فعل أمر رغم إرادته وليس الاغتصاب على وجه الخصوص. ومن المؤسف أنه قد تم تصوير مشاهد لعملية اغتـــصاب جماعـــي تم عـــرض بعضها خارج السودان، وقد اتضح لاحقاً أنها كانـــت ملفقة وأدلى بعض المشاركين فيها باعترافات تفيد بأنهم قد تم إغراءهم بمبالغ مالية مقابل المشاركة في تمثيل تلك المشاهد.

11. إن النقل (التهجير) القسرى كأحد مكونات جريمة التطهير العرقي والذي يعنى تـــرحيل جماعة عرقية أو جماعة تتحدث لغة واحدة أو تغلب عليها ثقافة معينة مـــن أرض اســـتقرت فيها تلك الجماعة قانونياً إلى منطقة أخرى وأن يتم كل ذلك قسراً أو بالعنف كما أن التطهير العرقي ارتبط عبر التاريخ بفكرة تكوين الدولة الأمة (Nation State) وهو بهذا المفهوم جريمة ضد الإنسانية.

12. تأسيسا على ما تقدم زارت اللجنة عدة مناطق في ولايات دارفور ادعى البعض أن ثمة نقلا قسريا أو تطهيرا عرقيا قد وقعا فيها، واستجوبت اللجنة أهالي تلك المـــناطق وثـــبت أمامها أن بعض المجموعات من القبائل العربية هجمت على مـــنطقة أبرم وعلى وجه التحديد قريتي مُراية وأم شوكة مما أدى إلى نـــزوح بعـــض المجمـــوعات ذات الأصـــول غـــير العربية منها واستقرت فيها إلا أن الـــسلطات كما أفاد معتمد محلية كاس قد شرعت في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتـــصحيح هـــذا الوضـــع وإعادة الممتلكات لأصحابها. إن ما قامت به بعض المجمـــوعات العـــربية أفضى إلى نـــزوح قسري لتلك المجموعات ولذلك ترى اللجـــنة أن يتم تحقيق قضائي لمعرفة الظروف والملابسات التي أدت لهذا الوضع فإذا ما ثبت ارتكاب جريمة النقل القسرى تتخذ الإجراءات القانونية ضد تلك المجمـــوعات ذلـــك أن ما حدث يشكل سابقة خطيرة تخل بالأعراف السائدة ويؤدى بدوره إلى أفعال مشابهة تؤدى إلى تفاقم المشكلة.

13. زارت اللجـــنة الكثير من القرى التي تم حرقها بمحليات كلبس، الجنينة وأدى صـــالح وكـــاس ووجـــدت أن أغلبها غير مأهول مما لم يمكنها من استجواب ســـكانها كما وجدت في بعضها قوات من الشرطة التي تم نشرها مؤخراً بعد الأحداث تمهيداً للعودة الطوعية للنازحين. ولكن إفادات الشراتى والعمد الذين

اصطحبتهم اللجنة فضلاً عن القرائن تدل على أن مسؤولية حرق القرى تقع على كل الأطراف في مناخ النزاع المستعر، وثبت أن أفعال الحرق كانت سبباً مباشرا في نزوح سكان تلك القرى من القبائل المختلفة والتي تشكل قبيلة الفور أغلبية سكانها إلى المعسكرات، مثل دريج وكَلْمة، قرب المناطق الآمنة والتي تتوفر فيها الخدمات المختلفة. إزاء ما ثبت فإن اللجنة ترى أن جريمة التهجير القسرى لم تثبت فيما عدا الحادثة المشار إليها أعلاه والتي أوصت اللجنة بالتحقيق فيها.

14. إن ما وقع من أحداث أدى إلى نزوح عددٍ كبيرٍ من المواطنين وأثار الذعر والفزع مما حمل كثيرا من المواطنين على ترك قراهم والنزوح إلى المعسكرات. ولقد ثبت أمام اللجنة أن قبائل دارفور بمختلف أعراقها تستضيف من نزح إليها ولا تستقر قبيلة في دار قبيلة أخرى قسراً كما أكد ذلك ناظر البني هلبة وناظر الهبانية.

إن الوضع الحالي في دارفور بما ينطوي عليه من معاناة إنسانية ومن تدخل دولي غير مسبوق وما أتاحه من فرص لمختلف أصحاب المصالح لاستغلالها ولبعض المنظمات العالمية العاملة في مجال حقوق الإنسان لتوجيه الاتهامات بانتهاك قواعد القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وممارسة ضغوط على حكوماتها وعلى المنظمات الدولية اعتماداً على معلومات ثبت للجنة أن بعضها لا يتسم بالدقة ولا يتطابق مع الواقع ويجنح للمبالغة أحياناً كان نتيجة لعدة عوامل منها تجاهل جذور المشكلة ومسبباتها والانصراف إلى معالجة تداعياتها ومنها الخلط بين أسباب المشكلة وما تمخض عنها مما أدى إلى الخروج بها من إطارها التقليدي إلى إطار يتضمن مطالب سياسية تتعلق بقضايا التهميش وقسمة الثروة والسلطة مما جعل حلول المشكلة تتداخل مع بعضها البعض في مجالاتها الإنسانية والأمنية والاقتصادية والسياسية وأدى إلى تعثر المفاوضات بين الحكومة والمعارضة المسلحة. ومنها أيضا عجز النظام الولائي بكل مؤسساته التشريعية والتنفيذية والأمنية عن استيعاب المشكلة وعلاجها في بداياتها، ومنها المفهوم الخاطئ الذي تبنته بعض الدول لممارسة ضغوط مستمرة على الحكومة كوسيلة من وسائل حل المشكلة ذلك المفهوم الذي بدا الآن مراجعته وفقا لما تكشفت عنه حقائق الأوضاع في

ولايــات دارفــور من قبل المجتمع الدولي الذي أدرك أن علاج المشكلة لا يتم إلا بعــلاج أســبابها الجذرية وباعتماد الحلول السياسية التي تأخذ في الاعتبار المطالب المــشروعة لمختلف أطراف النــزاع وأن تدويل المشكلة بالطريقة التي تم بها كان سبباً مباشراً لتفاقمها.

لم تــستطع اللجــنة تحديد عدد القتلى بشكل دقيق إلا أن ما ورد في صلب التقريــر يثبت أن القتلى من كل الأطراف بما فيها القوات المسلحة وقوات الشرطة لا يتجاوز بضع آلاف وأن الأرقام المتداولة في الوسائط الإعلامية وفى بعض تقارير المنظمات الدولية أرقاماً غير دقيقة وتضيف اللجنة أن ما وصلت إليه يستند على ما تمكــنت من القيام به من تحريات، إذ لم يتم اجتماع بينها وبين المعارضة المسلحة كما لم يتيسر لها زيارة معسكرات اللاجئين في تشاد.

إن مــا تــرتب على أحداث دارفور من خسائر في الأرواح والممتلكات أمر مؤســف ومحــزن وغير مقبول وقد استقصت اللجنة فيما سلف الخسائر المتعلقة بالأرواح أما ما يتعلق بالخسائر في الممتلكات فقد تلقت اللجنة تقارير من الجهات الــرسمية وعلى وجه التحديد من وزارة الداخلية والقوات المسلحة ومن السلطات الولائية والسلطة القضائية والإدارة الأهلية، وبالرغم من أن اللجنة شاهدت أماكن الأحداث والخسائر في الممتلكات إلا أنها لم تستطع أن تحصل على جميع المعلومات المتعلقة بخسائر المواطنين ذلك أن عددا كبيرا من المتضررين يتواجدون بالمعسكرات و لم تستطع اللجنة استجوابهم فرداً فردا. ولذلك ترى اللجنة أن يعهد بالتحقيق في الخــسائر والممتلكات إلى لجنة قضائية مختصة توفر لها كل المعينات حتى تستطيع أن تــصل إلى الأرقــام الحقيقية مما يوفر المعلومات للحل المرتقب للمشكلة. علما بأن إطــلاع اللجــنة على ملفات النيابة والأجهزة القضائية تبين أن هنالك كثيرا من البلاغات والدعاوى والأحكام تتعلق بهذا الجانب.

صــفوة القول أن ما ذهبت إليه اللجنة من توصيات سابقة تؤيده آراء عديدة صــدرت عن المجتمع الدولي بما في ذلك تصريحات رئيس الاتحاد الأفريقي الرئيس أوبوســانجو وتقرير صحيفة التايمز اللندنية بتاريخ 25 سبتمبر/أيلول 2002م ومجلة لانــست الطبية البريطانية والدراسات التي أجراها فريق علمي فرنسي بقيادة إفليني ديبوريتر رئيس المجموعة الطبية الفرنسية (إيبسنتيغ) وخبراء منظمة أطباء بلا حدود

وتقريـــر صحيفة الأوبزيرفر اللندنية بتاريخ 3 أكتوبر/تشرين الأول 2004 وتقارير وفـــد اتحاد الأطباء العرب ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالإضافة إلى قرائن أخرى منها أن الكـــثير مـــن أفراد القوات المسلحة ينتمون لقبائل دارفور المختلفة كما أن أبناء القـــبائل المدعـــى بتعرضها للإبادة يشاركون في كافة مستويات السلطة الاتحادية والولائـــية وفى وفود التفاوض مع المعارضة المسلحة، وحركة النـــزوح إلى المراكز الحضرية التي تسيطر عليها الحكومة.

ويجـــدر بنا أن نذكر أنه قبل تفاقم المشكلة وفى الفترة من 16 أغسطس/آب 2002 إلى أبريل/نيسان 2004 نظمت الحكومة عدة مؤتمرات قبلية وأرسلت وفوداً من قيادات قبيلتي الفور والزغاوة للتفاوض مع حملة السلاح كما أرسلت وفداً عالي المـــستوى يـــضم أكثر من ثلاثين شخصاً من أبناء دارفور على رأسه وزير التربية الاتحـــادي ووالى ولاية نهر النيل، كما أن الفريق إبراهيم سليمان رئيس آلية بسط الأمـــن بـــولايات دارفـــور آنذاك وسلطات الولاية كانوا يتفاوضون مع المعارضة المـــسلحة ووصلوا لاتفاق بتسوية القضية قبل بضعة أيام من الهجوم على الفاشر في أبريل/نيسان 2003.

ثـــبت للجنة ضلوع بعض ضباط وإفراد ينتمون للقوات المسلحة التشادية في الهجمات التي تعرضت لها منطقة كلبس وقد ذكر الشهود أسماء ضابطين هما محمد جمـــال وحـــسين جريبو ولعل ذلك يعود للتداخل القبلي في المنطقة ومناصرة أفراد القبائل عبر الحدود لبعضها البعض وأعمال النهب المتبادلة.

إن أســـباب النـــزاع التي ثبتت للجنة تستدعى اتخاذ تدابير إدارية وقضائية، وتوصـــي اللجـــنة بدراســـتها كما توصي بمعالجة القصور الإداري الذي كان من أسباب تفاقم النـــزاع ومعالجته كما أوصت اللجنة في تقريرها بتكوين لجان تحقيق قضائية في الآتي:

أ. الادعـــاء بالإعدامات خارج النطاق القضائي بمنطقة دليج وتنكو لوجود قرائن تـــرى اللجـــنة أن يتم فيها تحقيق قضائي مفصل وتقديم من تثبت ضدهم تهمة مبدئية للمحاكمة خصوصاً أن هنالك اتهام موجه إلى أفراد بعينهم.

ب. الادعاء باستيلاء بعض المجموعات العربية على قريتين لقبيلة الفور بمحلية كاس والـــتي علمت اللجنة أن تحقيقاً إداريا يجرى فيها الآن بواسطة لجنة كونها والى

ولاية جنوب دارفور، وذلك لخطورة الاتهام وتداعياته التي تستوجب الإسراع في الإجراءات.

ج. التحقيق فيما تم في برام ومليط وكلبس من قتل للجرحى في المستشفيات وحرق بعضهم أحياء واتخاذ الإجراءات تجاه الجناة خصوصاً وقد تضمنت إفادات الشهود أسماء معينة ومعروفة لدى المواطنين.[11]

رابعاً: جرائم الاغتصاب

شكلت وزارة العدل في يوليو/تموز 2004م ثلاث لجان للتحقيق في قضايا الإدعاءات المتعلقة بشؤون المرأة، بجانب إدعاءات جرائم الاغتصاب برئاسة مولانا مها محمد الصادق قاضي المحكمة العليا وتضم مستشارين قانونيين وقضاة وضباط شرطة جميعهم من النساء، وجاءت هذه الخطوات تنفيذاً للاتفاق المبرم مع الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان بالبلاد. وباشرت اللجنة مهامها فور تشكيلها، حيث قامت بزيارات ميدانية لمواقع الأحداث في دارفور ورفعت تقريرها الختامي في سبتمبر/أيلول من نفس العام 2004م، وجاء فيه أن اللجنة وجدت خلال زيارتها الميدانية عدد من حالات الاغتصاب، وذكرت أن ما سجلته من حالات لا يتناسب مع ما تردده أجهزة الإعلام الغربية. وكشف وزير العدل علي محمد عثمان ياسين عن رفع الحصانة عن عشرة من أفراد الشرطة النظامية ثبت تورطهم في أحداث دارفور وتقديمهم للمحاكمة. وفي منتصف سبتمبر/أيلول 2005م أصدر وزير العدل المكلف علي محمد عثمان ياسين في يوليو/تموز 2005 قراراً بتأسيس نيابة متخصصة للجرائم ضد الإنسانية.

كما أصدر وزير العدل محمد علي المرضي في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2005 توجيهاته إلى خمسة عشر من المستشارين من ذوي الخبرة بالتحرك فوراً إلى ولايات دارفور للإشراف على التحقيقات والتحريات في البلاغات الجنائية الخاصة بدارفور وتفعيل العمل الجنائي بهذه الولايات.

وقامت اللجان بزيارة المخيمات لتلقى شكاوى الاغتصاب كما زارت أقسام الشرطة المختلفة ومكاتب النيابة (المدعى العام المحلى) وذلك للحصول على كل المعلومات عن حالات الاغتصاب لدى الشرطة قبل فحص المجني عليهم طبيا

وحـــصولهم على الرعاية الطبية. وكذلك في 21 سبتمبر/أيلول 2004م أصدر وزير العـــدل قرارا تم بموجبه إلغاء شرط تسجيل أي شكوى خاصة بحالات الاغتصاب لـــدى الـــشرطة قبل فحص المجني عليها طبيا أو حصولها على الرعاية الطبية مثلما يحدث في السابق وهو ما يعرف باستمارة الشرطة رقم(8).[12]

كما أسست الحكومة السودانية محكمة جنائية خاصة بأحداث دارفور في الـــسابع والعشرين من يوليو/تموز 2005م ومقرها الفاشر برئاسة قاضي محكمة علـــيا لا تقل درجة العضو فيها عن عضو محكمة عامة. وتختص المحكمة بالفصل في الأفعال التي تشكل جرائم بموجب القانون الجنائي السوداني والقانون الدولي الإنـــساني، والمخالفات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق وحسب ما يحدده رئـــيس القـــضاء. وتعقد جلساتها علنية ويجوز للجمهور حضورها، كما يجوز لمـــراقبين مـــن الاتحـــاد الإفريقي أو أي جهة أخري حضور جلسات المحكمة. ويـــتداول أعـــضاء المحكمـــة في القـــضية المطروحة ويؤخذ برأي الأغلبية عند الاخـــتلاف، ويجوز الطعن بالنقض في أحكام محكمة الاستئناف المختصة أمام إدارة يـــشكلها رئيس القضاء من خمس قضاة من المحكمة العليا الاتحادية. وقد نظرت في الكثير من القضايا وحسمتها كما توضح الجداول التالية نماذج لتلك المحاكمات:

(جدول رقم 15): فيما يلي إحصائية بالأحكام الصادرة ضد بلاغات الاغتصاب في ولاية جنوب دارفور:

التاريخ	رقم البلاغ	الحكم
2004/12/14	2004/1723	سجن عامين ومائة جلدة وتعويض مالي
2005/3/27	2004/1031	مائة جلدة وسجن ثلاثة أعوام
2004/8/25	2004/8/13	سجن أسبوع ومائة جلدة
2004	2004/1589	مائة جلدة وتعويض والسجن عامين
2004	2004/2211	سجن ثلاثة أعوام ومائة جلدة
2004	2004/256	سجن عام ومائة جلدة
2004	2004/1589	سجن عامين وخمسين جلدة
2004/11/2	1237	مائة جلدة

2004/11/27	/1493	عامان بالإصلاحية
2004/9/30	16	سجن عام ومائة جلدة
2004/8/28	1091	مائة جلدة
2005/6/29	2005/1198	إصلاح المتهمين بالإصلاحية
2005/10/5	2005/1731	سجن عامين ومائة جلدة
2005/5/9	2005/274	سجن خمسة أعوام ومائة جلدة
2005/3/25	2005/579	سجن خمسة سنوات ومائة جلدة وتعويض مالي
2005	2005/395	سجن خمس سنوات ومائة جلدة
2005/8/19	2005/115	سجن عامين وأربعين جلدة
2005/5/17	2005/2104	خمس سنوات سجن ومائة جلدة
2005/9/27		سجن خمس سنوات
2005/9/18	2005/1658	سجن شهر وأربعون جلدة
2006/7/11	2006/1254	سجن ثلاث سنوات ومائة جلدة
2006/7/10	2006/64	أربع سنوات
2006/4/23		ثلاث سنوات
2005/6/23	2005/462	عشرون جلدة
2005/4/2	2005/12	عشرون جلدة
2005/5/28	2005/774	سبع سنوات سجن ومائة جلدة
2005/6/9	2005/183	مائة جلدة
2005/12/1	2005/71	سجن خمس سنوات
2005/3/1	غ ا/26	مائة جلدة وسجن عام
2005/1/25	غ ا/12	سجن عام ومائة جلدة
2006/5/3	2006/135	مائة جلدة وخمس سنوات سجن
2006/6/27	140	مائة جلدة
2006	2006/161	عشرون جلدة
2006/3/9	2006/181	حفظ البلاغ لغياب الأطراف
2006/4/29	2006/541	حفظ لغياب الأطراف
2006/6/26	2006/903	حفظ لغياب الأطراف

(جدول رقم 16): إحصائية بالأحكام الصادرة ضد بلاغات القتل في ولايات دارفور في الفترة الماضية

الحكم	عدد المتهمين	المواد القانونية
الإدانة والإعدام لعدد 88 الإدانة وسجن عشر سنوات لعدد واحد متهم البراءة لعدد 7 متهم	96 متهما	/127/125/69/64/60/26/24/21 183/182/157/168/139/142/130 /من القانون الجنائي لعام 1991.
الإدانة والإعدام لعدد 15 متهما الإدانة والسجن عشر سنوات لعدد 2 متهما	17 متهما	/182/175/168/130/25/24/21 183 مقروءة مع المادة (26- 42)

المصدر: المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الخرطوم، 2006.

ينبغي الإشارة هنا إلى بعض الملاحظات حول تقرير لجنة دفع الله الحاج يوسف لتقصي الحقائق في دارفور:

- أولاً: أن اللجنة برئاسة رئيس القضاء الأسبق في السودان، دفع الله الحاج يوسف، وهو شخصية وطنية محايدة مشهود لها بالحياد وعلى الأرجح لا تشك جهة في نزاهته.
- ثانياً: على الرغم من المجهود الكبير والمقدر الذي قامت به هذه اللجنة إلا أن هناك قصورا في تحقيقاتها، وقد اعترفت هي بذلك، حيث لم تستطع استطلاع واستجواب المجموعات المتضررة كافة. كما أنها لم تستطع استجواب الحركات الدارفورية المسلحة، ولم تستطع تقدير عدد القتلى بصورة دقيقة.
- ثالثاً: اعترفت اللجنة بارتكاب الطرفين (الحكومة والحركات المتمردة) فظائع حرب من قتل وحرق وتدمير للقرى؛ وفي ذلك إدانة واضحة للطرفين يؤكد نزاهة وحيادية هذه اللجنة من جانب، كما يشير لعدم منطقية أن ينكر أحد الأطراف أنه مدان أو متورط في ما حدث للمواطنين في دارفور، فالطرفين في الأمر سواسية.
- رابعاً: اعترفت اللجنة بوجود تهجير قسري لكنه محدود وأوصت بالتحقيق حوله.

- خامساً: اعترفت بوجود معاناة إنسانية كبيرة أدت إلى تدخل دولي غير مسبوق وأشارت إلى أن خطأ الحكومة يتمثل في التعامل مع تداعيات المشكلة بدلاً عن معالجة الأسباب والجذور.

علـــى كلٍ وأياً كان المسؤول، هذا الطرف أو ذاك أو الطرفان معا، أصبحنا الآن أمـــام وضـــع جديد في دارفور، لا يحق لأي جهة أن تقلل من خطورته على مستقبل دارفور حتى ولو تحقق السلام في المدى القريب جداً. وقد لاحظ المراقبون أن هنالك الآن متغيرا في الصراع في دارفور بدأ يلفت أنظار العالم، إذ بدأ التحول من صراع بين الحكومة والحركات المناوئة لها إلى انفراط في عقد الأمن وبروز أمراء الحـــرب الأمـــر الذي يهدد حتى عمليات الإغاثة التي تقوم بها المنظمات الطوعية والمؤســسات العالمية. وقد تعرضت المنظمات للكثير من الهجمات وفقدت بعض ســيارالها ومـــوادها. ويلاحظ المراقبون أن دارفور، بعد خمس سنوات من القتال، أصـــبح مسرحاً للجريمة شبه المنظمة مع تكاثر أمراء الحرب وتفتت الحركات. ولم يعد الصراع حول التحرير بل للسيطرة على الموارد والأرض والمال والعربات ذات الدفع الرباعي.

الـــصورة تبدو أكثر فداحة عند كشف الأبعاد الكاملة للحرب على النسيج الاجتماعـــي. فمع الحرب توقف الحراك الاجتماعي إلا قلة من أفراد المليشيات أو المرتبطين بها وأمراء الحرب الذين احتلوا مواقع تتيح لهم الإفادة من عائدات التأييد الـــدولي (مـــنظمات ودول) واســـتباحة موارد الدولة وجباية الرسوم والنهب من أصـــحاب الأعمال وسائر المواطنين. والكتلة الأكثر عددا بين ضحايا الحرب هم المهجرون أو النازحون الذين وصل تعدادهم إلى أكثر من المليونين أو ما يمثل قرابة نـــصف ســـكان دارفـــور، فضلاً عن آلاف المعوقين وعشرات الآلاف من الأيتام والأرامل، ونحو مئات الآلاف من العاطلين عن العمل.[13] وهذه الفئة الأخيرة تشكل وقـــوداً للحـــرب والمـــزيد مـــن الحرب والمزيد من التدمير للبنية والبيئة والإنسان والمستقبل.

أمـــام هـــذه الـــصورة القاتمة للآثار الإنسانية فترى نخبة دارفور (المستقرة في العاصـــمة) أن حكـــومة الإنقـــاذ هي "السبب فيما آل إليه الوضع في دارفور لأن الإنقـــاذ اعتدت على حقوق أهل دارفور بشكل قاس وفيه انتهاك واضح لحقوقهم

وحقـــوق الإنـــسان مما استدعى معاونة الآخرين"[14] – أي التدخل الخارجي، لكن للتدخل الخارجي أيضاً ثمنه وتأثيره.

دور الاتحاد الأوروبـــي:

أولاً: العلاقات الأوروبية-الإفريقية:

يرى الكثير من الباحثين الغربيين في مجال الإستراتيجيا والجيوبولتيكا أن إفريقيا تمـــثل البوابة الخلفية لأوروبا وهذا يفسر القلق الأوروبـــي من التطورات السياسية فـــيها الـــتي تتمثل في اشتداد التنافس الدولي عليها وذلك بناءاً على التوسع الذي شـــهده مفهـــوم الشرق الأوسط الكبير مؤخراً لدى مفكري الدول الغربية. أدت الـــتطورات الجديـــدة إلى إعـــادة النظر في النظريات المختلفة مثل نظرية هالفورد ماكـــندر الذي أشار فيها إلى أهمية نقطة الارتكاز الجغرافية والتي أطلق عليها قلب اليابس وحددها بشرق أوروبا، والذي يسيطر عليها من يسيطر على قلب اليابس، ومـــن يسيطر علي القلب يسيطر على جزيرة العالم التي تشتمل على إفريقيا.. وقد فهم نابليون هذا قبل ماكندر عندما توجه إلى روسيا وكذلك تأثير قيصر ألمانيا وليم الثاني وهتلر وموسيليني بأهمية قلب اليابس وجزيرته، حيث قام نابليون بحملة على إفـــريقيا مـــن خلال تدخله في مصر (1797-1801) بهدف إضعاف الإمبراطورية الـــبريطانية بقطـــع طريق اتصالها بالهند درة التاج البريطاني، حيث كانت عبقرية المكان المصري في ذهنه وكذلك محمد علي باشا لنظرته إلى السودان كنقطة ارتكاز جغـــرافي وغـــزوه 1821م[15] الأمـــر الذي أقلق أوروبا ودفع فرنسا إلى التدخل في جـــنوب السودان "فشوده". ومن هنا ينبع الاهتمام الدولي للقارة وإدراكه لعبقرية المكان المغربـــي والمصري والسوداني..

في أوائـــل الثمانيـــنات من القرن التاسع عشر كان التسابق الأوروبـــي على إفـــريقيا علـــى أشده، وعليه اقترحت البرتغال عقد مؤتمر دولي لتسوية المنازعات الإقليمـــية في منطقة وسط أفريقيا، وبالتالي يتضح أن احتلال بريطانيا لمصر 1882م لم يكـــن هو العامل الذي أدى إلى التنافس الأوروبـــي لتقسيم القارة كما يدعي الـــبعض مثل "روبنسون، وغالاغو"، وإنما أدى إلى ذلك أحداث الفترة ما بين 1876 – 1880 في بقـــاع مختلفة من إفريقيا، والأحداث هي الاهتمام الجديد بإفريقيا الذي

أبداه "روف برايان" بعد أن توج ملكاً دستورياً للبلجيكيين في 1865 الذي دعا إلى قـيام المؤتمر الجغرافي في بروكسل 1876 وأسفر عن إنشاء الرابطة الدولية الإفريقية والتعاقد مع "هـ. م. ستانلي" في 1879 لاكتشاف الكنغو نيابة عن تلك الرابطة، وقد أدت هذه التحركات إلى إنشاء دولة الكنغو الحرة استطاع "ليوبولو" الحصول على اعتراف جميع الدول الأوروبية قبل أن ينهي مؤتمر برلين مداولاته حول أفريقيا الغربية.[16]

كمـا كان لمؤتمر برلين (1884- 1885) الأثر الكبير في تقسيم القارة الذي أعطـى المـشروعية لفرنسا بتكوين اتحادين رئيسيين لضمان مستعمراها في إفريقيا الأول أطلـق عليه اتحاد غرب إفريقيا الفرنسية وعاصمته داكار وكان يضم ساحل العـاج، والثاني هو اتحاد غرب إفريقيا الاستوائية الفرنسية وعاصمته برازفيل. وقد انـتهجت فرنسا أسلوبا للإدارة المباشرة لها باعتبارها أقاليم تابعة لباريس. فقد قرر المؤتمر مستقبل الكنغو وتنسيق النشاط الأوروبـي في القارة، ولقد شارك فيه ممثلو الدول الأوروبية ما عدا سويسرا وحضرت الولايات المتحدة بصفة مراقب، وكان هـدف فرنسا وألمانيا في هذا المؤتمر هو الحد من نشاط بريطانيا في الكنغو والنيجر وهمـا المـدخل إلى غرب إفريقيا , فكانت بريطانيا على علم بهذا المخطط وبالتالي تخلـت عـن معاهـدها مع البرتغال قبل انعقاد المؤتمر.. وقد انتهى المؤتمر في 25 فبراير/شباط 1885، وجاءت قراراته لتؤكد الاتفاق على:[17]

1. كـل دولـة أوروبـية تحتل بلداً إفريقياً وتعلن الدول الأخرى بذلك يحق لها استعمارها فيما بعد.
2. حرية التجارة المشروعة والملاحة في حوض نهر الكنغو والنيجر.
3. أي دولـة ارتبطت بمعاهدات واتفاقيات مع السكان الوطنيين يحق لها احتكار التجارة معهم دون تدخل أي دولة أخرى.
4. استمرار محاربة تجارة الرقيق في إفريقيا.
5. إعطاء الاتحاد الإفريقي أو الملك (ليوبولد) الحق في امتلاك أراضي الكنغو على أن يكون محايداً والتجارة فيه حرة.[18]

ونتـيجة لهذه القرارات شهدت إفريقيا تنافساً في عقد الاتفاقيات مع زعماء القبائل الإفريقية وكان مبعوثو الدول والحكومات يتجولون في القارة مقدّمين الهدايا

والرشاوى وتوقيع الاتفاقيات.. غير أن أهم ما يلاحظ أن قرارات هذا المؤتمر كانت سرية و لم تعط للأفارقة أي اعتبار كأنما إفريقيا قارة خالية من السكان.[19]

وكذلك سنة 1890 عقد مؤتمر بروكسل الذي أمّن على قرارات مؤتمر برلين 1885م، الـــذي ذهب أبعد من ذلك حيث وضعت إفريقيا على طاولة المفاوضات وقسمت إلي مناطق نفوذ بين الدول الأوروبية على النحو التالي:[20]

أ. أصبحت الكنغو الحرة مستعمرة بلجيكية في أغسطس/آب 1885م أي بعد ستة أشهر من المؤتمر.

ب. اســتولت بريطانيا وفرنسا على مساحات واسعة من القارة بفضل الإمكانيات البرية والبحرية.

ج. احتفظت البرتغال بمستعمراتها في موزنبيق وأنجولا.

د. اســتولت ألمانـــيا على الكاميرون وتوجولاند وجنوب غرب إفريقيا ومساحة واسعة من شرق إفريقيا.

هـــــ. احـــتفظت أسبانيا بمناطق نفوذها في الصحراء الأسبانية (الصحراء الغربية) بالإضافة إلى الجزر المجاورة للسواحل الأفريقية.

و. ركزت فرنسا مجهوداتها في ساحل العاج وداهومي والسنغال لأنها لم تجد نفوذاً في الكنغو والنيجر.

ز. أيـــدت هـــذه الدول الغربية استقلال سيراليون (التي تحت الحماية البريطانية) وليبيريا (التي تحت الحماية الأمريكية). والجدير بالذكر في هذا المجال أن إيطاليا منيت بهزيمة من الأحباش في معركة عدوى 1896. وهكذا أصبحت القارة قبل الحرب العالمية الأولى عبارة عن مناطق نفوذ استعمارية نفوذ بريطانيا في الشرق والغـــرب، فرنسا في الشمال والوسط، ونفوذ بلجيكي في الكنغو وإيطالي في شرق إفريقيا.[21]

ثانياً: العلاقات السودانية الأوروبية

يـــرجع تاريخ العلاقات بين السودان والاتحاد الأوروبـــي ممثلاً في واحدة من أهـــم دول الاتحاد الأوروبـــي المملكة المتحدة منذ أمد بعيد ارتبطت بشكل مباشر عـــندما كانـــت بريطانيا مستعمرة للسودان. لقد مرت العلاقات في هذا الجانب

بالعديــد من الظروف المختلفة من خلال المساعدات الفنية والاقتصادية إلى جانب الشق السياسي والدبلوماسي، وقد مرت هذه العلاقات بفترات مزدهرة أثرت فيها جــوانب عديــدة تخص الجانبين. وكان لا بد للتعاون القائم بين السودان والدول الأوروبية بما له من ايجابيات لصالح توثيق وترسيخ العلاقات بين الطرفين. [22]

بــدأت العلاقــات الأوروبــية مع السودان متجذرة، عبر القنوات الدبلوماسية والــسياسية، فلقــد لعبت أوروبا دوراً بارزاً في التوصل إلى اتفاق أديس أبابا في العام 1972 حول مشكلة جنوب السودان، كما كانت أوروبا تمثل الشريك الأول للسودان في المجــال الــتجاري وســبقت أوروبا غيرها من البلاد في البحث عن البترول. كما أســهمت أوروبا الغربية بدور كبير في الضغط على نظام نميري للتخلص من أطروحاته الماركسية، ودخلت العلاقات الأوروبية السودانية مرحلة جديدة بانتهاء الحرب الباردة، وبــرزت الــولايات المــتحدة الأمريكية كقطب أوحد وسبق ذلك في السودان نظام سياسي جديد في العام 1989 وهو نظام الإنقاذ، اتخذت على أثره أوروبا موقفاً جلياً من الأوضــاع في السودان، بدأ بالنقد ثم اتجه إلى وقف برنامج القروض والمنح إلى جانب بروز قضايا حقوق الإنسان وعلى المستوى السياسي أظهرت الدول الغربية شبه مقاطعة للــنظام في السودان ليس ذلك فحسب بل إن أوروبا رأت أنه من المناسب السير بدقة خلف السياسة الأمريكية تجاه السودان. [23]

أخذت أوروبا موقفاً جلياً من الأوضاع في السودان بعد العام 1989 وذلك على إثــر قــيام نظام إسلامي تحت حكم الإنقاذ، فقد بدأت بنقد الأوضاع نقداً لاذعاً ثم أوقفــت كافة برامجها في مجال القروض والمنح، كما ذهبت إلى تعليق حقوق السودان المترتبة على التزامات اتفاق لومي القاضي بدعم صادرات الدول الأفريقية والباسيفيكية والكاريبية. ومن ثم تدهور موقعها كشريك تجارى يعتبر الأهم بالنسبة للسودان. فعلى المــستوى الــسياسي أظهــرت شبه مقاطعة للنظام في السودان إذ لم يزر أي مسئول أوروبــي، على مستوى وزير، السودان منذ استلام الإنقاذ للسلطة سوى السيدة كلير سورت وزيرة التنمية البريطانية في العام 2001. ليس ذلك فحسب بل إن أوروبا رأت أنه من المناسب السير بدقة خلف السياسية الأمريكية تجاه السودان شبراً بشبر. [24]

بــدأت أوروبــا بسياسة المواجهة مع السودان، المتولدة عن الشكوك ضد نظام الإنقــاذ ومــن ذلك جهود البارونة كوكس عضو مجلس اللوردات البريطاني وزعيمة

التـــضامن المـــسيحي والـــتي برزت كناقده لأوضاع الحرب بالجنوب متهمه السودان بالتطهير العرقي ومزاولة الرق. كذلك قاد السفير البريطاني في السودان، جهوداً مكثفة ضد النظام ومن موقعه الدبلوماسي في البلاد ومن خلال التنسيق المتواصل مع المعارضة الـــشمالية والحركة المسلحة بجنوب السودان، الأمر الذي أدى إلى إنذاره ثم طرده من البلاد، وهى المرة الأولى في تاريخ العلاقات السودانية الأوروبية بصورة عامة والعلاقات السودانية البريطانية بصورة خاصة التي تتخذ فيها أي حكومة سودانية إجراءا دبلوماسياً يقـــضى بطرد سفير أوروبـــي في السودان، وبالمقابل اتخذت الحكومة البريطانية قراراً بطـــرد الـــسفير السوداني من لندن، استناداً على عرف المعاملة بالمثل، ولقد مثلت تلك الحادثة أدنى مستوى في تدنى العلاقات السودانية الأوروبية.[25]

شكل موضوع حقوق الإنسان قضية محورية في العلاقات السودانية الأوروبية. وقـــد برز التحول الأكبر في ملف حقوق الإنسان في العلاقات السودانية الأوروبية بـــشكل واضح في إعقاب انهيار التوازن الإستراتيجي الدولي في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث برزت أطروحات ورؤى وأفكار جديدة مثل دعاوى النظام الدولي الجديد والليبرالية الجديدة ونهاية التاريخ وصدام الحضارات والعولمة والتدخل العسكري لأسباب إنسانية، بالإضافة إلى شعار مكافحة الإرهاب الذي طرح بقوة بعد عاصفة النار الكبرى التي ضربت نيويورك وواشنطن في العام 2001.

ضـــمن بيـــئة تلـــك الـــتحولات الكبرى طرحت قضية حقوق الإنسان للترويج والتسويق السياسي الدولي، على نمط جديد غير مألوف يهدف إلى توظيفها واستخدامها كـــأداة ووسيلة للإملاء والهيمنة الدولية، بعد أن تمت عولمة حقوق الإنسان، عبر إدماجها مـــع فلـــسفات وأطروحات النظام الدولي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وأحداث ســـبتمبر/أيلـــول 2001، تزامنت تلك التحولات العميقة في النظام الدولي والتي أعقبت الـــسقوط السوفيتي وشبكة التفاعلات المتولدة، مع قيام ثورة الإنقاذ في السودان في العام 1989 وطـــرحها لأفكار ورؤى تتقاطع بطبيعة مضامينها وتطلعاتها مع تقديرات الموقف الكامـــنة في محتويات النظام الدولي الجديد وطموحاته الإمبراطورية وذلك مثل شعارات الاستقلال السياسي، والاستقلال الاقتصادي والمشروع الحضاري والشريعة الإسلامية.[26]

نقطـــة انطلاق الضغوط الغربية على مجمل الأوضاع في السودان هي مناوأة الإســـلام الـــسياسي الحاكم من خلال احتضان ورعاية قضية الجنوب وهى قضية

أســـهمت دولة أوروبية كبرى مثل انجلترا في بذر بذرتها التي رعتها على امتداد ما يقـــارب نـــصف قـــرن من الزمان منظمات كنسية وقوى رموز سياسية أوروبية لاستخدامها كمطرقة قوية لاستنـــزاف موارد السودان البشرية والاقتصادية.

وعلى الرغم من التحولات النسبية التي اعتمدها نظام الحكم في السودان منذ العـــام 1998 في مجـــال الحريات السياسية وعودة الكثير من المعارضين للعمل من الداخل وحرية الصحافة والمنابر العامة، إلا أن تلك التحولات لم تكن كافية ومقنعة لإرضـــاء الجانب الأوروبـــي في الحوار مع حكومة السودان حيث ظلت خيارات الطـــرف الأوروبـــي في الحوار تخضع لضغوطات المنظمات التطوعية والكنسية في العديـــد مـــن بلـــدان الاتحـــاد الأوروبـــي إضافة إلى الأجهزة الأوروبية الثقافية والحضارية والتاريخية في النظر إلى شمال السودان العربـــي المسلم.[27]

غـــير أن هـــنالك بعض الجوانب الإيجابية لهذه العلاقات التي ترجع إلى العام 1958. وقـــد شهدت هذه الفترة معدلات متزايدة من العون الأوروبـــي للسودان عبر الدول الأوروبية المختلفة خاصة جمهورية ألمانيا الاتحادية وبريطانيا وبقية الدول الأخـــرى وإن كانـــت هـــنالك من ايجابيات العلاقة بين الطرفين فهي تتجلى في المـــشاريع التنموية والاقتصادية. في هذا السياق انعقد في الخرطوم ملتقي العلاقات الـــسودانية الأوروبـــية في الفترة من 10-13 مارس/آذار 2008 متماشيا مع النهج الجديـــد الـــذي بدأت تتضح معالمه بين الجانبين بما يمثل إضافة تدفع بالعلاقات إلى غاياتها المنشودة وذلك عبر الحوار الصريح.

ثالثاً: موقف الاتحاد الأوروبـــي من أزمة دارفور:

جـــاء الموقـــف الأوروبـــي من أزمة دارفور باكراً حتى قبل الموقف الأمريكي، حـــيث جاء الموقف الأمريكي متأخراً بسبب الضغوط الأوروبية وضغوط الرأي العام الداخلـــي، وقد شارك عدد مقدر من الدول الأوروبية في مفاوضات نيفاشا الرامية لحل مـــشكلة الجنوب ضمن شركاء وأصدقاء الإيقاد أو بصورة مستقلة، وساهمت بأموال طائلـــة في جهود إعمار الجنوب. ومن ثم فإن تلك الدول يهمها كثيراً أمر الاستقرار في الـــسودان، فلبعـــضها مـــصالح حـــيوية هناك، خاصة فرنسا التي يجاور إقليم دارفور مـــستعمراتها السابقة وحلفاؤها الحاليين خاصةً تشاد وإفريقيا الوسطى، وبعض الدول

الإفــريقية الفــرانكفونية الأخرى. وقد تضاعفت المصالح الغربية في إفريقيا الغربية بعد اكتــشاف البترول في عدد من دولها خاصة تشاد، الأمر الذي جعل هذه الدول تخشى أي تحــرك قد يهدد تلك المصالح. وقد زاد من مخاوفها محاولات تهديد نظام الحكم في تــشاد وأفريقيا الوسطى من قبل مجموعات عربية منطلقة من دارفور ومدعومة من قبل حكومة الخرطوم، الأمر الذي جعل تلك الدول تهتم أكثر بالوضع في دارفور.[28]

بــناءً علــى تلــك المعطيات اتبع الاتحاد الأوروبــي سياسة ترمي إلى دعم اســتقرار الوضع في دارفور، وحل المشكلة بالسبل السلمية مع تدخل دولي لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار هناك، إضافة لتقديم من ارتكبوا جرائم الحرب في دارفور لمحاكمــة دولية، حيث قدمت دول الاتحاد معظم مشروعات القرارات المتعلقة بهذا الــصدد، وتــشددت بعض الدول الأوروبية في موضوع إرسال قوات دولية إلى دارفــور، والإسراع في محاسبة مجرمي الحرب. كما أصدر الاتحاد الأوروبــي قراراً يرمــي إلى إرســال قوات دولية إلى تشاد وإفريقيا الوسطى بغرض وقف جماعات المعارضة العربية التي تهدد تلك الدول.[29]

هناك أكثر من مائتي منظمة مسجلة عاملة بالسودان، بعضها مسجل تسجيلاً مؤقــتاً. مــن جملــة الــ 112 منظمة المسجلة تسجيلاً دائماً هناك أربع وستون أوروبية. ويُعد الاتحاد الأوروبــي ثاني أكبر المساهمين في المجال الإنساني في دارفور، سواء كان عبر مساهمة الاتحاد مباشرة أو فردية عبر دوله الأعضاء، وذلك في مجال تــوفير الاحتــياجات الإنــسانية والسعي الدبلوماسي لتحقيق نجاحات سياسية أم وســاطات توفيقــية للوصول إلى سلام دائم في دارفور. ويمكن تقسيم مساهمات الاتحاد الأوروبــي كمانح لدارفور إلى ثلاث مجموعات تتمثل في:

أ. الدعم المباشر ويشمل الدعم المقدم للاتحاد الإفريقي والدعم المقدم لمشاريع محددة.

ب. الدعم عبر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات.

ج. الدعم المقدم من الدول الأعضاء مباشرة.

د. الدعم المقدم عبر المنظمات مباشرة.

يظهــر ذلك من خلال الجدول رقم (16) يوضح الجدول إجمالي المساهمات المــشار إليها خلال العام 2006 كنموذج لطبيعة وكم اهتمام الاتحاد الأوروبــي بدارفور (لا تشمل دعم الاتحاد الإفريقي). [30]

البيان	المبلغ بالدولار
الاتحاد الأوروبي	149.920.684
بريطانيا	105.170.268
هولندا	076.379.598
النرويج	022.958.473
الدنمارك	021.695.990
السويد	017.473.542
إيطاليا	012.424.637
إيرلندا	06.643.520
ألمانيا	04.464.286
الجملة	418.126.998

ويظهر اهتمام الاتحاد الأوروبي في نسبة الدعم المقدمة لبرنامج الغذاء العالمي للسودان بما في ذلك دارفور إذ تبلغ نسبة مساهمة الاتحاد الأوروبي في دعم برنامج الغذاء العالمي ما يعادل (11.2%) من جملة تمويل العام 2006. ولكن كانت هنالك مساهمة من الدول الأعضاء تظهر في الجدول رقم (17) أدناه:

البيان	المبلغ بالدولار	النسبة من إجمالي دعم المانحين لبرنامج الغذاء العالمي
الاتحاد الأوروبي	85.419.265	
فنلندا	0.016.111	
فرنسا	0.788.707	
ألمانيا	2.551.020	
اليونان	0.251.256	
أيسلندا	0.200.000	
أيرلندا	1.843.168	
إيطاليا	1.925.634	
لكسمبرج	0.889.620	
النرويج	1.818.068	
بريطانيا	0.366.446	
الجملة	96.069.285	
السودان	6.220.000	

وتبلغ هذه المساهمة من إجمالي تمويل برنامج الغذاء العالمي ما يعادل (14.4%)، علمـــاً بأن مساهمات الولايات المتحدة لوحدها بلغت ما يعادل (54.2%) من جملة تمويل برنامج الغذاء العالمي للسودان للعام 2006م.

كـــذلك يُمثل الاتحاد الأوروبـــي من أكبر الممولين لبعثة الاتحاد الإفريقي في دارفـــور، إذ قـــدم لهـــا مبلغ 162 مليون يورو عام 2006م، كما قدم تأكيدات باستمرار دعمه حتى بعد انتقال المهمة للأمم المتحدة اشتراكاً مع الاتحاد الإفريقي. كما أرسل الاتحاد الإفريقي في أغسطس/آب 2005 فريقاً من الخبراء، وأرسل فريق من 25 خبيراً في مجال الشرطة ليكونوا مستشارين للشرطة السودانية.[31]

في اجـــتماعه بـــتاريخ 12 سبتمبر/أيلول 2007 الذي حضرته سبع وعشرون دولـــة أصدر الاتحاد الأوروبـــي قراراً بإرسال أربعة آلاف جندي إلى شرق تشاد. والمقصود بشرق تشاد هنا دارفور. والدليل على ذلك أن ذات البيان، الذي نشرته المفوضـــية الأوروبـــية الممثلة للاتحاد في باريس، وصف دارفور بأنها إقليم منشق. وتـــزامن ذلك مع قرار أممي بإرسال ستة وعشرين ألف جندي بميزانية قُدّر لها 1.8 بليون دولار بينما ميزانية هذه القوات في كل مناطق العالم تبلغ 4.5 بليون دولار. ويعـــني ذلـــك أن تكلفـــة القوة المخصصة لدارفور يكون 40% من حجم الميزانية المخصصة لكل العالم.[32]

في ســـبتمبر/أيلـــول 2008 ظهـــرت أزمة بين الاتحاد الأوروبـــي والحكومة الـــسودانية حـــول مفوضة حقوق الإنسان الخاصة بالسودان، سيما سمر (الأفغانية الجنـــسية). فبيـــنما يقف الاتحاد الأوروبـــي مع تجديد تفويضها للسودان طالبت الحكـــومة الـــسودانية بتغييرها بسبب "التقارير المغلوطة" – بحسب تعبير الحكومة الـــسودانية. وتقول الحكومة السودانية أن ملف حقوق الإنسان في السودان ليس ســـيئاً بالدرجـــة التي تصبغه عليه سمر؛ وإن كان هناك إقرار بوجود إخفاقات في دارفور بسبب الحرب باعتبار أن أجواء الحرب لا بد وأن تترك آثاراً سالبة في المجال الإنـــساني ويـــصبح الحـــديث عن استقرار سياسي مجرد ترف.[33] وقد زارت سمر الـــسودان كـــثيراً حيث تجولت في دارفور والجنوب والشرق وعقدت لقاءات مع مـــسؤولين كـــبار، غير أن الحكومة اتهمتها بالعمالة للاتحاد الأوروبـــي. وكانت ســـيما سمـــر المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان منذ 2005 قد أغضبت الخرطوم

بتقرير شديد اللهجة في شهر سبتمبر/أيلول 2008 عارض التأكيدات السودانية بأن الموقف على صعيد حقوق الإنسان يتحسن ووصفه بأنه مروع في الحقيقة. وقالت إن الحكـــومة والمتمردين يقتلون مدنيين في دارفور واهمت القوات الحكومية بشن هجمات برية وجوية قاتلة في الإقليم. وقد كرر المجلس نفس كلمات سمر عن دور الخـــرطوم في العنف. وبعد شد وجذب في اجتماع المجلس في سبتمبر/أيلول 2008 في جنـــيف بـــين ممثلي الحكومة السودانية والاتحاد الأوروبـــي طلع المجلس بحل، وصفته الخرطوم بأنه توفيقي، بتمديد فترهّا ستة أشهر فقط، غير قابلة للتجديد.[34]

كـــذلك في أكثـــر من مرة اهم الاتحاد الأوروبـــي (برئاسة فرنسا) الحكومة السودانية بتعطيل نشر القوات الهجين بينما اهمت الحكومة السودانية الأمم المتحدة بالتـــسبب في تأخير نشرها. وقال الناطق باسم الخارجية الفرنسية، إيريك نوفالييه، مـــتحدثاً باسم الاتحاد الأوروبـــي إن أبرز الصعوبات المرتبطة بتأخر نشر القوات الأممية (الهجين) مسؤولة عنها الحكومة السودانية.[35]

وقـــد واجه الموقف الأوروبـــي تجاه دارفور نقداً من بعض المراقبين، بعضهم غـــير ســـودانيين. فقد أعاب البعض على العقل السياسي الأوروبـــي تجاه دارفور تبعيـــته للخط السياسي الأمريكي. ويبرز ذلك من خلال موافقة أوروبا على قرار مجلـــس الأمـــن رقـــم 1556 واستجابتها للدعوة الأمريكية لاستبدال بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور بعملية للأمم المتحدة رغم دعمها السابق وتأييدها لبعثة الاتحاد الإفريقـــي في عام 2004 وتعيين ممثل أوروبـــي خاص بالسودان؛ مع ملاحظة أن الاتحـــاد الأوروبـــي يُعد من أكبر المانحين للعون الإنساني في دارفور. واهم هؤلاء أوروبا بتعقيد الموقف في دارفور مثل تأييد بريطانيا للموقف الأمريكي بفرض حظر طيران على دارفور.[36]

كذلك أخذ البعض على ألمانيا بوصفها محوراً جوهرياً ليس في الدعم المعنوي والمـــادي للمتمـــردين وحـــسب ولكن حتى في تشديد نبرهّا التجريمية والتهديدية للحكـــومة الـــسودانية ورغم الإنكار الواضح لوزير خارجية ألمانيا خلال مؤتمره الـــصحفي الذي عقده خلال زيارته للخرطوم والذي أكد فيه عدم دعمهم لحاملي السلاح وتبريره لذلك بأن القوانين الألمانية هي التي منحتهم حق اللجوء السياسي. ويـــبدو أن ألمانـــيا في ظل الصراع الاقتصادي العالمي على الأسواق ومناطق الطاقة

تـــسعى لإيجـــاد منفذ لها في إفريقيا التي لا توجد لها فيها مناطق نفوذ تذكر مقارنة بالولايات المتحدة والصين وفرنسا وبريطانيا وحتى إسرائيل.[37]

يتمـــثل دور ألمانـــيا في أحداث دارفور في استضافتها معظم رموز التمرد بلا استثناء، وأصبحت في وقت من الأوقات مركزاً لحركتهم ومنطلقاً لنشاطهم، وعلي ســـبيل المـــثال فإن رموزاً من رموز التمرد مثل دكتور علي الحاج تلقى الدراسات العلـــيا في بريطانيا وكان يجدر به أن يجعلها منطلقاً لنشاطه، ولكنه اتجه إلي ألمانيا، وهـــذا ينطبق تماماً على كل قادة الحركتين المتمردين الكبيرتين لأن ألمانيا منحتهم الغطـــاء الـــسياسي والإعلامي، والملاحظ أن ألمانيا تستضيف أكبر عدد من أبناء دارفور مقارنة مع دول أوروبا الأخرى.[38]

واستـــضافت ألمانـــيا في مدينة هنتغن Hontgon الألمانية عام 2003 مؤتمر ما يـــسمى باتحاد المهمشين أدار هذا المؤتمر أحمد موسى علي من أبناء مدينة الطينة في دارفـــور، وهو يحمل الجنسية الألمانية ولعل من أهم ما يدفع الألمان لدعم المتمردين مالـــياً وإعلامياً أنه توجد لألمانيا مصالح وتطلعات في السودان، أهمها الاستفادة من البتـــرول المكتـــشف حديثاً وبكميات مبشرة بجنوب وغرب البلاد. وعندما بدأت مفاوضـــات السلام بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد في شهر أغسطس/آب 2004، أكـــدت الخارجية الألمانية دعمها لخطوات الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العـــربية بـــشأن أزمة دارفور، وأعلنت أنها مع دول الاتحاد الأوروبـــي لن تسمح ببلقنة إقليم دارفور، وأنها مع وحدة الأراضي السودانية.

وعـــندما تكـــررت عمليات انتهاك وقف إطلاق النار من جانب المتمردين والقوات الموالية للحكومة طالبت وزيرة الدولة للشؤون الخارجية "كرستين مولر" بإنـــشاء لجنة تقصي حقائق دولية حول انتهاكات حقوق الإنسان في السودان. في تطور آخر وافق البرلمان الألماني علي إرسال فرقة عسكرية ألمانية عند لزوم الأمر إلي الإقلـــيم لـــتقديم الدعم للقوات العسكرية الأفريقية التي تراقب وقف إطلاق النار هناك.[39]

كـــذلك ينتقد البعض الموقف البريطاني الذي يدعم الموقف الأمريكي في كثير من الدول مثل ما حدث في العراق وأفغانستان إلا أن البريطانيين حاولوا أن يكونوا ملكيين أكثر من الملك عندما أعلن وزير دفاعهم عن استعداد خمسة آلاف جندي

للتحـــرك إلى السودان وقد كانت تلك التطورات هي الأكثر تطرفاً مما دعا كولن بـــأول للتصريح بأن الحديث عن تدخل عسكري ما يزال بعيداً. (أما فرنسا، أحد أقطـــاب الاتحاد الأوروبـــي، فقد استحقت مبحثاً منفصلاً، في الفصل التالي، نسبة لأنها أضحت من اللاعبين الأساسيين في أزمة دارفور).

وإذا كـــان الـــسودان يعوِّل على دور إيجابـــي للاتحاد الأوروبـــي في أزمة دارفـــور قياسا بما يقدمه من عون إنساني كبير وإيجابـــي فإن الموقف الأوروبـــي السياسي سار في اتجاه مختلف أقرب لأمريكا.

دور الاتحاد الأفريقي:

ارتفعـــت الأحداث في دارفور إلى مستوى الأزمة في بداية عام 2003، (كما ســبق ذكره) عندما قام متمردو دارفور بمهاجمة مطار الفاشر (عاصمة ولاية شمال دارفور)، وكانت محصلة الهجوم قتل عدد كبير من أفراد القوات الحكومية، وتدمير الطائرات الموجودة إلى جانب العديد من الأضرار الأخرى.[40] واستخدمت الحكومة الـــسودانية الوســـائل العـــسكرية والدبلوماسية لحل هذه الأزمة التي نتجت عنها معـــسكرات النـــــزوح وعدم الاستقرار ثم لعب الإعلام الغربـــي دوراً كبيراً في تصعيدها.

تمـــثلت الوسائل الدبلوماسية في الوساطة الليبية والتشادية والإرتيرية. كذلك لعـــب الاتحـــاد الأفريقـــي دوراً في خلق مناخ للتفاوض ما بين الحركات المسلحة والحكـــومة، حيث أجرت الحكومة سلسلة من المحادثات والمفاوضات مع حاملي الـــسلاح بدأت في مدينة أبشي الحدودية التشادية في 3 سبتمبر/أيلول 2003. أدت هـــذه المحادثات إلى عقد اتفاقية لوقف إطلاق النار تحت رعاية تشاد، وكان ذلك المرة الأولى التي تتعامل فيها الحكومة سياسياً مع الحركتين المسلحتين في دارفور [أي أن الأســـلوب العسكري سبق الدبلوماسي] غير أن وقف إطلاق النار الذي أُتفق عليه في هذه المحادثات لم يُنفّذ.[41]

بعد ذلك جرت محادثات في أنجمينا عاصمة تشاد في 6 ديسمبر/كانون الأول 2003، طالب فيها حاملو السلاح بالحكم الذاتي لدارفور وحصة من عوائد البترول (13%) والاحـــتفاظ بجـــيش تحرير السودان تابعاً لها مما أفشل المفاوضات. كذلك

جرت محادثات في أنجمينا في إبريل/نيسان 2004 لكنها فشلت أيضاً. بعد محادثات أنجمينا حل الاتحاد الإفريقي محل تشاد في المفاوضات باعتباره منظمة إقليمية.

للاتحـــاد الإفريقـــي دور كبير في محاولة حل مشكلة دارفور باعتبار السودان عـــضواً فعـــالا في الاتحـــاد. وقد طلب السودان من الاتحاد الإفريقي التدخل لحل المشكلة. واستخدم الاتحاد الإفريقي وسائل سلمية ابتداء من المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة، بجانب الوجود على الأرض للمراقبة والإشراف. وسعى لتقريب وجهـــات النظر بين الحكومة والمجموعات المسلحة وعقد العديد من المفاوضات في كل من أديس أبابا وأبوجا. [42]

وقـــد اهتم الاتحاد الإفريقي منذ البداية بما يجري في دارفور، و لم يشأ الاتحاد التدخل في بادئ الأمر حيث اهتم بمتابعة المفاوضات التي تجري حول دارفور برعاية بعـــض دوله مثل تشاد. وبعد تأزم الوضع هناك بدأ الاتحاد الإفريقي يستعد لخوض أولى تجاربه في فض النـــزاعات الإفريقية ولعب دورا في السودان، حيث دار جدال حـــول التدخل الدولي، أو تدخل الاتحاد الإفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار وحماية المدنـــيين في دارفور. وقد واجهت الحكومة السودانية أي تدخل خارجي من أي طرف كان بالرفض المطلق. وبعد الضغوط المتكررة قبلت بتدخل الاتحاد الإفريقي، رغـــم أن عناصر من الحكومة السودانية كانت تفضل التدخل الدولي على تدخل الاتحـــاد الإفريقي بحسبان أن الاتحاد سينحاز إلى بني جلدته من الزنوج في دارفور حـــسب رأي هؤلاء. وقد تمثل تدخل الاتحاد الأفريقي في مشكلة دارفور في عدة أوجه منها:

أ. **الـــتدخل العـــسكري لحفظ السلم**: تم طرح موضوع إرسال قوات إفريقية لحمايـــة مراقبـــــي وقف إطلاق النار بعد محادثات أنجمينا التي قضت بوقف إطـــلاق الـــنار بين الطرفين، وذلك في أبريل/نيسان 2004م، وبعد تدهور الأوضاع في دارفور اقترح الاتحاد الإفريقي تحويل مهمة القوة الإفريقية من قـــوة حمايـــة المراقبين إلى قوة حفظ سلام في دارفور وزيادة عددها، وقد رفضت الحكومة السودانية هذا الاقتراح، ونصح أبوسانجو البشير محذراً إياه بأن يختار ما بين قبول الضغط الإفريقي الودود أو ضغوط من خارج القارة قد لا تكون ودودة.[43]

وبـــناءً على ذلك وافقت الحكومة على نشر قوات قوامها مائتي جندي ارتفعت تدرجياً حتى بلغت سبعة آلاف وخمسمائة جندي لحفظ السلام في دارفور. إلا أن قـــوات الاتحاد الإفريقي فشلت في حفظ السلم في دارفور، وذلك بسبب ضـــعف الـــتمويل، وقلـــة خبرة الاتحاد نفسه في عمليات حفظ السلام إذ أن دارفور هي أول مهمة للاتحاد في هذا الصدد، إضافة إلى وصف البعض للاتحاد الأفريقي بالضعف خاصة أمام المغريات المادية، حيث ذكر أحد قادة التمرد أن الاتحـــاد الأفريقـــي لا يمكنه حفظ السلم في أي بلد فمعظم قادته من المرتشين الذي أصبحوا بسبب ما يُدفع لهم يعملون لصالح الحكومة ويحجبون الكثير من التقارير.[44] على كلٍ فقد اعترف الاتحاد الأفريقي نفسه بفشله في حفظ السلام في دارفـــور، ودعا لتدخل دولي لتولي المهمة، وبعد جدال مع السودان توصل المجتمع الدولي إلى إسناد المهمة لقوة هجين من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، وقد تم إرسالها لاحقاً.

ب. **رعاية المفاوضات:** كان الاتحاد الإفريقي حاضراً في الجولة الأولى للمفاوضات التي عقدت بين الحكومة والمتمردين بأنجمينا، حيث حضر المفاوضات ألفا عمر كوناري رئيس مجلس السلم والأمن الأفريقي، بعد ذلك تولى الاتحاد الأفريقي رسمـــياً ملف دارفور وتابع رعاية المفاوضات الجارية بين الطرفين، بدءاً بالجولة الأولى في أبـــوجا عاصـــمة نيجيريا في أغسطس/آب 2004، والجولة الثانية في أكتوبـــر/تشرين الأول 2004، وفي يوليو/تموز 2005 تم استئناف المفاوضات، حيث تم توقيع اتفاق مبادئ صار أساساً للمفاوضات التالية. وتتابعت جولات المفاوضـــات بأبـــوجا برعاية إفريقية ودولية حتى تم توقيع اتفاق أبوجا، بينما نظـــرت معظـــم الحركات للاتفاق بأنه ناقص وجاء تحت الضغوط الإفريقية والدولـــية، كما ذكر البعض أن الاتحاد الإفريقي لم يكن محايداً في رعايته لتلك المفاوضـــات، إذ أن معظـــم قادته ضعفاء أمام المغريات المادية التي توفرها لهم حكـــومة الإنقاذ الوطني، وأضافوا أن مفاوضات أبوجا كانت عبارة عن مزاد علني وسوق للنخاسة.[45]

لقـــد عمـــل الاتحاد الإفريقي على أفرقة أزمة دارفور. ففي الجانب السياسي الدبلوماســـي أعطى الأولوية إلى الحل السلمي، من دون التفريط بوحدة السودان.

فقد رعى المباحثات الثنائية بين الحكومة السودانية والحركتين المسلحتين في أنجمينا وأديس أبابا (وقد فشلت تلك الجولات)، ثم أبوجا في كل مراحلها إلى أن توصلت الحكـــومة إلى اتفاق أبوجا لسلام دارفور (كما سبق تفصيله في الفصول السابقة). وكـــان أهـــم ما جاء في اتفاق أبوجا البروتوكولان الإنساني والأمني حيث تتركز بـــنودهما في (أ- تحسين الوضع الإنساني في إقليم دارفور وتعزيز الوضع الأمني فيه؛ ب- مـــنع طيران الحكومة المعادي فوق إقليم دارفور؛ ج- على الجانبين أن يحددا أماكن وجود قواهما لمراقبـــي وقف إطلاق النار؛ د- نـــزع أسلحة الجنجويد.). غـــير أن هذه الاتفاقية (انظر تفاصيلها في الملاحق) لم تحل الأزمة خاصة بعد رفض حركة العدل والمساواة التوقيع.

قبل مجيء القوات الدولية كانت القوة الرئيسية الحافظة للسلام هي قوة الاتحاد الإفريقـــي الـــذي نشر أكثر من سبعة آلاف جندي لحفظ السلام بالإقليم. لكن تدريجـــياً بـــدأ الـــناس يفقدون الأمل أو الثقة في جنود الاتحاد الإفريقي وانتهت "أسطورته" بالنسبة لهم. فقد صرح أحد زعماء القبائل للإعلام قائلاً: "إن القوات الإفـــريقية لـــيس لديها وجود هنا في المعسكر" [46] (معسكر أبوشوك)، ودعم هذا الحـــديث ضـــابط شـــرطة كبير رفض الإفصاح عن اسمه قائلاً: "إن قوات الاتحاد الإفريقي باتت تستعين بتقارير الشرطة السودانية المدونة في محاضرها... واستعانت بالـــشرطة لحمايتها،"[47] وفاقد الشيء لا يعطيه. ويبدو أن القوات الإفريقية قد زُج بهـــا في إقلـــيم كبير المساحة وهي قليلة العدد والخبرة وفاقدة للإمكانيات. ولذلك فشلت في مهمتها.

وقد شن الأمين العام (السابق) للأمم المتحدة، كوفي أنان، هجوماً على المجتمع الـــدولي بشأن تعامله مع قضية دارفور. واتهم زعماء الدول الكبرى بممارسة الغش والـــرياء والخداع في معالجة أزمة دارفور. وانتقد أنان دور الاتحاد الإفريقي وبعثته لحفـــظ السلام في الإقليم التي نشرها أواخر العام 2004 حتى جرى نقل مهمتها إلى قـــوة مشتركة مع الأمم المتحدة مطلع العام 2008. ووصف أنان الاتحاد الإفريقي بأنـــه لم يكـــن يملك قدرات تؤهله لحفظ السلام في إقليم دارفور، ومع ذلك قرر المجـــتمع الدولي إرسالهم إلى الإقليم مع أنه يدرك عدم كفاءته لأنه يفتقر إلى القدرة أو الموارد المطلوبة. وهذا رياء وخداع. [48]

لقـــد كـــان الاتحاد الإفريقي يشكو من ضعف التمويل وقلة الجنود. وبذلت الحكومة السودانية مجهوداً كبيراً لكي تستمر قوات الاتحاد الإفريقي لحل المشكلة في الإطار الإقليمي. وقد بلغ سعي الحكومة السودانية إلى درجة التعبير عن استعدادها بالإســـهام في الـــتمويل وكـــل ذلك تجنباً لنقل المهمة للقوات الأممية التي تخشاها الحكـــومة الـــسودانية باعتـــبار أنهـــا تحمل أجندة خفية وأنها خطيرة على المجتمع الـــسوداني. وقد دار جدل كثيف بين السودان والمجتمع الدولي حول ضرورة نقل المهمـــة من الاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الاعتراض الشديد مـــن الحكومة إلا أن الملف تم نقله أخيراً للأمم المتحدة بضغط من الولايات المتحدة وحلفائهـــا بقـــرار مجلس الأمن (رقم 1593) على نحو ما يرد تفصيله في الفصول التالية.

هوامش الفصل الخامس

1. الــسر ســيد أحمــد، دارفور بين النفط والصحافة، مقال في جريدة **الرأي العام** (السودانية)، 07/3/11. كذلك انظر: تقرير **برنامج الغذاء العالمي** (World Food Programme: WFP) لعام 2005. وكذلك جريدة **الصحافة**، 08/2/28.
2. تقرير وزارة الشؤون الإنسانية، مفوضية العون الإنساني، لشهر سبتمبر/أيلول 2007.
3. ذو الــنون التجانــي، دارفور: حقيقة الثورة والإبادة (الخرطوم: دار عزة للطباعة والنشر، 2008)، 218-219.
4. ذو النون التجاني، دارفور: حقيقة الثورة والإبادة، 219.
5. التجاني، دارفور...، 219.
6. محمد سليمان آدم، السودان حروب الموارد والهوية،... 70.
7. مقابلة مع المهندس أبو القاسم أحمد أبو القاسم، رئيس مفوضية التعويضات بالسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، في: عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور...، 15.
8. عبد العزيز، عبد العزيز، الصراع القبلي في دارفور، 34.
9. عبد العزيز، الصراع القبلي...، 35.
10. تقريــر لجــنة تقــصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان في دافور، يناير/كانون الثاني 2005، منشورات مجلس الإعلام الخارجي، الخرطوم.
11. تقريــر لجــنة تقــصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان في دافور، يناير/كانون الثاني 2005.
12. تقرير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الخرطوم، 2005.
13. الــصادق الفقيه، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتوقعة للعملية الهجين"، (سمنار نــشر القوات الهجين واتفاقية سوفا sofa: الإيجابيات والسلبيات) الخرطوم: مركز دراسات المجتمع، 08/3/4.
14. عــبد الله آدم خاطــر (كاتب ومحلل سياسي من أبناء دارفور) متحدثاً في ندوة نظمها اتحاد طلاب ولاية الخرطوم: 2008/8/14، منشورة في **آخر لحظة**، 2008/8/16.
15. Marius Peltier, the Suez Canal, the Indian Ocean in Africa and Defense of the West. Le Monde, Paris, 1975. انظــر كذلك: يس سويد، البعد الإستراتيجي لحملة محمد علــي باشــا علــى بلاد الشام، مجلة الفكر الإستراتيجي العربــي، السنة الأولى، العدد 3، يناير/كانون الثاني 1982، 227-230.
16. عــبد الرحمن أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا وتأثيرها على السودان (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 20004)،8.
17. فيــصل محمــد موســى، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر (سبها، منشورات الجامعة المفتوحة، 1997)، 131.
18. فيصل محمد موسى، موجز تاريخ إفريقيا الحديث...، 134.

19. عبد الرحمن أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا...، 9.
20. عبد الرحمن أبو خريس، السياسة الفرنسية، 42.
21. عبد الرحمن أبو خريس، السياسة الفرنسية، 45.
22. صحيفة **آخر لحظة**، 08/3/9.
23. ملتقي العلاقات السودانية الأوروبية نظمه المركز السوداني للخدمات الصحفية (smc) بالتعاون مع مجلس العلاقات السودانية الأوروبية تحت (شعار نحو شراكة سودانية أوروبية فاعلة)، الخرطوم، 10-2008/3/13.
24. ملتقي العلاقات السودانية الأوروبية، الخرطوم: 10-2008/3/13.
25. ملتقي العلاقات السودانية الأوروبية، 10-2008/3/13.
26. صحيفة **آخر لحظة**، 2008/3/9.
27. ملتقي العلاقات السودانية الأوروبية، 10-2008/3/13.
28. ملتقي العلاقات السودانية الأوروبية.
29. ملتقي العلاقات السودانية الأوروبية.
30. روني بروني، "العمل الإنساني"، ترجمة أطباء بلا حدود، الإمارات، أبو ظبي، في: عبد الرحمن أبو دوم، "مبادرات الاتحاد الأوروبي في المجال الإنساني"، ورقة قدمت في: **دور الاتحاد الأوروبي في مشكلة دارفور**، (الخرطوم: سلسلة إصدارات إدارة النشاط الفكري رقم 5، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، ديسمبر/كانون الأول 2007)، 33-35.
31. روني بروني، "العمل الإنساني...، 36-38.
32. حسن عبد الوهاب، "دارفور وجنايات العدالة الدولية،" الرأي العام، 2008/3/16.
33. تعليق حمدتو مختار، رئيس لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان السوداني حول حقوق الإنسان في دارفور رداً على تقرير سيما سمر المفوض لمجلس حقوق الإنسان، 25 سبتمبر/أيلول2008.
34. **السوداني**، 2008/9/26.
35. **الرأي العام**: 2008/9/20.
36. ديفيد هويل، بريطاني ناشط في مجال العلاقات السودانية البريطانية (مجلس العلاقات العامة البريطانية السودانية) في ورقة مخاطباً ندوة حول تناقض الموقف الأوروبي في دارفور نظمها مركز السودان للخدمات الصحفية، الخرطوم، 08/4/9.).
37. المركز الإعلامي للخدمات الصحفية، في: عايدة عبد الله حامد، أثر التحول السياسي للقبلية في دارفور على الأمن القومي، 160.
38. صلاح فضل وصيام الإبس، مشكلة دارفور والسلام في السودان (الخرطوم: شركة الإعلانات الشرقية، دار الجمهورية، 2004)، 80.
39. وكالة السودان للأنباء، في: عايدة عبد الله حامد، 159.
40. بدر الدين عبد الله حسن حمد، التدخل الإنساني في دارفور (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، فبراير/شباط 2008)، 55.

41. زكي البحيري، مشكلة دارفور...، 209.
42. آدم محمد أحمد عبد الله، **العلاقات السودانية التشادية...، 40.**
43. عبد الله، **العلاقات السودانية التشادية**، 41.
44. آدم محمد أحمد عبد الله، **العلاقات السودانية التشادية**، ورقة مقدمة لندوة بمركز الراصد الإفريقي، الخرطوم، 2007.
45. "تدخل القوات الدولية في دارفور بين مبررات الرفض ودواعي القبول"، **مجلة المنتدى**، العدد الرابع، مركز الراصد للدراسات، الخرطوم، أبريل/نيسان 2007، 11.
46. عارف الصاوي، جنرالات في متاهة الموت: دارفور، زراعة البؤس (تقرير من الفاشر)، صحيفة **الصحافة**، 2007/3/8.
47. عارف الصاوي، جنرالات في متاهة الموت، **الصحافة**، 2007/3/8.
48. صحيفة **إيلاف**، الخرطوم: 2008/2/18.

التدخل الدولي (II):
دور الأمم المتحدة:

دارفور في مجلس الأمن

أولاً: قرارات مجلس الأمن بشأن دارفور

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في تحويل ملف دارفور إلى مجلس الأمن بحجة فشل الاتحاد الإفريقي (على الرغم من الجهود الكبيرة التي قام بها). يبدو أن الولايات المتحدة استغلت عجز الاتحاد الإفريقي في حفظ السلام حيث واجهت قوات الاتحاد الإفريقي -المحدودة العدد والخبرة- عقبات على الأرض في إقليم واسع بمساحة دولة وبعجز مالي وضعف لوجستي. ووصفت الولايات المتحدة أن الأوضاع في دارفور تهدد السلم والأمن الدوليين، واعتبرت ما يدور في الإقليم "إبادة جماعية" و"تطهيرا عرقيا" وذلك بهدف الضغط على الحكومة السودانية حتى توافق على دخول قوات دولية للإقليم. بينما أكدت لجنة التحقيق الدولي التي تم تشكيلها أن الانتهاكات في دارفور وقعت من كل الأطراف وأنها انتهاكات خطيرة تصل إلى حد جرائم الحرب ولكنها لا ترقى إلى مستوى الجرائم الجماعية (راجع الفصل السابق). من الواضح إن قرار اللجنة الدولية فيه رفض للإدعاءات الأمريكية لعدم توافر الركنين المادي والمعنوي لجريمة الإبادة الجماعية.

بحسب المادة (2) من اتفاقية الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها تعني: (أياً من الأفعال التالية المرتكبة على قصد التدمير الكلي، أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه: أ- قتل أعضاء من الجماعة؛ ب- إلحاق أذي

جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة؛ ج- إخضاع الجماعة عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً؛ د- فرض تدابير تحول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة؛ هـ - نقل الأطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى). كذلك المادة (6) من النظام الأساسي نصت على هذه الجريمة. الركن المادي لهذه الجريمة يشكل الأفعال التي ذُكرت في المادة (2)، أما الركن المعنوي يتمثل في قصد التدمير الكلي أو الجزئي بارتكاب أي عنصر من عناصر الركن المادي، ولكن لا بد من توافر القصد الخاص (قصد الإبادة) الذي يتمثل في التدمير أو الإفناء كلياً أو جزئياً لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، ويتمثل القصد الجنائي في العلم والإرادة.

غير أن ضغوط الولايات المتحدة أدت إلى استفحال الأزمة ونقلها من المجال الإقليمي إلى الإطار العالمي، وهذا أدى إلى المزيد من تعقيد الأزمة. وقد أصبحت دارفور خلال العام 2004 مزاراً لمعظم القادة الغربيين. فكانت زيارة توني بلير رئيس الوزراء البريطاني، وخافيير سولانا رئيس مجلس العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، وزيارة وزير خارجية أمريكا كولن باول، والأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ووزير خارجية أمريكا كونداليزا رايس. كل ذلك كان مؤشراً لنقل القضية إلى النطاق الدولي؛ إلى أن صدر القرار 1556 في 2004/7/30 الذي كان إيذاناً بتدويل القضية. ثم توالت القرارات، فصدر القرار 1074 في 2004/11/19، والقرار 1585 في 2005/3/10، والقرار 1588 في 2005/3/17، والقرار 1590 في 2005/3/24، والقرار 1591 في2005/3/29، والقرار 1593 في 2005/3/31، والقرار 1561 في 2005/12/21، والقرار 1663 في 2006/3/24، والقرار 1665 في 2006/3/29، والقرار 1706 في 2006/8/31، والقرار 1769 في 2007/7/31 ثم القرار 1593 (أنظر الجدول أدناه). صحب ذلك تدفق هائل للمال والسلاح والاستنفار الإقليمي والدولي إعلامياً ودبلوماسياً بصورة لم يشهدها نزاع محلي في العالم.[1]

جدول (رقم 18) يبين قرارات مجلس الأمن الدولي

تجاه السودان للفترة 2004-2006:

رقم القرار	تاريخ صدور القرار	ملخص لموضوع القرار
1547	2004/6/11	أنشأ هذا القرار بعثة الأمم المتحدة للسلام في الجنوب مع المطالبة بوقف القتال في دارفور وإبرام اتفاق سلام.
1556	2004/7/30	صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويتحدث عن تأييد المجلس لإرسال قوة من الاتحاد الإفريقي لدارفور كما حظر القرار وصول الأسلحة للجهات غير الحكومية في دارفور مع مطالبة الحكومة بالتحقيق في الانتهاكات التي تحدث ومحاكمة من تثبت ضده القيام بتلك الانتهاكات.
1564	2004/9/18	صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع ويتحدث عن إنشاء لجنة تحقيق دولية.
1574	2004/11/19	يتحدث هذا القرار عن زيادة أفراد قوة الاتحاد الإفريقي في دارفور لتبلغ 3320 فردا وتوسيع ولايتها.
1585	2005/3/10	مدد هذا القرار لبعثة الأمم المتحدة التي أنشاها القرار 1547 لمدة أسبوع.
1588	2005/3/17	مدد القرار لبعثة الأمم المتحدة تسع أيام أخرى.
1590	2005/3/24	حدد هذا القرار مجموع قوات بعثة الأمم المتحدة للسلام بالجنوب بعشرة آلاف من القوات و715 من الشرطة والأجهزة الأخرى ولكنه حدد ولاية البعثة بالتفصيل في أكثر من 15 بندا وهو صادر بموجب الفصل السابع.
1591	2005/3/29	صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع وأنشأ لجنة من جميع أعضاء المجلس لمتابعة موضوع دارفور إضافة لإنشاء فريق خبراء يتكون من 4 أعضاء ويكون مقرهم أديس أبابا ويعمل لمدة ستة أشهر لتحديد أسماء من يعوق تحقيق السلام في دارفور ويرتكب انتهاكات.
1593	2005/3/31	صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع وأحال الوضع في دارفور للمدعى العام ونادى من بين الأشياء المهمة التي نادى بها إنشاء مؤسسات للمصالحة لتدعيم الإجراءات القضائية.

رقم القرار	تاريخ صدور القرار	ملخص لموضوع القرار
1627	2005/9/23	مدد هذا القرار ولاية بعثة الأمم المتحدة بالجنوب حتى 2006/3/24.
1651	2005/12/21	صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع ومدد مدة فريق الخبراء بموجب القرار 1591 حتى 29 مارس 2006.
1653	2006/1/27	يتحدث هذا القرار عن الصراع في منطقة البحيرات ولكنه أشار إلى بعثة الأمم المتحدة في الجنوب لتعمل في مجال حماية المدنيين والمساعدات الإنسانية.
1663	2006/3/24	مدد هذا القرار ولاية بعثة الأمم المتحدة بالجنوب حتى 2006/9/24.
1665	2006/3/29	صدر هذا القرار بموجب الفصل السابع ومدد مدة فريق الخبراء بموجب القرار 1591 حتى 9/29/ 2006.

المصدر: وكالة السودان للأنباء، 2006م.

(للمزيد حول تفاصيل هذه القرارات وحيثياتها أنظر الملاحق).

بدأت قضية دارفور تعرف طريقها إلى مجلس الأمن في 11 يونيو/حزيران 2004 عندما عقد مجلس الأمن، بناء على طلب الولايات المتحدة الأمريكية في جلسته رقم (4988) وأصدر القرار 1547، حيث أهاب المجلس بالطرفين (الحكومة ومتمردي دارفور) الالتزام بوقف إطلاق النار المبرم في أنجمينا (تشاد) في 2004/4/8. وفي يوليو/تموز2004 عقد مجلس الأمن جلسته رقم (5015) وأصدر القرار 1556 حيث أشار فيه بشكل محدد إلى بيان المجلس في 5/25/ 2004 حول خطورة الوضع في دارفور والأزمة الإنسانية المستشرية. فأدان المجلس جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب جميع أطراف الأزمة بخاصة الجنجويد مشيراً إلى تفاصيل هذه الانتهاكات. وحمّل القرار الحكومة السودانية المسؤولية الرئيسة... وحث الحكومة على التحقيق في الجرائم ومحاسبة مرتكبيها، وأكد التزام الحكومة بأن يقوم الجيش بنزع سلاح مليشيات الجنجويد. وأشار إلى مئات الآلاف من اللاجئين إلى تشاد... وأخيراً قرر أن الوضع في السودان يهدد الأمن والسلم الدوليين، وأن المجلس لذلك يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق.[2]

في قـــراره رقم 1556 في 2004/7/30 أدان مجلس الأمن الدولي أعمال العنف وانـــتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وحمّل الحكومة السودانية المـــسؤولية الرئيـــسة عن الحفاظ على النظام في الإقليم. وأكد القرار أن الوضع في الـــسودان يهـــدد الأمن والسلم الدوليين. وكان أخطر ما في القرار (اعتزام المجلس اتخـــاذ المزيد من الإجراءات ضد السودان في حالة عدم الامتثال بما في ذلك التدابير الـــواردة في المـــادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة).[3] ثم بعد شهر واحد فقط أصدر مجلس الأمن القرار 1564 في 2004/9/18 وحمّل القرار الحكومة السودانية مسؤولية حفـــظ النظام في إقليم دارفور. وأن الوضع في السودان ما زال يهدد الأمن والسلم الدوليين. أخطر ما جاء في القرار الفقرة (14) التي نصت على "أن يعلن المجلس في حالـــة عدم امتثال حكومة السودان امتثالاً كاملاً للقرار 1556 (2004)، وحسبما يقـــرر المجلس بعد التشاور مع الاتحاد الإفريقي، عدم تعاوناً تاماً مع توسيع وتمديد بعـــثة الاتحاد الإفريقي للرصد في دارفور، سينظر في اتخاذ تدابير إضافية تنص عليها المـــادة (41) من الميثاق، كاتخاذ تدابير تؤثر على القطاع النفطي في السودان وعلى حكومة السودان أو أفراد من أعضاء حكومة السودان، من أجل تدابير فعالة تضمن هـــذه الامتـــثال الكامل أو التعاون التام. هذه الفقرة أشارت بوضوح إلى الحصار الاقتصادي، ويؤكد ذلك مدى تسييس قرارات مجلس الأمن الدولي.[4]

كـــذلك مـــن القرارات الخطيرة القرار (1593) في 2005/5/31 الذي يلزم الحكومة السودانية بتسهيل انسياب الإغاثة واحترام حقوق الإنسان وقضايا العنف ضد المرأة وكبح نشاط مليشيات الجنجويد والمطالبة بالتعاون مع المحكمة الجنائية،[5] (وهـــذه الفقـــرة صارت لها تداعيات لاحقة)، واحترام مطلوبات القرار (1591) الخـــاص بإدخـــال القوات والسلاح بإذن في دارفور، وعدم عرقلة الحل السلمي. واُعتـــبر هذا القرار من أخطر قرارات المجلس ضد السودان لأنه أحال الوضع القائم في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.[6]

ثانياً: تداعيات القرار (1706)

صـــدر في 31 أغسطس/آب 2006م قرار من مجلس الأمن رقم 1706 الذي نص بإرســـال قوات دولية إلي إقليم دارفور. هذا القرار يتوج سلسلة من الضغوط الخارجية

والمحاولات المستمرة منذ سنوات لتدويل ملف إقليم دارفور، بوصفه خطوة أساسية تجيز التدخل الدولي المباشر في شؤون بلد مستقل.[7] القرار الذي صوت لصالحه 12 عضواً. وينص على نشر قوات تابعة للأمم المتحدة قوامها 17300 جندي وفق الفصل السابع الذي يمنح مجلس الأمن فرض عقوبات وصولاً إلى التدخل العسكري في حال رفضه من قبل الدولة المعنية، وتحل هذه القوات محل قوات الاتحاد الأفريقي التي تضم ستة آلاف جندي فقط وتعاني نقصاً في المعدات والتمويل وإذ تضمن القرار في ديباجته عبارة "غير ملزم قانونياً موافقة الحكومة السودانية عليه".[8]

صدر هذا القرار بعد جملة من التطورات الإيجابية أبرزها:

1. توصل الخرطوم والحركة الشعبية في جنوب السودان إلى اتفاق نيفاشا الذي أنهى أطول نزاع في القارة الأفريقية وأودى بحياة أكثر من مليون ونصف مليون مواطن وشرد أكثر من أربعة ملايين وتعطيله لبرامج التنمية وأعمار البلاد وتطويرها... وما يمثله هذا الاتفاق من خطوة ايجابية هامة "لحل النزاعات" في مناطق سودانية أخرى.
2. توقيع الحكومة السودانية اتفاق أبوجا مع حركة تحرير غرب السودان حول إقليم دارفور، ورفض حركة العدالة والمساواة التوقيع علي هذا الاتفاق الذي من شأنه إغلاق هذا الملف المستمر منذ أكثر من ثلاث سنوات أودى بحياة عشرات الآلاف من المواطنين ونحو مليون لاجئ.

نص الاتفاق على نشر قوات الاتحاد الأفريقي في الإقليم ودمج حركات التمرد في هياكل الدولة المركزية، ونزع سلاح المليشيات... هذا الاتفاق تزامن أيضاً مع اتفاق ثنائي سوداني أفريقي ينص على زيادة عدد من القوات الأفريقية إلى 6 آلاف جندي، وتعهدت الدول العربية بتمويل تكاليفها المقدرة بـ3000 مليون دولار خلال ستة شهور، على أن تنهي القوات مهمتها فور إنجاز اتفاق سلام في الإقليم وأن لا يجوز استبدال قوات أخرى بها أخلاقاً دون موافقة طرفي الاتفاق السوداني الأفريقي.

حرصت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين قدمتا مشروع القرار ووقفتا خلف إجازته في مجلس الأمن على التأكيد بشكل مستمر على أن كل الأهداف المتوخاة من إرسال القوات الدولية هي المساعدة على تنفيذ اتفاق أبوجا

للـــسلام وحمايـــة المدنيين النازحين في الإقليم وتأمين توصيل الإغاثة لهم. وأضاف المـــسؤولون الأمـــريكيون سبباً آخر يتمثل في القول إن هناك إبادة جماعية في إقليم دارفـــور وأنه قد حان الوقت لإيقافها بدون إبطاء.[9] الملاحظ أن القرار يتناقض مع أهدافه ومع مضامينه، فالمساعدة علي تنفيذ اتفاق أبوجا يمكن الوصول إليها بالعديد من الطرق، وأيسر هذه الطرق بتوفير الدعم المالي والفني للقوات الأفريقية الموجودة بالفعل في الإقليم حتى تتمكن هذه القوات من أداء المهام الموكلة إليها، وزيادة عدد أفرادها لكي تستطيع أن تنهض بدورها المنصوص عليه في اتفاق أبوجا للسلام، ولو كانـــت الأهداف المعلنة من قبل واشنطن هي الأهداف الحقيقية، لكان من الممكن اتخـــاذ هـــذا المسار دون اختلاق أزمة مع الحكومة السودانية وبتكلفة أقل بكثير، حـــيث أعلـــن أن تكلفة القوات الدولية المزمع إرسالها سوف تصل إلى 1.7 مليار دولار شـــهرياً.[10] فلـــو دعمت القوات الأفريقية وزاد عددها لا داعي لتغيير القبعات خاصة أن القوات الأممية المزمع إرسالها سوف تتكون أصلاً من قوات أفريقية وأسيوية.

إن المتابع للشأن السوداني يدرك أن أزمة الاتحاد الأفريقي هي في الأساس أزمة تمويل ترتبت عليها الأزمة الخاصة بنقص وسائل الدعم اللوجستي من وسائل اتصال حديثة ومعدات فنية ويعرف الجميع أيضاً أن قرارات مجلس السلم والأمن الأفريقي في هذا الخصوص تم اتخاذها تحت ضغوط أمريكية واضحة، فالدول الأفريقية كلها تعـــاني مـــن أزمات داخلية ونقص في الموارد واحتياج هائل للمساعدات في محاربة الفقـــر ومعالجة الأمراض لذلك هذه الدول لا تستطيع أن تتجاهل أي ضغوط من واشـــنطن في قـــضية دارفـــور أو غيرها.[11] تجدر الإشارة أن واشنطن سبق لها أن مارســـت ضـــغوطاً هائلة على العديد من الدول الأفريقية لكي تحول بين السودان وترؤس الدورة للاتحاد الأفريقي إبان انعقاده في القمة الأفريقية الأخيرة في الخرطوم في مطلع العام 2006م، ونتج عن ذلك أن ترأست هذه الدورة الكنغو، الأمر الذي كان يهدف إلى جعل التأثير في قرارات الاتحاد بخصوص أزمة دارفور أكثر فاعلية.[12]

ثالثاً: أهم مضامين هذا القرار

إن القـــرار 1706 يـــشير في ديباجـــته إلى الالتزام بسيادة السودان ووحدته وسلامته الإقليمية إلا أن هنالك تناقضا بين البنود الواردة في القرار، والصلاحيات

الممـــنوحة للقوات المزمع إرسالها وهذه الصلاحيات سوف تخضع القوات لقيادتها والتي تشمل مهمات واسعة النطاق على النحو الآتي:

1. إعـــادة هيكلة مرفق الشرطة وجعل أنشطته تتماشى مع الديمقراطية، وتدريب وتقييم أفراد الشرطة.
2. المـــساعدة في إقامـــة جهـــاز قضائي مستقل وحماية حقوق الإنسان، ووضع إستراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز بعثة أفراد الأمم المتحدة في السودان بعدد 17300 جندي و3300 من أفراد الشرطة المدنية بالإضافة إلى 16 من وحدات الشرطة المشكلة.[13]
3. المـــساعدة في معالجـــة القـــضايا الأمنية بين السودان وكل من تشاد وأفريقيا الوســـطى، مـــع إنشاء نقاط أو مراكز تابعة للأمم المتحدة في هاتين الدولتين والاستعانة بموظفين دوليين في الشؤون السياسية والإنسانية والعسكرية وشؤون الشرطة للتنسيق في هذا الأمر.[14]
4. وضـــع وتنفيذ برنامج شامل لنـــزع السلاح وعمليات التسريح وإعادة الدمج ومراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، والقيام، حسب الحاجة، بمصادرة وجمع الأسلحة والعتاد.[15]
5. تنظيم حملة إعلامية فعالة لزيادة فهم عملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان.
6. أنـــه وطبقاً للفصل السابع من الميثاق، فإن المجلس يقرر أن لبعثة الأمم المتحدة اســـتعمال جمـــيع الوسائل اللازمة في مناطق انتشارها وحسبما تراه في حدود قدراتها، ولها الحق في حماية أفرادها ومنشأتها وحماية المدنيين.[16]

الملاحـــظ أن هذا البند يعني بكل وضوح أن هذه القوات سيكون لها حق اســـتخدام القـــوة المميتة حسب التفسير الذي تراه مناسب لها ودون الرجوع للحكـــومة الـــسودانية. لـــذا يرى البعض أن القرار يخلُ بسيادة السودان على أرضـــه خاصة وأن استخدام القوة أو هذه الصلاحيات تشمل الشرطة المدنية، والقـــضاء، والإعـــلام، وحقوق الإنسان، والأمن الإقليمي علي الحدود، وجمع السلاح.

رابعاً: الرفض السوداني للقرار (1706) أو التدخل الدولي

ينطلق رفض السودان لفكرة نشر قوات دولية من عاملين أساسيين:

أ. نشر قوات دولية في إقليم دارفور من شأنه الإضرار بعملية التسوية في دارفور، وتقـويض الـنجاح السياسي الذي تحقق بتوقيع اتفاق دارفور للسلام، كما نجحـت في إنهـا بؤرة توتر أخرى من خلال المصالحة التاريخية بين السودان وتـشاد، وترى في الخرطوم أن قرار مجلس الأمن الذي وقفت وراءه الولايات المتحدة وبريطانيا من شأنه إفشال هذه التطورات الايجابية وإعادة التوتر وعدم الاستقرار إلى الإقليم.

ب. إن هذا القرار يعطي القوات الدولية صلاحيات واختصاصات باستعمال كافة أشكال القوة العسكرية، مما يجعلها قوات احتلال بالمعنى الحرفي للكلمة، ويجعل مـن مسألة القوات الدولية بمثابة احتلال لدارفور، وخطوة على طريق تقسيم السودان.[17]

لقد صعدت الحكومة السودانية بشدة من رفضها لنشر القوات الدولية في دارفور عقـب صدور القرار 1706، بل وتعهدت بأنها سوف تتصدى بالقوة العسكرية لأي محاولـة لنشر قوات دولية في دارفور من دون موافقتها. وقررت في نفس السياق إنهاء عمـل بعـثة الاتحاد الأفريقي في دارفور قبل حلول الموعد الأصلي لذلك في نهاية شهر سـبتمبر/أيلول 2006. واستند هذا القرار إلى أن الاتحاد الأفريقي وضع حداً لدوره في دارفـور بموافقته بنقل مهمته للقوات الدولية لذلك رأت الحكومة من هذه الخطوة تعبير عـن رفـضها الشديد لاستجابة الاتحاد الأفريقي للضغوط الأمريكية. ورأت أيضاً أنها بـذلك تعقّـد عملية نشر القوات الدولية، على اعتبار أن القوة الأفريقية الموجودة في دارفـور هي نواة للقوات الدولية. كما أكد الرئيس السوداني المشير عمر حسن أحمد البـشير أن القـوات الدولـية جزء من مخطط شامل يستهدف الوصاية على الشعب الـسوداني. ووصـف هذا المخطط بأنه استعمار قديم في ثوب جديد وجدد الرفض القاطـع لدخول القوات الأجنبية لدارفور. وقد خرجت قطاعات من الشعب السوداني في مسيرة في 30 أغسطس/آب 2006 وصِفتها وسائل الإعلام السودانية بأنها "مليونية" رافضة للقرار 1706. ووجدت حكومة السودان وقفة من جهات عديدة رسمية وشعبية في عدد من الدول العربية مثل مصر وسوريا وليبيا وقطر وسلطنة عمان.

وفي دراسة لمركز الشرق الأوسط وأفريقيا بالخرطوم أكثر من 83% يرفضون التدخل الأممي. وقد برر الذين رفضوا التدخل الأجنبـــي بأن القوات سوف تؤدي إلى نقص السيادة وتعقيد الصراع، أما الذين يرون أن تدخل القوات هو الحل فقد رأوا أن القـــوات الأفـــريقية فقيرة وغير قادرة على القيام بمهام الحماية للمدنيين، مـــشيرين أن الأمــــم المتحدة طرف أصيل في حل الصراعات الدولية، وأن مشكلة دارفور فرضت واقعاً إقليمياً ودولياً يتطلب جهد إقليمي ودولي لتجاوزها عالمياً.[18] (وكالة السودان للأنباء)

غـــير أن الـــنخب الدارفورية ترى أنه إذا ما تم استفتاء لشعب دارفور سوف تكـــون الأغلبـــية الساحقة مع التدخل الدولي. وقد رددوا ذلك في كثير من المنابر وعبر الندوات والمؤتمرات المختلفة مبررين موقفهم ذلك بأن القوات الدولية هي التي وفـــرت الحماية لمواطن دارفور ووفرت له الأمن في معسكرات النـــزوح واللجوء. وعلـــى الرغم من كل ما قامت به الحكومة من رفض رسمي وتعبئة إلا أن القوات الدولـــية قـــد دخلـــت دارفور في نهاية المطاف وإن كان تحت مسمى جديد هو "القوات الهجين" أو (المختلطة) كما سبقت الإشارة في الفصل الرابع.

القوات الهجين (الأممية):

وفقاً لما قرره مجلس الأمن الدولي فقد تخلت بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان عن دورها في حفظ السلام في دارفور لقوة مشتركة تابعة للأمم المتحدة في 9/30/ 2006. وقد استلمت القوات الأممية مهمتها رسمياً (على الأرض) في الفاشر في يوم 30 أكتوبر/تشرين الأول 2007م. وتم إعلان اكتمال بناء المقار الرئيسة والقدرات التشغيلية للبعثة في ولايات دارفور الثلاث في 31 ديسمبر/كانون الأول2007م.

بـــرز مصطلح "العملية الهجين" بدلاً عن "القوات المشتركة" كصيغة تخفيفية، حيث تعني في الواقع وجود عدد كبير من القوات الأجنبية في إقليم مضطرب، أممية كانـــت أو إفـــريقية. يرى البعض من الناحية القانونية عدم وجود تشريعات تنظم عملـــها وتحـــدد فتـــرة وجودها.[19] لكن هناك استثناء هو وجود اتفاقية "سوفا" (SOFA: Status of Forces Agreement) الـــتي تحدد وضع البعثة وأفرادها ومعداتها وأصـــولها والحـــصانات والامتيازات التي تتمتع بها البعثة وأفرادها وكيفية معالجة

النـــــزاعات القانونية ومخالفات أعضائها التي وُقِّعت في الخرطوم في 9 فبراير/شباط 2008 بواســـطة الممـــثل المـــشترك الخاص للقوات المشتركة، رودلف أدادا ووزير الخارجية السوداني، دينق ألور.[20]

عقـــب رفـــض السودان القاطع لقرار مجلس الأمن الدولي 1706 الصادر في أغسطس/آب 2006 لأسباب تتعلق بإصرار القوى الغربية على إصدار القرار دون تشاور مع السودان والأطراف الإقليمية المعنية (الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية..) باعتبار، كما ترى الحكومة السودانية، أن الأمر يمس سيادة الدولة وذلك لأن بعض القـــوى الغربية سعت لتوسيع الفكرة لتشمل إعادة هيكلة القضاء والشرطة وحماية الحـــدود، فكانت تلك من الأسباب القوية التي دفعت السودان لرفض التعامل مع القـــرار. وللخـــروج من المعضلة اجتمع عدد من الزعماء الأفارقة في نيويورك في ســـبتمبر/أيلول على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة (لعام 2006) وخـــرج الاجتماع بمفهوم دعم أممي للقوات الأفريقية.[21] وتبنى الأمين العام للأمم المـــتحدة المقترح؛ وبعد التشاور لاحقاً مع الاتحاد الإفريقي والسودان طرح الأمين العام رؤية أسماها الرؤية أو الخطة المرحلة "The phased approach" وتحمل ملامح معالجـــة قضية دارفور سياسياً وانتقال مهمة القوة الإفريقية للأمم المتحدة مسبوقة بـــدعم أممـــي ثلاثي: خفيف، ثقيل، ثم عملية مختلطة. وبعد بعض التعديلات التي طـــرحها الـــسودان حول الورقة تم الاتفاق أخيراً على العملية وقد رأت الحكومة السودانية أن تعديلاتها كانت إيجابية من حيث:[22]

أ. نقـــل ملـــف الوســـاطة في العملية السياسية بفريق مشترك بين الأمم المتحدة والاتحـــاد الإفريقـــي مع اعتبار اتفاقية سلام دارفور كأساس لا يجب أن يُعاد التفاوض حوله، وأن تكون العملية السياسية شاملة لكل الأطراف المعنية.

ب. تعزيـــز آلـــيات وقف إطلاق النار للإسهام في خلق جو موات لإنجاح عملية التفاوض السياسي.

ج. تأكيد الانتقال بمهمة القوة الإفريقية إلى الأمم المتحدة بدءً بحزمتي الدعم بشري ومـــادي وانتهاءً بعملية مختلطة تأخذ الصفة الإفريقية، وتعيين مبعوث مشترك، بالتشاور بين الأمين العام للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي للإشراف التام على العملية، وأقر أن يتم التداول على هذه الرؤية على صعيد مجلس الأمن والسلم

الإفريقي الذي أجاز الرؤية في أبوجا في 2006/11/30 على مستوى الرؤساء، كما أجازها مجلس الأمن الدولي في بيان رئاسي في 2006/9/19 وبالتالي تحقق لحكـــومة الخـــرطوم ما سعت إليه من حيث الإبقاء على الطابع الإفريقي مع الدعم الأممي لوجستياً ومادياً للقوة.

وقد شملت العملية الهجين المكونات التالية:[23]

1. المكون الأول: العملية السياسية (لتنشيط الحل السلمي عبر التفاوض)،
2. المكـــون الـــثاني: الجانب الأمني (تعزيز الأمن لحماية المدنيين في الإقليم ودعم جهود اتفاقية سلام دارفور في تطبيق الترتيبات الأمنية ونـــزع السلاح وإعادة الدمج DDR وإزالة الألغام وبناء قدرات الشرطة في دارفور).
3. المكون الثالث: حكم القانون وحقوق الإنسان: تعزيز الإصلاح القضائي، نظام الـــسجون، حماية الأطفال، الجندرة، بالإضافة إلى إعداد التقارير والتحقيقات والترويج لمفهوم حقوق الإنسان، تقديم النصح والاستشارات وبناء القدرات في جانب حقوق الإنسان.
4. المكـــون الرابع: الجانب الإنساني: مخصص لضمان وصول الإغاثة للمحتاجين بكفاءة في كل المناطق.
5. المكون الخامس: الدعم في الجانب الإداري: يعنى بأداء الوحدة الإدارية للعملية وسير السلوك والانضباط، ووحدة مكافحة الإيدز وتوفير مناخ جيد لعمل كل المكونات الأخرى.

وقـــد تم تعيين العناصر القيادية وتحديد مسؤولياتها وعلى رأسها الممثل الخاص المـــشترك حيث تم اختيار رودلف أدادا والذي تم تعيينه شراكة من قبل الأمين العام للأمـــم المـــتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بحسب المرجعيات المتفق عليها. كمـــا تم تعـــيين قائد القوات المشتركة وهو الجنرال مارتن لوثر أقواي الذي عينه رئـــيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، ويرفع تقريره إلى الممثل الخاص المشترك، يعاونه نائب قائد واثنان من المساعدين الإداريين. كذلك هناك مفوض للشرطة يتولى إدارة وحـــدة الـــشرطة في العملـــية ومسؤولية القيادة والتوجيه فيما يتصل بأداء المكون الـــشرطي بالـــتعاون والتنـــسيق مع وزير الداخلية السوداني وكبار رجال الشرطة والأجهزة العدلية السودانية.

وحتى منتصف 2008 تم تنفيذ 80% من وظائف هيئة أركان القوة.[24]

الواضح أن للعملية ثلاثة جوانب رئيسة هي: أ- أمني عسكري (حيث أنها ترتبط بجوانب فنية وعسكرية لكن المشكلة في رفض بعض الحركات الدارفورية التعامل مع هذه القوات)، ب- سياسي اجتماعي: (حيث التخوف من أن أفراد البعثة سوف يكونون في احتكاك واتصال مع مكونات المجتمع السوداني، خاصة وسط النازحين، والمكونات القبلية، وقد يؤثروا سلبياً في سلامة الأمن الاجتماعي، ج- الجوانب الإنسانية والتنموية: حيث يرى البعض أن نشر القوة مفيد من حيث توفير مناخ آمن لانسياب الإغاثة وتأمين معسكرات النازحين، وتهيئة العودة الطوعية للنازحين واللاجئين. وكذلك إمكانية الاستفادة من خدمات البعثة في النواحي العسكرية والفنية وجوانب أنشطة تأهيل الكوادر إضافة إلى الاستفادة من منشآت البنية التحتية التي تقيمها البعثة (المياه، محطات الكهرباء، تأهيل المطارات،.. الخ.)[25]

قُدِّرت تكاليف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان (اليوناميد UNAMID) بحوالي 2.5 مليار دولار سنوياً. وقد صوّت مجلس الأمن في 08/7/31 لصالح تجديد بقاء هذه القوات في السودان لعام آخر. بينما يرى البعض بأن هذه الأموال التي تصرفها اليوناميس واليوناميد في السودان كان يمكن توظيفها للبنية التحتية والتنمية لاجتثاث أسباب الصراع أصلاً.

وقد واجهت قوات حفظ السلام الأممية (الهجين) انتقادات شديدة في السودان حيث ظهرت الكثير من السلبيات. فقد اعتبرت وزارة الداخلية السودانية أن عدد بعثة القوة الهجين الكبير في دارفور يمثل انتهاكاً للسيادة الوطنية. وقالت إن أفراد القوة غير منضبطين ولا تستطيع الداخلية محاسبتهم لأنهم مشمولون بحصانة من الأمم المتحدة. وقد سجلت الشرطة بعض البلاغات في قضايا أخلاقية ومخلة بالآداب ارتكبها منسوبو هذه القوات في دارفور.[26] كما تعرضت القوات إلى عدة هجمات بلغت ست هجمات في أقل من عام، حيث كان الهجوم السادس يوم 2008/7/8 بولاية شمال دارفور وقُتل فيه سبعة وجرح اثنان وعشرون آخرون من عناصر القوة المشتركة عندما هجمت عليهم

مليـــشيات مسلحة استخدمت أربعين سيارة وأسلحة ثقيلة. وتقول التقارير إنه حـــتى ذلـــك الـــتاريخ فقدت البعثة سبعة وستين من أفرادها. ويرى قادة هذه القوات أن مهمتهم تنحصر في "تهيئة الأجواء لصنع السلام في دارفور ثم حفظه وبـــذل المزيد من الجهد لتفادي الدخول في صراع أو صدام مع أي طرف من الأطراف."[27]

حتى منتصف أغسطس/آب 2008م قال قائد قوة حفظ السلام في دارفور، مـــارتن أقـــواي، لرويتـــر إنهم واجهوا صعوبات في العمل في الإقليم حتى بعد وصـــول التعزيزات، وهي صعوبات تتعلق بتحريك كميات كبيرة من الأسلحة والـــذخيرة والعـــربات والمولدات عبر آلاف الكيلومترات من الأراضي الوعرة انطلاقا من بورسودان في أقصى الشمال الشرقي للسودان إلى أقصى غربه حيث إقلـــيم دارفـــور. ثم يستغرق الأمر عدة أسابيع لنقل المعدات من مدن دارفور الرئيسية إلى قواعد القوة النائية. ولم يتم -حتى منتصف أغسطس/آب- سوى نشر 9900 جندي من بين 26 ألف جندي ورجل شرطة من القوة التابعة للأمم المـــتحدة والاتحـــاد الإفريقي. ومن غير المرجح تحقيق نشر 80% من القوة على الأرض بحلول نهاية العام (2008).[28]

ممـــا يدعو للإحباط أن قائد القوات الهجين طالب الحكومة السودانية بحماية قـــوات حفـــظ السلام. إذن أصبحت الهجين غير قادرة على حماية نفسها فكيف تـــستطيع حفـــظ السلام (الهش) في إقليم مضطرب؟ وإذا كان الأمر كذلك فإنها ســـوف تـــشكل عبـــئا على الدولة بآثارها المختلفة بأكثر من قدرتها على تحقيق أهدافها. وبالفعل فقد أعلنت مجموعة تضم 50 وكالة مساعدات، في 2008/7/28 إن العملـــية الهجين لحفظ السلام في دارفور مهددة بالفشل ما لم تحصل على المزيد من الدعم الدولي. ودعت منظمات غير حكومية المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته والـــوفاء بالتزاماته. واعترف التقرير بأن القوة -بعد مضي ستة أشهر- فشلت في حمايـــة الـــسكان في دارفور بطريقة فعالة، وأن ألف شخص ينـــزحون يومياً من دارفـــور على الرغم من وجود قوات أجنبية. كما صرح قائد القوة المشتركة لبعثة اليونامـــيد الجنرال أقواي أنه من غير وجود طائرات هليوكوبتر فإن بعثة السلام في دارفور مصيرها الفشل.[29]

السودان والمحكمة الجنائية الدولية:

أحـــيل ملـــف التحقيق في جرائم دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في 31 مايـــو/أيـــار2005 بقرار من مجلس الأمن رقم 1593 (كما سبق ذكره) تحت البند الـــسابع مـــن ميثاق الأمم المتحدة. وكان مدعي المحكمة الجنائية موريس مورينو أوكامـــبو قدم تقريره لمجلس الأمن حول تحقيقاته في 18 فبراير/شباط 2006. وفي إبـــريل/نيسان 2007 قدم مذكرة بتوقيف أحمد محمد هارون، وزير الدولة بوزارة الداخلية آنذاك، وعلي كوشيب، قائد قوات الدفاع الشعبـــي باتهامهما بارتكاب جـــرائم حـــرب في دارفور وجرائم ضد الإنسانية. وفي 14يوليو/تموز2008 أصدر أوكامبو مذكرة يطالب فيها الدائرة التمهيدية المختصة بأن تصدر أمراً بالقبض على الرئيس السوداني عمر البشير بالاتهامات ذاتها. وقد استند المدعي العام في طلبه هذا إلى معطيين أساسيين:

الأول: قـــرار مجلس الأمن بإحالة ملف انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور إلى محكمـــة الجنايات الدولية، ولأن المادة 13/ب من النظام الأساسي لهذه المحكمة تجيز لمجلس الأمن، حين يتصرف بموجب الفصل السابع، من ميثاق الأمم المتحدة أن (يحيل على المدعي العام حالات قد تُرتَكب فيها جريمة أو أكثر من الجرائم المبينة في الـــنظام الأساســـي لمحكمـــة الجنايات الدولية)، فقد اعتبر المدعي العام أن محكمة الجنايات الدولية باتت هي المختصة بمعالجة ملف دارفور وفق النظام الأساسي لهذه المحكمة على الرغم من أن السودان ليس طرفاً في هذا النظام.[30]

الـــثاني: تقاريـــر دولية حصل عليها تشير إلى تعرض قبائل معينة من سكان دارفـــور لعملـــيات: 1- قتل جماعي في هجمات قامت بها قوات الجيش السوداني وقوات ميليشيات الجنجويد المتحالفة معها راحت ضحيتها أعداد كبيرة من البشر تـــصل إلى ثلاثـــين ألف؛ 2- تهجير وتشريد أديا إلى نـــزوح ما يقرب من مليوني شـــخص تحولـــوا إلى لاجئين داخل وخارج الإقليم؛ 3- انتهاكات منظمة لحقوق الإنـــسان شملـــت جرائم اغتصاب واعتداءات جنسية متنوعة وتسببت في وفاة ما يقرب من مائتي ألف شخص؛ 4- حصار وتجويع أديا إلى تدهور حاد في الظروف المعيشية لمئات الألوف وربما لملايين من المواطنين الأبرياء. ولأن المدعي العام قدر أن تلك التقارير تتسم بالجدية الكافية وتتضمن أدلة توجب توجيه الاتهام، فقد طالب

في تقريره بإلقاء القبض على رأس النظام الحاكم تمهيداً لمحاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية وفق القواعد المقررة في نظامها الأساسي.[31]

يـــرى بعض المراقبين أن هذا التقرير يُعد الأخطر والأهم في تاريخ العلاقات الدولية، ومن المرجح أن تكون له نتائج حاسمة تمس مستقبل ومصير القانون الدولي والمؤســـسات المتعددة الأطراف، وذلك للأسباب التالية: أ- أنه يعد حالة فريدة في الـــتاريخ، فلم يسبق مطلقاً أن طلبت جهة دولية حكومية إلقاء القبض على رئيس دولـــة أثـــناء ممارسته الفعلية للسلطة تمهيداً لمحاكمته. فكل المحاكمات الدولية التي جـــرت من قبل كانت لرؤساء أو لمسؤولين رسميين (سابقين) و(مهزومين)، وتمت وفـــق قانـــون وشـــروط المنتصر. وبالتالي فحين تطالب جهة دولية تتحدث باسم مؤســـسة دولية متعددة الأطراف بالقبض على رئيس دولة عضو في الأمم المتحدة تمهـــيداً لمثوله أمام محكمة دولية في سابقة ليس لها مثيل في تاريخ العلاقات الدولية، فمن الطبيعي أن يشكل إجراء كهذا، في سياق كهذا قفزة كبيرة في مجهول يصعب الـــتكهن بكـــل أبعـــاده ونتائجه. ب- رتب التقرير بمجرد صدوره نتائج سياسية وقانونـــية غير معتادة، سواء استجابت الدائرة التمهيدية المختصة في المحكمة الجنائية لطلـــب المدعـــي العـــام أو لم تستجب. ففي حالة الاستجابة يصبح رئيس الدولة السوداني متهماً رسمياً من وجهة نظر القانون الدولي ويتعين بالتالي إيقافه عن العمل وإلقـــاء القـــبض عليه، وهو أمر لا يملك المجتمع الدولي وسائل تنفيذه، وقد جرت محاولـــة لاخـــتطاف هارون لكنها فشلت، إلا إذا أقدم مجلس الأمن على استخدام القـــوة المسلحة أو التصريح باستخدامها لهذا الغرض. أم في حالة الرفض فسيصبح المدعـــي العـــام في وضع صعب، وهو ما من شأنه إضعاف المحكمة الجنائية الدولية والتـــشكيك في مـــصداقيتها وربما حتى في جدواها.[32] كما أثار القرار غضبا شعبيا يجعل من مهمة المحكمة في القبض على البشير أمراً عسيرا وربما فاشلاً.

وقـــد أثار موضوع المحكمة الجنائية الدولية جدلاً كثيفاً حول قدرتها على تحقيق العدالة الدولية لرفض أكبر مرتكبين لجرائم الحرب في العالم، أمريكا وإسرائيل، المصادقة علـــى نظامها الأساسي.[33] ومن المفترض ألا تتدخل المحكمة إلا في حالة الدول الموقعة والمصادقة على نظام المحكمة وعندما يعجز (أو لا يرغب) القضاء الوطني في التحقيق في تلك القضايا. فهي تمثل الملاذ الأخير – لكن للدول المصادقة عليها.

وقد جاء رد فعل الحكومة السوداني عنيفاً على مذكرة أوكامبو. وشهدت البلاد حراكاً سياسياً وتعبئة مضادة لأوكامبو أخذت مسارات قانونية وسياسية ودبلوماسية، ومسيرات شعبية تندد وندوات تدحض وتفند حجج أوكامبو. وأجاز البرلمان السوداني (المجلــس الــوطني) بالإجماع قراراً يرفض التعامل مع محكمة الجنايات الدولية. وقالت الحكــومة الــسودانية أن القرار مسيس.[34] ووجدت الحكومة تعاضداً من عدة جهات خارجــية مثل الجامعة العربية، وزراء العدل العرب، اتحاد المحامين العرب، وزراء العدل الأفارقــة والمجموعة الإفريقية والعربية في الأمم المتحدة، ومفوضية الاتحاد الإفريقي، وحزب الله اللبناني (من خلال مبعوثه للسودان، 2008/8/10، حسن حسب الله) الذي قال أن جرائم الحرب الحقيقية هي ما ترتكبه إسرائيل في جنوب لبنان وفلسطين. وكــذلك الــرئيس التنــــزاني، رئيس الاتحاد الإفريقي (جاكايا كيكويتي) الذي زار الخرطوم في 2008/9/7 ودعا إلى أولوية السلام وتأجيل مذكرة أوكامبو.

في 20 أغــسطس/آب 2008 قــررت الحكومة السودانية التعامل مع محكمة لاهــاي بطريقة غير مباشرة بتكليف خبراء قانون دولي سودانيين ودوليين شركات قانونية متخصصة للطعن في مذكرة أوكامبو وتقديم طعن لمجلس الأمن حول القرار (1593) لأنه مبني على بيانات سماعية وخالف المادة (2) والفقرة 7 من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بسيادة الدولة، والمادة (34) في اتفاق فينا المتعلق بالحصانات.[35]

وكــان البــشير بعد أسبوع واحد من صدور مذكرة أوكامبو قد قام بزيارة لإقلــيم دارفور (في يومي 23 و24 يوليو/تموز 2008) شملت ولاياته الثلاث حيث خاطــب الجمــاهير في فضاء مكشوف في إقليم ينتشر فيه السلاح ويباع ويُشتَرى كــأي ســلعة. وبعد أن عدّد الرئيس البشير انجازات حكومة الإنقاذ في الإقليم في مجالات التنمية والخدمات قال لجماهير دارفور إن رد الحكومة لمذكرة أوكامبو هو التنمية ومزيد من التنمية. وقال إن الحركات لا تمثل الإرادة العامة وأن أهل دارفور وما جره إليهم التمرد من موت ودمار تمردوا على التمرد. وقد علق المراقبون على الــزيارة بأنها خطوة عظيمة جداً لكنها جاءت متأخرة جداً. فلو تصرفت الحكومة بمــثل هــذه الخطوة (التقاء الجماهير وتلمس مشكلاتهم وتنفيذ مشروعات تنموية وخدمية والاستماع لمطالب الحركات منذ البداية) لما وصلت مشكلة دارفور إلى ما وصلت إليه، إلى طور الأزمة والتدويل.

وعندما زار البشير تركيا في 2008/8/20 صرح لوسائل الإعلام بأنه سيواصل الــسفر وغير آبه بقرار المحكمة الجنائية الدولية، وهدد بأن السودان سيطرد القوات الدولــية إذا صــدرت مذكــرة الاتهام بتوقيفه. وقال إنهم لم يسلموا أحمد هارون وكوشيب لأنه لم تثبت ضدهما اتهامات. وعندما زار غانا لحضور اجتماع المجموعة الإفريقية الباسيفيكية الكاريبية (2008/10/2) صرح بأن أية محاولة لاستصدار أمر بإيقافــه ســتدمر اتفاقية سلام دارفور وأنها سوف ترسل إشارات سالبة لمتمردي دارفور الذين لم يوقعوا على الاتفاقية.[36]. أما أحمد هارون، وزير الشؤون الإنسانية، فقد عبر عدة مرات عن رفضه لطلب أوكامبو وقال: "لن نتعامل مطلقاً مع المحكمة الجنائــية الدولــية ولا صفقات ولا تنازلات. وأن ادعاءات أوكامبو نموذج للبؤس القانوني و لم تزد السودانيين إلا توحداً." [37]

وأمام التهديدات السودانية سحبت الأمم المتحدة 2700 من عناصرها (قوات اليونامــيد) من ولايات دافور الثلاث. كما أن الوكالات التابعة للأمم المتحدة مثل اليونيــسيف وبــرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد كبير من المنظمات الإنسانية الــبريطانية والفرنسية والأمريكية سارعت بسحب موظفيها بالكامل، بينما بقيت بعــض المــنظمات تقــدم العون الإنساني للمتضررين من الحرب في دارفور مثل (هيومديكا) الألمانية، و(رد. آر) البريطانية. بينما هاتف الأمين العام للأمم المتحدة (كي مون) الرئيس البشير وأبدى قلقه على تداعيات الأزمة. [38]

لكــن في مقابلــة مع صحيفة مصرية، لاحقاً، أيّد الأمين العام للأمم المتحدة تحــركات المحكمة الجنائية الدولية ضد البشير وأكد انتفاء الحصانة عن ما يرتكبون مــن أعمــال وحشية. كما أكد الاستقلالية المطلقة للمحكمة الجنائية الدولية.[39] وردت الحكــومة الــسودانية بأنــه طالما أن المحكمة ليس لها علاقة مباشرة بالأمم المــتحدة فإن من حق السودان الوقوفَ مع قناعاته وسياساته الرافضة لمبدأ التعامل مع المحكمة أو الاعتراف بما يصدر عنها من أحكام أو أوامر.[40]

من ناحية نظرية وقانونية يبدو موقف السودان سليماً في رأيه في المحكمة الجنائية. فأحد مستشاري القانون الدولي الغربيين، جون بلنيقر، في محاضرة له في جامعة دو بول De Paul في مطلع أكتوبر/تشرين الأول 2008 بمناسبة الذكرى العاشرة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية أكد فيها سيادة الدول الأفراد: "It would be entirely illegitimate

for ICC to claim jurisdiction over nationals of countries that were not parties to the Rome statute, while permitting Rome statute parties to shield their nationals from such jurisdiction."

حـــيث أكد أنه ليس للمحكمة الجنائية الدولية الشرعية في أن تفرض ولايتها علـــى أفراد دولهم ليست أعضاء في نظام روما، بينما تسمح للدول الأعضاء بحماية رعاياها من هذه الولاية. غير أنه يرى أن دارفور توفر مثالاً جيداً ومفيداً للحالات التي تلعب فيها المحكمة دوراً مهماً في المحاسبة والإفلات من العقاب.

وقـــد واجهـــت المحكمـــة الجنائية انتقادات من قانونيين من داخل وخارج السودان. حيث يرى البعض أن المحاكم الجنائية الدوليّة تُمثّل نظاماً دولياً قائماً على الانتقائية وازدواج المعايير، فهذه المحاكم يجمع بينها فقدانها الشروط الواجب توافرها في أي محكمـــة لـــتكون قانونيّة. فمن المعروف أن من شروط المحكمة هو أن تُقيمها ســـلطة شرعية، تستمدّ شرعيتها من وضع قانوني، وأن تكون الوقائع التي تنظرها تُشكّل جرائم محددة وصفا وعقوبة في قانون نافذ سابق لارتكابها، وأن يكون هذا القانون صادراً من جهة تشريعيّة قانوناً، وأن تتوفر لقضاتها الاستقلالية والقدرة على إصـــدار الأحكام بعيدا عن أية مؤثرات، وأن تشتمل قواعد المحكمة الإجرائية على ضمانات للمتهمين تُحقِّقُ العدالة، فهل هذا متوافر في المحاكم الجنائية الدولـــيّة؟ [41]

الواقـــع أن المحـــاكم الجنائية الدولية التي عرفها العالم إمّا أنشأها منتصرون في حـــرب كمـــا هو الحال في محكمتي نورمبرج وطوكيو العسكريتين اللتين أقامهما الحلفـــاء المنتصرون في الحرب العالميّة الثّانية، وإمّا أنشأها سلطة "دوليّة" مطعون في شرعيتها كما هو الحال في محكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا اللتين أنشأهما مجلس الأمن.

فالحلفـــاء عـــندما شـــكّلوا -في أعقاب الحرب العالميّة الثّانية- محكمتي نورمبرج وطوكـــيو لم يستندوا إلاّ إلى شرعيّة المنتصر في الحرب، القادر على فرض الشروط التي يُـــريدها على المهزومين، وقد أقاموا هاتين المحكمتين على النحو الذي يضمن لهم إدانة خـــصومهم كمجـــرمين، ويضمن لهم تبرير الجرائم التي اقترفوها هم في الحرب وعلى رأســـها جـــريمة إبادة مئات آلاف المدنيين باستخدام سلاح يتجاوز حدود الحاجة إلى ردع الخصم وهو القنبلة الذريّة، ولم يكُن لهذه المحاكم من معايير العدالة شيء مذكور.

وينطــبق الأمــر على المحكمتين الجنائيتين الدوليتين المؤقتتين ليوغوسلافيا السابقة ولــرواندا، ذلــك أن هاتين المحكمتين أنشأهما مجلس الأمن، وهذا المجلس مطعون في شرعيته فقد تشكل بنفس الطريقة وتحت نفس الظروف التي تشكلت بها وفيها محكمتا نورمــبرج وطوكيو، فهو نتيجة من نتائج الحرب العالمية الثانية أراد به المنتصرون ضمان فــرض قواعد السياسة والعلاقات الدولية بعد الحرب على النحو الذي يريدون. وليس غايــة حققــتها دول العــالم جمــيعها في ظروف ملائمة من استقلال الإرادة وحرية الاختــيار، علاوة على أن مجلس الأمن بمثابة حكومة، والحكومة ليس من حقها إصدار القــوانين وإنْ كــان من واجبها تنفيذها، فالقوانين يُصْدِرُها المشرعون الذين يختارهم الــنّاس، وهــو مجلس مطعون فيه وفي المهام التي يُمارسها في الوقت الحاضر لأنه يُمثِّل أقليّة، ودول العالم لم تُشكِّله حتّى يجوز له أن يُحاكم أبناءها الذين لم يشكلوه. ويكفي أن محكمــة العدل الدوليّة أصدرت حكما أمام العالم كُلّه بأن مجلس الأمن غير مختصٍّ بقــضية لوكربــي. ومع هذا ضرب مجلس الأمن بهذا الحكم عرض الحائط واستمر في التعاطــي مــع قضية لوكربــي بدون وجه قانوني دولي. وبخلاف ذلك لم يتعاط هذا المجلــس مــع الحكــم الصادر عن المحكمة المذكورة فيما عُرِف بِــ" قضيّة الأنشطة العسكريّة وشبه العسكريّة في نيكاراغوا وضدّها"[42].

وهــناك مــن يــرى أنه ليس لمجلس الأمن الدولي أي حق قانوني في تشكيل محــاكم. إن المــادة 29 من الميثاق لا تعني أبداً إنشاء محاكم بل تعني إنشاء أجهزة إداريــة لفروع ثانويّة، وإن استغلال مجلس الأمن هذا النص وغيره هو تطاول فظّ علــى سيادة الشعوب. وعليه فإن قرارات ما يُسمّى بمجلس الأمن الدولي الخاصة بإنــشاء محاكم هي قرارات باطلة تماماً وفق القانون الدولي، وقواعد الفقه القانوني. يُــضاف إلى ذلك أن المجلس استند في إنشائهما إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهو بهذا يثبت تسيــيسهما وعدم نــزاهتهما.

علــى قــياس المحاكم الجنائية الدوليّة العسكريّة والمؤقتة جاء تركيب المحكمة الجنائية الدوليّة الدائمة التي وإن تأسست وفقا لمعاهدة دوليّة إلاّ أن نظامها قد استند إلى القواعد التي نظمت المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة التي سبق ذكرها وإلى قواعد محكمــة نورمبرج. ولم تسلم هذه المحكمة من التشويه الذي أدى إلى فقدانها صفة المحكمة على النحو الواجب قانونا ويظهر ذلك في الآتي:[43]

1. أبـــاح النظام الأساسي للمحكمة لمجلس الأمن أن يطلب إليها وقف إجراءات أي من الدعاوى المنظورة أمامها، وحتّى إذا كانت رؤية المجلس للسلم والأمن الدولـــيين ليـــست بمعـــياره المعهود وهو معيار الازدواجية والانتقاء كما هو معـــروف، فـــإن علاقته بالمحكمة على أي نحو تلغي استقلالها بل تنـــزع عنها صفة المحكمة، ويؤكد ذلك أن المجلس باشر "وصايته" فعليا على المحكمة قبل أن تُباشـــر هـــي عملها حين أصدر قراره رقم 1422 في انتهاك بيّن لمبدأ استقلال القضاء المعروف الذي هو شرط أساسي من شروط القضاء النـــزيه.
2. لا يـــوجد حتّـــى الآن أمام هذه المحكمة نص قانوني محل إجماع دولي، يُحدّد الجـــرائم الـــتي يُمكن المقاضاة عليها أمامها، والعقوبات المترتبة عليها بما يجعل قـــيامها على مبدأ عدم رجعية القوانين وعلى قانونية الجرائم أي" لا جريمة ولا عقوبة إلاّ بنص" على النحو الذي ورد في نظامها الأساسي، ليست له أي قيمة من الناحيّة الفعليّة.
3. عدم دخول جريمة العدوان في اختصاص المحكمة! وهي أساس كل الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الدوليّة روما.
4. ذكـــر الجـــرائم الأشد خطورة في اختصاص محكمة روما وإهمال ما دونها يعد خلـــلا كـــبيرا في نظام هذه المحكمة وقد حصل هذا بسبب أوامر من دول معيّنة.
5. إن المحكمـــة تفتقد أهم ضمانة من الضمانات الأساسيّة لتحقيق العدالة، وهي حق الدفاع للمتهمين أمامها الذي هو أهم حقوقهم، وهي في هذا كغيرها من المحـــاكم الجنائـــية الدوليّة، كان موضوع الدفاع فيها مسألة شكليات؛ فلا في المحـــاكم المؤقـــتة ولا في المحاكم الدائمة توجد آلية محدّدة للدفاع توفّر ضمانة للمـــتهمين في أن يلقوا محاكمة عادلة، فلا توجد حتّى الآن في المحكمة الجنائية الدولـــيّة الدائمـــة قواعد واضحة تتعلق بالدفاع أمامها، بل إن مشروع مدونة الـــسلوك المهـــني للمحامين ولمعايير وإجراءات تقديم المساعدة القانونية الذي نـــصّت عليه القواعد الإجرائية للمحكمة جاء تبنّيه أخيراً لتلبية حاجة شكليّة تتطلبها مباشرة المحكمة مهامها فقط -بافتراض أنّها محكمة- دون التحقّق من كفايته في ضمان حق أساسي من حقوق المتهمين.

6. إن المحكمـــة لن تخرج عن القاعدة التي تسير عليها المحاكم الجنائية الدوليّة التي عـــرفها العالم في بناء أحكامها على الظنون والشبهات، والافتراضات القائمة علـــى مجـــرّد الظروف المحيطة بالوقائع التي لا ترقى حتّى إلى مستوى القرائن، ودون أن تكون ملزمة ببنائها على أدلة قانونيّة قاطعة. حيث جاءت على قياس هـــذه المحاكم التي منها ما عرفت بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الـــتي أدانـــت قائد جيش صرب البوسنة وقائد جيش كروات البوسنة، وذلك رغم عدم قيام أي دليل على إصدارهما أوامر بارتكاب جرائم القتل والتعذيب الـــتي أُدينا عنها، بل وثبوت عدم وجود أي منهما في مسرح العمليات وقت ارتكاب هذه الجرائم.
7. قصور المحكمة عن الإيفاء بمتطلّبات العدالة فيما يتعلّق بتعدّدِ درجات التقاضي، ولا يُعـــدُّ تقسيم المحكمة إلى شعبِ تمهيديّة وابتدائية واستئنافيّة من قبيل التعدُّدِ الذي ينبغي توفّره في أي نظام قضائيٍ، بسبب أن هذه الشُّعب تنحصر في قضاةَ المحكمة الثمانية عشر الذين تختارهم جمعية الدول الأطراف، فهم الذين يوزّعون أنفـــسهم على شُعبها وهم الذين يختارون رئاسة المحكمة من بينهم، وهم الّذين يـــتولّون تحديد الدوائر وتوزيعها وتوزيع القضاة عليها، ويعتمدون لائحة أداء المحكمة مهامها، فهي في الواقع أشبه بمؤسسة إدارية منها بالمحكمة، وهي تقصر عن مستوى أي محكمة وطنيّة في أي دولة، ويزيد من قصور هذه المحكمة، بل ينـــــزع عنها صفة المحكمة عدم وجود أيّ سلطة تعقيب قضائية مستقلّة عنها يُطعـــن أمامهـــا في الأحكام التي تُصدِرُها دائرتها الاستئنافيّة على غرار ما هو معمول به في أي قضاء وطني، حيث توجد محاكم عليا يلجأ إليها المحكومون أو الخصوم للطعن في الأحكام الصادرة بحقّهم من درجات التقاضي الأدنى.

يُـــضاف إلى مـــا سبق أن محكمة تخضع لسلطة مطعون فيها هي سلطة مجلس الأمن الدولي، وتستطيع الدول القويّة التأثير في سلطانها، والإفلات من أحكامها، لا يُمكـــن أن تكـــون محكمة عادلة حتّى إذا كان الذي أنشأها الجمعية العامة للأمم المـــتحدة، لأن هـــذا لا يُعطيها أي شرعيّة، ذلك أن الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضـــعها الحالي مكونة من موظفين مندوبين عن دولهم، يمثلونها كسفراء لها لدى الأمـــم المتحدة، وليسوا مشرّعين ولا يحق لهم ذلك، فالجمعية العامة للأمم المتحدة

تتعاطى مع القضايا الدبلوماسيّة والسياسيّة في العالم ولكن لا تملك حق التشريع، إن الذي يُمكن أن يملك حق التشريع في العالم هو برلمانات العالم، أو ممثلون عن هذه البرلمانات، فإذا اجتمع هؤلاء في جمعية عمومية، ووضعوا نظاماً أساسياً أو قانوناً لمحكمة دوليّة فإن هذا فقط يكون شرعياً.

هكذا هي المحاكم الجنائية الدولية التي عرفها العالم حتّى الآن تظل مجرد واجهة صوريّة، وهي تشويه للعدالة أكثر من تعزيزها، وإقرارها وذلك يعود إلى:[44]

أ. إنه لا يوجد حتّى الآن نصّ قانوني محل إجماع دولي يُحدّد الجرائم التي يُمكن المقاضاة عليها دوليّاً، والعقوبات المترتبة عليها بحيث يُمكن القول إن القانون الجنائي الدولي قانون قائم، وقائم على قانونيّة الجرائم؛ أي على مبدأ المشروعيّة أو "لا جريمة ولا عقوبة إلاّ بنصٍّ" حتّى وإن حُصِرتْ هذه في نصوص دولية بدءاً من اتفاقية لاهاي عام 1899 وما تلاها من اتفاقيات ومعاهدات دوليّة.

ب. إن دول العالم لم تتفق على تعريف محدّد لجريمة العدوان بحيث يَسهل تحديد من هو المعتدي ومن هو الذي يُمارس حقّ الدفاع المشروع، وكذلك غموض مفهوم الحرب العدوانيّة.

ج. إن الاستناد إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 1946م في تقنين مبادئ القانون الدولي المستخلصة من النظام الأساسي لمحكمة نورمبرج وحيثيات أحكامها هو استناد باطل؛ لأن القرار نفسه اعتمد على شيء باطل أساساً؛ إذ إن محكمة نورمبرج ذاتها غير شرعيّة، وإن القانون الدولي أُفسد بهذا القرار؛ لأن القرار قضى بتقنين مبادئ القانون الدولي استخلاصاً من النظام الأساسي وحيثيات محكمة نورمبرج.

تقول وزارة العدل السودانية إن الاتفاقيات الدولية تلزم الدول والمنظمات التي وقعت وصادقت عليها الدول. أثناء التوقيع أو المصادقة من الممكن أن تتحفظ على أشياء معينة لأن التحفظ في القانون الدولي له آثار عديدة يلغي العلاقة القانونية في الشيء المتحفظ عليه ما بين الطرف المتحفظ والأطراف الأخرى... وإن المادة 13 /ب تعطي مجلس الأمن الحق لمساءلة الدولة المصادقة فقط لأنه أقر بأن الدول التي ليست أطرافاً في نظام روما الأساسي ستواصل الاضطلاع بمسؤولياتها ضمن اختصاصاتها الوطنية فيما يتعلق بالجرائم الدولية. كذلك من أساسيات القانون

الـــدولي أن حصانة رؤساء الدول تعد نابعة من استقلال الدول وسيادتها، كما أن هـــناك خطأ في عبارات القرار 1593 لأنه قدم اتهاماً بلا أدلة، وبالتالي لا يحق له أن يوجه الاتهام إلا أمام المحكمة وقبول المحكمة بهذه المساءلة ثم يوجه الاتهام. والصحيح أن يقول أنهم "مشتبه بهم."[45]

كـــذلك انـــتقد قانوني سوداني الاستناد إلى بعض السوابق للمحاكم الجنائية الدولـــية مـــثل محاكم طوكيو ويوغسلافيا ورواندا لأن هناك انهيارا كاملا للدولة وبالـــتالي لـــيس هناك مؤسسات لها القدرة على القيام بهذه المسؤولية للانهيار التام للـــنظام التنفـــيذي والقـــضائي والإداري فيجوز في هذه الحالة تدخل المؤسسات القانونية الدولية لأن تلك الدول المشار إليها غير قادرة على المحاكمات المحلية. فقد ظلت المحكمة الجنائية في رواندا لمدة 10 سنوات لم تحاكم 10 أشخاص.[46]

كمـــا يـــرى نقيب المحامين السودانيين أن القرار 1593 معيب لأنه اعتبر، بدون حيثـــيات، أن نـــزاع دارفور يهدد الأمن والسلم الدوليين، وهذا يخالف ميثاق الأمم المـــتحدة نفسه لأن مجلس الأمن اختصاصه فقط النـــزاعات الدولية وهي التي تقع بين دولتين أو أكثر. وأن مجلس الأمن بموجب ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة (7) من المادة الثانـــية والتي تقرأ: (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للمنظمة التدخل في المسائل التي تعتبر مـــن السلطان الداخلي للدول). وبما أن نـــزاع دارفور داخلي ليس لمجلس الأمن أصلاً اختـــصاص فـــيه، والدلـــيل علـــى ذلك أن مجلس الأمن لا (ولم) يتدخل في نـــزاع الشيشان، نـــزاع كشمير والنـــزاعات الإفريقية بل حتى في قضية جنوب السودان".[47] لكـــن بالطـــبع تـــتدخل الأمم المتحدة عبر منظماتها الإغاثة المختلفة لتقديم المساعدات الإنـــسانية المرتبطة بالأزمات والحروب مثل الوكالات الخاصة باللاجئين واليونيسيف وبرنامج الغذاء والصحة العالمية والصليب الأحمر وما شابه ذلك.

كذلك يرى خبير سوداني في القانون الدولي:[48]

1. أن القـــرار 1593 والـــذي تم بموجـــبه إحالة قضية دارفور للمحكمة الجنائية الدولـــية، قرار معيب وذلك لأن مجلس الأمن وحسب ميثاق الأمم المتحدة لا يملـــك أي صلاحية، بإحالة أي قضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وذلك لأن المحكمـــة الجنائـــية الدولية ليست مختصة في إحدى العقوبات المنصوص عليها حصراً في المواد (41) و(42) من الفصل السابع.

2. إذا سـلمنا جـدلاً بالـسوابق القضائية بإنشاء محاكم جنائية كما حدث في يوغسلافيا وبوروندي ولبنان فان الأمر يختلف عن حالة السودان وذلك لأن ما حـدث في يوغـسلافيا كان نـزاعاً ذا طابع دولي. وأن ما تم في رواندا كان بطلب من الحكومة الرواندية الأمر الذي لم يحدث بالنسبة للحالة في دارفور.
3. المـادة 11 (2) والمـادة 12(2) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تعقد الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية على الدولة المعنية إذا كانت الدولة طـرفاً في هـذه الاتفاقية، والسودان ليس طرفاً وبالتالي لا ينعقد الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية على الحالة في السودان.
4. الفقـرة العاشـرة من الديباجة والمادة (1) من نظام روما الأساسي تقضي بأن اختـصاص المحكمة الجنائية مجرد البدء في الإجراءات وبما أن حكومة السودان بـدأت الإجـراءات وأصدر قضاءها أحكاما بالإعدام والسجن والغرامة، فلا ينعقد الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية في حالة دارفور.
5. المـادة (17) و(18) تحدد اختصاص المحكمة ابتداء إذا كان النظام القضائي فاشـلاً أو غير نـزيه أو إذا كانت الدولة غير راغبة. وبما أن السودان قد شـرعت أجهـزته القضائية في إجراء التحقيقات. وقد اعترفت المنظمات الطوعـية بذلك وعلى رأسها (أمنستي إنترناشونال) وقد نشرت وثيقة بالرقم NO –AIR 54/154/2004 في 2004/2/2م أوضـحت فـيها أن القـضاء الـسوداني قد أصدر أحكاما بالإعدام بحق أشخاص ثبتت إدانتهم وأن المدعي العـام أقر بأن السودان قد أنشأ محاكم جنائية خاصة بدارفور. كما أن المدعي العـام قـد أقر بصحيفة الاتهام بنـزاهة القضاء السوداني وأن على كوشيب معـتقل، وأن أحمـد محمد هارون خضع للتحقيق بواسطة اللجنة التي كونتها الحكـومة. وعلـيه لا يـنعقد الاختصاص للمحكمة الجنائية في حالة دارفور لنـزاهة القضاء السوداني وأن الحكومة راغبة وجادة في محاكمة المتهمين.

إذن هـي الانتقائية السياسية وليست العدالة الدولية التي تحرك المحكمة الجنائية الدولـية ضد السودان. وهناك الكثير من الأمثلة حول هذه الانتقائية. فقد أسقط مـشرف نظامـاً ديمقراطياً في باكستان وبطش بالمعارضة السياسية على اختلاف اتجاهاتها العلماني والديني ولكن الغرب يصمت تماماً عن حليفه المخلص الذي يعده

ركـــناً مهماً في محاربة الإرهاب بالمفهوم الأمريكي الذي يعني زجر كل الخارجين عن الخط الأمريكي. وهناك بينوشيه الذي ارتكب آلاف الجرائم في حق شعبه ليس فقـــط بإسقاطه نظام سلفادور الليندي في العام 1973 الذي وصل للحكم باقتراع ديمقراطـــي ولكن المطالبة بمحاكمته أفادت بأنه ابتز ملايين الدولارات ووضعها في حـــسابه الخاص، ومارس تجارة المخدرات وتنظيف الأموال. وظلت قضيته تراوح مكانها في تعطيل مقصود تحت حماية القوى العظمى حتى وفاته.[49]

في 7 أبـــريل/نيسان 2005 نشرت صحيفة ألمانية ملفاً كاملاً طالبت فيه إجراء تحقـــيق حـــول الـــدور الحقيقي لفرنسا الذي ما زال مواربًا عن الأنظار في مذابح رواندا. حيث ذكر مراسل الصحيفة "أن الجنود الفرنسيين الذين أُرسلوا إلى رواندا بـــتفويض من الأمم المتحدة عام 1993م لعبوا دوراً أساسياً في الإبادة الجماعية التي ارتكـــبها الهوتو ضد التوتسي فقد وفروا للمعتدين مناطق آمنة ومدوهم بالسلاح. وصرح رئيس منظمة إنقاذ الحياة الفرنسية، فرانسوا إيكسافير، بأن القوات الفرنسية كانـــت مشاركاً أساسياً في المذابح الجماعية التي حدثت في رواندا فهي التي دربت قـــوات الحـــرس الجمهـــوري الرواندي رأس الرمح في المذابح التي ارتكبت ضد التوتـــسي. وكانـــت فرنسا حليفاً أساسياً للرئيس هاياريمانا الذي أسهم في توسيع تلـــك الإبادة حتى مقتله في 6 أبريل/نيسان 1994م. وأضاف تقرير الصحيفة نقلا عـــن كـــتاب للمحامـــي الفرنسي جيرالد دي لابراديلا "أنه استمع لروايات من روانـــديات كـــن ضحايا اغتصاب من جنود فرنسيين وأن فرنسا قدمت أسلحة للجيش الرواندي في الوقت الذي كانت فيه المذابح تتسع ضد التوتسي... وعندما أســـقط الـــثوار التوتسي تلك الحكومة قامت فرنسا بتهريب المسؤولين عن تلك المذابح لباريس."[50]

كـــذلك نشرت صحيفة لوموند الفرنسية في 1 يوليو/تموز 2007 وثائق رسمية تـــؤكد أن الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا كان على علم مسبق بخطط الإبادة في رواندا. ونشرت صحيفة تلسن تسايتونغ نموذجاً آخر لخرافة العدالة الدولية بتاريخ 27 مـــارس/آذار2007 قالـــت فيه "حاول أوكامبو المدعي العام رفع دعوى ضد الـــرئيس الكنغولي ساسو انقيسو بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في برازفيل ونظراً لصداقة هذا الرئيس بوزير الخارجية الفرنسية آنذاك لم ينفذ القرار."[51] كما أوردت

صـــحيفة (TZ) الألمانية في 8 يناير/كانون الثاني2007 تقريرا لمراسلها جونسون قال فيه: الذين يقومون باغتصاب النساء جماعات شاركت في حرب الإبادة في رواندا وهـــربوا إلى غابات الكونغو. إنهم يهاجمون القرى ويغتصبون النساء بوحشية أمام ذويهـــن ويأخـــذون الفتـــيات كـــرقيق جنسي. وقالت برلين مورجن بوست 8 مـــارس/آذار 2005 نقلاً عن تقارير منظمات حقوق الإنسان إن القوات الحكومية والثوار اغتصبوا 10 آلاف امرأة وطفل منذ أن بدأ الصراع في عام 1998 و لم يُقدم أحد للمحاكمة.

وعلـــى ذات السياق في هذه العدالة الانتقائية فقد ذكر الكاتب الألماني أوفا هوريـــنج في كتابه "الهوتو والتوتسي" والذي انتقد فيه المحكمة الجنائية الدولية التي شـــكلها مجلـــس الأمـــن في فبراير/شباط 1995 فأوضح أن متهمَيْن رئيسيين من مرتكبـــــي مذبحـــة روانـــدا هربا إلى نيروبـــي وهما يعيشان الآن فيها وهما وزير الدفاع الجنرال بيزمان الذي كان يدرب المليشيات الضالعة في قتل التوتسي ووزير الـــصحة بيزي مونقو الذي ساعد في قتل الآلاف في المستشفيات. وعندما طالب مجلس الأمن باعتقالهما لم يعر الرئيس الكيني آنذاك، دانيال آراب موي، ذلك القرار أدنى اعتـــبار وعلـــى العكس من ذلك أصدر قراراً رئاسياً في أكتوبر/تشرين الأول 1995م جـــاء فـــيه: "إن أي مسؤول من هذه المحكمة يصل إلى كينيا سيلقى عليه القبض."[52] (ح عبد الوهاب3/13)

إن هـــذه الأحـــداث لا يمكن فصلها عن الهدف من إنشاء محكمة الجنايات الدولـــية. فهي "أداة مصوبة لردع كل الخارجين عن خطوط الهيمنة، وسعي الدول الكبرى للسيطرة على الموارد خاصة النفط، ومن ثم تعطيل التقدم الصيني الذي فاق نفـــوذه الاقتـــصادي كل جهد غربـــي في إفريقيا." ولا يقف النقد على قرارات أوكامـــبو فقـــط في السودان فقط فقد نشرت جريدة (نيو تايمز) كبرى الصحف الرواندية في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2007 اتهاماً موجهاً لأوكامبو بأنه سعى عن قصد لتمويه الحقائق حول ما حدث لقبيلة الهيما من إبادة جماعية قامت بها حكومتا الكونغو وإفريقيا الوسطى وتثير صراعا إقليمياً حاداً يمتد حتى أنجولا وزيمبابوي.

عندما قدم علي عثمان محمد طه، نائب الرئيس السوداني، خطاب السودان في الجمعـــية العامـــة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر/أيلول 2008 أوضح جهود الحكومة

الـــسودانية لتحقـــيق السلام وشن هجوما ونقدا عنيفا على أوكامبو. وقال مخاطباً الجمعـــية العامة للأمم المتحدة: "ظلت أهداف السلام والاستقرار بالسودان توجهاً ثابـــتاً وأساســـياً لحكـــومة السودان والتي أثبتت عملياً تمسكها بخيار السلام الذي يعكـــسه مـــا تحقق من إنجاز تاريخي بتوقيع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا في 9 يناير/كانون الثاني 2005، عززتها اتفاقيات سلام دارفور بأبوجا في 5 يونيو/حزيران 2006 وســـلام شـــرق السودان بإريتريا... والسلام هدف إستراتيجي". وقال إن اتفاق أبوجا حظي بالتنفيذ الجاد، حيث أمكن في مجال اقتسام السلطة إنشاء سلطة انتقالـــية لدارفور... لكن ظلت الحركات الرافضة للسلام تقاطع وباستمرار مختلف جـــولات الـــتفاوض على النحو الذي أحبط جهود السيدين الياسون وسالم أحمد سالم... وبدلاً من توجيه الضغط على غير الموقعين أصبح يوجّه ضد أطراف أبوجا نفـــسها، ممـــا جعل العناصر غير الموقعه أكثر تعنتاً وعلى نحو أدى إلى تهديد فرص السلام والأوضاع الإنسانية.[53]

وحـــول مذكـــرة أوكامبو قال نائب الرئيس السوداني "جاء طلب التوقيف مـــستهدفاً لقـــيادة البلاد ورمز سيادتها وعزتها في مسعى خاسر للاغتيال السياسي والمعـــنوي وتعويق مسيرة السلام بدوافع خفية لا تمت بصلة للعدالة وتحقيق السلام والاســـتقرار في دارفـــور. وأن إجراء المدعي العام يتجاوز خارطة الطريق التي تم الـــتوافق علـــيها بين السودان والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي من خلال تفاهمات أديـــس أبابا في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 والتي عززتها نتائج المؤتمر الدولي الخاص بدارفـــور الذي عُقد على هامش اجتماعات الدورة المنصرمة للجمعية العامة للأمم المـــتحدة (2007) بل وأكدها قرار مجلس الأمن رقم 1769، وهي خارطة الطريق المبنـــية على أربعة مسارات وهي: العملية السلمية كأولوية، وعملية حفظ السلام، والمحور الإنساني، ومسار إعادة التأهيل والتنمية. ولذلك فإن الزج بمسألة المحاسبات التي يتولاها سلفاً قضاء سوداني فاعل ومشهود له بالكفاءة يقلب رأساً على عقب تلـــك التفاهمات ويزعزع أوضاع السلام والاستقرار في الإقليم وفي المنطقة ويقدم دعـــوة للحـــركات المتمردة في دارفور للنأي عن خيار السلام. وطالب طه مجلس الأمـــن بتصحيح الأوضاع الناجمة عن تحرك المدعي العام للمحكمة الجنائية وعدّد الجهـــات التي تقف مع السودان في هذا المنحى (دول ومنظمات الاتحاد الإفريقي،

وجامعـــة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والدول الأعضاء في مجموعة الدول الإفريقية الباسيفيكية).[54]

علـــى هامش تلك الدورة (رقم 63) للجمعية العامة قام وفد السودان بقيادة نائب الرئيس بجهود دبلوماسية كثيفة لاستقطاب المزيد من المؤيدين للاتجاه المناهض لمذكـــرة أوكامبو. وقد انعكس نجاح النشاط الدبلوماسي الكثيف في فوز السودان برئاسة مجموعة دول الــ (77) والتي تضم (132) دولة من بينها الصين.

في وقت لاحق لخطاب طه في نيويورك اعترف مدعي المحكمة الجنائية الدولية، أوكامـــبو، في تـــسريبات صحفية بأنه تعرض لضغوط قوية من كل الدول بما فيها تلك الدول التي كانت تحرضه لاتخاذ أقسى الإجراءات ضد السودان، للعدول عن قرار الإدعاء على البشير وإلا فإنه سيكون مسؤولاً عن حمام دم في دارفور. غير أنه عـــاد مـــرة أخرى، في 30 سبتمبر/أيلول 2008، ليتمسك بموقفه حيث أوضح في مقابلة مع قناة الجزيرة (من خلال برنامج "من واشنطون") في رد على سؤال حول عدم مصادقة السودان لنظام المحكمة الجنائية "أن مجلس الأمن الدولي هو الذي أحال القضية للمحكمة الجنائية الدولية".[55]

لكـــن يبدو أن حكومة الوحدة الوطنية في السودان لا تتحدث بصوت واحد حـــيث هـــناك الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) الشريك في الحكم، بعد اتفاقـــية نيفاشا، الذي ظل يؤثر على تناغم عناصر الحكومة في تعاملها مع القضايا إلى درجة أن البعض لا يعترف بتسمية هذه الحكومة حكومة (وحدة وطنية) خاصة وأن هناك قوى سياسية فاعلة ما زالت غير ممثلة فيها. ففي شأن الموقف من مذكرة أوكامـــبو صـــرح وزير الخارجية، دينق ألور (عن الحركة الشعبية) أن "لا مفر من الـــتعامل مـــع المحكمة الجنائية الدولية"، وقال إن بعض المسؤولين في المؤتمر الوطني يـــشاركونه الرأي.[56] كذلك أدلى الشيخ الدكتور حسن الترابـــي (أحد مؤسسي الحـــركة الإسلامية) بتصريحات غامضة حول موقفه من مذكرة أوكامبو لكن آرائه أقرب لتأييد المذكرة، والمعروف أن الترابـــي انشق عن البشير وشكّل حزب المؤتمر الشعبـــي (كما سبقت الإشارة).

كذلك يرى الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق، أن قضية المحكمة الجنائية الدولـــية قد عُوملت باضطراب شديد وعدم اهتمام بالقدر الذي تستحق ولذلك

تفاقمـــت. في رأيـــه أن الحكـــومة تعاملـــت مع القضية ببطء شديد لأنها ترجع لمـــارس/آذار 2005 منذ صدور القرار 1593. فكان ينبغي أن تتعامل الحكومة منذ ذلـــك الوقت مع القضية بصورة واضحة إلى أن أخذت القضية بعداً خطيراً بطلب المدعـــي العـــام توقيف البشير. وقال المهدي أن حزب الأمة يؤيد القرار (1593)، وكـــذلك المحكمة التي تعتبر تطور دستوري إيجابـــي للقانون الدولي لكن توقيف رأس الدولـــة يفتح الباب أمام الاضطراب في السودان ويعطل مشروعات الإصلاح السياسي ويعرِّض البلاد لخطر التدخل الدولي ويعرقل ترتيبات السلام. [57]

في هـــذه الأثـــناء قادت عدة دول ومنظمات مثل جامعة الدول العربية وليبيا وجـــنوب إفريقيا جهود وساطة لتجميد قرار الجنائية الدولية الخاص بتوقيف البشير مـــع الـــسعي لاستـــصدار قرار من مجلس الأمن يؤجل ملاحقة البشير لكن وسط معارضة فرنسية للتجميد وتلويح صيني-روسي باستخدام حق الفيتو. وقد حددت المحكمـــة الجنائية الدولية يوم 4 مارس/آذار 2009 لإصدار قرارها بتوقيف الرئيس السوداني البشير، بينما أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية السودانية، السفير علي الصادق، في التلفزيون السوداني في 23 فبراير/شباط 2009 أن هذا القرار سواء صـــدر أم لم يـــصدر فالأمر سواء. وقد صدر القرار بالفعل في تاريخه وقد رفضت الحكومة السودانية القرار ورفضت تسليم الرئيس البشير وخرجت مظاهرات شعبية في الخـــرطوم في اليوم ذاته وما بعده منددة بالقرار ومؤيدة للبشير بينما أيدته حركة العـــدل والمـــساواة التي قالت أنها سوف تساعد في تنفيذه. لكن بغض النظر عن مآلات القرار وتداعياته تظل قضية دارفور تبحث دائماً عن الحل الجذري من أجل إنـــسانها الذي أصبح يعاني كل يوم من حرب مستمرة وآثار مدمرة وإقليم أصبح مسرحاً لصراع القوى العظمى.

هوامش الفـــصل السادس

1. خالـــد حـــسين محمـــد، **آثار التدخل الأجنبـــي على عملية السلام في دارفور**، ملف السودان الإستراتيجي، العدد (4)، مايو/آيار2008، مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية،3.
2. بـــدر الـــدين عـــبد الله حـــسن، **التدخل الإنساني في دارفور**، سلسلة كراسات السودان (4)، الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، فبراير/شباط2008، 62.
3. عـــبد الله لأشـــعل، **أزمة دارفور بين محاولات التدويل وجهود التسوية** (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2007)، 23.
4. بدر الدين عبد الله حسن، **التدخل الإنساني في دارفور**، 60.
5. بلال قسم الله، "**نشر العملية الهجين بدارفور**: الخلفيات، الواقع والآثار المتوقعة" (ورقة قدمت في نشر الهجين واتفاقية سوفا SOFA، الخرطوم: مركز دراسات المجتمع، 2008/3/4).
6. حسن، **التدخل الإنساني في دارفور**، 62.
7. دارفـــور وتداعـــيات القـــرار 1706 والتدخل الدولي، في: عايدة عبد الله حامد، **أثر التحول السياسي للقبلية في دارفور**، 159.
8. ياسين حسن بشير، دارفور في العقل السياسي والإنقاذي، **السوداني**، 2006/11/3.
9. هاني رسلان، أزمة دارفور والقرار 1706، الأبعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد (166)، السنة الثانية والأربعون، أكتوبر 2006، 12.
10. رسلان، أزمة دارفور والقرار 1706، 12.
11. أحمـــد إبـــراهيم محمود، الأبعاد العسكرية لأزمة نشر القوات الدولية في دارفور، **السياسة الدولية**، العدد 166، أكتوبر2006، 182.
12. محمـــود، الأبعاد العسكرية...، 190.
13. حامد، أثر التحول السياسي للقبلية في دارفور، 160.
14. أصـــابع التغيير (الخفية) تقف وراء التدخل الدولي في دارفور، الشبكة الإسلامية (إسلام أون لاين دوت كوم).
15. محمـــود الأبعاد العسكرية، 191.
16. رسلان أزمة دارفور والقرار 1706، 14.
17. محمود، الأبعاد العسكرية..،191.
18. حامـــد، أثر التحول السياسي للقبلية، 155.
19. **الرأي العام**، الخرطوم، 2006/9/3م.
20. الـــصادق الفقيه، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتوقعة للعملية الهجين،" (ورقة قدمت في سمنار نشر الهجين واتفاقية سوفا، الخرطوم: مركز دراسات المجتمع، 2008/3/4.
21. بـــلال قسم الله، "**نشر العملية الهجين بدارفور**: الخلفيات، الواقع والآثار المتوقعة، ورقة في سمنارسوفا، 2.
22. قسم الله، **نشر العملية الهجين بدارفور**، الخلفيات، الواقع والآثار المتوقعة، 3−4.

23. قسم الله، نشر العملية الهجين، الخلفيات...، 5
24. قسم الله، نشر العملية الهجين، 8.
25. قسم الله، نشر العملية الهجين، 12.
26. صحيفة **آخر لحظة**، الخرطوم: 2008/3/5م.
27. صحيفة **الرأي العام**، الخرطوم: 2008/7/10م.
28. صحيفة **الصحافة**، الخرطوم: 2008/8/16م.
29. **الصحافة**، الخرطوم، 2008/7/29م و**السوداني**، الخرطوم، 2008/10/4م.
30. حسن نافعة، "عصر ازدهار القانون الدولي أم انهياره؟"، **السوداني**، الخرطوم، 2 /2008/10.
31. نافعة، عصر ازدهار القانون الدولي...
32. نافعة، عصر ازدهار القانون الدولي.
33. تم إقرار النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في 1998/7/17 حيث وافقت عليه إدارة كلنتون بالتوقيع (ولكنها لم تصادق عليه). وقد منح إنشاء المحكمة آمالاً عريضة بدخول العالم في مرحلة جديدة تسمح بإخضاع جميع الدول لأحكام القانون الدولي. غير أن اليمين الأمريكي المتطرف بقيادة بوش ما لبث أن أحبط كل هذه الآمال عقب وصوله السلطة حيث قامت إدارة بوش بسحب توقيع الولايات المتحدة الأمريكية على الأساسي للمحكمة لأن هذا اليمين، كما اتضح لاحقاً، كانت لديه خطط معدة سلفاً للسيطرة الإمبراطورية على العالم. وتُعد المحكمة الجنائية الدولية هيئة مستقلة عن الأمم المتحدة من حيث الموظفين والتمويل. وقد تم وضع اتفاق بين المنظمتين يحكم طريقة تعاطيهما مع بعضهما البعض من الناحية القانونية. وقد فتحت المحكمة حتى 2008 تحقيقات في أربع قضايا هي جرائم جيش الرب اليوغندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى ودارفور. كما أصدرت (9) مذكرات اعتقال وتحتجز اثنين مشتبه بهما ينتظران المحاكمة. وفي نهاية يوليو/تموز 2008 ألقت القبض على كراديتش المتهم بحرب إبادة جماعية في البوسنة والهرسك في تسعينات القرن العشرين. ويقع المقر الرئيسي للمحكمة في لاهاي بهولندا وهو أيضاً مقر محكمة العدل الدولية – أحد الأجهزة الرئيسية الخمسة المكونة لهيئة الأمم المتحدة.
34. **أخبار اليوم** (السودانية)، الخرطوم، 2008/7/17.
35. **الصحافة**، الخرطوم، 2008/8/21.
36. **الصحافة**، الخرطوم، 2008/8/21، **وأخبار اليوم** 2008/10/3م.
37. أحمد محمد هارون (قاضي سابق ووزير الشؤون الإنسانية المطلوب لدى محكمة الجنايات الدولية) في حوار نُشر في صحيفة **الصحافة**، الخرطوم 2008/9/14م.
38. **آخر لحظة**، الخرطوم، 2008/7/15.
39. مقابلة مع الأمين العام للأمم المتحدة، كي مون، في صحيفة **الأهرام**، 2008/8/13.
40. تصريحات للناطق الرسمي باسم الخارجية السودانية، السفير علي الصادق، صحيفة **الأحداث**، 200/8/14.

41. كـــان للجماهيرية الليبية تجربة مع هذه المحكمة في قضية لوكربـــي، فتصدى خبراء قانون لدراسة النظام العدلي الدولي فكان نتيجة ذلك أدب كثيف في نقد هذا النظام. لذلك نشروا في (موقع القذافي) نقداً مطولاً لمذكرة أوكامبو بتوقيف البشير ناقدين النظام الأساسي بل الخلفيات التي قامت على أساسها هذه المحكمة والمحاكم المشابهة لها في التاريخ الدولي المعاصر. وقد وصلت لبريد هذا الكاتب أربع صفحات اقتبس منه الفقرات المشار إليه في المتن.
42. خبراء قانون دولي ليبيون، في موقع القذافي، في ردهم على إدعاءات أوكامبو.
43. خبراء قانون دولي ليبيون...(موقع القذافي).
44. خبراء قانون دولي ليبيون.
45. د. معـــاذ أحمـــد محمـــد، رئيس قسم القانون الدولي بوزارة العدل، الخرطوم، في حوار مع صحيفة أخبار اليوم، 2008/8/2.
46. معاذ أحمد محمد مقدماً الرأي الرسمي لوزارة العدل في صحيفة **أخبار اليوم**، 2008/8/2.
47. فتحـــي خليل، نقيب المحامين السودانيين متحدثاً في ندوة حول مذكرة أوكامبو، **أخبار اليوم**، 2008/7/17.
48. خالــد حـــسين محمـــد، **المحكمـــة الجنائية الدولية ومدى اختصاصها في محاكمة الأفراد السودانيين**، ملف السودان الإستراتيجي، السنة الثانية، إبريل/نيسان 2008 (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008)، 1 – 5.
49. حسن عبد الوهاب، (صحفي سوداني مقيم في ألمانيا) "دارفور وجنايات العدالة الدولية (3–5)"، **الرأي العام**، 2008/3/13.
50. حسن عبد الوهاب، **دارفور وجنايات العدالة الدولية** (4–5)، الرأي العام، 2008/3/14
51. عبد الوهاب، **دارفور وجنايات**...(5)، الرأي العام، 2008/3/16.
52. عبد الوهاب، دارفور وجنايات...(5)، الرأي العام، 2008/3/16.
53. علـــي عثمان محمد طه، نائب الرئيس السوداني، مقدماً خطاب السودان للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة (63)، نيويورك، 25/سبتمبر/أيلول2008.
54. علـــي عـــثمان محمـــد طه، خطاب السودان... (متابعة الكاتب في الفضائيات وفي صحف الخرطوم الصادرة 2008/9/27).
55. أوكامـــبو، المدعـــي العام للمحكمة الجنائية الدولية، متحدثاً لقناة الجزيرة القطرية في برنامج (من واشنطن)، 2008/9/30.
56. الـــصادق المهـــدي، زعـــيم حـــزب الأمـــة، فـــي حوار مع صحيفة **الصحافة**، الخرطوم، 2008/9/24.

صراع القوى العظمى (I):
أطماع فرنسا وطموحات الصين

الدور الفرنسي

(6)-1/1: أهداف ومصالح السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا

تعــد النــزعة التوسعية الفرنسية التي زادت ما بين 1879-1880 السبب الرئيس لــزيادة التكالب الاستعماري على أفريقيا حيث كان لمؤتمر برلين (1885-1884) الأثــر الكــبير في تقسيم القارة. وعلى الرغم من هذا الماضي الاستعماري تسعى الدول الإفريقية من خلال أوضاعها الماثلة وما تعانيه من تحديات ومهددات سياسية واقتــصادية وثقافية واجتماعية.. الاستفادة من علاقاتها مع الدول الأوروبية بشكل عام وفرنسا بشكل خاص إلى تحقيق مجموعة من المصالح والأهداف يمكن إجمالها في الآتي:[1]

أولاً: تــتطلع الــدول الإفريقية لممارسة فرنسا ضغطاً على الاتحاد الأوربــي لــشطب جزء كبير من المديونية الخارجية التي تتراكم عليها بسبب فوائدها العالية، وجانب كبير منها لدى نادي باريس الذي تهيمن عليه فرنسا. والتي تبلغ أكثر من 280 ملــيار دولار، وهــي تشكل عبئاً ثقيلاً على مشروعات النهضة والتنمية في القارة الإفريقية.

ثانياً: السعي للاستفادة من الضغط الفرنسي على الاتحاد الأوربــي للحصول علــى تــسهيلات اقتــصادية وتجارية محدودة تمكنها من الدخول والاستفادة من الأسواق الأوربية.

ثالثاً: الاستفادة من الخبرة الفرنسية في مجال التعليم والبرامج التدريبية المتقدمة وذلك لعلاقاتها السابقة معها وعدم توفر مشروطية لتقديمها.

رابعاً: مساعدتها على تأسيس بنيات تحتية مادية وفكرية.

خامساً: رغبتها في نشر القيم الديمقراطية والحكم الرشيد والحد من الإرهاب والأمراض الفتاكة. مثل الإيدز، الملاريا، والإسهالات، ومكافحة الجفاف والزحف الصحراوي

سادساً: المساعدة في عملية تسوية النـــزاعات، وحفظ السلام.

أدت الـــتحولات العالمـــية التي تمثلت في انهيار المنظومة الاشتراكية والضغوط الخارجية التي دفعت في اتجاه الانفتاح الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان في إفريقيا إلى تقلـــيص نفوذ فرنسا في 20 دولة إفريقية فقط تخضع للفرانكفونية، وتسعى إلى الوقوف أمام أي أطماع أمريكية أو صينية لتطبيق إستراتيجيتها وذلك بعد تقليص قـــواعدها العسكرية إلى ست (من جملة مائة عام 1960)، وتتطلع من خلال هذا النفوذ المحدود إلى تحقيق الأهداف والمقاصد التالية:[2]

1. الهيمـــنة علـــى المنطقة، وهو ما أكده مستشار الرئيس السنغالي السابق عبده ضيوف، حيث أشار إلى أن لفرنسا قواعد عسكرية تفوق قوتها وقدراتها القتالية كفاءة الجيوش الإفريقية الوطنية، وأنها تمثل تهديداً لأمن المنطقة واستقرارها.
2. مـــواجهة الـــنفوذ الأمريكي والصيني المتزايدين في القارة، خاصة بعد الحرب الباردة وبعد تراجع الدور البريطاني وانتشار الإسلام السياسي الذي أخذ يتزايد في التـــسعينيات في القارة بشكل عام وعلى أطراف الصحراء الكبرى بشكل خـــاص، التي ترتفع فيها نسبة المسلمين، لتحقيق هذه الأهداف ونتيجة لتزايد الضغوط الأمريكية قلصت قواعدها إلى ست وفق الخطة العسكرية التي أنشأتها واعـــتمدتها في عـــام 1993م وتوجد قيادتها في جنوب غرب فرنسا وتستطيع الـــتدخل في أي وقت في مناطق النفوذ، وعقدت اتفاقيات الدفاع المشترك مع عدد من الدول (الكاميرون)، إفريقيا الوسطى، جيبوتي، الكنغو، غينيا، ساحل العـــاج، تـــشاد، واتفاقـــيات التعاون والمعونة الفنية مع عدة دول منها: بنين، بوركينافاســـو، بوروندي، الكنغو، السنغال وغيرها)، كما أنشأت برنامجاً عام 1997م لـــدعم المؤسسات والتجمعات الإقليمية لمساعدتها على حفظ الأمن في القـــارة. ومـــن المجالات التي شهدت تدخلاً عسكرياً فرنسياً مباشراً التدخل الفرنـــسي في روانـــدا عقـــب مذابح 1994م لصالح حكومة الهوتو، ومساندة

الرئيس إدريس دبـــي بقوات خاصة ضد المظاهرات الشعبية التي اندلعت عام 1996م في تـــشاد، كما نظمت فرنسا عام 1998م، وفي إطار برنامج التعاون الـــسابق، مناورات عسكرية في السنغال بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وأخرى في الجابون بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا.[3]

3. الاحـــتفاظ بمصالحها الاقتصادية مع إفريقيا، والتي تتمثل في البحث عن أسواق لتـــصدير السلع الفرنسية المصنعة (700 مليون نسخة)، وعن مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية، وذلك بعد تراجع الدور البريطاني وازدياد التنافس الفرنـــسي الأمريكـــي وهـــذا ما نلاحظه من تصريحات المسؤولين الفرنسيين والأمريكيين، ففي أثناء زيارة وليام ديلي وزير التجارة الأمريكي الأسبق للقارة (ديـــسمبر/كانـــون الأول 1998)، أي بعد انعقاد القمة (الأفريقية–الفرنسية) العـــشرين بأيام قليلة، أكَّد أن هناك دولاً عديدة أصبحت مؤهلة للخروج من دائرة نفوذ الأوروبيين –فرنسا تحديدًا– وأن بلاده مصمِّمة على الالتزام بشكل قاطع وعلى مدى طويل بعملية الاستثمارات الجارية في أفريقيا. وفي المقابل نجد أن الـــرئيس شـــيراك نقد، في القمَّة العشرين، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، ويعتبرها تقوم على مبدأ المصلحة فقط، وليس مبدأ التكافؤ. كما انتقد الشعار الـــذي رفعـــه الرئيس الأمريكي السابق كلينتون، وهو: (شراكة لا تبعية مع أفريقيا) ويرى في المقابل أهمية تقديم المساعدات بجانب الاستثمارات. وقد ظهر الاستقطاب بين الدولتين في عدة مجالات، منها على سبيل المثال: تأييد واشنطن لحركة التمرد التي قادها الرئيس الراحل لوران كابيلا في الكونجو الديمقراطية في مواجهة نظام الرئيس الراحل موبوتو سيسيسيكو المدعوم من فرنسا. إلى جانب ذلـــك، تتمـــثل المصالح الاقتصادية في السعي للوصول إلى المواد الطبيعية التي تمـــتلكها القـــارة مثل اليورانيوم في وادي عطرون في دارفور والتي تلزم لتنمية الصناعات الثقيلة حيث يبلغ حجم الصادرات الفرنسية إلى إفريقيا حوالي 13.5 ملـــيار دولار سنوياً، فضلاً عن المشاريع الاقتصادية الهائلة في الدول الإفريقية مثل شراء شركات المياه والكهرباء والهواتف في السنغال واستثمارات النفط في الكـــنغو برازافيل التي تقوم بها شركة أو– أل– أف "أكيستان" وتتراوح حجم

اســـتثماراتها خلال العقدين القادمين بين 40-60 مليار دولار،[4] وبدأت فرنسا تعـــديل سياساتها نحو القارة حيث ألغت المشروطية السياسية لتقديم المعونات واســـتبدلتها بمشروطية المصلحة، كما خصصت ما يزيد عن 0.7% من دخلها القومـــي للمـــساعدات الأفـــريقية. وقـــد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتـــصادي في المنطقة من خلال العديد من الآليات ومن أهمها التجارة البينية حـــيث قامت ببناء شبكة مواصلات واسعة تربط بين حزام الفرنك الفرنسي الذي ترتبط به ستة عشر دولة من غرب ووسط إفريقيا وتتيح لمواطنيها التعامل بالعملة الفرنسية.

4. محاربة الإرهاب ومكافحة المخدرات والهجرة غير الشرعية.
5. الأهداف السياسية والدبلوماسية والتي تتمثل في المحافظة على استقرار الأنظمة الأفـــريقية الموالية، والاستفادة من العلاقات القوية بين فرنسا والدول الإفريقية في ضمان المساندة الدبلوماسية الإفريقية لفرنسا في المحافل الدولية بما يسمح لها الاحـــتفاظ بمكانتها كدولة عظمى ودائمة العضوية في مجلس الأمن، إلى جانب ســـعيها لنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وإقامة الحكم الراشد في المنطقة تحقـــيقاً لمصالحها ووفق رؤيتها، كما تسعى فرنسا إلي تحويل الفرانكفونية من تجمـــع ثقافي إلى حركة سياسية وإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في إفريقيا له صـــوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مـــناهض للتـــيار الأنجلو سكسوني - الأمريكي يجمع تحت مظلته كافة الدول المناهـــضة للهيمنة الأمريكية مستغلة في ذلك المراكز القوية التي توسعت لتضم دولاً غـــير فـــرانكفونية. وتـــسعى في إستراتجيتها الجديدة إلى التخطي لمناطق نفوذها التقليدية وبهذا تحتدم المنافسة بينها والولايات المتحدة في منطقة تكتسب أهمـــية خاصـــة كمـــنطقة البحيرات العظمى والتي تضم تسع دول من بينها السودان، إريتريا، إثيوبيا، لدى فرنسا. وذلك للموقع الإستراتيجي الذي تتمتع بـــه والـــذي يتمثل في الموقع الإستراتيجي القريب من الشرق الأوسط والمحيط الهادي والمدخل الجنوبـــي للبحر الأحمر كما تعد حلقة وصل هامة بين إفريقيا العـــربية وإفريقيا الزنجية (جنوب الصحراء)، وقد دفعت هذه الخصائص الدول الكـــبرى وعـــبر الـــتاريخ - للتنافس حولها. إلى جانب اكتشاف أهم المعادن

كالماس واليورانيوم بالقرب من جيبوتي حيث توجد قاعدة فرنسا الشرقية في إفريقيا التي تكتسب أهمية خاصة لإطلالها على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ووقوعها على طريق التجارة بين جنوب شرق آسيا المنطقة العربية إلى جانب الموارد البشرية الهائلة وما تمثله من أسواق للمنتجات الفرنسية.[5]

أدى الصراع في البحيرات إلى بروز مساندة فرنسا لنظام الرئيس موبوتو في زائير(الكنغو الديمقراطية حالياً) في مواجهة كابيلا الذي تدعمه الولايات المتحدة بهدف الحصول على الماس وتصدير السلاح إلى الكنغو الديمقراطية. وفي السودان نشأت المنافسة بين فرنسا والولايات المتحدة في المنطقة وقد ساندت فرنسا نظام الإنقاذ الذي كان العدو الأول للولايات المتحدة في المنطقة، وذلك لعدة أسباب أهمها الرغبة في إيجاد مرتكز لها في منطقة البحيرات العظمى بعد أن تراجع نفوذها فيها واستخدام حكومة الإنقاذ في الوساطة بين الحكومة والجماعات الإسلامية في الجزائر التي كانت تسبب لفرنسا الكثير من المشاكل الأمنية والاقتصادية، كما استطاعت فرنسا بمساندة الحكومة السودانية تأجيل تطبيق الخطة الأمريكية. إلا أن الوجود الأمريكي في السودان في الفترة الأخيرة صار كثيفاً مع تراجع الدور الفرنسي الذي اختصر على التصريحات والإدانة وتأييد مبادرة الإيقاد.[6]

وفي منطقة القرن الإفريقي تتنافس فرنسا والولايات المتحدة من خلال نفوذها في جيبوتي وهي أكبر قاعدة عسكرية فرنسية في إفريقيا، بالإضافة إلى العلاقات الطبيعية التي تربطها بنظام أسياسي أفورقي في إريتريا حيث تدعمها فرنسا باستثمار ومساعدات فنية ومالية. كما كان لها موقف إيجابي من جبهة التحرير الإرتيرية منذ 1982م كما أن فرنسا عضو في نادي أصدقاء الإيقاد.[7]

إذن يمكن القول أن السياسة الفرنسية -الحالية بشقيها السياسي والاقتصادي- لم تخرج عن المشروع الذي أعدته وزارة الخارجية الفرنسية عام 1997م، وعُرِف باسم "مشروع أفريقيا"، وكانت أهم ملامحه:

أ. تأييد إقامة أنظمة سياسية جديدة في الدول الإفريقية وفق مبادئ الديمقراطية (بالطبع وفقًا لمعايير المصلحة الفرنسية).

ب. دعم العلاقات بأنواعها مع الحكومات المدنية، والعمل على تقليص دور المؤسسات العسكرية في إفريقيا.

ج. إعداد كوادر سياسية واعية من الشباب، وتثقيفهم وتدريبهم سياسيًّا وحزبيًّا؛ لكي تكون النخبة السياسية الحاكمة في المستقبل تابعة لباريس.

د. دعـــم برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي، مع التركيز على الدول التي تمتلك بنية أساسية معقولة.

هـــــ. إعـــادة تنظـــيم التواجد العسكري الفرنسي في أفريقيا، بحيث يضم الخبراء والمستشارين أكثر مما يضم وحدات عاملة. وبالفعل قامت فرنسا بتقليص عدد قـــواعدها العسكرية في القارة إلى ست قواعد فقط في دول: جيبوتي، تشاد، الـــسنغال، كـــوت ديفـــوار، الكاميرون والجابون. وكانت آخر قاعدة تمت تصفيتها هي قاعدة بانغي في أفريقيا الوسطى أواخر عام 1997م، وذلك بعدما كانـــت تُـــستخدم للهيمنة على مناطق إفريقيا الوسطي والبحيرات العظمى. ويلاحـــظ أن هذه الخطة التي اعتمدتها فرنسا ويظهر منها حرصها الرسمي على الالتـــزام بمـــبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان جاءت بعد الانتقادات الدولية الحـــادة الـــتي تم توجيهها لحكومة باريس؛ بسبب إصرارها على دعم الأنظمة الفاسدة، خاصة نظام موبوتو في الكونجو، وبعد سقوط نظام موبوتو (مايو/أيار 1997) عملـــت فرنسا على صياغة هذه السياسة لتحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي.[8]

وتـــسعى فرنـــسا لتحقيق أهدافها بعدة أدوات منها المؤتمرات حيث ابتكرت نـــوعين مـــن المؤتمرات للدول الإفريقية وهما: القمة الفرانكفونية والقمة الفرنسية الإفـــريقية. وقـــد نظمـــت فرنسا عدة قمم فرنسية أفريقية للحفاظ على علاقاتها وتأثيرهـــا وتـــواجدها، ومـــن ثم مصالحها، في القارة بشتى الوسائل والطرق. فقد ربطت قادة أفريقيا بفرنسا عن طريق تلك القمم.

تُعتبر قمة باريس 15 – 16 فبراير/شباط 2007 من أهم القمم التي شارك فيها الـــسودان بـــوفد كـــبير ودعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك فيها كل المتحاربين وحكـــومة السودان إلى القبول بنشر قوة سلام في دارفور، وأشار في افتتاح القمة الرابعة والعشرين إلى أن المجتمع الدولي والاتحاد الإفريقي (تعهدا) رفض حتمية هذه الكارثة الإنسانية التي تهدد المنطقة. وكان موضوع القمة (إفريقيا والتوازن العالمي). وســـبق هذه القمة مؤتمر مهم تم عقده قبيل انعقادها شاركت فيه العديد من الدول

الإفريقية والخبراء الأكاديميين بلغت 60 شخصية في مبنى الأكاديمية الفرنسية تناول موضوع "مستقبل إفريقيا".[9]

أعرب القادة الأفارقة في ختام القمة الإفريقية الفرنسية الرابعة والعشرين والتي عقـــدت في مديـــنة كان الفرنسية في يوم الجمعة 16 فبراير/شباط 2007 عن عمق قلقهـــا عن الأوضاع الإنسانية في دارفور، وتأثيره على الاستقرار الإقليمي، الأمر الـــذي ترتب عليه توقيع رؤساء (إفريقيا الوسطى فرنسوا بوزيزي والسودان عمر البـــشير وتشاد إدريس دبـــي ايتنو) على اتفاق يهدف إلى تشجيع استئناف الحوار ومواصـــلة عملـــية المصالحة بينهما وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الإقليمي وسيادة دول الجـــوار... آخذين في الاعتبار اتفاقية أبوجا في مايو/أيار 2006، واتفاق فض النـــزاع بين السودان وتشاد، (طرابلس في 8 فبراير/شباط 2006). ومحضر شفوي بـــين السلطات السودانية والفرنسية في أنجمينا يوليو/تموز 2006 واتفاق أديس أبابا 2006/2/16 بحـــضور الاتحـــاد الإفريقـــي، وقـــرار مجلـــس الأمن الدولي في 15 ديـــسمبر/كانون الأول، وقرار مجلس السلم الأمن الأفريقي في 30 نوفمبر/تشرين الأول قرر المشاركون:[10]

- احترام السيادة لهم وعدم موالاة الحركات المحاربة كما اتفق في طرابلس.
- اتفق الحاضرون على تكوين لجنة تفاهم وحوار فعّال بينهما.
- دعم استمرار التواصل بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة.

وشهد التوقيع على ذلك كل من رئيس فرنسا، مصر، الجابون، غانا، الكنغو، ورئـــيس الاتحـــاد الأفريقي، جاء هذا الاتفاق بعد تطمين تشاد بأن ليس للسودان مطامـــع في أراضيها وهذا ما أكدته صحيفة لوفيغارو الفرنسية. ويعد هذا الاتفاق هو النتيجة النهائية الرئيسة والملموسة للقمة.[11]

(6)-2/1: السياسة الفرنسية تجاه السودان

بـــدأ الاهـــتمام الفرنسي بالسودان بصورة واضحة بحادثة فشودة وذلك إبان التنافس والزحف الأوربـــي الذي تلي مؤتمر برلين 1884-1885، وذلك لاعتبارات كـــثيرة مـــنها أنه يحادد دول ناطقة باللغة الفرنسية ويشغل أكبر مساحة وأنه بوابة لـــنقل الثقافة العربية والإسلامية لمستعمراتها في القارة السمراء إلى جانب المقدرات

والاحتياطيات المعدنية المقدرة. تنوعت محددات وتوجهات سياستها الخارجية تجاه البلاد من البحث عن الموارد الأولية، والتسابق الأوربي على التوسع في المستعمرات في القرنين الماضيين، أما الآن فقد تغيرت التوجهات وتوسعت حيث أثرت فيها عوامل كثيرة منها توسع وتشابك المصالح العالمية التي شملت العديد من القضايا مثل الحرب والسلام في الجنوب، الإرهاب، العمل الإنساني وحقوق الإنسان.[12]

بعد أيام من الانقلاب العسكري على النظام الديمقراطي في السودان في 30 يونيو/حزيران 1989، استقبلت باريس التي كانت تحتفل بالمائة الثانية للثورة الفرنسية قمة مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى كما تصادف مع ذلك تواجد عشرات من رؤساء الدول والحكومات في العالم في العاصمة الفرنسية للمشاركة في هذه الاحتفالات. ولعبت الدبلوماسية المصرية دوراً كبيراً في إقناع غالبية الدول الكبرى والمؤثرة في تبني موقف إيجابي من النظام الجديد في السودان على الرغم من التحولات العالمية التي تمثلت في انهيار المنظومة الاشتراكية وبتوالي سقوط الأنظمة الشمولية في دول أوربا الشرقية ونهايات الحرب الباردة. تزامن الانقلاب العسكري في السودان مع شروع الدول الغربية ومؤسسات التمويل والمنظمات الدولية في إعداد سياسات تربط ما بين تقديم الإعانات والقروض واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع. والذي عرف فيما بعد بالمشروطية السياسية. الأمر الذي دفعها (تحت رئاسة اليسار للجمهورية) إلى التضامن مع حليفاتها الأوربيات اتخاذ موقف يحتم على الحكومة السودانية الجديدة انتهاج منحى يكرس الانفتاح الديمقراطي والتعددية السياسية. على الرغم من المقاطعة التي مارستها ضد حكومة الصادق المهدي الأخيرة بسبب فشلها في وقف الحرب في جنوب السودان والذي انحصر في تقديم بعض المعونات الإنسانية عبر برنامج شريان الحياة، لذا لم تكن باريس مضطرة لاتخاذ أي خطوات جديدة تجاه النظام الجديد في الخرطوم. وساهم انقلاب الإنقاذ في تعليق اتفاقيات التعاون الاقتصادية بين البلدين التي تم التوقيع عليها في شكل برتوكولات بسبب تعثر السودان في سداد الديون والتحولات السياسية الداخلية حيث بلغ حجم الدين 413,764 مليون دولار. عليه اتخذت فرنسا قراراً بوضع السودان في القائمة

الـــسوداء لصندوق الاستثمارات الفرنسية(كوفاس) إلى جانب مساهمة قرار الاتحاد الأوروبـــــي بتجمـــيد مستحقات السودان من اتفاقية لومي أسهم ذلك في تدني مستوى العلاقات الثنائية.[13]

ساهم تناقض الموقف الرسمي للحكومة الفرنسية المؤيد، مع الموقف الشعبـــي المعارض للتحالف الدولي في عمليتي (درع الصحراء وعاصفة الصحراء) ضد العراق إلى خلـــق حالة من السكون والهدوء في العلاقات بين البلدين. ولقد لعبت العوامل الخارجية دوراً كبيراً فيها، وظلت مرتبطة على الدوام بمصالح طرف ثالث.

كمـــا أدى إلغاء نتائج الانتخابات في الجزائر عام1991م إلى انفجار موجات العنف التي ما زالت مستمرة الأمر الذي دفع بفرنسا إلى احتوائه بطرق متعددة لمنع انـــتقاله إلى أراضيها التي يعيش فيها أكثر من مليوني مهاجر جزائري ومنع ازدياد معـــدلاتها في حالـــة استمرارها، وذلك بالاتصال بالجماعات الإسلامية ولقد لعب السودان دوراً بارزاً في حل هذه الأزمة.[14]

أفرزت انتخابات 1993م الفرنسية حكومة يمينية لتدخل فرنسا مرحلة جديدة من حكم تشكل من الحزب الاشتراكي وحكومة ائتلافية من اليمين والوسط والتي تميـــزت بازدواجـــية واضحة التنافس على السياسة الخارجية، والسبب أن السياسة الداخلية من اختصاصات الحكومة، على الرغم من موجهات السياسة الخارجية التي حددها الرئيس فرانسوا ميتران في خطابه أمام القمة الفرانكفونية في لابول، إلا أن الحكومة اليمينية شرعت في انتهاج طريقة خاصة للتعامل مع السودان وتحول ملفه إلى وزارة الداخلـــية الـــتي يترأسها شارل باسكوا وهذا ما يدلل أن العلاقات مع السودان أصبحت ينظر إليها من منظور أمني وعسكري. [15]

ونتـــيجة للحـــصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة وبعض الدول الغـــربية على السودان لم يتلق السودان أي مساعدات أو قروض فرنسية ولا توجد فـــيه مشروعات كبرى تنفذها شركات فرنسية، لذلك باشرت فرنسا مستفيدة من العزلة الدولية للنظام السوداني وحاجته لفتح منافذ اقتصادية له في الخارج في تجريب مفهـــومها الجديد للتعاون مع دول العالم الثالث Trade and not aid ووجد ذلك هـــوى لـــدى بعـــض الدوائر في السودان. وبالفعل توالت المشروعات وتطورت المبادلات التجارية بين البلدين وظل الميزان التجاري بين البلدين لصالح فرنسا. كما

اتخـــذت فرنـــسا مواقف وصفت بأنها معتدلة إزاء الاعتداء الأمريكي على مصنع الـــشفاء للأدويـــة. ومنذ عام 1993م غيرت فرنسا سياستها الخارجية تجاه أفريقيا وذلك لقناعتها بأن تطبيق النظام الديمقراطي الغربـــي على أفريقيا ليس هو الأمثل لهـــا، وساعد تسليم الإرهابـــي كارلوس على تحسين العلاقات مع السودان على الـــرغم من عدم وجود اتفاقية لتبادل المجرمين، ولاحقاً وقفت فرنسا مع السودان عـــندما ترأســـت مجلـــس الأمن 2001م ودعمت القرار رقم 1372 المتعلق برفع العقـــوبات الدولـــية عن السودان. فمنذ ذلك التاريخ تعددت وتنوعت الزيارات المتـــبادلة للمـــسؤولين ورجـــال الأعمال واللجان الفنية المشتركة الأمر الذي دفع الحكومة السودانية بطلب الانضمام إلى مجموعة الفرانكفونية وذلك اللقاء الذي تم بـــين الرئيـــسين وذلك على هامش قمة الفرانكفونية بواغادوغو في نوفمبر/تشرين الثاني 2004م.[16]

أدى التـــنافس الأمريكـــي الفرنسي على القارة الأفريقية إلى انحسار الوجود الفرنـــسي وإلى تقلـــيل الارتـــباط الأفريقـــي بها، كما شجعت الولايات المتحدة الأمـــريكية بـــروز قيادات جديدة متمردة على فرنسا ومتبنية التوجهات الليبرالية والتحديث والتعددية، بل ودخلت مع النخب التاريخية الموالية لفرنسا في صراعات أدخلت بعض الدول مثل الكنغو الديمقراطية، رواندا، بورندى وتشاد... في أزمات داخلـــية هـــددت وحدتها، و لم تتمكن فرنسا من التدخل مباشرةً لمعالجة الأوضاع فـــيها. إنّ تـــوجهات الـــنظام السوداني الإسلامية والمعادية للغرب، ومقدرته على معالجة وتسوية أوضاع تلك الدول وتأثيره في بعضها ومعظمها دول لفرنسا مصالح فيها لذلك سعت للتدخل وفق اتفاقات في بعضها. الأمر الذي شكل تهديداً للسودان. إلا أنهما عالجاه بحكمة مستفيدين من التحولات في البيئة الدولية الجديدة.

(6)/3 تداعيات السياسة الفرنسية على السودان

توســـع اهـــتمام فرنـــسا بالسودان وأصبح أكثر جماعيةً (من خلال الاتحاد الأوروبـــــي) وخاصـــة بعد أن فقدت تواجدها ونفوذها في أفريقيا، لذلك لعبت دوراً بـــارزاً في تكـــوين وتأسيس الاتحاد بهدف أن يشكل منافسة للقوى الدولية الجديدة التي أبرزها انهيار المنظومة الاشتراكية، لذلك لا تنفك التوجهات الفرنسية

كثيراً عن التوجهات الأوروبية المتمثلة في الاتحاد الأوربي ومنظماته، وتعتبر السياسة الخارجية للاتحاد موحدة تجاه بعض قضايا المنطقة ومنها دارفور، وخاصة في جانبها الإنساني.

لا زالت الدول الغربية تشكك في توجهات حكومة الوحدة الوطنية في السودان وتعتبر أن إدارة الدولة ما زالت في يد الإنقاذيين، على الرغم من التطورات السياسية التي حدثت بعد 9 يناير/كانون الثاني 2005 والتي تمثلت في توقيع اتفاقية السلام الشامل CPA وما تمخض عنها من التزامات وإنجازات.. تثير تلك الشكوك التي تتمثل في دعم الإرهاب، وسياسة الاعتماد على الذات والتوجه شرقاً نحو آسيا، والدعوة إلى مناهضة الاستعمار والهيمنة الغربية... مخاوف فرنسا من تكرار نموذج أحمد سيكوتوري زعيم شعب غينيا الذي رفض الدستور الذي أعدته فرنسا، في1958/9/28 بعد أن أجرى الاستفتاء على الدستور الفرنسي في مستعمرات فرنسا في أفريقيا فلم تعارضه سوى دولة غينيا، وبهذا أصبحت الدولة الوحيدة المستقلة عام 1958. وفي خلال عامين استطاعت غينيا بدعم من الدول المناوئة لفرنسا من دعم الدول الأفريقية ودفعهم إلى الاستقلال عن فرنسا وإجلائها من أفريقيا.[17]

تتخوف فرنسا من النظام السوداني أن يكرر نموذج أحمد سيكوتوري ويقوم بتحريض دول المنطقة وبمساعدة أمريكا للعمل ضد مصالحها التي بدأت بتغيير نظام الحكم في تشاد ومساعدة نظام موبوتو في أفريقيا الوسطى.. ومن هنا يأتي التدخل الفرنسي في تشاد ودعمها للمعارضة المسلحة في دارفور ووصفها بأن الوضع في دارفور سيئ. سعت فرنسا إلى مواجهة الضغوط والتحديات الأمريكية في المنطقة من خلال عدة آليات منها: تعزيز علاقاتها مع الجانب السوداني (علاقات إستراتيجية) والتنسيق والتعاون المشترك والمستمر مع جمهورية مصر العربية في القضايا ذات الاهتمام المشترك. ويظهر ذلك من الاقتراح الفرنسي الذي طلب فيه حل أزمة دارفور بالحوار، وكذلك أعلن رئيس الحكومة الفرنسية دومينيك دوفيلبان معارضته لصدور قرار من مجلس الأمن ضد السودان على خلفية الوضع في دارفور.[18]

لم يأت الموقف الفرنسي الرافض في سياق وقوفه مع حكومة السودان وإنما في إطار تأمين فرنسا لمصالحها في تشاد والدول المجاورة كما يتضح من خلال

مـــتابعة فرنـــسا لكل البعثات الأممية لدارفور وكذلك المسؤولين لتلك البعثات وتشخيـــصهم مـــن أجـــل كشف علاقاتهم مع أمريكا من داخل أروقة الأمم المـــتحدة. إلى جانب المتابعة الدقيقة لكافة القرارات والتصريحات المباشرة وغير المباشـــرة مـــن مجلس الأمن الدولي ولجنة تقصي الحقائق الخاصة بدارفور، كما ترصد الإدارة الفرنسية كافة التحركات الأمريكية في أفريقيا بصفة عامة وتشاد بـــصفة خاصـــة، وخير مثال على ذلك متابعة الوفد الأمريكي الوسيط في إنهاء الخلافـــات بـــين الحكومة التشادية والبنك الدولي من جهة والحكومة التشادية والـــشركات الـــثلاث (أكسون، موبيل، شيفرون وبتروناس) من جهة أخرى. وأخـــيراً مـــتابعة الاهتمام الأمريكي تجاه أفريقيا من داخل الكونغرس وخاصة الإستراتيجية الأمريكية وتوجهاتها.

شكّلت الاحتياطات المعدنية في دارفور محوراً ومرتكزاً للتنافس الدولي، وأعاد إلى الأذهـــان الـــصراع الفرنسي – البريطاني في فشودة (بلدة في جنوب السودان) الذي تمخّض بمقتضاه ترتيب أوضاع الاستعمار في السودان وفي المنطقة بشكل عام وفـــق نظـــرية الاتفاقات الودية والتي تبلورت بعد سنوات قليلة فيما سمي بالاتفاق الـــودي لتقـــسيم المـــستعمرات. فالإدارة الفرنسية تبحث عن مصالحها الغابرة في المنطقة عبر بوابة دارفور حيث تتحرك فرنسا تحت التحالف الفرنسي الألماني وتحت علـــم الاتحاد الأوربـــي انطلاقاً من تشاد. لمواجهة الجنوح الأمريكي الإمبراطوري للـــسيطرة على موارد العالم. على الرغم من المعارضة التي أبدتها فرنسا تجاه التدخل الـــدولي في العـــراق ومـــا أفرزه الوضع الأفغاني من تململ في التحالف الأوربـــي الأمريكـــي الذي عكس تعارض المصالح بينهما، إلا أن فرنسا أعلنت عن جاهزيتها للتدخل عسكرياً في دارفور وأن قواتها في تشاد على أهبة الاستعداد. وأعلن رئيس اللجـــنة العسكرية للاتحاد الأوروبـــي غوستاف هاغلان في أول تصريح من نوعه "أن قوة عسكرية أوروبية قد تتدخل في دارفور"[19] وتوالت التصريحات المشابهة من معظـــم الدول الأوروبية الكبرى.. مما يعكس عودة الاستعمار إلى القارة. إن أوربا أصـــبحت المنافس الوحيد للولايات المتحدة في دارفور والمنطقة، وهذا يوضح قوة واســـتقلالية الاتحـــاد ورغبـــته في الخـــروج عن مظلة حلف الأطلنطي والوصاية الأمريكية.. مما يتيح فرصة جديدة للحكومة السودانية للحركة والمناورة.

(6)/4: فرنسا وأزمة دارفور

رغـــم أن فرنسا كانت جزءاً من الذين تقدموا بمشروع القرار (1556) لمجلس الأمـــن في يوليو 2004 والذي طالب الحكومة السودانية بنـــزع سلاح الجنجويد وهـــدد بفـــرض عقوبات ضد السودان إلا أن الموقف الفرنسي كان يعتبر الأكثر اعـــتدالاً بالنـــسبة للدول الأوربية حيث أن فرنسا تحرص على مصالحها في تشاد وأفريقيا الوسطى والتي ستتضرر من تفاقم الأمور على الحدود بين البلدين.

وللحفـــاظ علـــى هذه المصالح فإن فرنسا حرصت على استضافة قمة رؤساء الـــسودان وتـــشاد وأفريقيا الوسطى على هامش قمة الدول الفرانكفونية في كان (فبرايـــر/شـــباط 2007) للتشاور حول تهدئة الأوضاع بين السودان وتشاد والتي توترت بسبب وجود معارضة مسلحة للحكم في كل بلد على أراضي البلد الآخر وانتهى الاجتماع الذي رأسه رئيس الاتحاد الإفريقي جون أجيكوم كوفور (رئيس غانـــا) ورعاه شيراك بالاتفاق على ثلاث نقاط: الأولى احترام سيادة الدول وعدم الـــسماح لأي حركات مسلحة بالانطلاق من حدود دولة لدولة أخرى، والثانية خلق آلية تشاور بين الدول الثلاث لحل القضايا التي تطرأ بينهما، والأخيرة خلصت لدعم الاتحاد الإفريقي في دارفور.[20]

لكن نتيجة لنجاح السياسة الصينية في المنطقة ولأسباب أخرى غيرت حكومة ساركوزى موقفها ورأت أن مصالحها في التحالف مع أمريكا على عدة محاور منها أفريقيا ولذلك عندما نشطت الولايات المتحدة للتدخل الدولي كشفت فرنسا عن إمكانـــية إرســـال قـــوات ضمن القوة الدولية وذلك لتمكنها من الإشراف على مـــصالحها في المـــنطقة وبعد قرار العمليات المختلطة والتي لا يضم تشكيلها قوات غـــربية سعت فرنسا لإصدار قرار يحول قواتها في تشاد إلي قوات أممية ذات طابع أوروبـــــي حتى تشكل حماية أكبر لمصالحها في تشاد بعد مشاركة الصين وماليزيا ودول عـــربية وإفريقية في تشكيل الهجين.. ولمزيد من الاستقرار في المنطقة بدأت تمارس بعض الضغوط على رهانها الوحيد في دارفور (عبد الواحد محمد نور).

في 2007/10/25 تم إحباط عملية خطف عدد (103) طفلاً تشادياً وسودانياً تتراوح أعمارهم بين 6 و8 سنوات في محلية أدري التشادية بواسطة منظمة (لارش دو زوي) الفرنـــسية بزعم أنهم أيتام وتود توفير أسر بديلة لتتبناهم. غير أن الناطق

الرسمـــي باسم المفوضية السامية للاجئين نفى أن يكون الأطفال المعنيين أيتاماً (وقد وصلت أسر الأطفال لمطار أنجمينا بحثا عنهم عندما انتشر الخبر) بينما أكدت وزير الدولة بالخارجية الفرنسية لحقوق الإنسان، راما أياد (السنغالية الأصل) بأن العملية غـــير قانونية.[22] غير أن المعارضة الفرنسية أكدت علم الحكومة الفرنسية بالعملية، كمـــا أن الـــسلطات الفرنـــسية أبلغت الحكومة التشادية بشكوكها حول العملية وحـــذرت مـــنها فقامـــت الحكومة التشادية بإحباطها على الفور وتم اعتقال 16 أوروبـــياً هـــم تسعة فرنسيين بينهم ثلاثة صحافيين وسبعة أسبان هم أفراد طاقم الطائـــرة في تـــشاد وطيار بلجيكي بالإضافة إلى موظفين تشاديين اثنين. ووجهت لهـــؤلاء تهمـــاً تشمل "خطف قاصرين" و"الاحتيال" و"التواطؤ".[23] وسعت فرنسا لإخراج الصحفيين وطاقم الطائرة. وزار الرئيس الفرنسي، ساركوزي، تشاد وكان نتـــيجة ذلـــك تم إطلاق سراحهم بدعوى محاكمتهم في فرنسا. و لم يتم ذلك وقد احتجت الحكومة السودانية على ذلك.

وصف البعض العملية بأنها نوع جديد من تجارة الرقيق ويقال كان من المتوقع أن تحـــصل المنظمة على مبلغ 300 دولار مقابل كل طفل. وأن العائلات الفرنسية الـــتي كانت في انتظار الأطفال لتبنيهم أُصيبت بخيبة الأمل.[24] كما تعرض برنامج kiosque الذي عرضته القناة الفرنسية الخامسة (TV-5) مساء الأحد 2007/11/4 إلى اخـــتطاف الأطفال من دارفور. وأعرب المشاركون عن تخوفهم من أن يكون الغرض الخفي هو استخدامهم في تجارة الأعضاء البشرية.[25] وقد استنكر الرأي العام السوداني هذا التصرف من منظمة (عمرها 3 سنوات) تدعي العمل الإنساني وعبر الـــسودانيون عـــن ذلك بمظاهرات تدين ذلك العمل. وأشار مراقبون إلى أن ذلك الحـــدث يعـــزز موقـــف الحكومة السودانية الرافض دائماً للتدخل الدولي في أزمة دارفور بسبب التخوف من الأجندة الخفية بأشكالها كافة.

في تطور آخر أعلنت فرنسا في مطلع مارس/آذار 2008 أنها فقدت أحد جنودها في غـــرب السودان الذي كان ضمن قوات القوة الأوروبية (EUROR) لإحلال الأمن في شـــرق تشاد وأفريقيا الوسطى والتي اتخذت من شرق تشاد معسكرا لها. وبعد أيام قلـــيلة أعلن الجيش السوداني أنه حصل على (جثة) الجندي الفرنسي قرب منطقة (أبو جـــرادل) بغـــرب دارفور، وتم نقل الجثة إلى الخرطوم لتسليمها للاتحاد الأوروبـــي.

وكان الجندي الفرنسي قد دخل في سيارة جيب مع ستة جنود فرنسيين آخرين إلى موقع للقوات المسلحة السودانية في منطقة أبو جرادل وقاموا بإطلاق النار من مدافع رشاشة على الجيش السوداني الذي تعامل معهم بالمثل مما أدى إلى جرح اثنين من القوات المسلحة وقتل خمسة مواطنين وجرح أربعة آخرين بقرية القرعاية التي تقع في موقع الحدث. واحترقت عربة الجنود الفرنسيين الذين لاذوا بالفرار حسب بيان الجيش السوداني. وقد اعتذرت فرنسا للحكومة السودانية مفسرة الحدث بأن دخول القوة للأراضي السودانية جاء عن طريق الخطأ.[26]

تظل فرنسا لاعبا مهما في أزمة دارفور بما لها من مصالح حيوية في المنطقة خاصة وأنها تأوي عبد الواحد محمد نور زعيم إحدى الحركات الرئيسة المتمردة على حكومة الخرطوم. وقد شهدت العلاقات بين الطرفين شدا وجذبا بسبب موقف فرنسا من أزمة دارفور. كما عرضت فرنسا مؤخرا مشروع وساطة بين الحكومة السودانية والحركات المعارضة، غير الموقعة على اتفاقية أبوجا لسلام دارفور. غير أن مذكرة أوكامبو بتوقيف البشير سارت بالأحداث في اتجاه جديد حيث اتخذت فرنسا موقفاً متشدداً عندما اقترحت مقابل تعليق إجراءات المحكمة الجنائية بحق البشير تسليم الخرطوم وزير الدولة للشؤون الإنسانية، أحمد محمد هارون، والقيادي في الدفاع الشعبي، علي كوشيب لمحكمة لاهاي وهددت باستخدام حق النقض (Veto) حال إقدام مجلس الأمن على التصويت لتعليق إجراءات المحكمة دون استجابة الخرطوم للشروط الفرنسية. غير أن الحديث عن فرنسا لا تكتمل خيوطه إلا بدراسة اللاعبين الآخرين الفاعلين في مسرح الصراع الدولي في المنطقة، الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

طموحات الصين:

(6) 1/2: الصين في طريق القوى العظمى:

في نهاية تسعينات القرن العشرين نشر مؤلفان هما: ريتشارد بيرنستاين وروس مونرو كتاباً حول الصراع القادم مع الصين "The Coming Conflict With China". لاحظ الكاتبان أن الولايات المتحدة والصين أصبحتا منذ بداية التسعينات من القرن العشرين متنافسين دوليين ومن المنتظر أن يستمر هذا الوضع في القرن الحادي

والعــشرين. ونشر الكتاب وثائق داخلية للحزب الشيوعي الصيني تصف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها العدو الأول وتكشف عن نوايا الصين لتصبح القوة الرئيسية المهيمنة في آسيا وذلك جزئياً بالاستيلاء على بحر الصين الجنوبــي بما فيه من جزر ومخــزونات نفطية حتى حدود إندونيسيا. وتناول المؤلفان (Richard Bernstein and Ross Munro) الــسياسة التجارية النشطة وتشمل حواجز الحماية الكثيفة وإنشاء العديــد مــن الــشركات العاملة في الولايات المتحدة والتي هي في الأساس تابعة للجيش الصيني وتعمل لنقل التكنولوجيا والدخول للأسواق المالية. ويقول الكتاب إن الصين في طريقها لتكون القوة العسكرية الثانية في العالم.[27]

يرى الكثير من الباحثين أن نهوض الصين سوف يكون أكبر دراما للقرن الواحد والعــشرين؛ حيث من الملاحظ "أن النمو الاقتصادي غير العادي والنشاط الدبلوماسي الــصيني قــد بدأ بالفعل يحدث تحولات كبرى في شرق آسيا. وسوف تشهد العقود القادمة زيادة كبيرة في قوة الصين ونفوذها."[28] ويعتقد المراقبون أن العصر الأمريكي في طريقه إلى نهاية. وسوف تؤول قيادة النظام العالمي ذو التوجه الغربــي إلى نظام يهــيمن عليه الشرق. وقد كتب المؤرخ نيال فيرجسون (Niall Ferguson): أن القرن العــشرين الدامــي قد شهد تراجع الغرب وإعادة توجيه العالم نحو الشرق. ويلاحظ المحللــون أنــه في الوقت الذي تزداد فيه قوة الصين، يضعف موقف الولايات المتحدة. ويــتوقعون حدوث مشهدين: سوف تحاول الصين استخدام نفوذها المتصاعد لإعادة صــياغة قواعد اللعبة (rules of the game) ومؤسسات النظام الدولي ليخدم مصالحها بــصورة أفــضل. والآخر هو أن الدول الأخرى سوف ترى في الصين تهديد متزايد لأمــنها. ويتنــبأ هؤلاء بأن نتيجة هذه التطورات سوف تكون التوتر، الصراع، وكل إرهاصات انتقال القوة (power transition). وسوف تنتقل زعامة النظام العالمي لأول مرة لخارج الغرب، إلى المنظومة الآسيوية. لكن هذا الانتقال لن يتم بسهولة لأن الصين لن تواجه أمريكا وحدها بل نظام ممركز في الغرب(Western-centred system).[29]

كثير من معطيات الواقع الدولي بدأت ترجح إمكانية حدوث هذا التحول في الــنظام الدولي تحوّل تقوده الصين. فقد تجاوزت الصين ما كان متوقعاً من حيث قــدراتها العسكرية والاقتصادية. "فبعد أن كانت تتبع أسلوب الزحف الهادي، أو الدبلوماسية الناعمة، خرجت في عام 2006 عن ذلك النمط المتدرج والأخطبوطي

حـــيث أطلقـــت صاروخا قادرا على تدمير قمر صناعي في الفضاء، وهو ما يُعد رســالة إلى العـــالم بأسره بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية."[30] وقد زادت مخـــاوف أمـــريكا مـــن صعود الصين في الآونة الأخيرة حيث صرح مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، مايكل هايدن، بأن "صعود الصين المتسارع وضعف العلاقات والروابط التي تجمع الولايات المتحدة بأوروبا تمثل أكبر المخاطر التي تهدد أمريكا خلال القرن الواحد والعشرين."[31]

لـــسنوات مضت ظلت الصين في صراع اقتصادي وتنافس تجاري مع أمريكا وسباق على موارد الطاقة والأسواق التجارية ومناطق النفوذ في عدة مناطق مثل ما حـــدث في أواخر مارس/آذار 2007 عندما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية فرض رســـوم جمركية تتراوح ما بين 10-20% على الورق المصقول المستورد من الصين من أجل تعويض تأثير الإعانات الخارجية المزعومة على الرغم من أن ذلك الإجراء يتعارض مع اقتصاد السوق. ووصل الأمر لدرجة الشكاوى في إبريل/نيسان 2007 عـــندما قـــدمت حكومة الرئيس بوش شكوى ضد القيود الصينية على بيع الأفلام والموســـيقى الأجنبـــية. وهذه ليست أول شكوى ففي فبراير/شباط 2007 كانت الـــولايات المـــتحدة قـــد تقدمت بشكوى إلى منظمة التجارة العالمية ضد إعانات التصدير الصينية.

لكـــن الأسوأ بالنسبة للأمريكان هو أن فائض الحساب الجاري للصين وصل 250 مليار دولار أو 9% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان 1% فقط عام 2001 . وارتفـــع مؤخراً فائض الصين التجاري في الأربعة أشهر الأولى عام 2007م بنسبة 88% مقارنـــة مع نفس الفترة من عام 2006م. وتمضي الصين لتكون عضواً تجارياً فـــاعلاً ومؤثراً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) بعد أن فكت ارتباط سعر صـــرف الـــيوان بالـــدولار لتعتمد على سعر الصرف المحسوب على أساس الوزن التجاري.[32]

من ناحية أخرى أنهت الصين مؤخرا أزمتها السياسية التي استمرت طويلا مع الـــيابان (الحليف الإستراتيجي لأمريكا) والتي عرفت بأزمة الضريح وكذلك سعت لإفـــشال الـــصفقة النووية مع الهند والتي بدأتها أمريكا منذ عام 1998م. وبعد أن خاضـــت الصين حرباً بالتضامن مع روسيا ضد الولايات المتحدة للفوز بنفط بحر

قزوين ونفط القوقاز وسارعت باحتلال مكانها في بترول الجزيرة العربية بعد انتهاء عقد أرامكو.. أتت لتظفر ببترول السودان.

(6) 2/2: الصين والصراع حول أفريقيا:

بعــد مرور نحو خمسين عاماً على تأسيس العلاقات الصينية الأفريقية أضحى الــتواجد الصيني في أفريقيا واضحاً وكبيراً ومثيراً للتساؤلات، ولا سيما في دوائر صــنع القــرار الغربية. وتشير التقديرات إلى أن الصين أضحت الشريك التجاري الــثالث لأفــريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وقبل المملكة المتحدة. ويرى الكثير من المحللين أن التغلغل الصيني الراهن في أفريقيا هو أمر غير مسبوق في كثافــته ونتائجه. وإذا أخذنا في الاعتبار تنافس القوى الغربية الكبرى وعلى رأسها الــولايات المــتحدة لكسب النفوذ والسيطرة في أفريقيا لوضحت عملية التكالب الاســتعماري الجديــد على أفريقيا. وطبقاً لمؤشرات التجارة الصينية الأفريقية فإن إجمــالي قيمة تجارة الصين مع أفريقيا في عام 1999 قد بلغ 2 مليار دولار أمريكي ارتفعــت في عام 2004 إلى نحو 29.6 مليار دولار، وارتفعت بنهاية عام 2005 إلى 39.7 ملــيار دولار. ويتوقع أن تصل إلى 100 مليار دولار بنهاية هذا العقد الأول من الألفية الثالثة.[33]

ولا شك أن التغيير الحاصل في السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا وسعيها الدؤوب للحصول على النفط والمواد الخام وفتح أسواق أفريقية جديدة يقلق كثيراً الولايات المتحدة والدول الغربية. فالتقارير والدراسات التي أعدتها مراكز الأبحاث الغربية تعكس هذا القلق لا سيما وأن التحرك الصيني الجديد في أفريقيا أخذ ينحي جانــباً عوامل السياسة والآيديولوجيا وذلك مقابل هيمنة الاقتصاد والمصالح النفعية البحــتة. فالــصين باتت تفكر بمنطق براجماتي مصلحي صرف؛ فهي تهتم بقضايا الــتجارة والاســتثمار والوصول إلى مصادر النفط والمواد الخام أكثر من اهتمامها الأيديولوجي بقضايا مثل الصين الواحدة أو تضامن العالم الثالث.

ويلاحــظ المحللــون أن تزايد الاهتمام الصيني بأفريقيا قد ارتبط بعملية إعادة تقويم دور أفريقيا في الإستراتيجية الأمريكية الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001. فقــد بدأت الولايات المتحدة تنظر إلى أفريقيا من خلال ثنائية موقعها في

إستراتيجية الحرب ضد الإرهاب، وثروتها النفطية والمعدنية التي تؤهلها لتكون بديلاً مريحاً لنفط الشرق الأوسط. وعليه فإن الحديث عن وجود شراكة إستراتيجية سواء أكانـــت أمريكية أو أوروبية أو صينية مع أفريقيا إنما هو حديث لا يخلو من أبعاد سياسية وأيديولوجية. ولكنه بالتأكيد يرتكز على دعائم مصلحية واقتصادية تصب لا محالة في قنوات الطرف القوي في هذه العلاقة.[34]

ربمـــا يكون ذلك مدعاة للقول بأن أفريقيا تشهد مرحلة تخاطف استعماري جديدة تسعى من خلالها قوى صاعدة في النظام الدولي مثل الصين إلى أن يكون لها نـــصيب معلـــوم في الثروة الأفريقية. لا شك أن السودان في بؤرة عملية السباق (الجديد) نحو القارة.

في ســـياق هذا السباق نحو أفريقيا، وعندما نظمت الصين في نوفمبر/تشرين الـــثاني2007 الملتقـــى الـــصيني الثالث الذي شاركت فيه (48) دولة أفريقية –من ضـــمنها السودان– أعلنت أنها خلال الخمسين عاماً الماضية قد أعفت (31) دولة أفريقية من ديون مجملها مليار وثلاثمائة وستون ألف دولار. وأن التجارة البينية بين الطرفين (الصين وأفريقيا) بلغت 30 مليار دولار. وأنها قدمت مساعدات لـــ (53) دولـــة أفريقية ولديها استثمارات مع 28 دولة أفريقية حيث أنشأت (900) شركة بالقـــارة السمراء، وبالتالي أصبحت منافساً قوياً للشركات الأمريكية والفرنسية في أفريقيا كسوق كانت مغلقة لهما في ما مضى.

تسعى الصين لبلوغ هدفها الإستراتيجي بخلق نظام دولي جديد أحد مرتكزاته إفـــريقيا وتكـــون الصين أحد أقطابه ولكن هذا السعي يتم بالطريقة الصينية التي تـــضمن لهـــا تحقـــيق مـــصالحها الاقتصادية الخاصة لتكون مظلة لتحقيق الهدف الإســـتراتيجي الأكـــبر. وللمحافظة على معدل النمو الثابت الذي يبلغ 9% رأي الخـــبراء الـــصينيون أنـــه بالسير على هذا المعدل الثابت فإن مصادر الطاقة المحلية ستنخفض انخفاضاً شديداً وبحلول العام 2045م سيكون اعتماد الصين على مصادر خارجـــية للطاقـــة يبلغ 45% من احتياجاتها وفي إطار سعيها للطاقة دخلت الصين إفـــريقيا وبـــدأت تتغلغل في مناطق النفوذ الأمريكي مثل نيجريا وجنوب إفريقيا والـــدول الفرانكفونية والأنجلوفونيه مكان النفوذ الفرنسي والبريطاني على التوالي ومنها السودان.[35]

لـــذلك عـــندما بدأ النشاط التجاري الصيني بالإضافة للمنافسة على البترول يقلـــق الـــولايات المتحدة قام الكونغرس الأمريكي عام 2000 بإنشاء لجنة لمراجعة العلاقـــات الأمـــريكية الصينية لدراسة انعكاس النمو الصيني في إفريقيا على الأمن القومـــي الأمريكي وخلصت هذه اللجنة في عام 2006م إلى أن الصين تتعامل مع الـــدول المارقة على الولايات المتحدة مثل السودان وزمبابوي وأنه لا توجد علاقة تضامنية هدامة تضر بالمصالح الأمريكية كالعلاقة الصينية السودانية.

(6) 3/2: العلاقات السودانية-الصينية

كـــان السودان أول دولة تعترف بجمهورية الصين الشعبية عام 1959م وكان الـــرئيس عبود هو أول رئيس سوداني يزور الصين سنة 1964م وقد كانت الصين مـــن كـــبار مستوردي القطن السوداني وقد وصلت العلاقات بين البلدين لدرجة عالـــية من التميز في عهد الرئيس نميري ويلاحظ أن العلاقات السودانية الصينية لا تتأثر بتعاقب الحكومات.

بعـــد العام 1989 كان الانفتاح الكبير للعلاقات السودانية الصينية، فالسودان يعـــاني من حصار مفروض عليه من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، بيـــنما الـــصين تسعى لبلوغ أهدافها الإستراتيجية.. وكان اللقاء على مائدة النفط الـــسوداني حـــيث شاركت الصين بفاعلية في استخراجه وتطويره في وقت كان السودان يقع تحت طائلة الحظر الاقتصادي الدولي والأمريكي بصفة خاصة. وذلك لإدراج اســـم الـــسودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب ولذلك فقد مثل قدوم الـــصين تحدياً للسياسة الأمريكية وانفتحت آفاق التعاون على المصالح المشتركة بين البلدين وقد تم التوقيع على اتفاقيات في مرافق مختلفة (مع وزارة الصحة 1994 ومع وزارة الكهـــرباء 1995 ومـــع وزارة المالية للعمل في البترول والتنقيب عن الذهب ومـــع وزارة الطاقـــة ومع بنك السودان ومع الجامعات السودانية وعام 1996 تم الاتفاق على تشييد كبري النيل الأبيض وفي عام 1997 اتفقت مع وزارة الري على تـــوريد معـــدات ري من خلال قرض تجاري)... حتى أصبح السودان عام 2004 أكـــبر شـــريك للصين في إفريقيا إذ بلغت جملة الصادرات السودانية للصين حوالي 96.9% مـــن جملة الصادرات السودانية. وقد شهدت العلاقات السودانية الصينية

تطـــوراً كبيراً منذ منتصف تسعينات القرن العشرين عندما تحولت الصين من أكبر مصدر للنفط إلى أكبر مستورد له.

وقـــد تعززت العلاقات الصينية السودانية بعد العام 1999 عندما بدأ السودان يـــصدر النفط في ظل قطيعة مع الغرب في الوقت الذي تحولت فيه الصين إلى ثاني أكـــبر مـــستهلك للـــنفط في العـــالم، وأصبحت تحصل على 15% من نفطها من السودان.[36]

تعـــد الـــسودان دولـــة نفطية واعدة إذ يبلغ احتياطيها النفطي حوالي خمسة مليارات برميل. وتنتج مليون برميل يومياً. وطبقاً لتقديرات منظمة التجارة العالمية فـــإن صـــادرات السودان النفطية إلى الصين تشكل نحو 64% من إجمالي صادراتها النفطـــية عـــام 2004. وقد بدأت الصين وارداتها النفطية من السودان عام 1995. ومـــنذ أن بدأت شركة النفط الوطنية الصينية CNPC اكتشاف النفط في السودان ونـــشاطها يزداد اتساعاً بدرجة كبيرة. وعندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية وتجارية على السودان تحركت الصين لسد الفراغ الذي تركته الشركات الغـــربية، حيث تمتلك نحو 40% من شركة بترول النيل الأعظم السودانية. ويغطي مـــشروع الـــنفط الصيني المشترك مساحة تصل إلى نحو خمسين ألف ميل مربع في جنوب السودان. ومن المتوقع أن يصل إنتاجه السنوي إلى حوالي 15 مليون طن من النفط الخام. كما يبلغ الاحتياطي النفطي لهذا المشروع نحو 220 مليون طن وهو ما يجعله أكبر المشاريع النفطية في الخارج.[37]

في عام 2000 حددت بكين السودان على أنها نقطة الانطلاق لحملتها لزيادة إنتاجها النفطي الخارجي إلى ثلاثة أضعاف في غضون أربع سنوات، رغم العقوبات الاقتـــصادية المفروضة على النظام السوداني. وتهيمن الشركة القومية الصينية للنفط الآن على مجموعة من الشركات الآسيوية التي تنقب عن النفط في حقول السودان بتـــرخيص من الخرطوم. وتعقّد العلاقات الصينية السودانية مجهودات الأمم المتحدة لعـــزل الخرطوم بسبب مزاعم ضلوعها في المذابح وعمليات الاغتصاب في دارفور. لقد عارضت بكين أو عملت على تخفيف الكثير من المسودات التمهيدية لقرارات كانت ترعاها الولايات المتحدة وتدين الخرطوم، ولوّحت بأنها سوف تستخدم حق الفيـــتو ضـــد فـــرض أي عقوبات أخرى. واستمرت الصين تعارض السياسات

الأمريكية تجاه السودان بقوة لدرجة أن الرئيس الصيني عيّن السيد/ليو جوين مبعوثاً خاصاً للحكومة الصينية للسودان. ويبدو واضحاً أن المبعوث يهدف بصفة أساسية لمـــتابعة التحركات الأمريكية تجاه السودان وخاصة دارفور عن كثب ويتولى الرد عليها بصورة مناسبة.

هـــذا الـــرد المناســـب كـــان وضحاً في فبراير/شباط 2007 عندما زار وفد الكونجرس الأمريكي دارفور. وقد عبّر الوفد -الذي ضم 11 عضواً- عن قلقه من تـــردي الأوضـــاع الأمنـــية في دارفور وتدهور الأحوال الإنسانية. فتصدى للوفد مبعوث الرئيس الصيني الذي زار دارفور وخاطب المجلس التشريعي في مدينة الفاشر (عاصـــمة ولاية شمال دارفور) حيث قال: "إن كثيراً من الناس يدعي بوجود إبادة جماعية في دارفور، نحن لا نرى ذلك ولا نصدق أن شعب السودان المسالم يمكن أن يقوم بالإبادة الجماعية. نحن نرى أن النـــزاع قام لشح الموارد ويجب تطويرها ونحن في الصين على استعداد للمساهمة في ذلك".[38]

(6) 4/2: الصين وأزمة دارفور

كمـــا سبق ذكره إن السودان أصبح يشكل أهمية إستراتيجية للصين. لذلك لـــوحت الصين عدة مرات باستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع الدول الغربية مـــن فرض عقوبات على السودان من خلال قضية دارفور وحقوق الإنسان. وقد أقـــرت الصين إرسال قوات لحفظ السلام ضمن القوات الدولية المختلطة (الهجين) في الإطـــار التنموي والاقتصادي على أن تعمل قواتها في مجال إنشاء الطرق وإعادة إعمار البنى التحتية في دارفور وفي المستشفيات والمدارس. [39]

تـــسعى الـــصين لنفط دارفور وربما تشاد وعليه لا تود الصين أن ترى وجه أمريكا منافساً لها في دارفور أو تشاد أو حتى مراقباً عن قرب لمصالحها في السودان ولهـــذا دأب المـــبعوث الصيني للسودان بخصوص دارفور على الترديد أن الصين لا ترى أن هناك إبادة جماعية وإنما يمكن حل المشكلة في الإطار السياسي دون الحاجة لـــتدخل دولي وقـــد انتقل هذا الصراع إلى مجلس الأمن الدولي حين قامت الصين بجهـــد كبير لإضافة فقرة تنص على موافقة الحكومة السودانية على إرسال قوات دولـــية لدارفـــور في القرار رقم (1706) وكذلك عندما ساهمت مع الحكومة في

صـــياغة مشروع العمليات المختلطة (الهجين) الأمر الذي ربما يدفع أمريكا للبحث عن طرق أخرى للتدخل في السودان حفاظا على توازن القوى القائم على السيطرة على الأماكن الإستراتيجية ومنابع الطاقة.

وقـــد دعمت الصين السودان ليس اقتصادياً فحسب بل سياسياً ودبلوماسياً وإعلامـــياً. وفيما صوتت الصين لفرض عقوبات على إيران بسبب الملف النووي، اســـتمرت تدافـــع عن السودان وتقف في وجه العقوبات التي تتحرك داخل مجلس الأمـــن ضـــد السودان لدرجة أن علق بعض المراقبين بأن المبعوث الصيني في الأمم المـــتحدة، ليو قوي جين، وكأنه يقوم بمهام وزير الخارجية السوداني من الباطن. أو أن دارفـــور إقلـــيم من الأقاليم الصينية.[40] وقد جلب لها موقفها هذا الضغوط من الغـــرب فهـــددت العديـــد من الدول مقاطعتها للأولمبياد (التي نظمتها الصين) في أغسطس/آب2008، لكن جرت المناسبة بنجاح.

كما اتهمت الدول الغربية الصين بأنها تزود السودان بأسلحة متطورة. جاء رد الـــصين أن مبـــيعات الأســـلحة الـــسودانية من الصين لا تتجاوز 8% من حجم مـــشتريات الخـــرطوم من السلاح. وقالت إن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبـــريطانيا هـــي أكبر الدول المصدرة للسلاح للدول النامية بما في ذلك السودان، حيث ظلت الولايات المتحدة تشكل أكبر بائع للسلاح في العالم بنسبة 36%، تليها روسيا بحصة 28%، وبريطانيا 11%، وألمانيا 6%، والصين 3%. وأشار الرد الصيني إلى أن الـــسودان ثالث أكبر منتج للسلاح التقليدي في أفريقيا بعد مصر وجنوب أفريقيا. وأن هناك سبع دول تبيع السلاح للسودان، وأن الصين حتى لو توقفت عن ذلك لا يؤثر في الأمر شيء.[41]

رغم ظروف الحرب استمرت الصين تدعم السودان حيث قدمت مساعدات بلغـــت قيمتها 60 مليون يوان صيني في إطار البرنامج التنموي الذي تسعى الصين لـــتقديمه لشعب إقليم دارفور لإعمار ما دمرته الحرب. كما استمرت مساعيها لمنع أي عقوبات ضد السودان. وكانت الصين تردد دائماً أن فرض عقوبات لن يؤدي إلا إلى زيـــادة التعقيد عبر عدم تشجيع الحكومة السودانية تجاه حل الأزمة.[42] وفي 11 أغـــسطس/آب 2008 أعلـــنت الصين استعدادها للتعاون مع السودان والمجتمع الـــدولي لتجاوز مذكرة مدعي المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني البشير

بارتكــاب جــرائم حــرب في دارفور. وأكدت دعمها لموقف الاتحاد الأفريقي والجامعــة العــربية حيال الأزمة. وقالت أن المذكرة تؤثر على العملية السلمية في دارفور. [43]

بــسبب هــذه المواقف الصينية تجاه السودان اتهم المبعوث الأمريكي السابق للسودان (حتى يونيو/حزيران 2008)، إلياسون، الصين بحماية الخرطوم. كما ذهب بعــض المراقبين إلى وصف ما يجري من صراع بين أمريكا والصين في السودان بأنه "حــرب باردة جديدة تدور بين أمريكا والصين حول نفط ويورانيوم دارفور."[44] وهذا ما سوف يتضح من خلال الفصل التالي.

هوامش الفصل السابع

1. عبد الرحمن أبو خريس، **السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا وتأثيراتها على السودان** (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008)، 7.
2. عبد الرحمن أبو خريس، **السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا**...8.
3. فيصل محمد موسى , **موجز تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**، (ليبيا: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997)،131.
4. بدر حسن الشافعي، **في البحيرات العظمي.. فرنسا ترتدي ثوباً أمريكياً**، موقع انترنت. www.Islamonline.net/Arabic/Politics.
5. بدر حسن الشافعي، نفس الإحالة السابقة.
6. عبد الرحمن أبو خريس، **السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا وتأثيراتها على السودان، 15.**
7. أبو خريس، **السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا...، 17.**
8. أبو خريس، **السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا...، 20.**
9. جلال عبد العزيز عبد الرحمن، "**المنظمة الحكومية الفرانكفونية**"، آفاق افريقية، العدد الرابع، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، خريف 2001، 7.
10. جلال عبد العزيز، "المنظمة الحكومية الفرانكفونية، 8.
11. وليد نور الدين، **قمة الفرانكفونية.. من الثقافي إلى السياسي**، موقع انترنت: www.lslamonline.net/arabic/political
12. عون الشريف قاسم، "**الرحالة الفرنسيون إلى السودان**"، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد الرابع، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الخرطوم، فبراير/شباط 2005م،82.
13. عون الشريف قاسم، "**الرحالة الفرنسيون إلى السودان...، 88.**
14. العلاقات الفرنسية، التقرير الإستراتيجي لعام 2004، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، 170.
15. **العلاقات الفرنسية**، التقرير الإستراتيجي لعام 2003، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، الخرطوم، ص223.
16. أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا...، 40-42.
17. أحمد زعيم , **الموقف الفرنسي تجاه قضية دارفور وعلاقتها بتشاد**، موقع الانترنت: www.sudanonline.com.mar20/2007
18. طلعت رميح، **حركة دارفور من الزاوية الإستراتيجية**، 2008/2/29، موقع انترنت: www.almoslim.net/moslim-files
19. طلعت رميح، حركة دارفور من الزاوية الإستراتيجية.
20. أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا...، 41.
21. أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا...، 21.

22. صحيفة **الرأي العام** (السودانية)، 2007/11/3.
23. **السوداني**، الخرطوم، 2007/11/4.
24. **أخبار اليوم** (السودانية)، الخرطوم، 2007/10/29.
25. حسن عيسى الطالب، سفير بوزارة الخارجية السودانية وقد عمل كأول قنصل عام في مدينة أبشي التشادية في الفترة من 1993– 1995، "محنة أطفال دارفور المختطفين"، مقال نشرته صحيفة **الصحافة** السودانية، الخرطوم، العدد 5169)، 2007/11/7م.
26. تــصريح الناطق الرسمي للقوات المسلحة السودانية، عميد عثمان الأغبش، لوسائل الإعلام حول مقتل الجندي الفرنسي بغرب السودان على يد القوات المسلحة السودانية، 2008/4/6.
27. Richard Bernstein and Ross Munro, **The Coming Conflict With China** (Random House:1998).
28. John Ikenberry, "The Rise of China and the Future of the West: Can Liberal System Survive?", Foreign Affairs, January/February 2008, 23.
29. John Ikenberry, The Rise of China…, 24.
30. أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية: 2006 – 2007م، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (18)، ربيع 2008، 180.
31. الرأي العام، 08/6/10.
32. B. Smith, "Western Concern at China's Growing Involvement in Africa", www.asiantribune,com/show-article.php.id,10.4.2006.
33. Johnson Kurlantzick, Beijing's Safari: China's Move into Africa and its Implication for Aid, Development and Governance, China Programme, Washington DC: Carnegie Endowment, November 2006.
34. Joshua Eisen and Johnson Kurlantzick, China's Africa Strategy, Current History, May 2006, 219-224.
35. Gao Jinyuan, China and Africa: the Development of Relations over Many Years, African Affairs, Vol. 83, No.331, April 1984, 24.
36. حمدي عبد الرحمن حسن، "العلاقات الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟" آفاق إستراتيجية، العدد الأول، يناير/كانون الثاني 2008،1.
37. حمدي عبد الرحمن حسن، العلاقات الصينية الأفريقية...، 3.
38. حسن، العلاقات الصينية الأفريقية، 5.
39. صحيفة **الانتباهة**، الخرطوم: 2008/1/20.
40. **الصحافة**، الخرطوم، 2008/3/11.
41. **الرأي العام**، الخرطوم، 2008/3/8.
42. تقرير إدارة البحوث بالكونجرس الأمريكي، سبتمبر/أيلول 2007.
43. **الرائد**، 2008/8/12.
44. محمد عبد الله سيد أحمد، أمريكا والصين، الصحافة، 2008/6/21.

صراع القوى العظمى (II):
الدور الأمريكي في أزمة دارفور

الحديث عن البعد الدولي لأزمة دارفور أو تدويلها يقتضي كشف أهم ملامح البيئة الدولية التي تفاعلت في إطارها عناصر الأزمة. فبعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي برزت الولايات المتحدة في سياق نظام دولي أحادي القطبية كقوة مهيمنة إلى حد كبير على السياسة الدولية ومؤثرة على مجريات الأحداث ومسار العلاقات الدولية وما يترتب ذلك على تأثير (أو تدخل) في الشؤون الداخلية للدول.

لاحظ المحللون أن مخططي وإستراتيجيي الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعوا نصب أعينهم السيطرة على العالم عن طريق القوة العسكرية مع استخدام دبلوماسية المدفع لتبقى الولايات المتحدة هي القطب الأوحد في العالم. وقد بيّنت الوثائق التي صدرت عن مؤسسة راند كوربوريشن الأمريكية والمقربة من البنتاجون والبيت الأبيض أنه لا يمكن تحقيق هذه الإستراتيجية إلا من خلال السيطرة على الاقتصاد العالمي بما فيه الموارد الطبيعية ومن ضمنها النفط الذي يعد المورد الأهم من هذه الموارد للدول المستضعفة. كما عمل إستراتيجيو الولايات المتحدة على تطويع الدول من خلال فرض الوصاية السياسية عليها، مدركين أن تحقيق هذه الإستراتيجية يتطلب وجود قوة عسكرية ضخمة جداً ومزودة بترسانة هائلة من الأسلحة المتطورة بما فيها النووية تنتشر في كل أنحاء المعمورة.[1]

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة كثّفت واشنطن من تواجدها العسكري في العديد من دول العالم وذلك استناداً إلى خطة السياسة الخارجية التي وُضعت في عام 1992م بواسطة نائب الرئيس الأمريكي ديك شيني، وزير الدفاع آنذاك، والتي

أكــدت ضــرورة تحقــيق التفوق العسكري والسياسي في العالم. وفي عام 2002 نــشرت مجموعة "المشروع الأمريكي الجديد" التي يشرف عليها ديك شيني ووزير الــدفاع الــسابق دونالد رامسفيلد والرئيس السابق للبنك الدولي بول وولفوفيتز تقريراً بعنوان: "إعادة بناء الدفاع الأمريكي" دعت فيه إلى رفع الإنفاق العسكري، وإقامــة القــواعد العسكرية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط. وقسمت وزارة الدفاع العالم إلى خمس قطاعات:[2]

أولاً: القــيادة الشمالية، وتشمل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وكوبا، يقع مقرها في قاعدة القوات الجوية في كولورادو؛

ثانياً: القيادة الجنوبية، وتشمل أمريكا الوسطى والجنوبية (ميامي، فلوريدا)؛

ثالثاً: قيادة المحيط الهادي، وتشمل الصين والهند واستراليا ودول جنوب شرق آسيا ومقرها (هونولولو، هاواي)؛

رابعــاً: قــيادة أوربا، يقع مقرها في شتوتغارت-فايهنغن في ألمانيا، وتشمل روسيا وأوروبا والمغرب العربــي وجنوب أفريقيا والمحيط المتجمد الجنوبــي، كما تضم أيضاً إسرائيل وتركيا؛

خامــساً: القيادة الوسطى، ويمتد نطاق عملها من القرن الأفريقي وصولاً إلى آسيا الوسطى بما في ذلك الشرق الأوسط - المنطقة الأهم بالنسبة لواشنطن (قاعدة مــاك ديــل الجوية - فلوريدا). وقد تم فصل القطاع الخاص بأفريقيا لاحقاً في ما عُرف ب"الأفريكوم".

ومن خلال التقارير والدراسات الإستراتيجية العسكرية الأمريكية يؤكد خبراء متخصصون في الشأن الأمريكي أنه يتواجد حالياً أكثر من سبعمائة قاعدة أو منشأة عــسكرية خارج أمريكا، فيما يشير آخرون إلى وجود أكثر من ألف قاعدة إذا ما أُضــيفت إليها القواعد السرية، إضافة إلى مراكز التجسس ونقاط الارتكاز، فضلاً عــن أشــكال أخرى للتواجد العسكري الأمريكي في كثير من دول العالم مثل ما يُعــرف ب(التــسهيلات العــسكرية). وتشير التقديرات إلى أن المباني العسكرية الأمــريكية الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية تفوق الــ845 ألف (من معــسكرات، وقواعد ومطارات، ومرافئ، ومستشفيات، الخ...) تمتد على مساحة 30 ملــيون هكــتار. ويقــدر الكاتب الأمريكي كالمرز جونسون حجم الانتشار

العسكري خارج الأراضي الأمريكية بأكثر من نصف مليون عنصر بين جنود وعملاء استخبارات وتقنيين ومتعاقدين، إضافة إلى نحو 45 ألف من المستخدمين المحليين.[3] إذن هذا هو الإطار الأشمل للصورة التي ينبغي أن نقرأ فيها الدور الأمريكي في دارفور، وهي تعني أن ننظر للدور الأمريكي من خلال إستراتيجيتها العالمية خاصة من خلال سياستها تجاه أفريقيا.

السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا:

بعد أن انتهت الحرب الباردة شهدت حقبة التسعينيات من القرن العشرين تبلور ملامح اهتمام دولي بأفريقيا تحولت معه القارة إلى ساحة صراع تجلى في السياسات الأمريكية والصينية والفرنسية. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أهم لاعب على الإطلاق على الساحة الأفريقية منذ أن أعلنت تحديها للنفوذ الأوربي التقليدي في أفريقيا وخصوصاً الفرنسي وتبلورت مرتكزات السياسة الأمريكية في التالي:[4]

أ. الحصول على البترول حيث تستهدف أمريكيا الحصول على 25% من استهلاكها اليومي من البترول البالغ 20 مليون برميل يومياً من أفريقيا مع حلول 2020 كبديل ربما عن بترول الشرق الأوسط الذي أصبحت تكلفته الأمنية باهظة.

ومن المؤشرات في هذا المجال تورط كونداليزا رايس إبان عملها في شركة "شيفرون" النفطية في دعم نظام الحكم العسكري في نيجيريا إضافة لمساندة شركة هاليبر تون التي يعمل فيها نائب الرئيس الأمريكي ديك تشني نظام أباشا في نيجيريا أيضاً وهي الدولة المرشحة أن يصل معدل إنتاجها اليومي في 2010 إلى أربعة ملايين برميل يومياً من النفط بما يؤهلها أن تكون في صدارة منتجي النفط في العالم إلى جانب إيران وروسيا والسعودية. كما ظلت أهداف الوصول إلى مناطق التعدين والموارد الخام وحماية التجارة البحرية وفتح الأسواق الأفريقية أمام حركة التجارة والاستثمارات الأمريكية أغراضا معلنة للسياسات الأمريكية.

ب. الحرب الأمريكية المعلنة على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في ضوء أن أفريقيا تعد الحلقة الأضعف في سلسلة الإرهاب الدولي مع سهولة

اختراق الحدود وحالة الفشل أو الهشاشة للدولة الوطنية ووفرة الموارد الطبيعية فـــيها خـــصوصاً مـــع وجود تجارة غير مشروعة للماس في مناطق البحيرات العظمى وحوض نهر مانو.

وفي هذا السياق اعتمدت أمريكا على الآليات الآتية:[5]

1. دبلوماسية التجارة مع أفريقيا كآلية بديلة عن المساعدات والمنح الاقتصادية فتم الإعلان عن الشراكة الاقتصادية مع أفريقيا.
2. اعتماد عدد من القادة الأفارقة كنماذج للقادة الجدد في أفريقيا يمكن أن يحملوا لواء التطور الديمقراطي كبديل عن وجوه شمولية.
3. مـــبادرة دول القـــرن الأفريقي التي أعلنها كلينتون 1998 والتي لحقتها مبادرة بـــوش بـــدعم دول شرق أفريقيا ب100 مليون دولار لرفع قدراتها في الحرب على الإرهاب.
4. اعتماد عدد من الدول كنموذج قائد في الجهات الأفريقية مثل جنوب أفريقيا في الجنوب ونيجيريا والسنغال في الغرب وإثيوبيا في الشرق وكينيا وأوغندا في الوسط، وذلك للقيام بأدوار تنافسية مع الدول العربية في أفريقيا.
5. وجود عدد من القواعد العسكرية الأمريكية في أفريقيا جيبوتي 2002م وطرح مـــبادرة الساحل التي وسعت عام 2005 لتشمل عشر دول أفريقية مضافة إلى الدول الأربع (مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر).
6. تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لأفريقيا في فبراير/شباط 2007م ضمن هيكلية وزارة الدفاع الأمريكية. وقد تم ذلك من خلال (الأفريكوم).
7. المشاركة في بعض عمليات مكافحة الإرهاب وذلك بالتخطيط في مارس/آذار 2004 لعملـــيات ضد الجماعة السلفية للدعوة والجهاد في أعقاب اختطاف 32 ســـائحا من الصحراء الجزائرية إضافة لقصف مناطق بالصومال في يناير 2007 كان يعتقد بأنها تأوي بعض عناصر القاعدة.
8. اعـــتماد وكـــلاء إقليميين للحرب على الإرهاب وتشجيع أسلوب التدخل في الشؤون الداخلية (الحالة الإثيوبية في الصومال 2007).
9. التدخل بشكل حاسم في التسويات الكبرى بمناطق الصراع في القارة الأفريقية اســـتقلال إريتـــريا، انتهاء الصراع في أوغندا، الإطاحة بموبوتو في الكونغو،

إسقاط النظام العسكري في سيراليون، انتهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان.

كما يرى المراقبون أن السياسات الأمريكية تجاه أفريقيا ما زالت تحظى بقدر من الجدل في دوائر صناع القرار حيث ناقشت دراسة صادرة عام 2006 مسألة أهداف التدخل الإنسانية والتوجهات الإستراتيجية الأمريكية نحو أفريقيا وخلصت إلى أن القارة تكتسب أهمية إستراتيجية متزايدة للولايات المتحدة بالإضافة إلى كونها مصدر قلق إنساني وفي هذا السياق طرحت الدراسة عدد من التساؤلات تشمل تأثير الشأن الأفريقي على الدوائر الانتخابية الأمريكية، الوجود الصيني في أفريقيا ومدى تهديده للمصالح الأمريكية والموقف الأمريكي من الدول المنتجة للطاقة في قضايا الأمن والشفافية والتطور الديمقراطي.[6]

كذلك أشارت العديد من الدراسات والبحوث الإستراتيجية الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة تسعى في إطار إعادة ترتيب المسائل المرتبطة بأفريقيا إلى إعادة تقسيم القارة السمراء إلى خمس مناطق رئيسة تجعل لكل منطقة دولة محورية مسؤولة أمام الولايات المتحدة.. ذلك لأن إفريقيا أحد أكبر المصادر للمواد الخام والموارد كما تعتبر من الأسواق الواعدة، وقد تم التقسيم كالآتي:[7]

المنطقة الأولي: هي غرب إفريقيا وتصبح نيجيريا هي الدولة المحورية فيها وذلك بسبب عدد سكانها البالغ 80 مليون نسمة بالإضافة لثرائها النسبي وغناها بالموارد والخامات وتشمل المنطقة من السنغال غرباً إلى تشاد شرقاً.

المنطقة الثانية: هي جنوب ووسط إفريقيا وتضم الكونغو الكبرى (برازافيل وكينشاسا السابقتين) وانجولا وأفريقيا الوسطى والغابون وزائير سابقاً أي الكونغو الديمقراطية حالياً والأخيرة هي الدولة المحورية لهذه المجموعة.

المنطقة الثالثة: وهي منطقة البحيرات الكبرى وتضم يوغندا ورواندا وبوروندي وكينيا وتنزانيا وتكون يوغندا هي الدولة المحورية للمجموعة والمعنية بتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية.

المنطقة الرابعة: هي جنوب إفريقيا وتضم اتحاد جنوب إفريقيا وموزمبيق وبتسوانا وزامبيا وزمبابوي وملاوي وناميبيا والدولة المحورية لهذه المجموعة هي اتحاد جنوب إفريقيا.

المنطقة الخامسة: هي منطقة القرن الأفريقي وتضم السودان وأثيوبيا وإريتريا والصومال وجيبوتي والدولة المحورية هي أثيوبيا.

هـــذا مـــع ملاحظة إخراج إفريقيا شمال الصحراء، إفريقيا العربية (المغرب، تونس، ليبيا، الجزائر، موريتانيا) من هذه الإستراتيجية. وقريب من هذه التقسيمات ذهب الكاتب الكيني الأصل الأمريكي الهوية علي المزروعي في نظريته (الاستعمار من الداخل).

وقـــد قامـــت الولايات المتحدة بتشكيل قوات أسمتها قوات درء الكوارث الأفـــريقية (A.C.R.E) وقاعدتها في كامبا بشمال يوغندا بغرض تنفيذ إستراتيجيتها المعلنة وغير المعلنة وقد تم تحويلها ضمن قوات أخرى لقيادة موحدة باسم أفريكوم (AFRICOM Command) بـــدءاً من أكتوبر/تشرين الأول 2007. بحسب وكيل وزارة الدفاع الأمريكي للشؤون السياسية، ريان هنري، إن قوات الأفريكوم سوف تكـــون فريدة في مهمتها وفي هيكل قيادتها. في 21 و22 يوليو/تموز 2007 أجرت الولايات المتحدة مشاورات مكثفة مع دول أفريقية وبعض الحلفاء الآخرين في فترة الإعـــداد والتخطـــيط لهذه القوة. وقد عين الرئيس الأمريكي جورج بوش الجنرال ولـــيام كيب وارد قائدا أول للأفريكوم لتبدأ عملياتها في نهاية العام 2008. ويشير البنـــتاجون إلى أن الهـــدف الأساسي للقيادة الأمريكية في أفريقيا هي تطوير بيئة مستقرة في القارة لترقية المجتمع المدني وتحسين مستوى الحياة للسكان.[8]

أشـــار هنري إلى "أهمية أفريقيا المتعاظمة لأمريكا التي تشكل 35% من كتلة اليابـــسة في الكرة الأرضية و25% من سكان العالم. وقد حان الوقت لكي تدرك الـــولايات المتحدة الأمريكية أهمية القارة وأن تعزز جهودها وتزيد نشاطها فيها... وتـــأتي الأفـــريكوم كخطـــوة مهمة في هذا الاتجاه. وهي تركز على المساعدات الإنـــسانية والنـــشاط المدني والمهنية العسكرية، ومساعدات لحماية الحدود والأمن البحري والاستجابة للكوارث الطبيعية."[9]

غـــير أن مـــن أولى العقبات التي تواجه عملية نشر هذه القوات الأمريكية في أفريقيا هي أنها لم تجد ترحيباً من الكثير من الدول الأفريقية حيث ترى هذه الدول أنها سوف تصبح هدفاً للإرهاب إذا ما استضافت هذه القوة. كما يتخوف البعض مـــن الأبعـــاد السياسية للمبادرة الأمريكية، وأنها تعوق جهود الإتحاد الأفريقي في

تطويــــر قدراته الأمنية الذاتية.[10] وقد أعلنت بعض الدول رفضها صراحة لهذه القوة مثل الجزائر وليبيا عندما زارها دبلوماسيون أمريكيون في يونيو 2007. بل رفضت الدولـــتان أن تـــدخل هذه القوة في أي من الدول المجاورة لهما. غير أن دولاً مثل ليـــبيريا قد وافقت وسوف تشكل ليبيريا إحدى القواعد الرئيسة لتمركز هذه القوة الـــتي سوف تتوزع قيادتها على عدة دول أفريقية. وقد دافعت رئيسة ليبيريا، إيلين جونـــسون، بـــأن قوة البنتاجون لن تشكل مشروعاً أمريكياً للمصلحة والنفوذ بل تـــساعد الـــدول الأفريقية على تطبيق الديمقراطية، التنمية المستدامة ورفع مستوى الحياة للشعب في بيئة آمنة وبتعاون ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية.[11] وأكد ريان هنري أن قواتهم لن تشعل أي حرب لكنها سوف تكون مستعدة للتدخل إذا ما تعرضت دولة أفريقية لمحنة أو تكون على حافة الانـــزلاق في حرب أهلية.

غـــير أن الـــنقاد يشيرون إلى أن القارة أصلاً غارقة في صراعات عنيفة: فمن تشاد إلى السودان، ومن الكونغو الديمقراطية إلى الصومال، ومن نيجيريا إلى الجزائر سلسلة اضطرابات وعدم استقرار. لكن يرى المحللون أن الهدف الأساسي (الخفي) هو حماية المصالح التجارية الأمريكية من الهجوم وتأمين المصالح الغربية والأمريكية، وتـــأمين خطوط نقل الموارد الطبيعية الأفريقية من قوات تراها أمريكا معادية لها. لكل ذلك يرى المحللون أن نقل القيادة العسكرية الأمريكية الجديدة (أفريكوم) من مديـــنة ســـتوتغارت الألمانـــية إلى داخل أفريقيا بأنه محاولة لإعادة استعمار أفريقيا بـــشكل جديد.[12] لذلك كانت الحكومة السودانية ترفض باستمرار تدخل القوى الأجنبية في قضية دارفور أو إدخال قوات غربية خوفاً من الأجندة الخفية.

أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في السودان:

إن اهتمام الولايات المتحدة الزائد بالسودان منذ تسعينات القرن العشرين ينم عـــن أهداف ومصالح أمريكية متعددة الأبعاد. كما أن هناك دوافع وأسبابا كثيرة (كما سيرد تفصيله لاحقاً). إحدى المظاهر التي تؤكد اهتمام أمريكا بالسودان هو كثرة المسؤولين الأمريكان الذين زاروا السودان خلال العقد الأخير، وكذلك كثرة المـــبعوثين الأمريكيين الخاصين بالسودان (especial envoys). فمن أمريكا جاءت ميليـــسا ويلز، وجاء شارلز سنايدر، وهاري جونستون وجون دانفورث وأنريات

ناتسيوس وريتشارد وليامسون. بل أن بعضهم تكررت زيارته للسودان عدة مرات في العـــام الواحد. الملاحظ أن كثرة عددهم وزياراتهم تمت بسبب دارفور أكثر مما كان يتعلق بمشكلة الجنوب.

و لم يقـــف الأمر عند هذا الحد بل، كما يرى المراقبون، إن تداعيات أزمة دارفور تشير إلى تأليب الإدارة الأمريكية للمجتمع الدولي ضد السودان مستنفرة إمكاناتهـــا الإعلامـــية والدبلوماسية لهذا الغرض. لذلك شجعت المتمردين بل دعمـــتهم سياسياً ومعنوياً، وكانت البداية للتدويل بعثة أوفدتها الأمم المتحدة لتقـــصي الحقائـــق في الإقليم بعد تداول معلومات في الأروقة الدولية تفيد أن مليـــشيات مـــسلحة موالية للحكومة المركزية في الخرطوم، ارتكبت مجازر في دارفـــور مسببة في نـــزوح الآلاف من المنطقة.[13] ثم توالت الضغوط الأمريكية على الحكومة السودانية.

إن تحـــول السياسة الأمريكية وميلها إلى ممارسة صنوف من الضغوطات على الخـــرطوم من خلال هذه الأزمة مرتبطة بنوعين من الأهداف، الأولى بعيدة المدى والثانـــية آنـــية. فالأهـــداف البعيدة المدى تدخل ضمن سياسة التفكيك وإعادة التـــركيب في إطـــار إستراتيجية الشرق الأوسط الجديد، كما تدخل أيضاً ضمن مصالح اقتصادية مرتبطة بالنفط.[14]

بالإضافة إلى النفط لأمريكا أهداف أخرى تسعى لتحقيقها من وراء التدخل الأجنبـــــي في دارفـــور تحـــت غطاء الأمم المتحدة، تتمثل في السعي لتنصير هذه المـــنطقة المهمـــة والسيطرة عليها لما لها من أهمية إستراتيجية يمكنها من التأثير على الـــدول المجاورة لها، وتمتعها بالموارد وعلى رأسها البترول،[15] فضلاً عن فصل العالم الأفريقـــي المسلم عن باقي القارة الأفريقية خشية انتشار الإسلام في ربوع أفريقيا. ولهـــذا يـــسعى العالم الغربـــي لعزل العنصر الأفريقي المسلم عن العنصر العربـــي وتنصير هذا الجزء المسلم بمساعدة من الصهيونية العالمية.[16]

إن الأطمـــاع الأمريكية للتحكم في القارة الأفريقية موجودة منذ فترة طويلة جـــداً، فهم أرادوا أن يكون السودان مدخلهم للقارة الأفريقية وبالسيطرة عليها، يـــسيطر علـــى عمليات نقل السلاح، لذلك يتفق البعض على أن ذلك يتم ضمن إستراتيجية أمريكية تريد أن تتحكم في القرن الأفريقي عبر السودان.[17]

أمـــا الأهداف القريبة المدى فهي ذات ارتباط وثيق بالانتخابات وإعلان فوز بـــوش بفتـــرة رئاســـية ثانية. الملاحظ إن الحزبين الجمهوري والديمقراطي خلال حملتـــيهما حـــاولا اســـتغلال أزمـــة دارفور وتوظيفها لكسب أصوات الأفارقة الأمـــريكان، فقـــد صـــورت لهم هذه الأزمة على أنها صراع بين القبائل العربية المدعـــومة مـــن الحكومة مع القبائل الأفريقية، من هنا جاء وصف أحداث دارفور بعمليات الإبادة الجماعية، وكذلك مطالبة كتلة السود في أروقة الكونغرس الرئيس بـــوش بالعمـــل على استصدار قرار قوي من مجلس الأمن الدولي يخول تكوين قوة مـــتعددة الجنـــسيات لوقف ما اعتبره فظاعات ترتكب ضد المدنيين الأفارقة، شبيه بالذي حدث في الكونغو 1994 والصومال عام 1992. ولقد حاول النواب صرف الرأي العام عما ارتكبته الولايات المتحدة في سجن أبو غريب وغوانتانامو.

يبدو، من قرائن الأحوال في السلوك الأمريكي، أن ما تريده الولايات المتحدة الأمـــريكية، هـــو نفط منطقة دارفور وتشاد بل وكل منطقة السودان القديم من الصومال إلى نيجيريا تكون تحت قبضتهم، فهم الآن ينتظرون كازاخستان وأفريقيا، حـــتى لا يـــصل سعر البرميل الواحد من النفط 155 دولاراً وهذا هو الذي يفسر الـــسرعة والعجلة في الإدانة والتهديد باحتلال السودان.[18] وهنالك إدارة إمبريالية جديـــدة تـــسمى بالمـــنظمات الطوعية أو الإنسانية، وهي واجهات استخباراتية، وشـــركات لجمـــع المال لصالح أعضائها، وهي تضخم المشاكل لتبرير التدخل في الـــدول المستهدفة، ومنها الحصول على أموال الدول الداعمة، فهي تجمع البلايين باسم المساعدات الإنسانية وتنفق القليل.[19]

يـــرى بعـــض المراقبين أن مشكلة دارفور بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أصـــبحت لعـــبة انتخابية وسط الأمريكان، فاللوبيات المختلفة لها قدرتها الهائلة في الـــتأثير على الرأي العام الأمريكي، ومن ثم على الحزبين الجمهوري والديمقراطي، اللـــذان يـــشكل أحدهما الحكومة في آخر المطاف. وأبرز هذه اللوبيات: اللوبـــي الـــصهيوني المـــسيحي المتطـــرف، واللوبـــي الأسود، ولوبـــي صانعي السلاح، ولوبـــي شركات البترول، والشركات عابرة للقارات، وهي معظمها قد توحدت آراؤهـــا حول ما يجري في دارفور وصار من الصعب على الإدارة الأمريكية تجاهل ضغوط هذه اللوبيات، بل وجدت من الأفضل تبني مواقفها كضرورة انتخابية.

أمـــا بخصوص اللوبـــي المسيحي المتطرف في الولايات المتحدة فقد وجد في مـــشكلة دارفـــور فرصـــة سانحة للتأثير علي أتباعه لإثبات تفوق القيم المسيحية الديمقـــراطية عما سواهما من قيم، ومحاولة تغيير ومحو التاريخ الذي شهد انتهاكات واســـعة من هؤلاء المسيحيين ضد السود الذين تم جلبهم من أفريقيا، والإبادة التي مورســـت ضد الهنود الحمر أصحاب الأرض الحقيقيين داخل الولايات المتحدة.[20] هـــذا بالإضـــافة إلى أن اليمين المسيحي داخل الولايات المتحدة ظل يقدم الدعم والمـــساندة مـــنذ وقت مبكر للحركة الشعبية لتحرير السودان، سواءً كان بالدعم المـــادي أو الـــدعم المعنوي. وقد قام بتصعيد قضية الاضطهاد الديني في السودان، وجعل منها القضية الأولى على مستوى العالم قبيل التوصل إلى اتفاقيات السلام في عـــام 2005. وقـــد رأت هذه المجموعة فيما يبدو في مشكلة دارفور بداية لتحقيق أحلامها، مع بدء أكبر مجموعتين في الشمال والوسط والغرب بالاقتتال لأن الحرب سوف تؤدي إلى إضعاف الاثنين في المستقبل، بينما تستغل الحركة الشعبية لتحرير الـــسودان فرصـــة الـــسلام المؤقتة هذه في تجميع قواها المعنوية والعسكرية لأجل الإطاحة بالمجموعتين في آخر المطاف.[21]

كمـــا يـــبدو أن جماعـــة أخرى من اليمين المسيحي رأت في مشكلة دارفور والنـــــزوح الكثـــيف الذي نجم عنها فرصة ذهبية للتبشير بالدين المسيحي وسط هـــؤلاء اللاجئين الجياع الحفاة، وذلك لأن الإنسان في قمة بؤسه يمكن التأثير فيه بـــسهولة مـــن خـــلال الإغراءات بالطعام، أو توفير الحماية أو اللجوء إلى الدول الكـــبرى، وتـــوفير فرص العمل ونحو ذلك. وللكنيسة الإنجيلية تجارب واسعة في مـــنطقة جبال النوبة، حيث أفلحت في تنصير أعداد من المسلمين في تلك المناطق، وقد انعكس ذلك على أسمائهم التي تحتوي أسماء محلية الطابع وأسماء إسلامية وأخيراً أسماء مسيحية.[22]

في الحقيقة أن الاندفاع الحماسي لليمين المسيحي للتصدي لمشكلة دارفور، ورائه غايـــات وأهداف، ربما تكون أبعد ما يكون من مسألة الحماس والغيرة الدينية وغيرها مـــن شـــعارات بـــراقة، وذلـــك لسبب بسيط هو أن الدين قد تم استغلاله من قبل المستثمرين ورجال الأعمال، مثله مثل أي سلعة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية، وصارت له مؤسساته المالية وشركاته الاقتصادية وأجهزة إعلامية مستغلة ومؤثرة.23

أمـــا اللوبــــــي الثالث الذي وجد من مشكلة دارفور أمراً يعنيه مباشرةً هو اللوبـــي الأسود الذي يميل لصالح الديمقراطيين تلقائياً، وقد تمت استثارته من خلال تصوير الصراع الذي جرى بدارفور وكأنه صراع غير متكافئ بين البيض والأفارقة الـــسود. ومع تزايد هذه الادعاءات تم إحياء سنوات العبودية والكبت والاضطهاد الذي مر بالسود في أمريكا، ومن هنا قرروا أن لا يعطوا الفرصة لكي تتكرر نفس الاضطهادات القديمة، وهؤلاء بالطبع من السود حسني النية أما السود الآخرون من قـــادتهم فقد رأوا في مشكلة دارفور مشكلة تزيد من حدة التعاطف معهم، لذلك سعوا إلى جمع تبرعات سخية وبالتالي تصب في صناديقهم الاستثمارية.[24]

اللوبـــــي الـــرابع فهو لوبـــي شركات البترول وهو لوبـــي قوي جداً بما يمـــتلكه مـــن أموال وأجهزة إعلامية ومسؤولين يعملون في الإدارة العليا لحكومة الـــولايات المتحدة الأمريكية. ويأتي على رأس هؤلاء نائب الرئيس الأمريكي وربما الرئيس الأمريكي جورج بوش نفسه، من خلال استثمارات أسرته الواسعة في مجال البتـــرول بولاية تكساس، وهو لوبـــي يمثل تلقائياً أصحاب النفوذ والمال والسلطة والحزب الجمهوري الأمريكي.[25]

إن شـــركات البترول في الولايات المتحدة والخليج العربـــي وفنـــزويلا وبحر الـــشمال كانت قادرة على تأمين احتياجات السوق من النفط الخام، وكان يعني إضافة إنتاج السودان لهذه الأسواق إغراقها بمنتجات النفط وبالتالي إصابة المنتجين العالمـــيين وعلـــى رأســـهم شركات البترول الأمريكية بالخسائر، وهو أمر تحرص الـــرأسمالية العالمـــية على عدم الانـــزلاق إليه وتفضل في العادة التخلص من السلع الفائضة أياً كانت برميها في البحر حتى ولو كان قمحاً يحتاجه الجياع لتحافظ علي الأسعار،[26] ومن هنا اعتبر بترول السودان احتياطاً للأجيال الأمريكية القادمة.

عـــند تفجـــر مشكلة دارفور تصورت هذه الشركات أن الأزمة قد تتيح لها إعادة تقسيم الثروة النفطية في السودان بصورة جيدة، وأن الجيش الأمريكي يمكن أن يتدخل بكامله لأغراض إنسانية في بداية الأمر.

ثم أخـــيرا لوبــــــي شـــركات الأسلحة الذي يشجع على الدوام المنازعات والحروب حتى يستطيع تصريف بضاعته إلى الخارج، وتكتمل بذلك دورة التصنيع (إنـــتاج- بيع- استهلاك). لذلك يحرص هذا اللوبـــي على وجود إدارة أمريكية

جمهورية متشددة تجاه الخارج بحيث تعمل على الدوام على نشر القواعد الأمريكية في الخـــارج، وتأديب الدول غير المنحازة للولايات المتحدة، لأن مثل هذه الإدارة تكـــون في حاجـــة مـــستمرة لمنتجات المصانع الحربية الأمريكية، وهي في أغلبها شـــركات إنتاج خاص لا تقوم الحكومة الأمريكية إلا بالتصديق لها والإشراف غير المباشر عند تصدير بضاعتها.[27]

أمـــا موقف الإدارات الأمريكية فيما يبدو، فقد كان منذ البداية الرغبة في تحقـــيق سلام في السودان حتى يُحسب لها ذلك إنجازاً ضمن حملتها الانتخابية. هـــذا بالإضـــافة إلى أن الإدارة الأمريكية أرادت التغطية عما يجري في العراق وأفغانـــستان من مقاومة. لكل ذلك وحتى في يونيو/حزيران 2007 وبعد قبول الـــسودان بالعملية المختلطة (الهجين) والتي تشكل آخر حزم الدعم الثقيل فإن رايـــس لم تكف عن إطلاق تهديداتها في مؤتمر باريس الأخير بشأن دارفور وفي ذات الوقت نشرت الواشنطن بوست على لسان جينداي فريزر: (حتى صدور أعمال تجاه دارفور فإن احتمال فرض عقوبات جديدة قائم). وبالفعل حتى العام 2008 وضعت الحكومة الأمريكية السودان ضمن الدول الأسوأ انتهاكاً لحقوق الإنسان. بخلاف النظام العالمي الجديد والسعي للسيطرة على مراكز القوى فإن المنافسة بين الجمهوريين والديمقراطيين من أجل السيطرة على مقاليد الحكم تزيد الوضع سوءاً.[28]

لكـــن مع كل تلك الأهداف والمصالح يبقى الهدف الأكثر عمقاً إستراتيجياً فهـــو ذلـــك المتعلق بحرب الموارد وعلى رأسها النفط وهو السبب في غزو أمريكا للعـــراق ولعدم ضمان أمريكا استمرارية انسياب النفط من الجزيرة العربية وخاصة بعد انتهاء عقد أرامكو في السعودية لذا فهي تسعى لإيجاد مسارات جديدة تتفادى الممـــرات المائية الحالية المتمثلة في الخليج العربـــي وقناة السويس والبحر المتوسط بحسبان أنها ممرات غير آمنة على المدى الطويل وتؤكد التقارير أن التفكير الأمريكي يـــتجه لإنشاء خطوط تعبر الغرب الأفريقي نحو سواحل غرب إفريقيا الأكثر أماناً أولاً والأبعد عن المخاطر التي تمثلها الجماعات الإسلامية في الجزيرة العربية والخليج ومصر بالإضافة للخطر الذي تمثله إيران كما أن مشاكل إفريقيا وإن تعقدت فهي أيسر على الولايات المتحدة من مشاكل الشرق الأوسط.

أضـــف إلى ذلك بروز الصين كأكبر مستهلك للنفط وخاصة بعد أن حلت محـــل الـــولايات المتحدة في نفط السعودية ودخولها الناجح للقارة الأفريقية ومنها الـــسودان لتـــصبح أكـــبر شـــريك في نفط الجنوب بعد طرد شركة "شيفرون" الأمريكية. وتشير التقارير إلى وجود نفط بكميات كبيرة وبنوعية أجود في دارفور.[29] كل هذا جعل أمريكا تندفع بقوة نحو دارفور.

لذلك يرى كثير من المحللين أن الاهتمام الحقيقي ليس الأوضاع الإنسانية وإنما المـــواد الخـــام. فقد انتهى في عام 2005 عقد شركة أرامكو الأمريكية التي تحتكر بمقتضاه استغلال البترول السعودي طيلة السنوات الخمسين الماضية في حين ازدادت المخاطـــر واستمر تدهور ظروف الاستثمار للشركات الأمريكية في منطقة جنوب غرب آسيا. وفي الوقت ذاته تم اكتشاف مخزون –وبنوعية أفضل– للنفط في أفريقيا في كـــل مـــن ليبيا وتشاد والسودان. كذلك تميز هذه المصادر بأنها أكثر قرباً من الـــولايات المتحدة الأمريكية وأسهل تأميناً من سابقتها. وتقدر شركة "شيفرون" الـــتي قامت بالعمليات الاستكشافية في جنوب السودان في ثمانينات القرن العشرين مخـــزونه مـــن النفط والغاز الطبيعي بما لا يقل عن ما في العراق أو السعودية. وقد أورد بعـــض الباحثين أن الدراسات الصهيونية اعتمدت السودان بديلاً إستراتيجياً لنفط الخليج منذ السبعينات.[30]

الأهداف الحقيقية لموقف أمريكا من قضية دارفور

يمثل السودان لأمريكا أهمية إستراتيجية كبرى لموقعه الجيوبوليتيكى. فهو أكبر دولـــة في أفـــريقيا. ولـــه حدود مع تسع دول وهو حلقة وصل بين أفريقيا شمال الـــصحراء وجنوبها. وموقعه مهم لأمن مياه البحيرات وأمن القرن الإفريقي والبحر الأحمـــر. ولقد تزايد اهتمام أمريكا بالسودان بعد أن تمكن السودان من استخراج نفطـــه وتـــصديره رغم حروبه الأهلية وعدم استقراره ومقاطعة أمريكا له وفرض عقـــوباتها عليه. فأمريكا لن تنسى ولن ترضى بحقيقة أن نفط السودان الحالي الذي تـــستمتع به الشركات الصينية والآسيوية الأخرى قد أتى من الحقول التي سبق أن اكتشفتها شركتها "شيفرون" في عام 1974م والتي أنفقت فيها 1.2 مليار دولار ثم توقفت بعد أن تعرض عمالها لهجمات من المتمردين ثم غادرت بإيعاز من حكومتها

ليجـــيء مـــن بعدها الصينيون والآسيويون وينجحون في استخراج نفط السودان وتصديره.

يبدو أن استباق الصين لأمريكا في استخراج نفط السودان وتصديره قد أثار حفيظـــتها وأجـــج صراعا خفيا بينهما. إذ لم يكن واردا في حسابات أمريكا على الإطـــلاق أن شـــركة من الشركات يمكن أن تأتي بعد "شيفرون" لتنفض أختام آبارهـــا وتستأنف العمل فيها. ومن أجل ذلك اشتدت حملة أمريكا وحلفائها على الـــشركات العاملة في نفط السودان وهددها لكي توقف عملياتها واستطاعت أن تجبر شركة "تلسمان" الكندية على إيقاف استثماراتها النفطية في السودان. ولا تزال الـــشركات الأمريكية تضع خططا لإنفاق عشرات المليارات من الدولارات سنويا لـــصناعة النفط في أفريقيا. وأمريكا تتوقع أن تحصل على ربع احتياجاتها من النفط مـــن أفريقيا عام 2015م. والصين صارت في عام 2006م ثاني أكبر دولة مستوردة للـــنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. فهي تستورد اليوم حوالي سبعة ملايـــين بـــرميل نفط يوميا، وبحاجتها المتزايدة للنفط بمعدل 30% سنويا فإنها من المتوقع أن تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط خلال سنوات قلائل قادمة. والصين كذلك تأخذ ما يقارب ثلث احتياجاتها من النفط من إفريقيا. ولذا كانـــت إفـــريقيا والـــسودان بوجه خاص بؤرة اهتمامها. وتمتلك شركة CNPC الـــصينية الآن على حق تنقيب النفط في مربع 6 في دارفور قرب الحدود مع تشاد وأفـــريقيا الوسطى وأشارت المصادر إلى أن إقليم دارفور إضافة إلى النفط يوجد به واحد من أكبر وأنقى ثلاثة حقول يورانيوم في العالم. وكذلك واحد من أكبر أربعة حقـــول للـــنحاس في العالم. ويُعد حقل دارفور واعدا ومتوقعا أن يصل إنتاجه إلى 500 ألـــف بـــرميل يوميا. فالصين تملك تريليونات الدولارات الأمريكية في بنكها المركـــزي تغامـــر بها في التنقيب عن النفط حتى في أكثر المناطق في العالم اضطرابا وذلـــك من أجل سد احتياجاتها المتزايدة من النفط. و"شيفرون" ليست بعيدة الآن عـــن الـــسودان وعـــن دارفـــور. إنها الآن في تشاد تعمل مع دبـــي المتهم بدعم الحـــركات المسلحة في دارفور والمتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أمدتهم جميعا بالسلاح والتدريب. وقد أصبح النفط الإفريقي يحتل المرتبة الأولى في المنافسة بين أمريكا والصين في أفريقيا وخاصة في السودان ودارفور على وجه الخصوص.[31]

لقد أزعج وأمريكا التوسع الاستثماري للصين في نفط السودان. وهناك مشروع أمريكي متداول عن إمكانية ربط النفط السوداني تحديدا من بحر الغزال ودارفور بشبكة أنابيب إلى تشاد ليلتقي بخط الأنابيب الذي تم إنشاؤه من حقول نفط تشاد والذي يمتد إلى ميناء كربي الكمروني بساحل المحيط الأطلسي بطول أكثر من ألف كيلومتر والذي سيؤمن لأمريكا نفطا أقل تكلفة من نفط الشرق الأوسط. وتقول المصادر أن هذا الخط قد صمم على أساس أنه مشروع كبير سيضم إليه نفط دارفور والجنوب. وتقول مصادر إن أمريكا بعد 11 سبتمبر/أيلول 2001 اعتبرت أن النفط الإفريقي بمواصفاته العالية بات يشكل سوقا متنامية لمصافي النفط الأمريكية على الساحل الشرقي. وأن أفريقيا صارت واحدة من أسرع المناطق في العالم نموا في إنتاج النفط وأنه سيكون بوسع الولايات المتحدة في عام 2012م أن تستورد من أفريقيا ما يعادل نفس كمية نفطها التي تستوردها حاليا من الشرق الأوسط. فمشكلة دارفور كما بات يتضح تؤججها حرب باردة على النفط بين أمريكا والصين. ولذا فإن هناك مراقبين يرون أن هناك حربا مؤجلة ستنشب بينهما انطلاقا من دارفور على وجه التحديد، لأنه إما أن تتمدد أمريكا من نفط تشاد إلى دارفور، وإما أن تتمدد الصين من نفط دارفور إلى تشاد. فدارفور تمثل لهما مخزنا للنفط والغار واليورانيوم والنحاس وثروات زراعية ومائية عديدة.[32]

فأمريكا بتدخلها في إقليم دارفور إنما تسعى للسيطرة على نفطه ونقله عن طريق أنبوب تشاد عبر المحيط الأطلسي إلى ساحلها الشرقي وكذلك الاستيلاء على ما بالإقليم من يورانيوم ونحاس وبما في ذلك ثروته الصمغية الهامة لكثير من صناعاتها وسلب فرنسا من نفوذها في مستعمراتها السابقة. فحقول النفط في السودان تتمركز حاليا في جنوب السودان وتمتد حتى دارفور وحدود تشاد. وأمراء النفط في أمريكا يعلمون عن نفط السودان أكثر مما تعلمه حكومة السودان. وإذا وضعنا في الاعتبار أن نفط السودان أو نفط دارفور على وجه الخصوص يمكن تصديره لأمريكا عن طريق ذلك الأنبوب وهو ما يمكن أن يمثل منفذا آخر للنفط السوداني وخاصة نفط دارفور الذي ترنو عيون أمريكا للاستيلاء عليه، فإن ذلك يفسر حدة الصراع والتدخل الأجنبي القائم الآن في دارفور والسودان. وكما

يقــول مــراقبون فــلا يوجد مكان آخر في العالم أسخن في النــزاع بين أمريكا والــصين من السودان وبالتحديد في دارفور. وأن أمريكا في سبيل أن تستولي على ثــروات دارفــور حرصت على إبقاء مشكلتها مشتعلة.. فهي كانت على رأس المــشاركين في الوصول إلى اتفاق سلام في أبوجا في مايو/أيار 2006 بحضور ممثلها روبــرت زوليك وقبوله باتفاق السلام الذي تم التوصل إليه وتم توقيعه مع حركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي بينما رفضته حركة العدل والمساواة والمنشق عــبد الواحد محمد نور. وقد قامت أمريكا بتهديد الرافضين للتوقيع لكنها لم تنفذ تهديداتها بمعاقبتهم كما توعدتهم، وعاقبت بدلا منهم حكومة السودان. بل وقفت موقــف المــؤيد لاستمرار تمردهم ووصفت الاتفاق الذي تم برعايتها بأنه ناقص. فأمــريكا لها دور كبير في تأزيم مشكلة دارفور وهي القادرة على حلها إن أرادت بالتــضامن مــع القوى الأخرى بضغطها على الحركات المسلحة وتخفيف تمويلها لــتجلس للتفاوض ولكنها لا تريد حلا للمشكلة الآن. وإنما تريد أن تجعلها ذريعة لاتهــام حكــومة السودان بالعجز عن حلها كمبرر لعدم رغبتها في تطبيع العلاقة معها. ولتكون مصدر إزعاج دائم للحكومة أو سببا لقلب نظام الحكم إن وجدت لذلك سبيلا.[33]

فمــشكلة دارفور كما يقول الكاتب وليام إنغدال William Engdall في مقال له بعنوان: (دارفور؟... إنه النفط يا غبــي) يقول: إن انشغال الولايات المــتحدة بدارفور لا يعكس قلقا حقيقيا على عملية إبادة جماعية تتم أو حقوق إنسان تنتهك. ولكنه انشغال بنفطها وثرواتها. ولو كان لأمريكا اهتمام بالإبادة الــشاملة لكانت قد اهتمت بإبادات عديدة جرت في جهات مختلفة من العالم ابتداء من إبادتها هي لأكثر من مائة مليون هندي أحمر ولا زالت تحبس بقاياهم في سجون تسميها محميات وتنتهك فيهم حقوق الإنسان. ولم يكن لديها وازع أمــام الإبادة الجماعية التي نظمتها في العراق بهدف الوصول إلى نفطه. كما أن أمــريكا تــبدو محايدة مع دول تنتهك حقوق الإنسان. فمصالح أمريكا فوق الديمقــراطية وفــوق حقوق الإنسان. وإن صحافة العالم عندما تناقش مشكلة دارفــور تنسى دائما أن تورد حقيقة النفط كسبب أساسي في الصراع،[34] وفي التدخل الدولي.

إن ســـرعة اهـــتمام أمريكا وحلفائها بقضية دارفور أمر يثير الشكوك إذا ما قـــورن بالـــصمت الـــذي استمر لقرابة عقدين من عمر الحرب التي استمرت في الجـــنوب والـــتي أسفرت عن مقتل مليونين وتشريد أكثر من أربعة ملايين. فبينما وصلت أزمة دارفور إلى مجلس الأمن في 22 شهرا لم تصل مشكلة الجنوب إليه إلا بعـــد 22 عامـــاً. و لم تهتم أمريكا بمشكلة الجنوب وتبحث لها عن حل إلا بعد أن تمكـــنت الشركات الصينية من استخراج نفط الجنوب وبعد أن فشلت أمريكا في إيقـــاف استخراجه وتصديره عن طريق العقوبات. وفشلت كذلك حركة التمرد ومعارضة الشمال المسلحة من إيقاف تصدير النفط عن طريق جعل منشآت النفط وخطـــوط أنابـــيه أهدافا عسكرية، كما فشلت مطالب الحركة المسلحة بالجنوب بجعـــل إيقـــاف ضخ النفط وتصديره شرطا لازما لوقف إطلاق النار الدائم. ثم لما أيقنت أمريكا أنها قد فشلت في حربها وعن طريق الضغوط والعقوبات من إسقاط نظـــام الخرطوم وإيقاف الاستثمار في النفط. ورأت أن موارد النفط قد فكت عزلة الـــنظام السياسية، خشيت أمريكا من أن يختل توازن القوة العسكرية بين الحكومة والحـــركة الـــشعبية ومعارضة الشمال بما يجعل احتمال انتصار التمرد في الجنوب وحلفـــائهم المعارضين في الشمال أمرا بعيد المنال بما يضعف من مقاومتهم لحكومة الإنقـــاذ بمرور الأيام وبانتظام. ولذا فقد رأت أمريكا أن تسارع لعقد اتفاق سلام شامل بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية وتكون هي عرابه وبسند من حلفائها حـــتى تكـــون الحركة في مركز قوى قبل أن يتجاوزها الزمن، وأن تنال مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية من الاتفاق أكثر مما لو تأخر بها الوقت الذي سيكون في صـــالح حكومة الخرطوم والتي متى ما تقوت بموارد النفط بمرور الوقت فسوف تكسب من ضعف الحركة الشعبية العسكري وقد يغريها ذلك لرفض المفاوضات. ربمـــا هـــدفت أمريكا أن يفضى اتفاق السلام إلى إنشاء نظام علماني في الجنوب مرتبط بمصالحها ويتمدد شمالا لكي يكون سودانا جديدا في ظل سودان موحد، أو لينفصل الجنوب ويرتبط مع دول البحيرات العظمى في إطار تحالف قوى يضم كل من الكونغو ويوغندا وإثيوبيا وإريتريا ومن ثم يسهل على أمريكا التحكم في منطقة حـــوض النـــيل وإخضاع دوله لسياساتها. ولقد عولت أمريكا على اتفاقية السلام الـــشامل لـــتكون ســـببا في تفكـــيك النظام سلما عن طريق التحول الديمقراطي

والانـــتخابات وأن يستمر إضعاف النظام في هذا الأثناء بكثرة الضغوط والعقوبات علـــيه ومطالبـــته بحـــل مشكلة دارفور التي تعقدت والتي لأمريكا دور في إشعالها وتأزيمها. وربما تسعى أمريكا من خلال فصل الجنوب لإنشاء دولة جديدة وتغرقها بالـــسلاح والتكنولوجيا والخبرات لكي تكون بمثابة "إسرائيل إفريقية"[35] في المنطقة لتخدم مصالح أمريكا بالدرجة الأولى.

ما يعضد هذا التحليل هو سلوك أمريكا المتأرجح تجاه حكومة السودان في ما يخص محاولات الخرطوم لتطبيع علاقاتها معها. فمطامع أمريكا ورغبتها في الاستيلاء علـــى نفط السودان وثرواته هي أهم مسألة تهدف أمريكا لتحقيقها قبل التفكير في تطبـــيعها لعلاقتها مع حكومة السودان. ولكنها رغبة مسكوت عنها في مفاوضات التطبـــيع لأن أمـــريكا لا تدرى حتى الآن كيفية تحقيقها وهي أيضا مسألة مرتبطة بـــشرط إسقاط النظام. فأمريكا لذلك عوضا عن الإفصاح عن هذه الرغبة صارت تـــتعلل بحرصها على مراعاة حقوق الإنسان في السودان. ومن أجل ذلك صارت تعاقـــب الـــسودان وتقاطـــع الاستثمار في نفطه وثرواته تاركة الفرصة للشركات الأخـــرى وتعاقـــب تلك الشركات بسبب استثماراتها في السودان، بينما هي في حقيقة أمرها ترغب في الاستثمار مثلهم. ثم إن قرار التطبيع مع حكومة السودان لا بـــد أن يكـــون خاضعا لمؤسسات عملاقة بعيدة عن الواجهة السياسية التي تمثلها الإدارة الأمـــريكية وهذه المؤسسات تشمل جماعات الضغط وعلى رأسها شركات الـــنفط المتحالفة مع غرف التجارة والصناعة وجميعها حريصة على مصالحها. وهي قد استطاعت في عهد بوش الأب والابن أن تحمى نفط الخليج خلال حرب تحرير الكـــويت وهـــي الآن تـــسيطر على نفط العراق ونفط قزوين بإنهاء نظام طالبان وســـقوط شفرنادزه في جورجيا. ثم اتجه تركيزهم للسودان ودارفور التي قد تكون مـــدخلاً لإســـقاط نظـــام الحكـــم فيه وإزاحة الصين. وهم يغلفون كل حروبهم ومؤامراتهم بغطاء أخلاقي يتمثل في إدعائهم التمسك بقيم الدين المسيحي وحقوق الإنـــسان. وقـــد أعطتهم أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 ذريعة هامة للتدخل في دول معيـــنة واحـــتلالها وتغـــيير حتى مناهج التعليم والمفاهيم فيها بدعوى محاربة الإرهـــاب والحـــرب الاســـتباقية دفاعـــا عن النفس وإرساء الديمقراطية وطرح المشروعات الإنسانية والخيرية والإنمائية والخدمية، كما أعطاهم سوء إدارة حكومة

الـــسودان لمـــشكلة دارفـــور ذريعة لاتهامها بارتكاب الإبادة الجماعية في دارفور وللتدخل بدعوى وقف الإبادة الجماعية ومن ثم محاولة احتلال دارفور.[36]

لكـــن يرى البعض أن أمريكا بمثل سلوكها هذا تبدو كمن ضل الطريق وأخطأ الهـــدف وليس لديها إستراتيجية محددة وواضحة لتحقيق هدفها في الاستيلاء على هذا الـــنفط حـــتى وإن أسقطت هذا النظام أو سقط لها من تلقائه، ولا كيف تزيح الصين وتـــستولي على حقول نفطها في السودان. وربما كان في تصور أمريكا بأنها عن طريق اتفاقـــية الجـــنوب ستتمكن من ممارسة قيادة ورقابة على حكومة السودان من خلال مراقبتها لسير الاتفاق وتدخلها لتنفيذ شروطه وشروطها، وإن حكومة السودان إذا مـــا قامـــت بتنفيذ الاتفاقية بالكامل إضافة إلى شروطها فسيتفكك النظام تلقائيا، وينبني على أنقاضه سودان جديد علماني، أو يتم لها انفصال للجنوب ودارفور.

إن هـــذه الـــنوايا الأمـــريكية هي التي تجعلها متذبذبة في علاقاتها بالحكومة السودانية. فرغم كل التعاون الأمني الذي قدمته الحكومة السودانية منذ أحداث 11 ســـبتمبر/أيلـــول 2001 وعلـــى الرغم من أنه بعد أحداث سبتمبر بدأ البرجماتيون يسودون على الأصوليين في الخرطوم، ظلت الولايات المتحدة تراوغ أمام محاولات الحكومة السودانية لتطبيع علاقتها معها. لكن مصدر في وزارة الخارجية السودانية قال إن السبب الحقيقي الذي لا يظهر في الإعلام هو أن "الأمريكيين يطالبون بتغيير تـــوجهات النظام الإسلامية وكذا العناصر المتنفذة المعبرة عن هذه التوجهات".[37] وكان الرئيس السوداني البشير قد كرر في مناسبات سابقة بأن حكومته على قناعة بأن واشنطن وحلفاءها يجحدون أي تعاون معهم ويريدون إسقاط نظامه لأنه يحمل توجهات إسلامية ويقف مع القضايا العربية والإسلامية.[38]

أسباب التدخل الأمريكي في دارفور:

أولاً: الأسباب والدوافع:

علـــى الرغم من أن تدخل الولايات المتحدة في أزمة دارفور جاء متأخراً نسبياً – بعـــد ضـــغوط داخلية من الرأي العام والإعلام ومنظمات المجتمع المدني– إلا أنها قامـــت في وقـــت وجيز بتصعيد المشكلة وإعطائها بعداً دولياً والوصول بها لمجلس الأمن الدولي وإصدار قرارات عديدة منه بشأنها وذلك بسبب النفط لأن أمريكا –

كما يشهد التاريخ- لا تتدخل مباشرة في أية مشكلة إنسانية لأية دولة ما لم تكن لها مصلحة فيها.

تباينت الرؤى حول أسباب التدخل الأمريكي في قضية دارفور وبرزت عدة آراء أهمها:

1. يرى البعض أن الولايات المتحدة تسعى لتصفية حكومة الخرطوم، حيث بذلت منذ البداية جهوداً كبيرة لتصفية الإنقاذ إلا أنها فشلت في كل ذلك، وذلك بسبب توجهات الإنقاذ الإسلامية ودعمها للإرهاب الدولي. وقد حمل هذا الرأي مناصري حكومة الإنقاذ الوطني، وبعض المحللين في العالمين العربي والإسلامي، إلا أن بعض المحللين يرون بطلان هذا الرأي، وذلك أن حكومة الإنقاذ الوطني قد تراجعت تماماً عن شعاراتها الدينية، وهي على توافق تام مع الإدارة الأمريكية وتنفذ سياستها في مكافحة الإرهاب، وتعقب الإسلاميين في العالم واعتقالهم، وتسوية مشكلة الجنوب سلمياً، وبهذا فالإدارة الأمريكية تفضل بقاء نظام الإنقاذ على أي نظام آخر لتحقيق تلك المصالح الأمريكية في السودان والتي على رأسها الملف الأمني وتنفيذ اتفاق نيفاشا.
2. يرى البعض الآخر أن الإدارة الأمريكية تتدخل في دارفور من أجل إيجاد موطئ قدم لها في ثروات دارفور الكثيرة المتمثلة في البترول واليورانيوم والمعادن الأخرى النفيسة، وهي تفعل ذلك في إطار سياساتها الرامية للتدخل في إفريقيا على حساب النفوذ الفرنسي من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية، ومكافحة الإرهاب، ووضع يدها على البترول التشادي، وذلك بعد أن ضمنت ثروات الجنوب بتوقيع اتفاق نيفاشا. ويرى آخرون كذلك بطلان هذا الرأي، فالإدارة الأمريكية موجودة أصلاً في أفريقيا والدول الأفريقية ترحب بها وبشركاتها وقواعدها العسكرية إن أرادت، فهي ليست في حاجة لإتباع كل تلك السبل الملتوية والشاقة للولوج في أفريقيا، وهي إن أرادت الاستثمار في بترول السودان فإن الحكومة السودانية نفسها وفي إطار توددها للولايات المتحدة لا تمانع من منحها ذلك الامتياز، بل إن عدداً من الشركات الأمريكية قد وجدت موطئ قدم لها في السودان، وهي تستثمر البترول التشادي مع العلم أن معظم بترول السودان في جنوب السودان، وقد أصبح الجنوب في يد الإدارة الأمريكية.[39]

3. يذهب آخرون إلى أن الولايات المتحدة تدخلت لدواعي إنسانية بحتة مغلبةً تلك الدواعي على مصالحها هناك، فقد تحركت الولايات المتحدة الأمريكية صوب دارفور متأخراً (كما سبق ذكره) بالمقارنة مع دول أخرى خاصة دول الاتحاد الأوربي، وذلك لأن مصالحها كانت تقتضي إخماد مشكلة دارفور في مهدها حتى لا تعكر صفو السلام في الجنوب.

لقد تحركت الإدارة الأمريكية بسبب ضغوط الرأي العام العالمي والأمريكي تجاه المآسي الإنسانية في دارفور، وربما تكون الإدارة الأمريكية بعد ذلك قد استغلت الوضع في دارفور لتحقيق مآربها مثل الدعاية الانتخابية، والضغط على نظام الخرطوم لمزيد من التنازلات في نيفاشا، وتنفيذ اتفاقية نيفاشا بعد توقيعها، وتحقيق مصالحها الكثيرة في السودان (كما سبقت الإشارة).

كذلك للعامل الانتخابي وضغوط الرأي العام حضور واضح في مسألة دارفور. فالمرشحون الثلاثة للرئاسة الأمريكية في انتخابات 2008 (أوباما وهيلاري كلينتون وجون ماكين) جاء موقفهم واحداً تجاه دارفور وهو "أن الحكومة السودانية هي المسؤول الرئيس عن ذلك العنف والجهة القادرة على وقفه." وطالبوا في حملتهم الانتخابية التحرك السريع لوقف "العنف والإبادة الجماعية في دارفور". وأكد المرشحون أن ذهاب إدارة بوش لن يغيّر شيئاً في الموقف الأمريكي من دارفور إذا كانت الحكومة السودانية تعوِّل على ذلك. ويرتبط إجماع المرشحين للرئاسة الأمريكية بالصورة التي رسمها الإعلام الدولي لدى الرأي العام العالمي حول دارفور وقد خصصت أمريكا (470) مليون دولار لتشويه صورة السودان.[40] فحْوى الصورة هو "وجود كارثة إنسانية غير مسبوقة في دارفور، الأشرار فيها معروفون والضحايا كذلك." وتتلخص الصورة في "أن الملايين من المدنيين وقعوا ضحايا هجمات شرسة من مليشيات متوحشة لا تعرف الرحمة، وليس لديها وازع أخلاقي فهي تقتل وتحرق القرى وتغتصب النساء وتشرد الصغار والكبار. ويضاف إلى هذا هناك قناعة بأن الحكومة السودانية تدعم هذه المليشيات وترضى عن أفعالها وتتستر على بغاتها،"[41] رغم النداءات المتكررة لوقف هذا العنف. يرى بعض المحللين أنه وبغض النظر عن صدق هذه الدعاوى فإن القناعة ترسخت بها في كل أنحاء العالم، فقد روّج لها الإعلام وحملات الناشطين وتصريحات السياسيين، كما زوّد

محرّك البحث العالمي (Google) خرائطه الرقمية بمواقع القرى التي تعرضت للهجوم والحرق في دارفور وأضاف بيانات المتضررين.[42]

كما نشطت منظمات أمريكية كثيرة تحث الحكومة الأمريكية على التدخل لإنهـــاء مأساة دارفور. فمثلاً منظمة أنقذوا دارفور (Save Darfrur) عبارة عن تحالــف يــضم (180) منظمة أمريكية من المنظمات الكنسية العاملة في مجال حقوق الإنسان أعادت تنظيم حملتها مرة أخرى في مايو/آيار2008، وقالت إن كـــل المرشحين للرئاسة الأمريكية أجمعوا على أن أي واحد منهم يصل للبيت الأبيض سوف ينتهج سياسة حازمة تجاه الخرطوم. حركة "أنقذوا دارفور" هي أكـــبر حركة جماعية في الولايات المتحدة الأمريكية بعد حركة السلام الحركة المعاديـــة لـــنظام التمييز العنصري في سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العـــشرين لكنها ليست حركة سلمية بل حركة تدعو إلى الحرب إذ يقول أحد شـــعاراتها: “Out of Iraq, into Darfur” – أي (أخـــرج من العراق، أدخل دارفور)، مما يؤكد أنهم يرغبون في تدخل عسكري بجنود لديهم تفويض ليطلقوا النار ويقتلوا. [43]

ثانياً: نقد الموقف الأمريكي

قد يكون هناك جزء من الحقيقة فيما ذهبت إليه أمريكا من ناحية تصريحات قادتهـــا أو إعلامها لكن يرى الكثير من المراقبين أن هناك تضخيما في الصورة. هذا التـــيار الناقد لأمريكا ليس في السودان فحسب، بل هناك أصوات غربية تصدت لأمريكا بالنقد.

لقـــد لعـــب الإعلام الغربـــي دوراً رئيسياً في صعود قضية دارفور إلى سطح أجندة الإعلام الدولي وذلك بقيادة الإعلام الأمريكي الذي يمثل أقوى آليات ذلك الإعـــلام وله تأثير كبير في تشكيل الصورة الذهنية (image) عن كل الأحداث في العـــالم، وبالـــتالي له تأثير في تشكيل الرأي العام العالمي، وكذا المواقف السياسية للـــدول والـــشعوب تجاه القضايا الدولية المختلفة. فقد لاحظ كاتب غربـــي (د. ســـتفين كروبيلين) أن الولايات المتحدة "في منافستها مع اللاعب العالمي الجديد، الـــصين، اندفعت بإستراتيجية تستهدف السيطرة على احتياطات البترول الأفريقية

مستغلة في ذلك تصاعد النزاعات الإقليمية... وتستخدم التغطية الإعلامية المضللة لتلك المأساة الإنسانية كذريعة لتدخل عسكري سوف يؤدي إلى تفاقم الكارثة وازدياد الاضطراب في المنطقة ومنع وصول المعونات الحقيقية اللازمة لتخفيف معاناة السكان."[44]

في رأي كروبيلين أنه وبعد أن انكشفت فضيحة التعذيب في سجن أبو غريب (بغداد) في سبتمبر/أيلول 2004 وتأكد بصفة قاطعة أن غزو العراق كان مبنياً على أكاذيب بحتة أعلنت أميركا -بعد زيارة وزير خارجيتها كولن باول للسودان- أن ما يجري في دارفور ما هو إلا حرب إبادة منظمة تشكل ما أسماه جريمة القرن. وذلك في محاولة لتحويل الأنظار عن فظائع أمريكا في العراق التي راح فيها مئات الآلاف ما بين قتلى ومشوهين. ومنذ ذلك الحين تميزت التغطية الإعلامية الغربية لأحداث دارفور بالمبالغة وإكالة الاتهامات المتحيزة وذلك بدلاً عن الوصف الموضوعي لأطراف المشكلة وأسبابها المعقدة ونتائج ما يجري على الصعيد العسكري والإنساني.[45]

كذلك انتقد كتاب وصحفيون غربيون التغطية الإعلامية الدولية لمسألة دارفور. فقد كتب جونثان ستيل الصحفي بصحيفة الجارديان البريطانية تقارير ومقالات تحت عنوان: "هستريا الغرب تمنعه من رؤية دارفور تقترب من السلام"، حيث قال إن أزمة دارفور "تعاني من مسألتين: الأولى أنه قد تم تضخيمها، والثانية أنها أحياناً تُناقش في أجواء هستيرية. فقد وصفها رئيس الوزراء البريطاني (براون) بأنها "أكبر المآسي الإنسانية التي يواجهها العالم اليوم." لكن أزمة العراق تمثل المشكلة الأكبر حيث يحتاج ثمانية ملايين شخص للعون العاجل وأن هناك ثلاثة ملايين شخص قد تركوا ديارهم خلال العامين الأخيرين، ويموت فيها ما يقارب الألف شخص كل شهر بسبب العنف. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى الرغم من اتفاقية السلام الهشة، قالت وكالات الإغاثة أن ما يقارب ال(1200) شخص يموتون كل يوم. غير أن ستيل استدرك بأن "هذا لا يعني أن أزمة دارفور لا تمثل مأساة كبرى ولكن بدأ الوضع يتغير الآن (منذ نهاية العام 2007)."[46] كما أن العام 2008 بدأ يشهد العودة الطوعية لعدد كبير من أسر النازحين واللاجئين.

أبعاد التدخل الأمريكي في دارفور:

جاء التدخل الأمريكي في أزمة دارفور متأخراً بالمقارنة مع دول أخرى وهيئات دولية، وقد بدأت علاقات الولايات المتحدة بحكومة الخرطوم تتحسن نسبياً بعد التعاون الذي أبداه السودان في مكافحة الإرهاب الدولي، والموافقة على الضغوط الدولية بتسوية قضية الجنوب سلمياً برعاية وأجندة دولية، والانخراط في مفاوضات مضنية وطويلة ورتيبة من أجل تحقيق ذلك، لكل تلك الأسباب فقد كانت سياسة الولايات المتحدة ترمي للإبقاء على حكومة الإنقاذ الوطني على الأقل حتى إنجاز اتفاق السلام، واستنفاد ما عندها من معلومات حول الإرهابيين والأصوليين الإسلاميين.[47]

وقد كانت الإدارة الأمريكية مهمومة بإنجاز السلام قبل نهاية عام 2003، والاحتفال بتلك المناسبة بهدف استدرار عطف الشعب الأمريكي وخاصة السود منهم، ومن ثم كسب أصواتهم في الانتخابات بما يوحي بأن الحكومة الأمريكية نجحت في وضع حد لحرب استمرت خمسين عاماً، ونجحت في استرداد الحقوق المغتصبة من الزنوج المسيحيين في الجنوب من قبل المستعمرين العرب المسلمين في الشمال، وتكون بذلك قد كسبت عطف وأصوات الزنوج والمسيحيين معاً في تلك الانتخابات.[48]

لكل ذلك فقد لاحظ المراقبون أن الإدارة الأمريكية كانت في بادئ الأمر ضد التمرد الذي نشب في دارفور، فهي ضد كل ما يعكّر صفو المفاوضات الجارية في نيفاشا، ولذلك فقد كانت مع حسم التمرد هناك بسرعة حتى لا تؤثر في مفاوضات الجنوب وإنهائها في الموعد المحدد من قبل الإدارة الأمريكية في ديسمبر 2003، ويذكر البعض أن الإدارة الأمريكية هي التي أعطت الحكومة السودانية الضوء الأخضر لحسم التمرد في دارفور عسكرياً، وأن الحكومة السودانية فهمت أنها تعمل برخصة من الولايات المتحدة، ولذلك ارتكبت كل تلك التجاوزات في حرب دارفور.

بعد سقوط القناع وانقشاع جرائم الحرب في دارفور للرأي العام العالمي ترددت الولايات المتحدة في إدانة الحكومة السودانية، ثم جاء تحركها متأخراً بعد تحرك الرأي العام العالمي، والاتحاد الأوربي، وجماعات الضغط،

والمــنظمات الــشعبية والحكومية داخل الولايات المتحدة، والتي اتهمت بعضها الإدارة الأمريكية بالتستر على الفظائع التي ترتكب في إقليم دارفور. فعلى سبيل المــثال أصدرت الجمعية الوطنية للارتقاء بالملونين في الولايات المتحدة قراراً في يونيو/حزيران 2004، وصفت فيه ما حدث في دارفور بأنه إبادة جماعية للسود مــن ســكان ذلــك الإقليم، وطالبت الجمعية من الحكومة الأمريكية التدخل لنــزع أسلحة مليشيات الجنجويد، ودعت المجتمع الدولي إلى الانتباه إلى الإبادة الجماعــية الــتي تجري في دارفور، كما قدمت الجمعية التماساً إلى كولن باول يحمــل توقيع خمسة وعشرين ألف شخص يطالبونه بالاعتراف بأن ما يجري في دارفــور إبــادة جماعية وأن على الإدارة الأمريكية التدخل لمنعها، وقام أعضاء نفــس الجمعــية بإرســال 1300 رسالة إلى مكتب المستشار القانوني بوزارة الخارجــية الأمــريكية تطالبه بإعلان أن ما يحدث في دارفور إبادة عرقية، وأن تأخذ الولايات المتحدة زمام المبادرة في تشكيل قوة متعددة الجنسيات وإرسالها لدارفــور لحمايــة المدنيين الأفارقة من بطش مليشيات الجنجويد المدعومة من حكومة الخرطوم.[49]

بــناءً علــى تلك الضغوط تحرك الكونغرس الأمريكي أولاً ثم إدارة بوش بعد ذلك. فقد عقد الكونغرس عدة جلسات واتخذت عدة قرارات تطالب إدارة بوش والمجــتمع الــدولي بالــتدخل لحماية المدنيين في دارفور، وتقديم مرتكبــي جرائم الحرب في دارفور للعدالة الدولية، فعلى سبيل المثال أصدر الكونغرس الأمريكي في 22 يولــيو/تموز 2004 بياناً يعتبر ما يحدث في دارفور إبادة جماعية وتطهيرا عرقيا، مطالــباً الإدارة الأمريكية بالتحرك لاستصدار قرار من مجلس الأمن لتفويض الأمم المــتحدة بالــتدخل في دارفور عبر قوة متعددة الجنسيات بهدف إنقاذ المدنيين في دارفــور.[50] وهــذا يثبت عدم صحة الأصوات التي تتهم الولايات المتحدة بصناعة حــرب دارفــور، فهــي تــأتي في إطار إلقاء الذنب وما نرتكبه من أخطاء على الأجنبــــي دومــاً، فــلا للولايات المتحدة ولا لإسرائيل دور في إشعال أحداث دارفــور، فقــد نشأت الحرب لأسباب محلية بحتة، ثم تأزمت داخلياً بسبب طريقة تعاطــي الحكــومة السودانية مع المشكلة في أطوارها الأولى. وكما سبق ذكره إن الــولايات المــتحدة اســتخدمت في البداية الوضع في دارفور وجرائم الحرب التي

ارتكبت هناك كورقة للضغط على الحكومة السودانية لانتزاع المزيد من التنازلات منها في مفاوضات الجنوب ومزيد من التعاون في مكافحة الإرهاب، وقد نجحت الإدارة الأمريكية في إدارة مفاوضات الجنوب بملف دارفور فكانت تهدد المفاوضين هناك وتذكرهم دوماً بجرائمهم في دارفور، بالإضافة إلى محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك.

فلذلك تريد أمريكا تغيير نظام الحكم في السودان إلى نظام علماني يمكنها من تحقيق أهدافها في استغلال ثروات السودان من نفط وغاز ويورانيوم ونحاس وثروات زراعية وغيرها دون أن يكون هناك تيار إسلامي متشدد. وهي تريد بهذا التغيير أن يتم دون تدخل مباشر منها حتى لا تتورط مثلما تورطت في العراق وأفغانستان. فأمريكا لا ترغب في التطبيع مع نظام الحكم الإسلامي الحالي مهما تعاون معها أمنياً ولأبعد الحدود، ومهما استجاب للكثير من ضغوطها، ومهما ضحى ببعض عناصره. لأنها تراه مخادعا وما أقدم على هذا التعاون إلا لخوفه من انتقامها. وتعتبر ذلك منه حركة تكتيكية وعملية تجميل مؤقتة لإقناعها وحلفائها بتوبته واعتداله ودليل على حسن سيره وسلوكه. كما أوردت بعض المصادر الغربية أنه ظهرت في فبراير/شباط من نفس هذا العام رسومات وشعارات للقاعدة في الخرطوم. وهناك صحف أمريكية ما زالت تتهم السودان بأنه لا يزال مأوى ومكاناً لتفريخ الإرهابيين وأنه لا يزال يستقبل إرهابيين. وعندما انتقل ملف دارفور من الاتحاد الأفريقي للأمم المتحدة (2006) وكان على قوات أممية أن تستلم من الأفريقية مهمة حفظ السلام في دارفور بنهاية ذلك العام هددت القاعدة بأنها سوف تنقل نشاطها إلى دارفور إذا ما تدخلت قوات دولية هناك.

أشكال التدخل الأمريكي في أزمة دارفور:

استجابة لضغوط الرأي العام الأمريكي والعالمي تحركت الإدارة الأمريكية تجاه أزمة دارفور، وقد اتخذت الولايات المتحدة عدة خطوات عملية لمجابهة الحكومة السودانية تمثلت في 1- قرارات سياسية، 2- عقوبات اقتصادية، 3- مساعدات إنسانية، و4- الضغط من خلال الأمم المتحدة.

أولاً: القرارات الأمريكية ضد حكومة الإنقاذ

علـــى غرار قانون سلام السودان الذي أصدره الكونغرس الأمريكي والذي أفضى إلى سلام الجنوب السوداني، أصدر الكونغرس الأمريكي في 6 أكتوبر/تشرين الأول 2004 قانوناً جديداً أسماه قانون السلام الشامل في السودان، وهو على تشابه مـــع قانـــون سلام السودان إلا أنه يختص بدارفور فقط، وقد تحدث قانون السلام الشامل بصورة تفصيلية عن الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والاغتصاب، وأحكام الإعـــدام العـــشوائية في دارفـــور، ودعا لوقف أعمال العنف في دارفور، ومحاسبة مرتكبـــي تلك الجرائم وعدم إتاحة الفرصة لهم للإفلات من العدالة الدولية.[51]

ونـــسبةً لأن الحكومة السودانية كانت تمنع دخول المنظمات الأجنبية لتقديم المساعدات الإنسانية لضحايا تلك الأحداث، فقد ركزت الإدارة الأمريكية حملتها في بـــادئ الأمر على ضرورة إتاحة الفرصة لإغاثة أهل دارفور والوصول إلى هؤلاء الـــضحايا، وركز الإعلام الأمريكي على أن الحكومة السودانية تمنع دخول الإقليم لمـــنع المجـــتمع الـــدولي من معرفة ما يرتكب من فظائع هناك، وقد ذكر ريتشارد باوتـــشر الناطق الرسمي باسم الخارجية الأمريكية: (أن السلطات السودانية ترفض تقـــديم التسهيلات والسيارات اللازمة لنقل المساعدات لأهالي دارفور المشردين)، وذكرت كونداليزا رايس: "أن الحكومة السودانية تمنع منظمات الإغاثة عن دخول دارفـــور حـــتى لا يعلم المجتمع الدولي ما يحدث هناك وأنها بذلك تعمل على زيادة معانـــاة هـــؤلاء الـــنازحين وتزيد من جرائمها في دارفور، وأن الولايات المتحدة الأمـــريكية والمجتمع الدولي لن تخضع لمكر وتماطل الحكومة السودانية وأكدت أن بلادها ستسعى مؤقتاً لتمرير المواد الغذائية والمساعدات عن طريق ليبيا لدارفور."[52]

وقـــد أسفرت تلك الجهود عن سماح الحكومة السودانية لمنظمات الإغاثة الدولية بالدخـــول إلى دارفـــور وتقديم مساعدات للمدنيين هناك، حيث مثلت هذه الخطوة المـــرحلة الأولى في التدخل الدولي في دارفور، والانفتاح على ما يحدث هناك. وبعدها انـــتقلت الضغوط الدولية على السودان إلى مرحلة جديدة لعبت فيها الولايات المتحدة دوراً قـــيادياً، حيث توالت الاتهامات على الحكومة السودانية بارتكاب مجازر وجرائم بـــشعة ضـــد الإنسانية في دارفور، وأعمال اغتصاب وتطهير عرقي ضد الزنوج هناك، وذلك بمساعدة المليشيات العربية المعروفة باسم الجنجويد.[53]

ومن قبل أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً هو الأول من نوعه يقضي بتكوين لجـــنة معنية بالسودان فقط أطلق عليها اسم "سودان كوكاس"، وأسندت لها مهمة إبقـــاء ملـــف السودان مفتوحاً بشكل دائم في أروقة الكونغرس الأمريكي، وحث الإدارة الأمـــريكية على تصعيد الوضع إلى الهيئات الدولية، وفي السياسة الخارجية حـــتى تـــتحقق محاسبة الحكومة السودانية على ما اقترفت من جرائم، ويتم إنقاذ المدنيين في دارفور من بطش مليشيات الجنجويد والقوات الحكومية المساندة لها.[54] في يولـــيو/تموز 2004 أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً يدين الحكومة السودانية، ويـــصف الأعمـــال المرتكبة في دارفور بأنها إبادة جماعية، ويدعو في نفس الوقت الـــولايات المتحدة إلى التصرف بسرعة حتى ولو كان ذلك بشكل أحادي لوقف أعمال العنف في دارفور ومحاسبة مرتكبـــي تلك الجرائم.[55]

وللتثـــبت من هذه التهم أوفدت الولايات المتحدة الأمريكية وزير خارجيتها كـــولن باول إلى السودان في يوليو/تموز 2004م، والذي استهل زيارته بتصريحات تدعـــو الحكـــومة الـــسودانية لإنهاء العنف في دارفور ووقف اعتداءات مليشيات الجنجويد على المدنيين العُزَّل. وقد زار باول معسكرات النازحين بدارفور، ووقف على حجم المأساة من خلال لقاءات مباشرة مع هؤلاء النازحين.[56] وقد صرح بعد زيارته بأن الناس يموتون في إقليم دارفور على أيدي المليشيات المسلحة، وأن جرائم حـــرب واســـعة النطاق قد ارتكبت هناك، وقال إن على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات حاسمة لردع الحكومة السودانية، وأن الولايات المتحدة سوف لن تسكت على تلك الفظائع، ودعا المجتمع إلى تحمل مسؤولياته تجاه دارفور وإغاثة المتضررين مـــن تلـــك الأحـــداث وملاحقة الذين ارتكبوا تلك الجرائم، وأن على الحكومة السماح فوراً بدخول فريق مراقبة دولية لحماية المدنيين والتحري من صحة المزاعم المتعلقة بالهجوم عليهم من قبل مليشيات الجنجويد المدعومة من الحكومة.[57]

أعقـــب زيـــارة كولن باول في اليوم الثاني مباشرة زيارة الأمين العام للأمم المـــتحدة كـــوفي عنان للسودان والذي ذكر عقب الزيارة أن مليشيات الجنجويد المدعومة من حكومة الخرطوم تتحمل مسؤولية قتل الآلاف من الأفارقة في دارفور، وقـــال إن المجـــتمع الدولي لا يمكن أن يكتفي بمشاهدة ما يدور من أعمال في ظل تقـــاعس الحكـــومة الـــسودانية عن حماية المواطنين في دارفور، وقد تم الاتفاق مع

الحكومة السودانية خلال هذه الزيارة لإمهالها تسعين يوماً لنـــزع أسلحة مليشيات الجنجويد ووقف العنف في دارفور.[58]

دفعت زيارة باول وكوفي عنان مجلس الأمن لاتخاذ القرار رقم 1556، والذي أمهـــل الحكـــومة السودانية شهراً للسيطرة على الوضع في دارفور وحل مليشيات الجنجويد، والسماح بتقديم المساعدات للنازحين.[59]

بعـــد ذلك توالت زيارات المسؤولين الأمريكيين للسودان بغرض الضغط على الحكومة السودانية أبرزها زيارة كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية في 21 يولـــيو/تمـــوز 2005 حـــيث زارت دارفـــور والتقت بالسلطات المحلية والـــنازحين.[60] كمـــا توالت زيارات وفود من الخارجية الأمريكية والكونغرس الأمريكـــي بهدف الاطلاع على الأوضاع في السودان، أهمها الزيارات المتوالية لنائب وزير الخارجية الأمريكية روبرت زوليك للسودان بغرض متابعة مجريات سير تنفيذ اتفاق نيفاشا الخاص بالجنوب والضغط تجاه التسوية السلمية لمشكلة دارفـــور، كـــذلك الـــزيارات المتوالية لجنداي فريزر مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية.[61]

في 3 نوفمـــبر/تـــشرين الثاني 2005 أجاز الكونغرس الأمريكي قانون محاسبة دارفـــور والـــذي دعا إلى تجميد عضوية السودان في الأمم المتحدة، وتمديد حظر إرســـال الأســـلحة للسودان سواء كانت للحكومة أو للحركات المسلحة تنفيذاً لقـــرارات مجلس الأمن رقم 1556 و1591 في هذا الصدد، ويدعو القانون كذلك لمحاكمة مجرمي الحرب في دارفور، خاصة من كبار المسؤولين في الحكومة السودانية وحزب المؤتمر الوطني الحاكم إن لم تف الحكومة السودانية بالتزاماتها، ودعا القانون إلى ضـــرورة أن تتخذ الولايات المتحدة إجراء انفرادي ضد السودان دون الالتزام بإجراءات مجلس الأمن.

وفي جلـــسة الاســـتماع التي عقدتها اللجنة الفرعية الخاصة بأفريقيا في مجلس الـــنواب الأمريكي حول دارفور ذكرت جنداي فرايزر بأن الرئيس الأمريكي بوش كان أول رئيس دولة يتحدث علناً عن أحداث العنف والفظائع الجارية في دارفور في العـــام 2004م، مـــضيفة أن الـــولايات المتحدة كانت أول دولة تدعو لاتخاذ إجراءات في مجلس الأمن الدولي.[62]

وهكـــذا نجد أن الإدارة الأمريكية قد اتخذت عدداً من الخطوات الدبلوماسية والقـــرارات التي تدين الحكومة السودانية، وتؤكد تورطها في الأحداث في دارفور وقد تمت الدعوة إلى ضرورة محاسبة من اقترفوا تلك الجرائم.

ثانياً: العقوبات الاقتصادية:

اتـــبعت الـــولايات المـــتحدة وسيلتها المألوفة للضغط على حكومة السودان اقتـــصادياً فيما يتعلق بتسوية الأوضاع في دارفور، تجدر الإشارة إلى أن الولايات المـــتحدة تحاصـــر السودان اقتصادياً منذ عام 1991، بعد موقف السودان المساند للعراق في حرب الخليج الثانية، وبسبب التوجه الأصولي لحكومة الخرطوم ودعمها للجماعـــات الإســـلامية المتطرفة التي تتهمها الولايات المتحدة بممارسة الإرهاب، وبسبب سجل الحكومة السودانية في مجال حقوق الإنسان خاصة فيما يختص بحرب الجنوب وممارسات القوات السودانية وقوات الدفاع الشعبـــي هناك، وقد جاءت مشكلة دارفور لتضيف سبباً آخر على تلك القائمة وتبرر استمرار الولايات المتحدة في إجـــراءاتها الاقتـــصادية ضد السودان، وقد تمثلت تلك الإجراءات في وجهين: الأول الحصار الاقتصادي (بصورة انفرادية) والآخر المعونات.

الوجه الأول: المحاصرة الاقتصادية

اتخذت الولايات المتحدة إجراءات انفرادية لمحاصرة السودان اقتصادياً، حيث اشـــتمل قانـــون سلام دارفور على بند كامل يدعو لفرض عقوبات اقتصادية على الـــسودان، ويدعـــو إلى تجمـــيد أرصدة الحكومة السودانية أو مسؤوليها وأصول الـــشركات التابعة لها أو لحزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان،[63] كذلك قامت الـــولايات المـــتحدة بخطوات عملية في عام 2007، حيث أصدرت قراراً بتشديد عقوباتها الاقتصادية على السودان وتجميد أرصدة شركات وأفراد تتهمهم الولايات المتحدة بدعم النظام القائم في الاستمرار في تعنتها ورفض قرارات الشرعية الدولية تجاه دارفور، وقد اشتملت القائمة ما يزيد عن ثلاثين شركة سودانية.

وفي نوفمـــبر/تـــشرين الثاني 2005 دعا برلمانيون أمريكيون لدى عودتهم من دارفور إدارة الرئيس بوش إلى مزيد من الالتزام في حل النـــزاع، ودعوا خصوصاً إلى بذل جهود دبلوماسية لكي يفرض المجتمع الدولي عقوبات على الخرطوم، كما

جـــددت إدارة بـــوش ضغوطها من أجل فرض عقوبات دولية على صناعة النفط السودانية، وذلك لأنها مقتنعة أن الخرطوم تمارس عمليات إبادة جماعية في دارفور، إلا أن الدعـــوة لمعاقـــبة قطاع النفط السوداني قد ووجهت بالرفض الصيني المطلق لارتـــباطه بمـــصالح الـــشركات الـــصينية النفطية في السودان، إذ لم تفلح الجهود الأمريكية في هذا الصدد.[64]

أمـــا الـــوجه الثاني للإجراءات الاقتصادية الأمريكية تجاه السودان فيتمثل في المعـــونات الاقتـــصادية في إطار سياسة الترغيب والترهيب التي تمارسها الولايات المتحدة على المستوى الدولي، فقد كانت الولايات المتحدة تقدم معونات اقتصادية للسودان منذ خمسينات القرن العشرين.

ومع بدايات مشكلة دارفور ركزت الولايات المتحدة ضغوطها على الخرطوم بالـــسماح للمنظمات الإنسانية بدخول دارفور لتقديم مساعدات لضحايا الحرب هـــناك، وقد وافق الكونغرس الأمريكي على تقديم مساعدة قدرها ثلاثة وتسعون ملـــيون دولار لحـــل الأزمة الإنسانية في دارفور، بحيث يتم صرف خمسة وسبعين مليون دولار منها على قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وتخصيص ثمانية عشر مليون دولار الباقية للمساعدات الإنسانية، كما قدمت واشنطن كذلك مائتي ألـــف طـــن من القمح لكي تلبـــي حاجة ما يقارب من ثلاثة ملايين من سكان الإقليم والنازحين في تشاد وجنوب أفريقيا لمدة خمسة أشهر.[65]

في أثـــناء انعقاد مؤتمر الدول المانحة في أبريل/نيسان 2005 في أوسلو بالنرويج دعمـــت الولايات المتحدة الجهود الدولية لمساعدة السودان، حيث كشف مسؤول أمريكـــي على أنه تم إيفاد بعثة لتقييم الوضع الاقتصادي، والذي ذكر أن السودان يحـــتاج خلال فترة السنتين ونصف السنة القادمة إلى 2.5 مليار دولار لدعم عملية الانـــتعاش الاقتـــصادي وإعـــادة الإعمار، وتؤكد الولايات المتحدة على ضرورة مـــساعدة الدول الغنية للسودان من أجل التغلب على الظروف غير الإنسانية التي يعيش فيها الملايين من السودانيين. والمعروف أيضاً طبقاً لبيانات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن الولايات المتحدة خصصت خلال السنوات الثلاث الماضية أكثر من 1.6 مليار دولار لمساعدة السودان، أنفقت الوكالة منها (حتى 2008) أكثر من 600 مليون دولار كمساعدات إنسانية طارئة في دارفور.[66]

ثالثا: دور الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة

دفعت الولايات المتحدة جهود الأمم المتحدة الرامية للتضييق على حكومة السودان ودفعها لتسوية قضية دارفور سلمياً، ونسبةً لأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كانت القوة الرئيسة المؤثرة على الأمم المتحدة، فقد كان طابع قرارات الأمم المتحدة بشأن دارفور كما في غيرها من القضايا هو الطابع الأمريكي، فقد دفعت الولايات المتحدة وحلفائها بالعديد من القرارات التي تدين ممارسات الحكومة السودانية في دارفور، وتدعو للوقف الفوري لأعمال العنف وتسريح مليشيات الجنجويد وتقديم مجرمي الحرب لمحاكمة دولية، وفتح الطريق أمام منظمات الإغاثة لتقديم العون لإنسان دارفور، والسماح للقوات الدولية بدخول دارفور لحماية المدنيين حيث أصدر مجلس الأمن ما يزيد عن عشرين قراراً في هذا الصدد. يشمل دور الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة: أ- موقفها من القوات الدولية، ب- موقفها من مجرمي الحرب، ثم ج- موقفها من المفاوضات.

(أ) موقف الولايات المتحدة من القوات الدولية:

كانت الولايات المتحدة أول دولة دعت لدخول قوات دولية إلى السودان لحماية المدنيين هناك، وقد دعا بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي الإدارة الأمريكية للتحرك وإرسال قوات أمريكية لدارفور دون انتظار الأمم المتحدة، وبعد شد وجذب تم الاتفاق على أن يتولى مهمة السلام في دارفور قوات من الاتحاد الأفريقي، إلا أن تلك القوات فشلت في إدارة الوضع في دارفور، فبادر الاتحاد الإفريقي نفسه بالاعتراف بفشله في دارفور ودعوة الأمم المتحدة للتدخل وحماية المدنيين هناك، وذلك في دورة الاتحاد رقم 45 المنعقد في أديس أبابا في مارس/آذار 2006م.[67] وقد دفعت الإدارة الأمريكية وحلفاؤها الأوربيون الأممَ المتحدةَ بقوة صوب إرسال قوات دولية إلى دارفور، فأصدر مجلس الأمن القرار رقم 1706 القاضي بإرسال القوات الدولية لدارفور تحت الفصل السابع، وقد أثار هذا القرار ضجة دولية كبيرة حيث رفضته الحكومة السودانية، ورفضت التعاون مع مجلس الأمن في هذا الصدد، وقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على

الحكـــومة السودانية لقبول القرار، ورغم التهديد الأمريكي والغربـــي للخرطوم؛ فقـــد كان موقف الخرطوم ثابتاً حيال القرار حيث اعتبرت حكومة السودان قبول القرار بمثابة حياة أو موت، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى تليين مواقفه وتقديم مشروع قرار آخر أخف وطأة من القرار 1706، حيث جاء القرار القاضي بإرسال قـــوات هجين بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والذي حظي بموافقة الخرطوم، ووضع موضع التنفيذ الآن.[68]

(ب) موقف الولايات المتحدة من مجرمي الحرب في دارفور

كانـــت الـــولايات المـــتحدة الأمـــريكية في طليعة الدول التي دعت لمحاسبة مرتكبـــي جرائم الحرب في دارفور وعدم السماح لهم بالإفلات عن العدالة الدولية حـــيث أصـــدر الكونغرس الأمريكي العديد من القرارات في هذا الصدد، ودعت الولايات المتحدة الهيئة الدولية للتدخل ومحاسبة هؤلاء المتهمين.

بعـــد مداولات عدة توصل مجلس الأمن إلى ضرورة تكوين لجنة لتقصي الحقائق حـــول تلك الجرائم حيث اتجهت اللجنة صوب دارفور ودول الجوار لجمع المعلومات ورفعـــت تقريرها المفصل لمجلس الأمن الذي اتخذ قراراً بدوره بإحالة مجرمي الحرب في دارفـــور إلى المحكمة الجنائية الدولية،[69] وقد عارضت الولايات المتحدة مشروع القرار خـــوفاً مـــن أن يطال ذلك ممارسات جنودها في العراق ودول أخرى، والذين يعملون حـــسب الـــرأي الأمريكـــي لحفظ الأمن في تلك الدول، واقترحت بدلاً من المحكمة الجنائـــية الدولـــية محاكمة مجرمي دارفور في محكمة خاصة بأروشا في تنـــزانيا وبقضاة دولـــيين، أو محكمـــة العدل الدولية، و لم يُجَزْ القرار إلا بعد أن أدخلت عليه تعديلات تستثنى المواطنين الأمريكيين، ومع ذلك تحفظت الولايات المتحدة عن التصويت لصالح القرار في مجلس الأمن، و لم تستخدم الفيتو لمنع صدوره، مع أنها أحجمت عن استخدام الفيـــتو ضد صدور القرار، واستمرت في دفع الجهود الدولية الرامية إلى عدم السماح لمجرمي حرب دارفور بالإفلات عن العدالة الدولية.[70]

(ج) موقف الولايات المتحدة من المفاوضات في دارفور:

دعت الولايات المتحدة منذ البداية إلى ضرورة تسوية مشكلة دارفور سلميا، ودعت الأطراف المتنازعة في مناسبات عديدة للجلوس إلى طاولة المفاوضات، وقد

دفعــت الإدارة الأمريكية جهود الاتحاد الإفريقي ورعايته للمفاوضات في دارفور وحرصــت الإدارة الأمريكية على إرسال مندوب لحضور كل اجتماعات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بمشكلة دارفور، كما قدمت دعما ماديا كبيرا للاتحاد الإفريقي في جهــوده تلك، بل قدمت مساهمات كبيرة لتغطية جولات المفاوضات المعقودة في أبــوجا بــشأن دارفــور، وكانت الإدارة الأمريكية حاضرة في تلك المفاوضات الــسلمية، كمــا كانــت ضمن الدول التي دفعت تجاه توقيع اتفاق أبوجا، حيث أعلنت على الفور تأييدها للاتفاق، ودعت الحركات التي لم توقع بضرورة اللحاق الفــوري باتفــاق أبوجا، وبعد فشل المجتمع الدولي في إثناء الحركات الرافضة عن اللحاق بأبوجا دعت الولايات المتحدة الحكومة وتلك الحركات للجلوس في طاولة المفاوضات لتسوية مشكلة دارفور سلمياً، ودعت حركات دارفور المسلحة لتوحيد مــواقفها للدخول في أي مفاوضات قادمة، ودعمت لقاء أروشا، وجهود الحركة الــشعبية لتحريــر السودان الرامية لتوحيد الحركات المسلحة بدارفور، كما دعت الــولايات المــتحدة عبد الواحد محمد نور للمشاركة في المفاوضات التي عُقدت بــسرت في ليبــيا، ورغم رفض الحركات الرئيسة حضور الجلسة الافتتاحية فإن الإدارة الأمريكية أوفدت مندوبها لحضور تلك المفاوضات والمشاركة فيها.[71]

البعد الإسرائيلي:

كانت قضية دارفور عند تفجيرها قضية محلية، لم تهتم بها هذه اللوبيات بقدر مــا اهتمت بها منظمات الأمم المتحدة، وأجهزة المخابرات الأجنبية، وعلى رأسها المخابرات الإسرائيلية، التي تسعى على الدوام إلى تفكيك الوطن العربــي، وإشغاله بحروب داخلية تلهيه عن قضية العالم الإسلامي (فلسطين).[72] وبالطبع فإن الحديث عــن اللوبــــي الــصهيوني وجماعات الضغط اليهودية وتأثيره على الرأي العام والانتخابات يقود للحديث عن إسرائيل.

فقــد لاحــظ المــراقبون وجود علاقة حميمة بين بعض المتمردين في دارفور وإسرائيل. وقد اتهمت الحكومة السودانية في أكثر من مناسبة إسرائيل رسمياً بمساندة التمــرد وتوســيع نطاقــه. في عام 2006 اتهم مستشار الرئيس السوداني للشؤون الخارجــية، الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، إسرائيل بالتدخل في قضية دارفور،

حـــيث أشار إلى امتلاكه لوثائق تؤكد مسؤولية إسرائيل في إقليم دارفور. وقال إن إسرائيل درّبت العديد من القيادات المتمردة. وأنه تم اعتقال عدد من تجار السلاح الإسرائيلي الذين يبيعون أسلحة للمتمردين في دارفور. ذات الحديث أكدته تقارير سرية للأمم المتحدة اعترفت فيه بأن إسرائيل المسؤول الأول عن إبادة مليون مواطن إفريقـــي، وذلك من خلال تغذية الحروب حول العالم بالأسلحة ومن ضمنها تمويل الفصائل المسلحة في إقليم دارفور السوداني.[73] وفي 21 أكتوبر/تشرين الأول 2008 نظمـــت "أصدقاء إسرائيل" ندوة في باريس لمناقشة كتاب جديد صدر عن الجهة المـــشرفة علـــى الـــندوة وكان الكتاب يحمل عنوان: "لماذا يموت الإنسان في دارفور؟"[74]

وذهـــب البعض إلى أن اهتمام إسرائيل وتعاطيها مع مشكلة دارفور يرجع إلى أن ذلـــك يذكّرها بما تعرض له اليهود من إبادة في الهولوكوست. بل شبّه كاتب إسرائيلي الإبادة التي يتعرض لها الدارفوريون بالهولوكوست. لذلك تعاطفت إسرائيل مع سكان دارفـــور سواء كان من قادة التمرد أو اللاجئين. فقد ذكرت وزارة الداخلية السودانية أن عـــدد اللاجـــئين السودانيين لإسرائيل بلغ ثلاثة آلاف لاجئ تسللوا عبر الأراضي المـــصرية نسبة 40% منهم من جنوب السودان، و35% من دارفور، و25% من جبال الـــنوبة. كمـــا يؤكد العلاقة القوية بإسرائيل فتح عبد الواحد محمد نور مكتب له في إســـرائيل في فبرايـــر/شباط 2008 وهي خطوة وجدت استنكاراً شديداً من الحكومة السودانية. وقالت إن هذه الخطوة تؤكد ما ذهبت له الحكومة السودانية في وقت سابق بدعم إسرائيل للتمرد في دارفور.[75] وبعد بضعة أيام أعلنت سلطات الجمارك السودانية أنهـــا أحبطت محاولة إدخال جهاز استخبارات إسرائيلي للسودان، وهو جهاز متطور يُعرف باسم: (Router Computer Power) يقوم برصد وتسجيل إنتاج السودان من الـــنفط. وفي ذات السياق كشفت المعارضة التشادية عن وصول وفد من العسكريين ومسؤولين من منظمات يهودية إلى العاصمة التشادية (أنجمينا) لإجراء مباحثات بشأن تـــرحيل ســـودانيين إلى إسرائيل. كما أن الوفد الإسرائيلي وصل أيضاً مدينة (أبشي) شـــرق تـــشاد لإكمال عمليات تهجير اللاجئين السودانيين الموجودة قرب الحدود بين الـــبلدين. كـــذلك وضح أن هناك "أيادي صهيونية خفية في مسألة دارفور منذ العام 2003 حـــيث استقال أربعة من أعضاء المكتب السياسي للتحالف الفيدرالي الديمقراطي

احـــتجاجاً علـــى تلقي شريف حرير، الذي كان يشغل موقع نائب رئيس التحالف، دعماً مالياً من إسرائيل."[76]

وفي المـــرحلة التالية بدأت أصابع اللوبـــي الصهيوني المتنفذ في وسائل الإعلام العالمـــية في إطلاق حملة كثيفة في الإعلام الدولي حول الأزمة تم إعطاء إشارة البدء لهـــا من متحف الهولوكوست في نيويورك. وهي الأصابع نفسها التي وقفت خلف إنشاء تحالف "أنقذوا دارفور" الذي ساهم بشكل فاعل في الضغط على الكونجرس الأمريكي والبيت الأبيض واستصدار العديد من القرارات من مجلس الأمن واختلاق العديـــد من الأزمات الفرعية مع الحكومة السودانية، والإصرار الشديد على اعتبار ما يحدث في دارفور إبادة جماعية رغم النفي القاطع لذلك من لجنة التحقيق الدولية الـــتي شكلها مجلس الأمن، إلى أن وصل الأمر تحت تأثير هذه اللوبيات، إلى تحول أزمـــة دارفور إلى سوق واسعة لمتبضعي الشهرة من ممثلي هوليوود ومخرجيها الذين دخلـــوا الحلبة لصنع صور اجتماعية زائفة بينما يغضون الطرف عن ما يحدث من انتهاكات وفظائع إسرائيلية في فلسطين وأمريكية في العراق وأفغانستان وكذلك ما يحدث من فظائع في الكونغو.[77]

كـــذلك تحدثت تقارير كثيرة حول المطامع الإسرائيلية في السودان، في المياه وفي الـــنفط واليورانيوم والغذاء. وأشارت تقارير أمنية ودبلوماسية إلى أن مزاعم اتهام رئيس الجمهورية السوداني بجرائم حرب في دارفور، يتجاوز في أبعاده الحقيقية محاكمة رئيس عربـــــي ليعيد إلى الذاكرة المقدمات التي سبقت الحرب على العراق. فالسودان يمتلك الماء والنفط والقدرة على إنتاج الغذاء واليورانيوم، وهو يتوسط القارة الأفريقية وشكل نافـــذة مهمـــة للعـــرب على هذه القارة. وإسرائيل تعمل منذ أكثر من ربع قرن على تطويق السودان من خلال وجود عسكري وسياسي في باب المندب وفي دول أفريقية تحـــيط به، وقد شاركت مع الولايات المتحدة في تصعيد التوتر في المنطقة الشرقية، كما في الجـــنوب ودارفـــور الغنية باليورانيوم، عن طريق تفجير الصراعات العرقية والقبلية والإثنـــية بـــين أبناء هذه المناطق لتقطيع هذا البلد الغني بالنفط والثروات المعدنية والمياه والمساحات الزراعية الواسعة المؤهلة لأن تشكل خزاناً للغذاء العربـــي.[78]

في تقريـــر حديث اعترفت إسرائيل بقيامها بدور مؤثر وفعال حول الأوضاع بدارفـــور بمساندتها للسياسة الأمريكية في المنطقة لوضعها خطة للتدخل الإسرائيلي

في دارفـــور منذ العام 2003 بواسطة رئيس الوزراء السابق أريل شارون. وكشف (أفي ديختـــر) وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي أن صانعي القرار في إسرائيل وضعوا خطـــة للتدخل في دارفور عبر الذراع الأمريكي. وقال: "كنا سنواجه مصاعب في الوصـــول إلى دارفـــور لممارســـة أدوارنـــا المـــتعددة بمنأى عن الدعم الأمريكي والأوروبـــي." مبيناً أن تدخلهم في دارفور حتمي وضروري حتى لا يجد السودان المـــناخ والـــوقت لتركيز جهوده باتجاه تعظيم قدراته لصالح القوة العربية. وأشار الوزير الإسرائيلي إلى السودان بمساحته الشاسعة وموارده المتعددة كان من الممكن أن يصبح دولة إقليمية منافسة مع مصر والسعودية والعراق لولا الأزمات الداخلية والبنيوية وصراعات الحروب الأهلية.[79]

وفي تقديـــر الخـــبراء الإستراتيجيين أن العقبة الأساسية التي حالت إلى اليوم دون الـــتغلغل الأمريكي والإسرائيلي (عبر الأمريكي) في السودان هي الاستثمارات الصينية. فالـــشركات الصينية هي التي تستثمر مجمل النفط في هذه الفترة، وقد نجحت الصين في أن تنجـــز خـــط أنابـــيب بطول 1600 كيلومتر يمتد من الحقول إلى ميناء (بشاير) في بورتسودان. كما أنشأت الصين مصفاتين للنفط ونقلت أكثر من ألف فني تقني للعمل في الآبـــار. وقد تحول السودان إلى رابع أكبر مصدّر للنفط في اتجاه الصين، الأمر الذي ضاعف الضغوط الأمريكية على الحكومة كما سبقت الإشارة.[80]

وتقول صحيفة لوموند الفرنسية إن مجلس إدارة الأعمال الأمريكية الإسرائيلي هو الذي دشّن حملة إعلامية دولية تحت عنوان "أنقذوا دارفور" تروج لهولوكوست جديـــد يتعـــرض لـــه أبـــناء الإقليم، بقصد تدويل قضية الإقليم الغني باليورانيوم والاحتياطـــي الهائـــل من النفط وبحيرات المياه الجوفية، وكذلك إيجاد مبرر رسمي للـــتدخل الـــدولي. ويتمثل هذا الأسلوب أيضاً في السماح لأكبر عدد من لاجئي دارفور بالهجرة إلى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، والحصول على امتيازات عملـــية وشخصية. ولتأكيد ذلك أقرّ أيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي خطة لحـــل كـــل مـــشاكل السودانيين المقيمين بشكل غير شرعي في إسرائيل، بقصد اســـتقطاب أعـــداد جديـــدة منهم واستخدامهم للضغط على الحكومة، وتعزيز العلاقـــات الإســـرائيلية بـــسكان دارفور، من أجل أن يكون لإسرائيل السبق في استغلال ثروات الإقليم وتنفيذ مخطط تقسيم السودان بأيد سودانية.[81]

ومعروف أن السودان كان حتى وقت قريب مجرد محطة لتهريب يهود الفلاشا مـــن أثيوبـــيا، وكـــان اللاجئون السودانيون والأفارقة يدخلون إسرائيل من دون تأشيرة، وتجري معاملتهم بشكل غير إنساني كما تجري ملاحقتهم ويتم ترحيلهم. لكن المطامع الإسرائيلية في دارفور أحدثت تحولاً في هذا التعامل. كما أن إسرائيل دعمـــت قبل سنوات الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الراحل (جون قرنق)، مـــن أجـــل إنهاك السودان اقتصادياً وسياسياً، كما قدمت دعماً مباشراً لحركات دارفـــور ممـــا حمل الحكومة السودانية على اتهام إسرائيل بالتدخل في قضية دارفور وتدريب عدد من القوات المتمردة واستضافة بعض قيادات هذا التمرد.[82]

لـــذلك يمكن القول إن ضعف التنمية والخدمات والمشكلات القبلية وأخطاء الحكـــومات الـــسودانية هـــو الـــذي قـــاد إلى هذا الوضع من التعقيد والجرائم والانـــتهاكات المتـــبادلة لحقوق الإنسان (من جانب الحكومة والمعارضة على حد ســـواء) وأدى في النهاية إلى تدخل الأجندات الخارجية والتي أخطرها إسرائيل التي "تسعى إلى تحقيق أهداف قديمة لها تتعلق بتغذية النعرات العرقية والعنصرية في أنحاء مخـــتلفة من السودان لتفكيكه وحصار مصر من الجنوب."[83] والملاحظ أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي خصص مجلس وزرائها جلسة كاملة لدراسة أزمة دارفـــور واتخـــاذ التدابير المناسبة لها. ثم أعلنت إسرائيل منح حق اللجوء السياسي لـــستمائة شـــخص من هؤلاء، وقال عبد الواحد، تبريراً لفتح مكتب لحركته في إسرائيل، أنها أنقذتهم (لاجئي دارفور) من الإبادة.

إضـــافة إلى ذلك فقد أوردت تقارير مخططات صهيو-أمريكية تأخذ من أزمة دارفـــور مدخلاً لتنفيذها في السودان وفي المنطقة. ففي عام 2004 نشرت جريدة الخلـــيج الإماراتية سلسلة تحقيقات تحت عنوان (متوالية تقسيم السودان)، أظهرت معهـــا خريطة التقسيم المزمع، أي تجزئة أكبر قطر عربـــي وأفريقي مساحة وتنوعاً جغـــرافياً وعـــرقياً إلى دويلات: دارفور في الغرب، والجنوب (جنوباً) والبجا في الشرق، أما الدويلة الرابعة فستكون عربية في الشمال الأقل ثروة وموارد.

يهـــدف هذا المخطط لخدمة إسرائيل وحرمان العرب من أن يكون السودان الغني بأراضيه الخصبة وموارد المياه (سلة الغذاء العربية)، ومحاصرة واستهداف قلب العـــروبة مصر، بالتحكم في مصدر حياتها، أي مياه النيل، ودفعها لأن تضطر إلى

شـــراء مياه النيل بعد اقتراح قوانين جديدة بتقنين حصص الدول المتشاطئة القديمة والدويلات الجديدة.[84]

لتحقـــيق هـــذه الأهداف، وباستغلال أزمة دارفور، سعت إسرائيل وأمريكا للتـــرويج لمـــسألة الـــتطهير العرقي، وانتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية وجـــرائم الحرب ونحو ذلك. لكن تبقى الأهداف الحقيقية واضحة وما دارفور إلا حلقة في هذه السلسلة المتصلة ضمن الإستراتيجيات الصهيو-أمبريالية في العالم وفي هـــذه المنطقة على وجه الخصوص والتي فجرت المصالح فيها صراعاً جديداً للقوى العظمى التقليدية والصاعدة.

هوامش الفصل الثامن

1. خليل التقي، "ماذا تعني القواعد العسكرية الأمريكية حول العالم؟"، صحيفة آخر لحظة، الخرطوم، 2008/1/16.
2. خليل التقي، "ماذا تعني القواعد العسكرية.
3. التقي، القواعد العسكرية الأمريكية.
4. أماني الطويل، سياسات القوى الكبرى في أفريقيا، ملف السودان الإستراتيجي، العدد (11)، سبتمبر/أيلول2007، الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 11.
5. الطويل، سياسات القوى الكبرى، 12.
6. الطويل، سياسات القوى...، 12.
7. مضوي الترابي، التدخل الأمريكي في دارفور، (ندوة نظمها في الخرطوم مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008/3/26).
8. Gerrie Swart, The Rules of Re-engagement: The Pitfalls and Panaceas of the Pentagon's New African Command, Electronic Briefing Paper, No. 39, 2007, Centre for International Political Studies, University of Pretoria.
9. Gerrie Swart, The Rules of Re-engagement
10. Swart, The Rules of Re-engagement…
11. Swart, The Rules…
12. كمارا عباس، أفريكوم: سيناريوهات محتملة في أفريقيا، صحيفة الرأي العام السودانية، الخرطوم، 2008/2/29.
13. حاتم إبراهيم علي دينار، حريق دارفور، 77.
14. حسن مكي، "دارفور: المأساة واجتهادات في مساعي الحل، (حلقة دراسية حول أزمة دارفور، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ديسمبر/كانون أول 2004، 292.
15. الدكتور قطبي المهدي، المستشار السابق للسيد رئيس الجمهورية متحدثاً في ندوة القوات الأجنبية في السودان، الخرطوم، قاعة الشارقة، جامعة الخرطوم 2006/2/6
16. الشبكة الإسلامية، في: عايدة عبد الله حامد، أثر التحول السياسي للقبلية على الأمن القومي السوداني، 156.
17. عايدة عبد الله حامد، أثر التحول، 157.
18. حامد، 158.
19. وكالة السودان للأنباء، تجاوزات وانتهاكات المنظمات الأجنبية في السودان، 2006.
20. تقرير في إسلام أون لاين، نيت إغاثة إسلامية بدارفور، 2004/9/10
21. تقرير إسلام أون لاين، 2004/9/10.
22. تقرير إسلام أون لاين.
23. المعتصم أحمد علي الأمين، "أزمة دارفور: المقدمات، النتائج والحلول" (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، الخرطوم، 13-2004/12/14)، 14.

24. الأمين، أزمة دارفور، 41.
25. الأمين، أزمة دارفور، 47.
26. الأمين، 25.
27. الأمين، 47.
28. عبد العزيز محمود عبد العزيز، الصراع القبلي، (الخرطوم: مركز السودان للخدمات الصحفية، (SMC)، نوفمبر 2007)، 44.
29. عبد العزيز، الصراع القبلي...،45.
30. ستيفان كريبلين، دارفور الأزمة المفتعلة لتضليل الرأي العام العالمي مقال مترجم منشور في صحيفة الرأي العام، الخرطوم، 2007/6/24)
31. محمد عبد الله سيد أحمد، "تدخل أمريكا في دارفور: دافع إنساني أم اندفاع نفطي؟"، مقال في صحيفة السوداني، 2008/2/7.
32. محمد عبد الله سيد أحمد، "المسكوت عنه في العلاقات السودانية الأمريكية"، مقال في السوداني، 2008/3/13.
33. محمد عبد الله سيد أحمد، المسكوت عنه.
34. سيد أحمد، المسكوت عنه...
35. عبده مختار موسى، "مستقبل العلاقات السودانية–الأمريكية بعد اتفاقية السلام"، مجلة المستقبل العربي، العدد (319)، سبتمبر/أيلول، 2005، 74.
36. سيد أحمد، المسكوت عنه في العلاقات السودانية الأمريكية.
37. صحيفة الصحافة السودانية، الخرطوم، 08/3/2.
38. الحياة، لندن، 08/8/9.
39. آدم محمد أحمد عبد الله، موقف الولايات المتحدة من مشكلة دارفور، مجلة السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (2)، أبريل 2008، 45، الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية.
40. صحيفة آخر لحظة، الخرطوم: 08/3/9. وصحيفة الصحافة، الخرطوم: 2008/5/31.
41. عبد الوهاب الأفندي، "بين أوباما ومورينو أوكامبو حول الجنائية الدولية ودارفور،" الصحافة، 2008/7/30.
42. الأفندي، "بين أوباما ومورينو...".
43. الصادق الفقيه، "أمريكا: تصورات متناقضة لأزمة دارفور"، الرأي العام 2008/4/30.
44. ستيفان كروبيلين، "دارفور: الأزمة المفتعلة لتضليل الرأي العام العالمي، مقال مترجم منشورة في الرأي العام، الخرطوم: 2007/6/24.
45. ستيفان، دارفور: الأزمة المفتعلة...
46. جوناثان ستيل، الجارديان، 2007/8/10.
47. آدم محمد أحمد عبد الله، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة دارفور، مجلة السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، العدد الثاني، إبريل/نيسان2008، 48.

48. الصادق المهدي، "اتفاقية السلام والتاءات الأربع"، سلسلة قضايا سودانية للنقاش، الخرطوم، العدد الأول، المركز العالمي للدراسات الأفريقية، 2006، 76.
49. زكي البحيري، مشكلة دارفور، 223.
50. مركز الدراسات السودانية، التقرير الإستراتيجي السوداني السادس، 2004–2005، 49.
51. سلمى التجاني، "قانون سلام السودان من الجنوب إلى دارفور وبالعكس"، الرأي العام، الخرطوم: 2004/10/12.
52. آدم محمد عبد الله، موقف الولايات المتحدة من أزمة دارفور، 50.
53. عبد الله، موقف الولايات المتحدة...، 55 – 60.
54. عماد مكي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (9830)، 2005/10/27.
55. حسن الرشيدي، الدور الأمريكي في أزمة دارفور، مجلة البيان، العدد (204)، أكتوبر/تشرين الأول 2004.
56. صحيفة الصحافة، الخرطوم: 2004/7/9.
57. الصحافة، 2004/7/9.
58. صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام في السودان، كتاب الجمهورية، القاهرة، 2004، 40.
59. صلاح فضل، 47.
60. صحيفة الرأي العام (السودانية)، 2005/7/23.
61. الأهرام، 2005/6/2.
62. الرأي العام، 2006/8/27.
63. سلمى التجاني، قانون سلام السودان.
64. التقرير الإستراتيجي السوداني السادس، 340.
65. الأهرام، 2004/11/22.
66. ميادة كمال الدين سليمان، الدور الأمريكي في إحلال السلام في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، السودان، 2006م، 113.
67. صحيفة رأي الشعب، الخرطوم: 2007/3/29.
68. رأي الشعب، 2007/7/23.
69. خالد حسين محمد، المحكمة الجنائية الدولية ومدى اختصاصها في محاكمة الأفراد السودانيين، (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2007)، ص 73.
70. دارفور أمام المحكمة الجنائية واستثناء الأمريكيين، إسلام أونلاين نت،2005/4/1.
71. رأي الشعب، 2005/5/18.
72. http://www.aljazeeranet/NR/exers/38E23C6F-5D7c-4380-8668
73. صحيفة السوداني، الخرطوم، 2008/8/6.
74. صحيفة الرأي العام، الخرطوم، 2008/11/24.
75. صحيفة السوداني، الخرطوم: 2008/3/1.
76. هاني رسلان، "عبد الواحد وإسرائيل وأزمة دارفور"، الرأي العام، 2008/3/6.

77. جوناثان ستيل، الجارديان، 2007/8/10.
78. المثنـــى عـــبد القـــادر الفحل، (تقرير) "أثرياء يهود أمريكيون يموّلون الحملة ضد السودان: الاســـتثمار الإســـرائيلي فـــي الحروب، من دارفور إلى تبليسي"، صحيفة الرائد، الخرطوم: 2008/9/21.
79. الرأي العام، 2008/10/6.
80. الفحل، أثرياء يهود أمريكان، الرائد، 2008/9/21.
81. الفحل، أثرياء يهود أمريكان...
82. الفحل، أثرياء يهود...
83. مخططات قديمة لتمزيق السودان، صحيفة آخر لحظة، الخرطوم، 2008/7/13.
84. مخططات قديمة لتمزيق السودان..

خاتمة

الملاحـــظ أن مـــشكلة دارفـــور - كما تناولها هذا الكتاب - تقع في ثلاثة مـــستويات، أو مرّت بثلاث مراحل: المرحلة الأولى هي عندما بدأت المشكلة على المستوى الداخلي، والمحلي في داخل الإقليم، كصراع قبلي حول الموارد خاصة بين الـــرعاة (والـــذين صادف أنهم عرب)، والمزارعين (أو غير العرب). ثم بعد انتشار التعلـــيم وتكونت الطبقة المتعلمة ظهر مستوى جديد من الوعي قادته نخبة دارفور تمـــثّل ذلـــك في إدراكهم بأن الصراع حول الموارد ناتج عن غياب التنمية. وهذا الـــتخلف هـــو إفراز للتهميش وحرمان الإقليم من التنمية والخدمات وعدم اهتمام المركـــز بالأطراف. فلذلك نقلت النخبة الدارفورية الصراع إلى المستوى أو المرحلة التالـــية وهي المواجهة مع المركز. وفي سياق الصراع ما بين المركز والأطراف ومن خلال أطروحات التهميش والإقصاء قدموا مطالب للحكومة المركزية التي تعاملت معهـــم باعتبارهم "خارجون عن القانون" و"قُطّاع طرق" وعناصر "نهب مسلح".. وأقـــبلت على المشكلة بعقلية أمنية وانتهجت نهجاً عسكرياً لحسم هذه "التفلتات الأمنية".

ثم حـــدث اســـتقطاب حـــاد بـــين طرف تدعمه الحكومة، وهي مليشيات الجـــنجويد، وطـــرف آخر لجأ لدول الجوار مثل تشاد وليبيا للحصول على أراض يرتكـــز علـــيها ويـــنطلق مـــنها. ثم إلى دول الغرب للحصول على الدعم المادي والـــسياسي وتـــصعيد القضية في الإعلام الدولي. وبهذا انتقلت القضية إلى المرحلة الثالثة - المستوى الدولي.

مـــع كـــل التقديـــر للظـــروف التي دفعت المعارضة الدارفورية بالاستنجاد بالأجنبـــــي إلا أن التدخل الدولي عقّـــد المشكلة أكثر من الإسهام في حلها. لأن المجتمع الدولي، وإن توافرت لديه حسن النية، ليس لديه فكرة عن طبيعة وخصائص

المجتمعات النامية كالسودان ودارفور لأن الصراع هنا يحصل ليس بين أفراد بل بين جماعـــات. لـــذلك جاءت رؤية المجتمع الدولي الخاطئة أو تحرّك بناءً على فرضيات خاطـــئة. فالحركات المسلحة لا تمثل كل قبائل دارفور أو كل شعب دارفور، كما أن المجـــتمع الدولي أقبل على المشكلة وكأنها حرب بين متمردين وحكومة. وهذا تبـــسيط مخل أضر بالمشكلة وزاد من تعقيدها. كما أن المجتمع الدولي -كما يرى أحـــد نخـــبة دارفـــور المستنيرة، بروفيسر آدم الزين (أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم)- قد فرض الحل فرضاً: إما التوقيع وينالوا الحوافز أو يذهبوا للمحاكمة؛ وهذا يتناقض مع الأعراف في دارفور حيث يُحل الصراع باجتماع أهلي "جودية" يجمع كافة الأطراف ويصلوا إلى حلول مقبولة وليست مفروضة.

صـــحيح أن حكـــومة الإنقاذ الوطني اعترفت أخيراً بالمشكلة. وبدأت تسعى للـــتفاوض. لكن الصحيح أيضاً أنها شاركت في تفاقم المشكلة بسبب المنهج الخطأ الـــذي ســـلكته منذ البداية في التعاطي مع المشكلة. فعندما بدأت بوادر المعارضة المسلحة، نواة الحركات الحالية، تعاملت الحكومة معهم بعقلية عسكرية بحتة. فبدلاً مـــن أن تـــبعث فريق من العلماء في مجال الاجتماع والاقتصاد والسياسة والتنمية والإدارة لـــتدرس مـــشكلة دارفور لتضع حلول علمية وواقعية لها، بعثت بضابط (الفـــريق محمـــد أحمد مصطفى الدابـــي) وفوضته بصلاحيات رئيس الجمهورية "لحـــسم المشكلة ووضع حد "للخارجين عن القانون". وعندما عاد للخرطوم كان رأيه، وكذلك رأي الحكومة، أنه قد "حسم" مشكلة دارفور وقضى على الانفلات الأمني. وكرّمته الحكومة بمنحه نجمة الإنجاز كما تم تعيينه سفيراً. وكان مؤلف هذا الكتاب قد كتب مقالاً في صحيفة الرأي العام السودانية (23 أغسطس/آب2002) تحـــت عـــنوان: "الأوضاع في دارفور تحتاج إلى منهج جديد". اعترض المقال على إدعـــاء الحكومة بأنها قد حسمت مشكلة دارفور وتنبأ بأنها سوف تنفجر بصورة عنـــيفة بـــسبب هذا المنهج الخطأ. وبالفعل بعد أقل من عام تصاعدت الأحداث ووصلت إلى طور الأزمة كما تابعها العالم فيما بعد.

أوضـــح هذا الكتاب أنه بسبب هذه المنهج الخاطئ تطورت المشكلة إلى أن تحولت إلى كارثة إنسانية وأزمة دولية. كذلك أخطأت الإنقاذ عندما لم تأخذ موقع الحياد في التعامل مع أطراف المشكلة، فكان من الطبيعي أن يستقوى الطرف الثاني

بالقـــوى الخارجـــية، الإقليمـــية والدولية. فكان نتيجة ذلك هو التدويل والتعقيد والتأزيم. كذلك أخطأت في إدارة الأزمة عندما أقصت الآخرين وأهملت الاستعانة بالقـــوى الـــسياسية الداخلـــية وانفرد المؤتمر الوطني بإدارة الأزمة، بل وفي داخل الحكـــومة كان المسؤول عن ملف دارفور هو شخص واحد وهو الراحل مجذوب الخليفة، أحد "صقور" المؤتمر الوطني. ثم بعد وفاته تحول الملف لشخص آخر، وليس لمؤسسة أو لجنة قومية، وهو نافع علي نافع، والمصنّف أيضاً بأنه من صقور الإنقاذ. وهكـــذا كان المنهج المتبع هو شخصنة الملف من ناحية والتعامل مع القضايا بعقلية أمنية/عسكرية.

مـــن التداعـــيات التي استعرضها هذا الكتاب يتضح أن أخطاءنا الداخلية في الـــتعامل مـــع المـــشكلات السودانية هي التي أدت إلى ذلك. ويتفق مع رأي هذا الكتاب أحد مفكري الحركة الإسلامية، الأستاذ الدكتور حسن مكي الذي تحدث في حوار أجرته معه صحيفة *الانتباهة* (2008/9/15) بالقول بأن المشكلة السودانية تأزمـــت ونحـــن نـــسير في هذا الاتجاه لأننا نسير في الطريق الخطأ والتدويل جاء لتداعـــيات أخطائنا... جاءت اتفاقية جبال النوبة وهي جزء من التدويل، وجاءت اتفاقـــية نيفاشا بالتدويل، واتفاقية أبوجا بالتدويل، والآن قضية أبيي تسير بمرجعية دولـــية، وقضية أوكامبو مرجعية دولية، والحكومة الحالية (الإنقاذ) تحكم بمشروعية التدويل لأن ولاية الرئيس (البشير) انتهت في 1 يناير/كانون الثاني 2005.

يرى هذا الكتاب أن المنهج السليم كان ينبغي أن يقوم على الاعتراف بالمظالم التـــنموية والخدمية التي بدأها الاستعمار وسارت عليها كل الحكومات الوطنية بعد الاســـتقلال. كمـــا يجـــب الاعتراف بوجود استعلاء ثقافي وعرقي ظللنا – العامة والنخبة – نمارسه على كل المستويات وشكّل ثقافة اجتماعية في مفردات الخطاب والـــسلوك الاجتماعـــي. كمـــا يجب تنقية المناهج التعليمية في السودان من كل الإيحاءات العنصرية وأن يتضمن المقرر المدرسي مادة عن مساوئ ومضار العنصرية وأســـبابها وأشكالها ودواعيها مع غرس قيم التسامح وقبول الآخر واحترام التعدد الـــثقافي والديني ووضع ميثاق إعلامي يحرّم ويجرِّم التعابير والمفردات والإيماءات أو الإيحات العنصرية ومفردات تحقير الآخر المختلف. وأمامنا الولايات المتحدة المتعددة الأعـــراق والقوميات نجحت في إدارة التنوع بالديمقراطية والعدالة وتكافؤ الفرص

حــتى أن المراقبين يتحدثون عن ظاهرة اقتحام السود للسياسة في أمريكا في أعلى مستوياتها (black politics).

يجب أن تسمو النخبة السودانية فوق هذا الواقع المشوه وتؤسس لواقع جديد وســلوك حضاري رفيع يتجاوز الانتماء الإثني الضيق ويضمن الحياد في التعامل مع الأعراق المختلفة وأن تتولى الطبقة المستنيرة ومنظمات المجتمع المدني والإعلام عملية التأسيس لهذا السلوك وهذا التحول الجديد المطلوب بإلحاح لإطفاء نيران العنصرية المســؤولة عن كثير من مشكلات السودان. ذلك لأن السودان إذا لم يعش العدالة والمــساواة والمواطنة في الواقع فإن أي اتفاقيات لن تنجح في وضع حد لبؤر التوتر ولــن تجفف ينابيع التمرد. إذن هناك حاجة لتحول حقيقي غير زائف يتجاوز مجرد إدارة التــشتت والانشقاقات بالتعامل المرحلي إلى النظر لظروف الثقافة السائدة في الذاكــرة الجماعــية مع التركيز على دراسة العوامل البنيوية التي تعمل على خلق واســتدامة الــتخلف ومخاطبة التهميش كظاهرة مرتبطة بالسلطة والثروة بدلاً عن إنكار هذا الواقع.

هــذا الــتحول الحقيقي أو الحل الجذري يستدعي معالجة أزمة المجتمع وأزمة الدولة بكل مكوناتها:

1. **أزمة الهوية:** هرمنة الفسيفساء بخطاب وطني محايد ومنهج قومي جامع لتكوين أمــة سودانية تضع حداً للجدل بين الأفريقانية والعروبة والإسلامية والزنوجة، فتتــشكل هــوية جامعــة يــتفق الجميع، وباقتناع كامل، على توصيفها وتسميتها.
2. **أزمة الشرعية:** بتطبيق الديمقراطية السليمة، غير المشوهة، بأن يتم الوصول إلى ذلك عبر بناء ثقافة سياسية تؤسس لممارسة ديمقراطية رشيدة وتؤسس للتداول السلمي للسلطة حتى يكون للسلطة السياسية الحاكمة مشروعيتها لتتمكن من تحقيق الوحدة والاستقرار. هذا الفهم للديمقراطية ينطوي على الحرية والمساواة والعدالة وإنهاء عملية احتكار الموارد والفرص والسلطة والثروة لفئة معينة وإزالة عملــية تهمــيش وإقــصاء الأغلبــية، لأن غــياب العدالة والتنمية المتساوية (equitable) يــؤدي إلى الإحــباط والذي يؤدي إلى سخط واستنكار، وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور حالات العصيان والتمرد والثورات.

3. **أزمــة المجتمع**: بتغيير سلوك النخبة السياسية وتغيير الخطاب المشوه الذي زرع الإحــساس بالتهميش والإقصاء في نفوس الكثير من فئات المجتمع، وبناء الأمة التي تترابط عناصرها بتلقائية قوامها قيم التسامح والاندماج الاجتماعي وقبول الآخــر. فالمجــتمع السوداني يعيش في أزمة دائمة لأنه فقد الإحساس بالترابط الــوطني بين مكوناته بسبب الواقع المشوه الذي شكل صورة ذهنية في العقل الجمعي للعرقيات المختلفة بأنها تعيش على هامش الدولة والحياة والمجتمع، وأنها مغتربة داخل وطنها.
4. **أزمــة في إدارة الأزمــات**: نحن في السودان تعوزنا الرؤية البعيدة والتخطيط السليم والإدارة الحصيفة. دائما تتعامل النخبة الحاكمة بردود الأفعال – تنتظر وقوع الكارثة ثم تتحرك ببطء وبدون منهج – أو بالأحرى تتخبط. لا تتعامل الحكــومات السودانية بعلمية مع الواقع السوداني المعقّد. فدولة مثل السودان تــستلزم دراسة مكوناتها الاجتماعية وأعراقها لمعرفة خصائص كل جماعة إثنية وثقافــتها لنفسح المجال للتعبير عنها في الخطاب القومي والإعلام الوطني حتى يتأصل في داخلها الإحساس بأنها جزء من هذه الهوية وأنها جزء من الشخصية الــسودانية وأنهـــا تــسهم في تشكيل الطابع القومي والثقافة العامة السائدة. وكــذلك لمعرفة احتياجاتها الحقيقية للتجاوب معها وفق الإمكانيات المتاحة. وأن يــسير ذلك متزامناً مع تنمية شاملة تزيل المظالم والاحتقانات التي تشعل التوتر والاضطراب وتهدد الاستقرار والوحدة.

لكــن في حالتــنا الــراهنة – أزمة دارفور – قد تأخذ التنمية وقتاً حتى تتحقق بالــصورة الــتي تــزيل تلك التظلمات والتوترات. لذلك يجب النظر للحل من خلال عناصــر أساســية وهي: صراع الموارد (بين الرعاة والمزارعين)، وصراع بين الحكومة والمركز (قسمة السلطة والثروة وإزالة التهميش)، ثم الصراع بين أبناء الإقليم (مَن يحكم دارفــور)؟ فعلــى الحكومة التي تقدم المزيد من التنازلات مستفيدة من تجربة نيفاشا في الجــنوب، وأن تــسرع في عملية بناء الثقة من خلال إزالة خلافاتها مع حركة مناوي الموقعة لاتفاق أبوجا حتى تستطيع إقناع الآخرين بالتوقيع والالتحاق بالعملية السلمية.

بيد أن جزءًا كبير من المسؤولية هو أيضاً في يد الحركات الدارفورية المختلفة الــتي علــيها أن توحّد صفها ورؤيتها حتى تنجح المبادرات المختلفة في وضع حد

للقتال كبداية لطريق طويل من أجل إعادة البناء والتعمير. فقد بلغت الحركات 23، والمبادرات 37، كان آخرها المبادرة القطرية (سبتمبر/أيلول2008) التي بدأت في الدوحة في فبراير/شباط 2009 برعاية ووساطة دولة قطر تحت مظلة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة – يمثلهما المبعوث الأممي–الأفريقي جبريل باسولي (بوركيني) بالإضافة إلى الجامعة العربية. غير أن عبد الواحد محمد نور رفض المشاركة في المبادرة بل زار إسرائيل طالبا دعمها ووعد بأنه سوف يفتح سفارة لإسرائيل في السودان إذا ما استلم الحكم في الخرطوم. في 17 فبراير/شباط 2009 وقع الطرفان – الحكومة وحركة العدل والمساواة – اتفاق "حسن النوايا وبناء الثقة" واتفقا على مواصلة العملية السلمية في خلال ثلاثة أشهر.

كما انطلقت في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 مبادرة أهل السودان في الخرطوم. وعلى الرغم من أن حركات دارفور وصفتها بأنها بين الحكومة والموالين لها إلا أن الحكومة قد أثبتت جدية كبيرة في تنفيذ توصيات المبادرة. وقد بدأت الحكومة خطوات عملية في 24 ديسمبر/كانون الأول 2008 حيث خصصت مبلغ (40) مليون جنيه سوداني (20 مليون دولار أمريكي) للتعويضات الفردية لمواطني دارفور. كذلك زار الرئيس السوداني دارفور – ضمن جولة ولائية – وأفتتح عدة منشآت خدمية من بينها محطات كهرباء ومستشفيات بها معدات طبية متطورة وكل التخصصات. كما أعلن عن بدء طريق الإنقاذ الغربي والذي جاء ضمن اتفاقية بقيمة 1.5 مليار دولار شملت مشاريع كهرباء وطرق لعدد من ولايات السودان على رأسها دارفور. هذه الجدية تحتاج لتقدير واستجابة من الحركات الدارفورية المعارضة بأن تعطي السلام واتفاقية أبوجا والحكومة فرصة حتى لا ينطبق على تلك الحركات وصف الرئيس البشير لقادتها بأنهم "تجار حرب".

لكن يصح القول أيضاً، ومع عظمة هذه الخطوات، إلا أن المشروعات هنا وهناك ربما تظل مجرد مسكنات أو إخماد مؤقت لنيران كامنة في جوهر أزمة الدولة السودانية، وتكرار للمنهج القديم – التعامل برد الفعل والتجزئة، أكثر من التعامل برؤية إستراتيجية تضع حلاً شاملاً وجذرياً لكل الأزمات. كما ينبغي في معالجة الجذور الثقافية للصراعات بالتركيز على الطبيعة الاقصائية للنخبة السودانية الحاكمة وتصحيح الواقع المشوهة كما سبقت الإشارة في هذه الخاتمة.

كذلك يرى هذا الكتاب أن الحل الجذري لمشكلة دارفور لا يتحقق بمصالحة جــزئية أو اتفاقــية لوقف إطلاق النار وعودة النازحين ودفع التعويضات وإنفاذ الترتيبات الأمنية وبداية عملية الإعمار وما شابه ذلك. إن الحل الجذري يكمن في إرســاء أســس جديدة للتنمية الشاملة والعدالة في كل شئ: في توزيع الفرص وفي الخــدمات والتنمــية وفي الثــروة وفي السلطة واحترام حقوق الإنسان دون النظر لاعتــبارات العــرق واللــون والدين، واحترام الثقافات لكل القوميات والهويات المخــتلفة في التغطية الإعلامية والخطاب الإعلامي والسياسي حتى يشعر الجميع في الــسودان بــأنهم مواطنون من الدرجة الأولى. عندها فقط سوف يحقق السودان الاستقرار، ما عدا ذلك سوف نستمر ندور في الحلقة المفرغة، ودوامة لا تنقطع من الأزمات، ما نوقّع اتفاقية إلا وتظهر حركات احتجاج أخرى ترفع السلاح وتهدد الأمن والاستقرار وتعطل التنمية – مهما كانت درجتها.

تكمن أهمية المشروعات الحالية إذا ما تم تنفيذها بشمول وعدالة في أنها سوف تــسهم في إعادة الثقة في النخبة الحاكمة من قِبل مواطني المناطق المهمشة وفي توفير الاســتقرار وتــوفير المناخ لإعادة بناء شامل للإنسان والقيم والمجتمع على أسس جديدة.

وإذا ما تفاءلنا بأن الحل ربما يكون قريباً، إلا أن عملية إعادة بناء دارفور ليس مادياً بل اجتماعياً إلى سابق عهدها سوف يأخذ زمناً طويلاً وتحتاج لجهد الجميع. والأهــم مــن ذلــك أن نأخذ الدرس والعبر لرؤية جديدة لإدارة هذه الفسيفساء (الموزايــيك) الــسودانية، وتغيير منهج التعاطي مع المشكلة على النحو الذي سبق ذكــره في هــذه الخاتمــة، وحــسن إدارة التنمية وصياغة برامج لتحقيق اندماج اجتماعي/ثقافي وتماسك وطني يؤسس لاستقرار ووحدة مستدامة.

المصادر

أولاً: الكتب:

1. أحمد سمير، "**أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية** ومستقبل التنمية"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الأول، السنة الحادية عشر، مارس/آذار 1983.
2. أحمد عبد الله آدم، **قبائل السودان نموذج للتعايش السلمي** (الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، 1987).
3. الباقر العفيف، **ما وراء دارفور**، ترجمة محمد سليمان، (القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان، رقم 13، 2006).
4. بدر الدين عبد الله حسن، التدخل الإنساني في دارفور (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية)، 2008.
5. بهاء الدين مكاوي، الصراعات الإثنية في إفريقيا، (الخرطوم: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، 2007).
6. التجاني مصطفى محمد صالح، الصراع القبلي في دارفور: أسبابه، تداعياته، وعلاجه (الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة، 1987).
7. جون هيلز، جوليان لوغران، ديفيد بيشاو (تحرير)، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، (344)، 2007.
8. حاتم إبراهيم علي دينار، حريق دارفور: قصة الصراع الأهلي والسياسي (الخرطوم: هيئة الخرطوم الجديدة للصحافة والنشر، 2006).
9. حسن علي الساعوري، السودان والبحث عن السلام (القاهرة: المطبعة النموذجية، 1990).

10. حيدر إبراهيم علي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1996).
11. خالد حسين محمد، المحكمة الجنائية الدولية ومدى اختصاصها في محاكمة الأفراد السودانيين (الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، 2007).
12. ذو النون التجاني، حقيقة الثورة والإبادة (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، 2008).
13. رياض عزيز هادي، السياسة في العالم الثالث، ط2 (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1989).
14. زكي البحيري، مشكلة دارفور (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006).
15. شريف حرير وترجي تفيدت، السودان: الانهيار أو النهضة، ترجمة مبارك ومجدي النعيم (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997).
16. صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، أثر مشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية، (الخرطوم: د. ن.)، 2006.
17. صلاح فضل وصيام الإبس، مشكلة دارفور والسلام في السودان (الخرطوم: شركة الإعلانات الشرقية، دار الجمهورية، 2004).
18. عبد الله الأشعل، أزمة دارفور بين محاولات التدويل وجهود التسوية (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2007).
19. عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1997).
20. عبد الرحمن أبو خريس، السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا وتأثيراتها على السودان (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2008).
21. عبد الغفار محمد ولايف مانقار (تحرير)، ترجمة محمد علي جادين، دارفور إقليم العذاب: إشكالية الموقع وصراع الهويات، (هولندا: جامعة بيرجن، منشورات رواق، 2006).
22. عبده مختار موسى، صراع الهويات ومهددات الوحدة في السودان (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2007).
23. علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع في دارفور (الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة، 2003).

24. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وآخر البشر، نيويورك: فري بريس، 1992.
25. فيصل محمد موسى، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر (سبها: منشورات الجامعة المفتوحة، 1997).
26. محمـــود أبـــو العيـــنين، إفريقيا والتحولات في النظام الدولي الجديد في مصر وإفـــريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996).
27. مصطفى حسن، "**سوسيولوجيا الدولة في مجتمعات العالم الثالث:** نحو نموذج تحليلي لمقاربـــة شـــروط اشتغال الآلية السياسية ودورها في تحديد وتفسير النسق المجتمعي العام". في: http://www.fikrwanakd.aljabriabed.com/philosophie.htm
28. موسى المبارك الحسن، تاريخ دارفور السياسي (الخرطوم: دار الخرطوم للطباعة والنشر، 1995).
29. نـــيفين عـــبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربـــي (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1987).
30. يوســـف ســـليمان تكـــنة، تجربة الحكم الإقليمي والقبلية بدارفور (الخرطوم: الخرطوم للطباعة والنشر، 1980).
31. يوســـف فضل حسن، مقدمة في تاريخ الممالك الإسلامية في السودان الشرقي 1450 – 1821م (القاهـــرة: معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية، ط2، 1972).

ثانياً: دوريات:

- مجلة قضايا عربية، السنة 3، الأعداد من 1 – 6، أبريل/نيسان – سبتمبر/أيلول 1976م.
- مجلـــة الـــسودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (2)، إبريل/نيسان 2008.
- مجلة الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، 1998.
- المـــستقبل العربـــــي، بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، العدد (319)، سبتمبر/أيلول 2005.

- المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، العدد (4)، 2003.
- مجلة الفكر الإستراتيجي العربـــي، السنة الأولى، العدد 3، يناير/كانون 1982.
- مجلة السياسة الدولية، العدد 166، أكتوبر/تشرين الأول 2006.
- المجلـــة الدراســـات الدبلوماسية، العدد الرابع، فبراير/شباط 2005، الخرطوم: المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية.
- مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد الأول، السنة الحادية عشر، مارس/آذار 1983م.

ثالثاً: أوراق ندوات، مؤتمرات

- أبحـــاث وأوراق ندوة مركز الدراسات السودانية "التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان"، القاهرة، 1 – 3 أبريل/نيسان 1995.
- سمـــنار الهـــوية الثقافية والسياسات الثقافية، 20 – 22 أغسطس/آب 1991، جامعة الخرطوم، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية.
- نـــدوة "الـــتعدد الإثني والديمقراطية في السودان"، 18 – 19 مايو/أيار 2002، الخرطوم: مركز الدراسات السودانية.
- ورشـــة عمل مبادرة المجتمع المدني للسلام في اتفاقية السلام الشامل حول نظام الحكـــم في الـــسودان في الفتـــرة الانتقالية، 9 فبراير/شباط 2005، الخرطوم: مؤسسة فريدريش آيبرت (الألمانية).
- ندوة دارفور في الذاكرة الإعلامية والقانون الدولي، القاهرة، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2007.
- نـــدوة ملتقـــى العلاقـــات السودانية–الأوروبية "نحو شراكة سودانية أوروبية فاعلـــة"، الخرطوم: 10 – 13 مارس/آذار 2008، المركز السوداني للخدمات الصحفية (SMC).
- سمنار "نشر الهجين واتفاقية سوفا (SOVA)"، 4 مارس/آذار 2008، الخرطوم: مركز دراسات المجتمع.
- سمـــنار "أزمـــة دارفور" جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ديسمبر/كانون الأول 2004.

- المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور، جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، الخرطوم، 13 – 1 ديسمبر/كانون الأول2004.

رابعاً: مواد غير منشورة:

- عايدة عبد الله حامد، أثر التحول السياسي للقبلية في دارفور على الأمن القومي 1989 – 2006، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008.
- يوسف بريمة سليمان، تشاد: الدولة العربية المجهولة، رسالة ماجستير، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، 2006.
- ميادة كمال الدين سليمان، الدور الأمريكي في إحلال السلام في السودان، رسالة ماجستير، جامعة الزعيم الأزهري، السودان، أم درمان 2006.

خامساً: تقارير:

- عبد اللطيف البوني وصديق محمد أحمد مضوي، دراسة حول "دور أبناء دارفور في المسألة الدارفورية"، تقرير رقم (1)، (سلسلة تقارير شهرية، مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية) الخرطوم، أبريل/نيسان 2007.
- التقرير الإستراتيجي السوداني السادس 2004–2005، الخرطوم، مركز الدراسات السودانية.
- نص تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور المقدم للأمين العام للأمم المتحدة عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1564 (2004)، 18 سبتمبر/أيلول 2004.
- تقرير وزارة الشؤون الإنسانية، مفوضية العون الإنساني لشهر سبتمبر/أيلول 2007، الخرطوم.
- التقرير الإستراتيجي لعام 2004، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، الخرطوم.
- أماني الطويل، سياسات القوى العظمى في إفريقيا، ملف السودان الإستراتيجي سبتمبر/أيلول 2007، الخرطوم، مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

سادساً: الصحف اليومية:

- أعـــداد مختلفة من صحف الخرطوم اليومية في الأعوام 2005 – 2008: أخبار اليوم السودانية، آخر لحظة، الرأي العام، الصحافة، الأحداث، أجراس الحرية، الانتباهة، والسوداني.
- صحيفة الشرق الأوسط، لندن.

سابعاً: المصادر باللغة الإنجليزية:

- B. Smith, "Western Concern at China's Growing Involvement in Africa", www.asiantribune,com/show_article.php.id,10.4.2006.
- David Sills (ed.), *the International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: London: Macmillan: Free Press, 1972).
- Deng, Mading. Francis, War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan. Washington D.C.: the Brookings Institution, 1995.
- Deng, M. Francis, Dynamics of Identification: a Basis for National Integration in the Sudan, Khartoum University Press, 1973.
- Fukuyama, Francis, the End of History and the Last Man, New York: Free Press, 1972.
- Encyclopedia Britanica, Vol. 14, USA, 1966
- Gao Jinyuan, China and Africa: the Development of Relations over Many Years, African Affairs, Vol. 83, No.331, April 1984.
- John Stone, *Ethnicity Versus the State: the Dual Claims of State Coherence and Ethnic Self-determination,* in Rotchild and Olorunsola, (eds.), State Versus Ethnic Claims: African Policy Dilemma, p.85.
- John Ikenberry, "The Rise of China and the Future of the West: Can Liberal System Survive?", Foreign Affairs, January/February 2008.
- Johnson Kurlantzick, Beijing's Safari: China's Move into Africa and its Implication for Aid, Development and Governance, China Programme, Washington DC: Carnegie Endowment, November 2006.
- Joshua Eisen and Johnson Kurlantzick, China's Africa Strategy, Current History, May 2006.

- Muhammad Sharaf eldin Daw Elbait, *Uneven Development and Conflict in Sudan: A Case Study of Northern Darfur State*, unpubulished master thesis, Development and Research Centre, (Khartoum: University of Khartoum, May 2007),
- Richard Bernstein and Ross Munro, **The Coming Conflict With China** (Random House:1998).
- Sam G. Amoo, The Challenge of Ethnicity and Conflict in Africa: the News for New Paradigm, New York, 1997
- Ted Gurr, Why Men Rebel (Princeton: Princeton University Press. 1970).

المَلاحِق

ملحق رقم (1)

قرارات الأمم المتحدة بشأن دارفور

(1) القرار 1556 (2004):

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5015، المعقودة في 30 تموز/يوليو 2004

إن مجلس الأمن:

إذ يـــشير إلى بيان رئيسه المؤرخ 25 أيار/مايو 2004 (/2004S/PRST) والى قـــراره 1547 (2004) المؤرخ 11 حزيران/يونيو 2004، وقراره 1502 (2003)، المـــؤرخ 26 آب/أغسطس 2003، بشأن إمكانية وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين.

وإذ يرحب بالدور القيادي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي ومشاركته في معالجة الوضع في دارفور.

وإذ يعرب عن استعداده لتقديم الدعم الكامل لتلك الجهود.

وإذ يـــرحب كـــذلك بالبلاغ الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 27 تموز/يوليو 2004،(/603/2004S).

وإذ يـــؤكد مـــن جديـــد التزامه بسيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه واســـتقلاله، تمـــشيا مـــع بـــروتوكول ماشاكوس المؤرخ 20 تموز/يوليو 2002، والاتفاقات التالية له والمستندة إليه، التي وافقت عليها حكومة السودان.

وإذ يرحب بالبيان المشترك الصادر عن حكومة السودان والأمين العام للأمم المـــتحدة في 3 تموز/يوليو2004، بما في ذلك إنشاء آلية تنفيذ مشتركة، وإذ يعترف بالخطوات المتخذة من أجل تحسين سبل وصول المساعدات الإنسانية.

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن السودان، الصادر في 3 حزيران/يونيو 2004، وإذ يرحب بتعيين الأمين العام لممثل خاص لشؤون السودان وبالجهود التي بذلها حتى الآن.

وإذا يعـــرب من جديد عن قلقه البالغ إزاء الأزمة الإنسانية الراهنة واستشراء انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات المستمرة على المدنيين التي تعرض حياة مئات الألوف للخطر.

وإذ يـــدين جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الـــدولي مـــن جانـــب جميع أطراف الأزمة، وبخاصة الجنجويد، بما في ذلك شن هجمـــات عشوائية ضد المدنيين والاغتصاب، والتشريد القسري، وأعمال العنف، وبخاصة ما ينطوي منها على بُعد عرقي.

وإذ يعرب عن أبلغ القلق إزاء عواقب الصراع الدائر في دارفور على السكان المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال والمشردون داخليا واللاجئون.

وإذ يشير في هذا الصدد إلى أن الحكومة السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام حقوق الإنسان، مع القيام في الوقت نفسه بالحفاظ على القانون والنظام وحمايـــة سكانها الموجودين داخل إقليمها، وإلى أن جميع الأطراف ملزمة باحترام القانون الإنساني الدولي.

وإذ يحـــث جميع الأطراف على اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنـــسان والقانون الإنساني الدولي ووضع نهاية لها وإذ يشدد على أن مرتكبـــي هذه الانتهاكات لن يفلتوا من العقاب.

وإذ يـــرحب بالتزام حكومة السودان بالتحقيق في الأعمال الوحشية المرتكبة ومقاضاة المسؤولين عن ارتكابها.

وإذ يؤكد التزام حكومة السودان بتعبئة القوات المسلحة السودانية على الفور من أجل نـــزع سلاح ميليشيات الجنجويد.

وإذ يـــشير أيضا في هذا الصدد إلى قراراته 1325 (2000) المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000، بشأن النساء والسلام والأمن، و1379، (2001)، المؤرخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، و1460(2003)، المؤرخ 30 كانون الثاني/يناير 2003، 2004، و1539(2004) المـــؤرخ 22 نيـــسان/أبـــريل 2004، بـــشان الأطفال في الـــصراعات المـــسلحة و1265 (1999)، المؤرخ 17 أيلول/سبتمبر 1999 و1296 (2006)، المـــؤرخ 19 نيـــسان/أبـــريل 2000، بشان حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

وإذ يعـــرب عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لاتفاق وقف إطـــلاق النار الموقع في نجامينا في 8 نيسان/أبريل 2004، وإذ يكرر تأكيد أن جميع الأطراف في اتفاق وقف إطلاق النار عليها أن تتمثل لجميع الشروط الواردة فيه.

وإذ يـــرحب بالمـــشاورات الـــتي عقـــدتها الجهـــات المانحة في جنيف في حزيـــران/يونيو 2004، وبما تلاها من جلسات الإحاطة التي سلط فيها الضوء على الاحتياجات الإنسانية الماسة في السودان وتشاد، وإذ يذكر الجهات المانحة بضرورة الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها.

وإذ يـــشير إلى أنه يوجد ما يزيد على مليون شخص في حاجة إلى مساعدة إنـــسانية عاجلـــة، وإلى أن تقديم المساعدة قد أخذ يزداد صعوبة مع بداية الموسم المطـــير، وأن مـــئات الآلاف من الأشخاص ستتعرض حياتهم للخطر إذا لم تتخذ إجـــراءات عاجلـــة لتلبية الاحتياجات الأمنية والمتصلة بسبل الوصول والسوقيات والقدرات والتمويل.

وإذ يعـــرب عـــن تصميمه على بذل كل ما في وسعه لتفادي وقوع كارثة إنسانية بما في ذلك عن طريق اتخاذ مزيد من الإجراءات إذا لزم الأمر.

وإذ يرحب بالجهود الدبلوماسية الجارية على الصعيد الدولي من أجل معالجة الموقف في دارفور.

وإذ يـــؤكد أن عودة أي من اللاجئين أو المشردين إلى ديارهم لابد أن تكون طوعية وأن توفر لها المساعدة المناسبة والأمن الكافي.

وإذ يشير مع بالغ القلق إلى أن ما يصل إلى 200000 لاجئ قد فروا إلى دولة تـــشاد المجاورة، مما يلقي عبئا خطيرا على كاهل ذلك البلد، وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء التقارير التي تفيد بقيام ميليشيات الجنجويد بمنطقة دارفور بالسودان بشن غارات عبر الحدود على تشاد، وإذ يحيط علما أيضا بالاتفاق الذي أبرمته حكومتا الـــسودان وتشاد بشأن وضع آلية مشتركة لتأمين الحدود، وإذ يقرر أن الوضع في السودان يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ولاستقرار المنطقة.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

1. **يطلب** إلى حكومة السودان أن تفي على الفور بجميع الالتزامات التي تعهدت بها في البـــيان الصادر في 3 تموز/يوليو 2004 بطرق منها على وجه الخصوص

تسهيل أعمال الإغاثة الدولية للتخفيف من هذه الكارثة الإنسانية، وذلك عن طريق إلغاء جميع القيود التي يمكن أن تعوق تقديم المساعدة الإنسانية، وتوفير سبل الوصول إلى جميع السكان المتضررين، وتعزيز أعمال التحقيق المستقل في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، وعن طريق تهيئة أجواء أمنية موثوق بها من أجل حماية السكان المدنيين والجهات الإنسانية الفاعلة، واستئناف المحادثات السياسية بشأن دارفور مع الجماعات المنشقة في منطقة دارفور، ولا سيما حركة العدالة والمساواة وحركة تحرير السودان وجيش تحرير السودان.

2. **يؤيد** إيفاد مراقبين دوليين تحت قيادة الاتحاد الأفريقي إلى منطقة دارفور بالسودان، بما في ذلك قوة الحماية المتوخاة من جانب الاتحاد الأفريقي، ويحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم هذه الجهود، ويرحب بالتقدم المحرز نحو نشر المراقبين، بما في ذلك العروض التي قدمها أعضاء الاتحاد الأفريقي بشأن توفير قوات، ويؤكد ضرورة قيام حكومة السودان وجميع الأطراف المعنية بتيسير عمل المراقبين وفقا اتفاق أنجمينا لوقف إطلاق النار واتفاق أديس أبابا المؤرخ 28أيار/مايو 2004 بشأن طرائق إنشاء بعثة للمراقبين من أجل رصد وقف إطلاق النار.

3. **يحث** الدول الأعضاء على تعزيز فريق الرصد الدولي الذي يقوده الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك قوة الحماية، عن طريق تقديم الأفراد، وغير ذلك من المساعدة اللازمة لعملية الرصد، بما في ذلك التمويل والإمدادات والنقل والمركبات والدعم اللازم للقيادة والاتصالات والدعم اللازم للمقر، ويرحب بالمساهمات التي قدمها بالفعل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لدعم العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

4. **يرحب** بالعمل الذي اضطلع به المفوض السامي لحقوق الإنسان من أجل إيفاد مراقبين للحقوق الإنسان إلى السودان، ويهيب بالحكومة السودانية أن تتعاون مع المفوض السامي في نشر أولئك المراقبين.

5. **يحث** الأطراف في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار، المؤرخ 8 نيسان/أبريل 2004، على أن تبرم اتفاقا سياسيا دون تأخير، ويشير بأسف إلى عدم مشاركة

كبار قادة المتمردين في المحادثات التي جرت في 15 يوليو في أديس أبابا، إثيوبيا، إذ أن ذلك لا يساعد في سير هذه العملية، ويدعو إلى إجراء محادثات من جديد تحت إشراف الاتحاد الأفريقي، وكبير وسطائه، حامد الغابد، من أجل التوصل إلى حل سياسـي للتوتـرات التي تشهدها دارفور، ويحث بشدة الجماعات المتمردة على احتـرام وقف إطلاق النار والقيام فورا بإنهاء العنف والدخول في محادثات للسلام دون شروط مسبقة والعمل بصورة إيجابية وبناءة من أجل حل الصراع.

6. **يطالـب** حكـومة السودان بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بشأن نـزع سـلاح ميليـشيات الجنجويد، واعتقال قادة الجنجويد وأقرانهم الذين قاموا بالتحريض على انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وغير ذلك مـن فظائـع وبارتكاب هذه الانتهاكات والفظائع، وتقديم هؤلاء الأفراد إلى العدالـة، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في غضون 30 يـوما، ثم كـل شهر بعد ذلك، تقريرا عما أحرزته حكومة السودان، أو لم تحـرزه، من تقدم في هذا الصدد، ويعرب عن اعتزامه النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن حكومة السودان، في حالة عدم الامتثال، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة.

7. **يقـرر أن** تـتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع قيام مواطنيها أو القيام من إقليمها، أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل علمها، ببيع أسلحة ومواد ذات صلة من جميع الأنواع إلى جميع الكيانات غير الحكومية وجميع الأفراد العاملين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور، بمن فيهم الجنجويد، أو إمـدادهم بهذه الأسلحة والمواد، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعـدات العـسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار اللازمة لما سبق ذكره، سواء كان منشؤها أراضيها أم لا.

8. **يقـرر أن** تـتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع قيام مواطنيها أو القيام من إقليمها بتزويد الكيانات غير الحكومية والأفراد المحددين في الفقرة 7، العاملين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور، بمن فيهم الجنجويد، بالـتدريب أو المـساعدة التقنية فيما يتصل بالتزويد بالأصناف المشار إليها في الفقرة 7 أعلاه أو بتصنيعها أو صيانتها أو استخدامها.

9. **يقرر أن** التدابير المفروضة بموجب الفقرتين 7 و8 أعلاه لن تنطبق على: –
- اللـــوازم والتدريب الفني المتصل بها والمساعدة المقدمة للرصد والتحقق أو لعمليات دعم السلام، بما في ذلك العمليات التي تقودها المنظمات الإقليمية المأذون لها من الأمم المتحدة أو التي تعمل بموافقة الأطراف المعنية.
- لوازم المعدات العسكرية غير الفتاكة المزمع قصرها على الأغراض الإنسانية أو رصـــد حقـــوق الإنـــسان أو الاستخدامات الوقائية، والتدريب الفني والمساعدة الفنية المتصلان بها.
- لـــوازم الملابس الواقية، بما في ذلك السترات الواقية والخوذات العسكرية، للاســـتخدام الشخصي بواسطة موظفي الأمم المتحدة، ومراقبـــي حقوق الإنـــسان، وممثلـــي وســـائط الإعلام، والعاملين في المجالات الإنسانية والإنمائية والموظفين المرتبطين بهذه المجالات.

10. **يعرب عن اعتزامه** النظر في تعديل أو إلغاء التدابير المفروضة بموجب؛ الفقرتين 7 و8 عندما يرى أن حكومة السودان قد أوفت بالتزاماتها الواردة في الفقرة 6.

11. **يؤكد** مجددا دعمه لاتفاق نيفاشا الموقع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، ويتطلع إلى التنفيذ الفعال للاتفاق وإلى وجود سودان موحد يـــسوده الـــسلام ويعمـــل في تآلف مع جميع الدول الأخرى من أجل تنمية الـــسودان، ويهـــيب بالمجتمع الدولي الوقوف على أهبة الاستعداد للمشاركة المتواصلة، بما في ذلك توفير التمويل اللازم لدعم السلام والتنمية الاقتصادية في السودان.

12. **يحـــث** المجتمع الدولي على توفير المساعدة التي تحتاج إليها كثيرا عملية تخفيف آثـــار الكارثـــة الإنـــسانية التي تتبدى أبعادها في منطقة دارفور الآن، ويهيب بالـــدول الأعـــضاء أن تفي بما أبدته من التزامات تجاه سد احتياجات دارفور وتشاد، ويؤكد ضرورة المساهمة بسخاء في الوفاء بالجزء الذي لم يتم الوفاء به من النداءات الموحدة للأمم المتحدة.

13. **يطلب** إلى الأمين العام تفعيل الآليات الإنسانية المشتركة بين الوكالات والنظر في مـــا قـــد يتطلبه الأمر من تدابير إضافية لدرء وقوع كارثة إنسانية وتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس بشأن التقدم المحرز.

14. **يشجع** الممثل الخاص للأمين العام المعني بشؤون السودان والخبير المستقل التابع للجنة حقوق الإنسان العمل عن كثب مع حكومة السودان على دعم إجراء تحقيق مستقل في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في منطقة دارفور.
15. **يمدد** البعثة السياسية الخاصة المنصوص عليها في القرار 1547 لمدة 90 يوما إضافية، حتى 10 كانون الأول/ديسمبر 2004، ويطلب إلى الأمين العام إدماج خطط احتياطية تتعلق بمنطقة دارفور في البعثة.
16. **يعرب** عن تأييده الكامل للجنة وقف إطلاق النار وبعثة الرصد في دارفور بقيادة الاتحاد الأفريقي، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في مجالات التخطيط وإجراء التقييمات المتعلقة ببعثته في دارفور، وأن يجري الاستعدادات اللازمة وفقا للبيان المشترك من أجل دعم تنفيذ أي اتفاق مستقبلي في دارفور بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، ويطلب إلى الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن بالتقدم المحرز.
17. يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

* * *

(2) القرار 1564(2004):

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5040، المعقودة في 18 أيلول/سبتمبر 2004.

إن **مجلس الأمن:**

إذ يشير إلى قراره 1556(2004) المؤرخ 30 تموز/يوليو 2004، وبيان رئيسه المؤرخ 25 أيار/مايو 2004(S/PRST/2004/18) وقراريه 1547 (2004) المؤرخ 11 حزيران/يونيو 2004، و1502 (2003) المؤرخ 26 آب أغسطس 2003.

وإذ يأخذ في اعتباره خطة العمل التي وافق عليها الممثل الخاص للأمين العام في السودان وحكومة السودان.

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ 30 آب/أغسطس 2004،(S/2004/703) وبما تحقق من تقدم بشأن وصول المساعدات الإنسانية، **وإذ يعرب عن قلقه** لأن الفقرات من 59 إلى 67 تدل على أن حكومة السودان لم تف بكامل التزاماتها

بموجب القرار 1556 (2004)، **وإذ يضع في اعتباره** ضرورة تعزيز واستعادة ثقة السكان المعرضين للأذى) وتحسين الوضع الأمني العام تحسينا جذريا في دارفور، **وإذ يرحب** بالتوصيات الواردة في ذلك التقرير، ولا سيما المتعلقة منها باستصواب زيادة تواجد بعثة الاتحاد الأفريقي بصورة كبيرة في إقليم دارفور في السودان.

وإذ يرحب بالدور القيادي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي ومشاركته في معالجة الحالة في دارفور.

وإذ يرحب بالرسالة المؤرخة 6 أيلول/سبتمبر 2004 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الاتحاد الأفريقي، رئيس نيجيريا أولوسيغون أوباسانغو، بما في ذلك مناشدته المجتمع الدولي دعم تمديد بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور.

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله، بما يتفق وبروتوكول ماشاكوس المؤرخ 20 تموز/يوليو 2002، والاتفاقات التالية والمستندة إلى ذلك البروتوكول، التي وافقت عليها حكومة السودان.

وإذ يشير إلى البيان المشترك الصادر في 3 تموز/يوليو 2004 عن حكومة السودان والأمين العام للأمم المتحدة، **وإذ يعرب عن تقديره** للجهود التي تقوم بها آلية التنفيذ المشتركة والممثل الخاص للأمين العام لتحقيق الأهداف الواردة في البلاغ ومتطلبات القرار 1556(2004).

وإذ يرحب باتخاذ حكومة السودان عددا من الخطوات لرفع العقبات الإدارية أمام إيصال الإغاثة الإنسانية، مما أدى إلى وصول عدد متزايد من أفراد الإغاثة الإنسانية إلى دارفور فضلا عن مؤسسات حقوق الإنسان الدولية وغير الحكومية، **وإذ يسلم** بأن حكومة السودان وسعت من نطاق تعاونها مع الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها.

وإذ يحث حكومة السودان وجماعات المتمردين على تيسير إيصال هذه الإغاثة الإنسانية عن طريق السماح بوصول الإمدادات الإنسانية وعمال الإغاثة الإنسانية دون عراقيل، بما في ذلك عبر حدود السودان مع تشاد وليبيا برا وجوا حسب الاقتضاء.

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء انعدام التقدم فيما يتعلق بالأمن وحماية المدنيين، ونزع سلاح مليشيات الجنجويد وتحديد هوية زعماء الجنجويد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في دارفور وتقديمهم للعدالة.

وإذ يشير إلى أن الحكومة السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها الموجودين داخل أراضيها، وعن احترام حقوق الإنسان، والحفاظ على القانون والنظام، وإلى أن جميع الأطراف ملزمة باحترام القانون الإنساني الدولي.

وإذ يشدد على أن جماعات المتمردين السودانية، وخاصة حركة العدل والمساواة وجيش/حركة تحرير السودان، يجب عليها أيضا أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لاحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

وإذ يؤكد أن الحل النهائي للأزمة في دارفور يجب أن يشمل العودة الآمنة والطوعية للمشردين داخليا واللاجئين إلى ديارهم الأصلية، وإذ يشير في هذا الصدد إلى مذكرة التفاهم المبرمة في 21 آب/أغسطس 2004 بين حكومة السودان والمنظمة الدولية للهجرة.

وإذ يعرب عن عزمه على القيام بكل ما يمكن من أجل وضع حد لمعاناة أهل دارفور، وإذ يقرر أن الوضع في السودان يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ولاستقرار المنطقة.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة:

1. **يعلن عن قلقه الشديد** من أن حكومة السودان لم تف تماما بالتزاماتها الواردة في القرار 1556 (2004) والبيان المشترك مع الأمين العام الصادر في 3 تموز/يوليو، بتحسين الحالة الأمنية للسكان المدنيين في دارفور، كما يتوقع المجلس، في مواجهة ضروب النهب المتواصل، ويأسف للانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار من جانب جميع الأطراف، ولا سيما لما جاء في تقارير لجنة وقف إطلاق النار عن هجمات شنتها الطائرات المروحية التابعة لحكومة السودان وهجمات الجنجويد على قرى ياسين وحاشابا وغلاب في؛ 26 آب/أغسطس 2004.
2. **يرحب ويؤيد** اعتزام الاتحاد الأفريقي تعزيز وزيادة بعثته للرصد في إقليم دارفور بالسودان، ويشجع الرصد القائم على روح المبادرة.
3. **يحث** الدول الأعضاء على دعم الاتحاد الأفريقي في تلك الجهود، بما في ذلك عن طريق توفير كل المعدات والموارد اللوجستية والمالية والمادية وغيرها من الموارد الضرورية لدعم التوسع السريع لبعثة الاتحاد الأفريقي، ومن خلال دعم جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إنهاء الأزمة بالطرق السلمية وحماية سلامة

أهل دارفور، ويرحب بطلب حكومة السودان من الاتحاد الأفريقي زيادة حضوره لرصد الأوضاع في دارفور، الوارد في رسالتها المؤرخة 9 أيلول/سبتمبر 2004 الموجهة إلى مجلس الأمن، ويحث حكومة السودان على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام والتعاون الكامل مع الاتحاد الأفريقي لكفالة بيئة آمنة ومستقرة.

4. **يطلب** إلى حكومة السودان وجماعات المتمردين، ولا سيما حركة العدل والمساواة وجيش/حركة تحرير السودان، العمل معا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى حل سياسي في المفاوضات الجارية في أبوجا بقيادة الرئيس أوباسانغو ويحيط علما بالتقدم المحرز حتى الآن، ويحث الأطراف المشاركة في المفاوضات على توقيع وتنفيذ الاتفاق الإنساني فورا، وإبرام بروتوكول بشأن المسائل الأمنية بأسرع وقت ممكن، ويؤكد ويدعم الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي في رصد تنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

5. **يحث** حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان على الإسراع في إبرام اتفاق سلام شامل باعتباره خطوة حاسمة على طريق تحقيق السلام والرخاء في السودان.

6. **يؤكد** ضرورة السماح للمشردين داخليا واللاجئين وغيرهم من السكان المعرضين للأذى، بالعودة إلى ديارهم طواعية وبأمان وكرامة، ولكن بعد أن يتوافر ما يلزمهم من مساعدة وأمن.

7. **يعيد تأكيد** دعوته حكومة السودان وضع حد لمناخ الإفلات من العقاب في دارفور، بتحديد هوية جميع الأشخاص المسؤولين عن الإساءات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي على نطاق واسع وتقديمهم إلى العدالة، بما في ذلك أفراد قوة الدفاع الشعبي ومليشيات الجنجويد، ويصر على أن تتخذ حكومة السودان جميع الخطوات الملائمة لوقف جميع أعمال العنف والفظائع.

8. **يدعو** جميع الأطراف السودانية إلى أن تتخذ الخطوات الضرورية لكفالة التصدي فورا للانتهاكات التي تبلغ عنها لجنة وقف إطلاق النار ومحاسبة المسؤولين عنها.

9. **يطالب** بأن تقدم حكومة السودان إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، لأغراض التحقق، وثائق تتضمن بصورة خاصة أسماء أفراد مليشيات الجنجويد الذين تم نزع سلاحهم وأسماء الأشخاص الذين ألقي القبض عليهم بسبب الإساءات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وذلك فيما يتعلق بأدائنا بموجب القرار 1556 (2004) واتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المؤرخ 8 نيسان/أبريل (2004).

10. **يطالب** جميع الجماعات المسلحة، بما في ذلك قوات المتمردين، وقف جميع أعمال العنف والتعاون مع جهود الإغاثة الإنسانية الدولية وجهود الرصد وكفالة امتثال أعضائها للقانون الإنساني الدولي، وتأمين ضمان سلامة وأمن موظفي الإغاثة الإنسانية.

11. **يؤكد من جديد** دعمه الكامل لاتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار المؤرخ 8 نيسان/أبريل 2004، وفي هذا الخصوص، يحث حكومة السودان على الامتناع عن القيام بأعمال الطيران العسكري داخل إقليم دارفور وفي أجوائه، وفقا لالتزاماتها.

12. **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم على وجه السرعة بإنشاء لجنة تحقيق دولية تضطلع فورا بالتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف في دارفور، ولتحدد أيضا ما إذا كانت وقعت أعمال إبادة جماعية، وتحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات لكفالة محاسبة المسؤولين عنها، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون التام مع تلك اللجنة، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات المناسبة لزيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان الموفدين إلى دارفور، وذلك بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان.

13. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات سخية ومتواصلة على وجه السرعة إلى الجهود الإنسانية الجارية في دارفور وتشاد لسد النقص في الاستجابة لنداءات الأمم المتحدة المتواصلة، ويؤكد ضرورة أن تفي الدول الأعضاء بتعهداتها فورا، ويرحب بالمساهمات الكبيرة التي تم تقديمها حتى الآن.

14. **يعلن** أن المجلس، في حالة عدم امتثال حكومة السودان امتثالا كاملا للقرار 1556 (2004)، أو لهذا القرار، بما في ذلك، وحسبما يقرر المجلس بعد

التـــشاور مع الاتحاد الأفريقي، عدم تعاونها تعاونا تاما مع توسيع وتمديد بعثة الاتحـــاد الأفريقي للرصد في دارفور، سينظر في اتخاذ تدابير إضافية تنص عليها المـــادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، كاتخاذ إجراءات تؤثر على القطاع النفطي في السودان وعلى حكومة السودان أو أفراد من أعضاء حكومة السودان، من أجل اتخاذ تدابير فعالة تضمن هذا الامتثال الكامل أو التعاون التام.

15. **يطلـــب** إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس، في التقارير الشهرية التي يقدمها، بما أحـــرزته أو لم تحرزه حكومة السودان من تقدم في الامتثال لطلبات المجلس الـــواردة في هـــذا القرار، وما تبذله حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان من جهد لإبرام اتفاق سلام شامل على وجه السرعة.

16. **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

* * *

(3) القرار 1547 (2004):

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5082، المعقودة في 19 نوفمبر 2004 في نيروبـــي.

إن **مجلس الأمن:**

إذ يشير إلى قراريه 1547 (2004) المؤرخ 11 يونيو (حزيران) 2004، 1556 (2004) المـــؤرخ 30 تموز/يوليو 2004، 1564 (2004) المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2004 وبيانات رئيسه المتعلقة بالسودان.

وإذ يعـــيد تأكـــيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي.

وإذ يعـــيد أيـــضا تأكيد تأييده لبروتوكول ماشاكوس المؤرخ 20 تموز/يوليه 2002 والاتفاقات اللاحقة المنبثقة منه.

وإذ يعـــرب عن تصميمه على مساعدة شعب السودان على تحقيق المصالحة الوطنـــية والاستقرار والسلام الدائمين وبناء سودان موحد ينعم بالرخاء تحترم فيه حقوق الإنسان وتكفل فيه الحماية لجميع المواطنين.

وإذ يشير إلى انه رحب بالإعلان الموقع في 5 حزيران/يونيو 2004 في نيروبي، كينيا، والذي أكد فيه الطرفان موافقتهما على البروتوكولات الستة التي وقعتها حكومة السودان مع حركة جيش تحرير شعب السودان وأعادت تأكيد التزامها بإكمال المراحل المتبقية من المفاوضات.

وإذ يثني من جديد على الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبخاصة حكومة كينيا التي ترأس اللجنة الفرعية المعنية بالسودان لما تؤديانه من عمل وما تقدمانه من دعم متواصل تيسيرا لمحادثات السلام في نيروبي، **وإذ يحيي** الجهود الذي يبذلها فريق مراقبة حماية المدنيين واللجنة العسكرية المشتركة في جبال النوبة وفريق التحقق والرصد دعما لعملية السلام، **وإذ يعرب** عن أمله في أن تواصل الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية أداء دور حيوي خلال الفترة الانتقالية.

وإذ يشجع الطرفين على التعجيل بإبرام اتفاق سلام شامل، وإذ يؤكد ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي، بمجرد توقيع ذلك الاتفاق وبدء تنفيذه، بتوفير المساعدة من اجل تنفيذه.

وإذ يشدد على أن التقدم صوب فض الصراع في دارفور من شأنه أن يهيئ الظروف الصحيحة لتقديم تلك المساعدة.

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تصاعد العنف وانعدام الأمن بصورة متزايدة في دارفور وتردي الحالة الإنسانية واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وتكرار خروقات وقف إطلاق النار **وإذ يكرر** في هذا الصدد تأكيد أن من واجب جميع الأطراف تنفيذ الالتزامات المشار إليها في قراراته السابقة المتعلقة بالسودان.

وإذ يدين جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع الأطراف، وإذ يشدد على ضرورة عدم التأخر في مقاضاة مرتكبي جميع هذه الجرائم.

وإذ يشير في هذا الصدد إلى وجوب أن تحترم جميع الأطراف، بما فيها جماعات المتمردين السودانيين مثل حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، **وإذ يشير أيضا** إلى أن الحكومة السودانية منوط بها المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان داخل أراضي البلد وصون القانون والنظام في ظل احترام حقوق الإنسان.

وإذ يــؤكد أهمية إحراز مزيد من التقدم صوب حل الأزمة في دارفور، **وإذ يـــرحب** بالـــدور الحيوي الشديد التنوع الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي تحقيقا لتلك الغايـــة، **وإذ يـــرحب** بقـــرار حكومة السودان المؤيد لتوسيع نطاق بعثة الاتحاد الأفريقي.

وإذ يحـــيط علمـــا بتقريري الأمين العام المؤرخين 28 أيلول/سبتمبر 2004 (S/2004/763) و2 تـــشرين الـــثاني/نوفمبر 2004 (S/2004/(881بشأن الحالة في السودان وتأثيرها على السلام والأمن الدوليين والاستقرار في المنطقة.

وإذ يساوره بالغ القلق بشأن الحالة في السودان وتأثيرها على السلام والأمن الدوليين والاستقرار في المنطقة.

1. **يعلـــن** تأيـــيده القـــوي لجهود حكومة السودان وحركة جيش تحرير شعب الـــسودان الـــرامية إلى التوصل إلى اتفاق سلام شامل، **ويشجع** الطرفين على مـــضاعفة جهودهما، ويرحب بتوقيع مذكرة تفاهم في نيروبـــي في 19 تشرين الـــثاني/نوفمـــبر 2004 بعنوان «إعلان بشأن اختتام مفاوضات الهيئة الحكومية الدولـــية المعنية بالتنمية بشأن السلام في السودان« المرفقة بهذا القرار، والاتفاق علـــى أن الـــبروتوكولات الـــستة المشار إليها في إعلان نيروبـــي بتاريخ 5 حزيـــران/يونـــيو2004 تكون وتشكل اتفاق السلام الأساسي، **ويصادق تماما** علـــى التـــزام الطـــرفين بالتوصـــل إلى اتفاق شامل نهائي بحلول 31 كانون الأول/ديـــسمبر 2004، ويتوقع أن تنفذ تلك المذكرة على أتم وجه ومع توخي الشفافية في ظل الرقابة الدولية المناسبة.
2. **يعلـــن** التزامه بالقيام، بمجرد إبرام اتفاق سلام شامل، بمساعدة شعب السودان في جهـــوده الرامية إلى بناء امة مسالمة وموحدة يعمها الرخاء. على أن يكون مفهوما أن الطرفين يؤديان جميع التزاماتهما وبخاصة الالتزامات المتفق عليها في أبوجا، نيجيريا ونجامينا، تشاد.
3. **يحـــث** بعثة التقييم المشتركة التابعة للأمم المتحدة على أن تواصل هي والبنك الـــدولي والطـــرفان، بالاشـــتراك مع الجهات المانحة الأخرى الثنائية والمتعددة الأطـــراف، الجهـــود الـــرامية إلى تهيـــئة المجال للمسارعة بتسليم مجموعة من المساعدات اللازمة للتعمير والتنمية الاقتصادية في السودان، مما يشمل المساعدة

الإنمائيـــة الرسمية إمكانية تخفيف عبء الديون وممارسة التجارة، بمجرد توقيع اتفاق سلام شامل وبدء تنفيذه.

4. **يـــرحب** بمبادرة حكومة النرويج الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل التعمير والتنمية الاقتصادية في السودان بمجرد توقيع اتفاق سلام شامل.

5. **يـــرحب** باســـتمرار عمليات اللجنة العسكرية المشتركة، وفريق مراقبة حماية المدنيين وفريق التحقق والرصد توطئة لتنفيذ اتفاق سلام شامل، وإنشاء عملية لدعم السلام تابعة للأمم المتحدة.

6. **يعيد تأكيد** استعداده للنظر في تأسيس عملية لدعم السلام تابعة للأمم المتحدة، عند التوقيع على اتفاق سلام شامل

7. بغـــية دعم تنفيذ ذلك الاتفاق **ويعيد تأكيد طلبه** إلى الأمين العام كي يقدم إلى المجلس في اقرب فرصة ممكنة بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، توصيات فيما يتعلق بحجم وهيكل وولاية هذه العملية، بما في ذلك جدول زمني لنشرها.

8. **يـــرحب** بالأعمال التحضيرية التي نفذها بالفعل بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في الـــسودان المنـــشاة بموجب القرار 1547 (2004) **ويؤيد** التوصيات الواردة في تقريـــري الأمـــين العـــام المـــؤرخين 28 أيلـــول/سبتمبر 2004 و2 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بشأن زيادة ملاك موظفي البعثة **وتمديد** ولايتها لمدة ثلاث أشـــهر أخرى، حتى 10 مارس 2005، ويدعو حركة جيش تحرير السودان إلى الالتزام بالتعاون الكامل مع البعثة.

9. **يدعو** جميع البلدان في المنطقة إلى بذل قصارى جهدها لتقديم الدعم الفعال في تنفيذ اتفاق سلام شامل بشكل كامل وفي الوقت الصحيح.

10. **يـــؤكد** علـــى أن إبرام اتفاق سلام شامل سيشكل إسهاما تجاه تحقيق السلام الـــدائم والاستقرار على امتداد السودان، ويسهم في الجهود الرامية إلى معالجة الأزمـــة في دارفور **ويؤكد** ضرورة إيجاد نهج وطني شامل، يشمل دور المرأة، تجاه المصالحة وبناء السلام.

11. **يـــؤكد** أهمية إحراز تقدم في محادثات السلام في أبوجا، بين حكومة السودان وجـــيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة بغية حل الأزمة في دارفور، **ويعرب عن إصراره** على أن تتفاوض جميع الأطراف في محادثات سلام أبوجا

بنـــية سليمة تجاه التوصل إلى اتفاق عاجل **ويرحب** بالتوقيع على البروتوكولين الإنـــساني والأمـــني، في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، ويحث الأطراف على تنفـــيذهما على وجه السرعة، ويتطلع إلى التوقيع الباكر على إعلان مبادئ من أجل التوصل إلى تسوية سياسية.

12. **يطالب** بأن توقف الحكومة وقوات التمرد وجميع المجموعات المسلحة الأخرى جمـــيع أعمـــال العنف والهجمات فورا، بما في ذلك عمليات الاختطاف، وان تمتـــنع عن تهجير المدنيين قسريا، وتتعاون مع الجهود الإنسانية الدولية للإغاثة والرصد، وتكفل امتثال أعضائها للقانون الإنساني الدولي، وتيسر سلامة وأمن موظفـــي العمليات الإنسانية، وان تشدد في كافة صفوفها على أهمية اتفاقاتها المـــتعلقة بالـــسماح للوكالات الإنسانية ولمن توظفه هذه الوكالات بالوصول والمرور بدون معوقات، بموجب قراره 1502 (2003) المؤرخ 26 آب/أغسطس 2003، بـــشأن إفـــساح المجال أمام موظفي المساعدة الإنسانية كي يصلوا إلى الـــسكان المحتاجين ووفقا لبروتوكولات أبوجا المؤرخة 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

13. وفقا لقراراته السابقة بشان السودان **يقرر** رصد امتثال الأطراف لالتزاماتها في ذلـــك الصدد، ورهنا بقرار آخر للمجلس، اتخاذ إجراء مناسب ضد أي طرف يخفق في الوفاء بالتزاماته.

14. يعرب عن تأييده القوى لقرارات الاتحاد الأفريقي بشأن زيادة عدد أفراد بعثته في دارفور إلى 3320 فردا وتعزيز ولايتها كي تشمل المهام المدرجة في الفقرة 6 مـــن البـــيان الختامي لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد، المؤرخ 20 تشرين، **ويحـــث** الدول الأعضاء على توفير المعدات والموارد اللوجستية والمالية والمادية والمـــوارد الأخرى اللازمة، **ويحث** حكومة السودان وجميع المجموعات المتمردة في دارفور على التعاون الكامل مع الاتحاد الأفريقي.

15. **يكـــرر تأكـــيد** دعوته إلى الدول الأعضاء كي تقدم تبرعات عاجلة وسخية للجهود الإنسانية الجارية في السودان وتشاد.

16. **يدعو** جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع اللجنة الدولية للتحقيق التي أنشأها الأمـــين العام، حسب ما جرى تحديده في رسالة الأمين العام المؤرخة 4 تشرين

الأول/أكتوبـــر 2004 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2004/812)، والتي ستبلغ نتائجها إلى مجلس الأمن.

17. **يطلـــب تأكـــيد** أهمـــية نـــشر المـــزيد مـــن مراقبـــي حقوق الإنسان في دارفور.

18. **يطلـــب** إلى الأمين العام أن يطلعه بصفة منتظمة على التطورات في السودان، وان يقـــدم أيـــة توصـــيات بشأن اتخاذ إجراءات لكفالة تنفيذ القرار وقراراته السابقة بشأن السودان.

19. **يقرر أن** يبقي المسألة قيد نظره.

* * *

(4) القرار 1585 (2005):

الـــذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5137 المعقودة بتاريخ 10 آذار/مارس 2005.

إن **مجلس الأمن:**

إذ يـــشير إلى قراراته 1547(2004) المؤرخ 11 حزيران يونيو 2004 و1556 (2004) المـــؤرخ 30 تمـــوز/يوليو 2004 و1547(2004) 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

وإذ يعيد تأكيد استعداده لدعم عملية السلام.

يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان المنشأة بموجب قراره 1547 (2004) حتى 17 آذار/مارس 2005.

يقرر أن يبقى المسالة قيد نظره الفعلي.

* * *

(5) القرار 1588 (2005):

الـــذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5143 المعقودة بتاريخ 17 آذار/مارس 2005.

إن **مجلس الأمن:**

وإذ يشير إلى قراراته 1547(2004) المؤرخ 11 حزيران يونيو 2004 و1556 (2004) المــؤرخ 30 تمــوز/يوليو 2004و 1547(2004) 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 و1585 (2005) المؤرخ 10 آذار مارس 2005.

وإذ يعيد تأكيد استعداده لدعم عملية السلام.

يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان المنشأة بموجب قراره 1547 (2004) حتى 24 آذار/مارس 2005.

يقرر أن يبقى المسالة قيد نظره الفعلي.

* * *

(6) القرار 1590 (2005):

الــذي اتخــذه مجلس الأمن في جلسته 5151، المعقودة في 24 آذار مارس 2005

إن **مجلس الأمن**:

إذ يــشير إلى قــراراته 1547 (2004) المؤرخ في 11حزيران/يونيو (2004) و1556 (2004) المــؤرخ في 30تمــوز/يوليو 2004 و1564(2004) المؤرخ في 18 أيلول/سبتمبر (2004)، و1574(2004) المؤرخ في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 و1585(2005) المــؤرخ في 10اذار/مــارس 2005 و(2005)1588 المؤرخ في 17 آذار/مارس، والى ببيانات رئيسه المتعلقة بالسودان.

وإذ يعــيد تأكــيد التزامه بسيادة ووحدة واستقلال وسلامته الإقليمية، **وإذ يشير** إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي.

وإذ يــرحب بالتوقيع في نيروبــي كينيا في 9 كانون الثاني/يناير 2005م على اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير.

وإذ يــشير إلى الــتعهدات التي أعلنها الطرفان في أنجمينا لوقف إطلاق النار المــبرم في نيــسان/أبريل وبروتوكولي أبوجا المتعلقين بالشؤون الإنسانية والأمنية المبرمين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 بين حكومة السودان وحركة/جيش تحرير الــسودان وحركة العدالة والمساواة، **وإذ يشير** إلى التعهدات التي وردت في البيان المشترك الصادر في تموز/3 يوليو 2004 عن حكومة السودان والأمين العام.

وإذ يعرب عن تصميمه لمساعدة شعب السودان على تعزيز المصالحة الوطنية والسلام الدائم والاستقرار وعلى بناء سودان مزدهر وموحد تحترم فيه حقوق الإنسان وتكفل فيه الحماية لكل المواطنين كافة.

وإذ يحيط علما ببيانات نائب الرئيس علي عثمان طه بحكومة السودان وقرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان في اجتماع المجلس المعقود في 8 شباط/فبراير 2005، وبعزمهما وتصميمهما القويين على إيجاد حل سلمي للصراع في دارفور على النحو الذي تم الإعراب عنه في الاجتماع.

وإذ يسلم بأن على طرفي اتفاق السلام الشامل الاعتماد على هذا الاتفاق من أجل تحقيق السلام والاستقرار في البلد بأكمله، وإذ يناشد جميع الأطراف السودانية، ولا سيما طرفا اتفاق السلام الشامل، أن تخطو خطوات فورية لتحقيق تسوية سلمية للصراع في دارفور وتتخذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع أية انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتضع حدا للإفلات من العقاب، بما في ذلك في منطقة دارفور.

وإذ يعرب عن بالغ قلقه للآثار السيئة المترتبة على استمرار الصراع بالنسبة للسكان المدنيين في منطقة دارفور، وكذلك في جميع أنحاء السودان، ولا سيما زيادة عدد اللاجئين والمشردين داخليا.

وإذ يرى أن العودة الطوعية والمستدامة للاجئين والمشردين داخليا ستكون عاملا حاسما في توطيد عملية السلام.

وإذ يعرب أيضا عن قلقه البالغ بالنسبة لأمن العاملين بالمساعدة الإنسانية وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتاجين، بمن فيهم اللاجئون والمشرد ون داخليا وسائر السكان المتضررين من الحرب.

وإذ يدين الانتهاكات المستمرة لاتفاق أنجمينا لوقف إطلاق النار المبرم في 8 نيسان/أبريل 2004 وبروتوكولي أبوجا المبرمين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 من قبِل جميع الأطراف في دارفور وتدهور الحالة الأمنية والأثر السلبي لذلك على جهود المساعدة الإنسانية.

وإذ يدين بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في منطقة دارفور، ولا سيما استمرار العنف ضد المدنيين والعنف الجنسي ضد النساء

والفتـــيات مـــنذ اتخاذ القرار 1547 (2004)، وإذ يحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطـــوات الـــضرورية لمنع وقوع انتهاكات أخرى، **وإذ يعرب عن تصميمه** على كفالة تحديد المسؤولين عن جميع هذه الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة دون تأخير،

وإذ يشير إلى المطالب الواردة في القرارات 1556 (2004)، و1564 (2004) و1574 (2004)، بـــأن تمتـــنع جميع أطراف الصراع في دارفور عن اللجوء إلى أي شـــكل مـــن العنف ضد المدنيين وأن تتعاون بالكامل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور.

وإذ يثني أيضا على جهود الاتحاد الأفريقي، ولا سيما رئيسه، وإذ يقر بالتقدم الـــذي أحرزه الاتحاد الأفريقي في نشر قوة دولية للحماية، وقوة للشرطة، ومراقبين عـــسكريين، وإذ يدعو جميع الدول الأعضاء إلى التبرع بسخاء وعلى وجه السرعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور.

وإذ يـــثنى أيضا على جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولا سيما حكومة كينيا بوصفها رئيسة اللجنة الفرعية المعنية بالسودان.

وإذ يعـــيد تأكـــيد قراراته 1325(2000) بشان المرأة والسلام والأمن، و1379 (2001) و1460 (2003) بـــشأن الأطفال في الصراعات المسلحة، فضلا عن القرارين 1265 (1999) و1296 (2000) بـــشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والقرار 1502 (2003) بشان حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة.

وإذ يرحب بجهود الأمم المتحدة لتوعية موظفي الأمم المتحدة في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المعدية الأخرى ومكافحتها في جميع عملياتها القائمة.

وإذ يعـــرب عن بالغ قلقه لمزاعم الاستغلال الجنسي وسوء السلوك من قبل أفـــراد الأمم المتحدة في عمليات الأمم المتحدة القائمة، **وإذ يرحب** برسالة الأمين العـــام المؤرخة 9 شباط/فبراير 2005 الموجهة إلى المجلس بهذا الشأن، مؤكدا أن سياسة عدم التسامح المطلق ستُتبع إزاء الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من أي نوع في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وإذ يـــسلم بأن الدعم الدولي لتنفيذ اتفاق السلام الشامل مهم للغاية بالنسبة لـــنجاحه، **وإذ يـــؤكد** التقدم المحرز صوب تسوية الصراع في دارفور من شأنه أن

يـــسهم في تهيئة الظروف المواتية لتقديم تلك المساعدة، **وإذ يعرب عن انـــزعاجه** من استمرار العنف في دارفور مع ذلك.

وإذ يحـــيط علمـــا بتقارير الأمين العام المؤرخة 31 كانون الثاني/يناير 2005 (S/2005/57/ 1) و4 آذار/مـــارس 2005، (S/2005/68) و4 شباط/فبراير 2005، (S/2005/140) و(Add. وكـــذلك تقرير لجنة التحقيق الدولية المؤرخ 25 كانون الثاني/يناير 2005، (S/2005/60).

وإذ يحيط علما بطلب طرفي اتفاق السلام الشامل إنشاء بعثة لدعم السلام.

وإذ يعـــرب عن تقديره للمساهمات الهامة التي قدمها لواء القوات الاحتياطية العالي الاستعداد من أجل التخطيط لعملية حفظ السلام وإعدادها ونشرها الأولي، وكذلك الأعمال التحضيرية لبعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان.

وإذ يقـــرر أن الحالـــة في الـــسودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

1. يقـــرر إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان لفترة أولية مدتها 6 أشهر، **ويقرر كـــذلك** أن تـــتألف البعثة من قوام يصل إلى 10000 من الأفراد العسكريين وعنصر مدني مناسب يشمل ما يصل إلى 715 من أفراد الشرطة المدنية.
2. **يطلـــب** إلى البعـــثة الاتـــصال والتنسيق بشكل وثيق ومستمر مع بعثة الاتحاد الأفريقـــي في الـــسودان، على جميع المستويات، بغية الإسراع بتعزيز الجهود الـــرامية إلى دعم السلام في دارفور، ولا سيما فيما يتعلق بعملية أبوجا للسلام وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.
3. **يطلـــب** إلى الأمين العام أن يتولى، عن طريق ممثله الخاص في السودان، تنسيق جمـــيع أنـــشطة منظومة الأمم المتحدة في السودان، وتعبئة الموارد والدعم من المجتمـــع الـــدولي مـــن أجل تقديم المساعدة الفورية للسودان وتحقيق تنميته الاقتـــصادية في الأجـــل الطويل، وتيسير التنسيق مع العناصر الفاعلة الدولية الأخـــرى، لا ســـيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للأنشطة المضطلع بها دعما للعملية الانتقالية التي قررها اتفاق السلام الشامل، والقيام بالمساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي لجهود تسوية جميع الصراعات الجارية في السودان.

4. **يقرر أن** تشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان ما يلي:

أ. دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل عن طريق أداء المهام التالية:

1. رصد تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والتحقق منه والتحقيق في الانتهاكات.
2. الاتصال بالمانحين الثنائيين بشأن تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة.
3. مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار.
4. المساعدة على وضع برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حسبما دعا إليه لتفاق السلام الشامل، مع الاهتمام تحديدا بالاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال المقاتلين، وعلى تنفيذه عن طريق نزع السلاح طواعية، وجمع الأسلحة وتدميرها.
5. مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تعزيز فهم عملية السلام، ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان بواسطة حملة إعلامية فعالة تستهدف جميع قطاعات المجتمع وتتم بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي.
6. مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تلبية الحاجة إلى نهج وطني شامل من أجل تحقيق المصالحة وبناء السلام، يُراعى فيه دور المرأة.
7. تقديم المساعدة لطرفي اتفاق السلام الشامل، بالتنسيق مع برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، من أجل إعادة هيكلة خدمة الشرطة في السودان، طبقا للمعايير الديمقراطية في حفظ الأمن، ووضع برنامج لتدريب الشرطة وتقييمها، والمساعدة، بوسائل أخرى، في تدريب الشرطة المدنية.
8. مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك القضاء المستقل، وحماية حقوق الإنسان لجميع سكان السودان من خلال إستراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل، ومساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل على تطوير وتدعيم الإطار القانوني الوطني.

9. كفالـــة أن يتوافر للبعثة ما يكفي من أفراد وقدرة وخبرة في مجال حقوق الإنسان لتعزيز هذه الحقوق، وحماية المدنيين والاضطلاع بأنشطة الرصد.

10. تقـــديم التوجيه والمساعدة التقنية إلى طرفي اتفاق السلام، بالتعاون مع عناصـــر فاعلـــة دولية أخرى، لدعم الأعمال التحضيرية للانتخابات والاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل وإجرائهما.

ب. القـــيام، في نطاق قدراتها ومناطق نشرها، بتيسير وتنسيق العودة الطوعية للاجـــئين والمـــشردين داخلـــيا، والمساعدة الإنسانية، بوسائل من بينها المساعدة في تهيئة الظروف الأمنية الضرورية.

ج. مساعدة طرفي اتفاق السلام الشامل، بالتعاون مع سائر الشركاء الدوليين في قطـــاع الإجـــراءات المتعلقة بالألغام، عن طريق تقديم المساعدة لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وإسداء المشورة التقنية، والتنسيق.

د. الإســـهام في الجهـــود الدولية الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الـــسودان، وكـــذلك تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى حماية المدنيين، مع إيـــلاء اهـــتمام خـــاص للفئات الضعيفة، بمن في ذلك المشردون داخليا، واللاجئون العائدون، والنساء والأطفال، في نطاق قدرات البعثة وبالتعاون الوثـــيق مـــع ســـائر وكـــالات الأمم المتحدة، والمنظمات ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية.

5. **يطلـــب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في غضون 30 يوما عن الخيارات التي تحدد كيف يمكن لبعثة الأمم المتحدة في السودان أن تعزز الجهود الرامية إلى توطيد السلام في دارفور، من خلال تقديم المساعدة المناسبة إلى بعثة الاتحـــاد الأفريقـــي، بما في ذلك الدعم اللوجستي والمساعدة التقنية، والقيام، بالاتـــصال مـــع الاتحـــاد الأفريقي، بتحديد سبل لاستغلال موارد بعثة الأمم المـــتحدة، ولا سيما عناصر الدعم اللوجستي ودعم العمليات، وكذلك القدرة الاحتياطية لتحقيق هذه الغاية.

6. **يطلب** إلى جميع الأطراف أن تتعاون تعاونا تاما في نشر البعثة وفي عملياتها، لا سيما بضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في كافة أنحاء إقليم السودان، وضمان أمنهم وحرية تنقلهم.

7. **يؤكد** أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في دارفور ويدعو حكومة السودان والجماعات المتمردة، لا سيما حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان/حركة تحرير السودان إلى استئناف محادثات أبوجا على وجه السرعة دون شروط مسبقة والتفاوض بحسن نية للتوصل إلى اتفاق سريع، **ويحث** طرفي اتفاق السلام الشامل على القيام بدور فعال وبنّاء دعما لمحادثات أبوجا واتخاذ إجراءات فورية لدعم التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور.
8. **يناشد** الدول الأعضاء كافة أن تكفل الانتقال الحر والسريع ومن دون عراقيل إلى السودان لجميع الأفراد، وكذلك المعدات والمؤن والإمدادات وغيرها من السلع، بما فيها المركبات وقطع الغيار، التي يكون استخدامها مقصورا على البعثة ومهامها الرسمية.
9. **يدعو** جميع الأطراف أن تكفل، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، الوصول الكامل والآمن وبدون معوقات لأفراد الإغاثة إلى جميع المحتاجين وتقديم المساعدة الإنسانية، لا سيما إلى المشردين داخليا واللاجئين.
10. **يطلب** إلى الأمين العام أن ينقل إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان جميع الوظائف التي تؤديها البعثة السياسية الخاصة في السودان، إلى جانب موظفي ولوجستيات المكتب حسب الاقتضاء، في التاريخ الذي تُنشأ فيه بعثة الأمم المتحدة في السودان، وكفالة الانتقال السلس بين الأمم المتحدة وبعثات الرصد القائمة، وهي فريق الرصد والتحقق، وبعثة الرصد المشتركة، وفريق رصد الحماية المدنية.
11. **يطلب** إلى الأمين العام أن يداوم بانتظام على إطلاع المجلس على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، بما في ذلك استعراض مستوى القوات بغرض تعديله بالخفض، مع مراعاة التقدم المحرز على أرض الواقع والمهام التي لا يزال يتعين إنجازها، وأن يرفع التقارير إلى المجلس في هذا الصدد كل ثلاثة أشهر.
12. **يطلب** إلى الأمين العام مواصلة تقديم تقاريره عن الحالة في دارفور شهريا.

13. **يحث** بعثة التقييم المشتركة التابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، والطرفين أن يواصلوا، بالتعاون مع سائر المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، بذل جهودهم إعدادا للإسراع بتقديم مجموعة برامج مساعدة لتعمير السودان وتنميته الاقتصادية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، وإمكانية الوصول التجاري، ستُنفذ فور بدء تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ويرحب بمبادرة حكومة النرويج بعقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل تعمير السودان وتنميته الاقتصادية، ويحث المجتمع الدولي، طبقا لذلك، على التبرع بسخاء، لأغراض منها تلبية احتياجات المشردين داخليا واللاجئين.

14. **يطلب** إلى الأمين العام اتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق الامتثال الفعلي داخل البعثة لسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء أعمال الاستغلال والإيذاء الجنسيين، بما في ذلك وضع الإستراتيجيات والآليات المناسبة لمنع جميع أشكال سوء السلوك، ومنها الاستغلال والإيذاء الجنسيان، وتحديدها والتصدي لها، وتعزيز تدريب الأفراد لمنع سوء السلوك وكفالة الامتثال التام لمدونة قواعد السلوك للأمم المتحدة، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ كل الإجراءات الضرورية وفقا لنشرة الأمين العام المتعلقة بالتدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والإيذاء الجنسيين (ST/SGB/2003/13) وان يداوم على إعلام المجلس بذلك، **ويحث** البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة، بما في ذلك إجراء تدريب للتوعية قبل انتشار البعثة، واتخاذ الإجراءات التأديبية وغيرها لضمان المساءلة التامة في حالات صدور سلوك من هذا القبيل عن الأفراد التابعين لها.

15. **يؤكد من جديد** أهمية الخبرة المناسبة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بنوع الجنس في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع وفقا للقرار 1325 (2000)، ويشير إلى الحاجة إلى التصدي للعنف ضد المرأة والفتاة باعتباره أداة للحرب، ويشجع بعثة الأمم المتحدة وكذلك الأطراف السودانية على معالجة هذه المسائل بحزم.

16. **وإذ يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1. **يقرر** الإذن لبعثة الأمم المتحدة في السودان باتخاذ الإجراءات اللازمة، في مناطق نشر قواتها وحسبما تراه مناسبا في إطار قدراتها، لحماية أفراد الأمم

المـــتحدة ومرافقها ومنشآتها ومعداتها، ولضمان أمن وحرية انتقال أفراد الأمـــم المتحدة والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وآلية التقييم المشترك وأفـــراد لجنة الرصد والتقييم، وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني الوشيك دون مساس بمسؤولية حكومة السودان.

2. **يطلـــب** إلى الأمين العام وحكومة السودان القيام، بعد إجراء المشاورات المناســـبة مـــع الحركة الشعبية لتحرير السودان، بإبرام اتفاق بشأن مركز القـــوات في غضون 30 يوما من اتخاذ هذا القرار، مع مراعاة قرار الجمعية العامة 82/58 بشأن نطاق الحماية القانونية المكفولة بموجب اتفاقية سلامة موظفـــي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ويُلاحِظ أنه ريثما يبرم هذا الاتفـــاق، سيطبق بشكل مؤقت اتفاق مركز القوات النموذجي المؤرخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 1990 (/594/45A).

17. **يؤكد** ضرورة الإسراع على الفور بزيادة عدد مراقبـــي حقوق الإنسان في دارفور، ويحث الأمين العام والمفوض السامي لحقوق الإنسان على التعجيل بنشر مراقبـــي حقوق الإنسان في دارفور وزيادة عددهم، والمضي أيضا قدما بعملية تشكيل أفرقة مدنية للرصد والحماية، وينتظر من الأمين العام أن يُبلغ عن التقدم المحرز في تشكيل هذه الأفرقة في تقاريره إلى مجلس الأمن المشار إليها في الفقرة 11 أعلاه.

18. **يقرر أن** يبقي المسألة قيد نظره.

* * *

(7) القرار 1591 (2005):

الـــذي اتخـــذ مجلس الأمن في جلسته 5153، المعقودة في 29 آذار/مارس 2005.

إن **مجلس الأمن**

إذ يـــشير إلى قـــراراته 1547 (2004) المؤرخ في حزيران/11يونيو (2004) و1556 (2004) المـــؤرخ في تموز/30 يوليو 2004 و1564(2004) المؤرخ في 18 أيلول/سبتمبر (2004)، و(2004) 1574 المؤرخ في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 و1585(2005) المـــؤرخ في 10اذار/مـــارس 2005 و(2005) 1588 المؤرخ في 17

آذار/مـــارس، و1590(2005) المـــؤرخ 24 آذار/مارس 2005 والى ببيانات رئيسه المتعلقة بالسودان.

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي.

وإذ يـــشير إلى التعهدات التي أعلنها الطرفان في اتفاق نجامينا لوقف إطلاق الـــنار المـــبرم في 8 نيسان/أبريل، وبروتوكولي أبوجا المتعلقين بالشؤون الإنسانية والأمنـــية المبرمين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 بين حكومة السودان، والحركة الـــشعبية لتحريـــر الـــسودان/الجيش الشعبـــي لتحرير السودان، وحركة العدالة والمـــساواة، وإذ يـــشير إلى التعهدات التي وردت في البلاغ المشترك الصادر في 3 تموز/يوليو 2004 عن حكومة السودان والأمين العام.

وإذ يرحب بالتوقيع في نيروبـــي، كينيا، في 9 كانون الثاني/يناير 2005، على اتفاق السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبـــي لتحرير السودان.

وإذ يسلم بأن على طرفي اتفاق السلام الشامل الاستفادة من ذلك الاتفاق في تحقيق السلام والاستقرار في البلد بأكمله، وإذ يدعو جميع الأطراف السودانية، ولا ســـيما طرفي اتفاق السلام الشامل إلى اتخاذ خطوات فورية لتحقيق تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور ولاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع وقوع أي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ولوضع حد للإفلات من العقاب، بما في ذلك في منطقة دارفور.

وإذ يعـــرب عـــن بالغ قلقه إزاء الآثار المفجعة المترتبة على استمرار الصراع بالنـــسبة للسكان المدنيين في منطقة دارفور، وكذلك في جميع أنحاء السودان، ولا سيما زيادة عدد اللاجئين والمشردين داخليا.

وإذ يـــرى أن العودة الطوعية والمستدامة للاجئين والمشردين داخليا ستكون عاملا حاسما في دعم عملية السلام.

وإذ يعـــرب أيـــضا عـــن قلقه البالغ بالنسبة لأمن العاملين في مجال الإغاثة الإنـــسانية وإمكانية وصولهم إلى السكان المحتاجين، بمن فيهم اللاجئين، والمشردين داخليا، وسائر السكان المتضررين بالحرب.

وإذ يــدين الانتهاكات المستمرة لاتفاق أنجمينا لوقف إطلاق النار المبرم في 8 نيــسان/أبريل 2004 ولبروتوكولي أبوجا المبرمين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 من قبل جميع الأطراف في دارفور، وكذلك تدهور الحالة الأمنية وتداعياتها السلبية على جهود المساعدة الإنسانية.

وإذ يدين بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في مــنطقة دارفور، ولا سيما استمرار العنف ضد المدنيين والعنف الجنسي ضد النساء والفتــيات مــنذ اتخاذ القرار 1547(2004)، وإذ يحث جميع الأطراف على اتخاذ الخطــوات الــضرورية لمنع وقوع انتهاكات أخرى، وإذ يعرب عن تصميمه على الــسعي إلى الكــشف عــن هوية المسؤولين عن ارتكاب جميع هذه الانتهاكات وتقديمهم إلى العدالة دون تأخير.

وإذ يــسلم بأن الدعم الدولي لتنفيذ اتفاق السلام الشامل مهم للغاية لنجاح ذلــك الاتفاق، وإذ يؤكد أن التقدم المحرز صوب تسوية الصراع الدائر في دارفور مــن شــأنه أن يــسهم في تهيئة الظروف المواتية لتقديم تلك المساعدة، وإذ يقلقه استمرار العنف رغم ذلك في دارفور.

وإذ يشير إلى المطالب الواردة في القرارات 1556 (2004)، و1564 (2004)، 1574 (2004) بــأن تمتنع جميع أطراف الصراع في دارفور عن اللجوء إلى العنف ضد المدنيين وأن تتعاون بالكامل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور.

وإذ يــرحب باجــتماع القمــة الذي عُقد بشأن دارفور في أنجمينا في 16 شــباط/فبراير2005 وباستمرار التزام الاتحاد الأفريقي بالاضطلاع بدور رئيسي في تيــسير التوصل إلى حل للصراع الدائر في دارفور بجميع جوانبه، وبإعلان حكومة الــسودان في 16 شــباط/فبرايــر 2005 بأنها ستتخذ خطوات فورية، بما في ذلك ســحب قــواتها مــن لــبدو وكاريفا ومارلا الواقعة في دارفور، وسحب طائرة الأنتونوف التابعة لها من دارفور.

وإذ يثني على جهود الاتحاد الأفريقي، ولا سيما رئيسه، وإذ يقر بالتقدم الذي أحــرزه الاتحــاد الأفريقــي في نشر قوة دولية للحماية، وقوة للشرطة، ومراقبين عــسكريين، وإذ يدعو جميع الدول الأعضاء إلى التبرع بسخاء وعلى وجه السرعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور.

وإذ يعيد تأكيد قراراته 1325 (2000) بشان المرأة والسلام والأمن، و1379 (2001) و1460(2003) بـــشان الأطفال في الصراعات المسلحة، وكذلك القرارين 1265 (1999) و1296 (2000) بـــشأن حمايـــة المدنـــيين في الصراعات المسلحة، والقـــرار 1502 (2003) بـــشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة.

ويحيط علما بتقارير الأمين العام المؤرخة 31 كانون الثاني/يناير 2005 (Add. و1 /57/2005S/) و3 كانـــــــون الأول/ديـــــــــسمبر 2004،(/947/2004S) و4 شـــباط/فبراير 2005 (/68/2005S) و4 آذار/مارس 2005 (/140/2005S)، وكـــذلك التقرير المؤرخ كانون الثاني/يناير 2005 (205/140/س) للجنة التحقيق الدولية،(S/60/2005).

وإذ يقـــرر أن الحالـــة في الـــسودان لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، **وإذ يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1. **يعـــرب عـــن استيائه الشديد** لأن حكومة السودان والقوات المتمردة وسائر الجماعـــات المـــسلحة في دارفـــور لم تمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها ولمطالب المجلـــس المشار إليها في القرارات 1556 (2004) و1564 (2004) و1574 (2004)، ويـــدين استمرار انتهاك اتفاق أنجمينا لوقف إطلاق النار المبرم في 8 نيسان/أبريل 2004 وبروتوكولي أبوجا المبرمين في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بما في ذلك عمليات القصف الجوي التي قامت، بها حكومة السودان في كانـــون الأول/ديـــسمبر 2004 وكانـــون الثاني/يناير 2005 وهجمات المتمردين على قرى دارفور في كانون الثاني/يناير 2005، وعدم قيام حكومة الـــسودان بنـــــزع ســـلاح أفـــراد مليشيا الجنجويد والقبض على زعماء الجنجويد وأعوانهم الذين ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنـــساني وأعمـــالا وحـــشية أخرى وتقديمهم للمحاكمة، ويطالب جميع الأطـــراف بـــأن تـــتخذ خطوات فورية للوفاء بجميع التزاماتها في ما يتعلق باحتـــرام اتفـــاق أنجمينا لوقف إطلاق النار وبروتوكولي أبوجا، بما في ذلك الإبـــلاغ عن مواقع قواتها، وتيسير المساعدة الإنسانية، والتعاون تعاونا تاما مع بعثة الاتحاد الأفريقي.

2. **يـؤكد** أنـه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الدائر في دارفور، ويدعو حكومة السودان والجماعات المتمردة، لا سيما حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان/حركة تحرير السودان إلى استئناف محادثات أبوجا على وجـه الـسرعة دون شروط مسبقة والتفاوض بحسن نية للتوصل سريعا إلى اتفـاق، ويحث طرفي اتفاق السلام الشامل على القيام بدور فعال وبناء دعما لمحادثات أبوجا واتخاذ إجراءات فورية لدعم التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الدائر في دارفور.

3. **يقرر**، في ضوء عدم وفاء جميع أطراف الصراع في دارفور بالتزاماتها:

أ. أن ينشئ، وفقا للمادة 28 من نظامه الداخلي المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تضم جميع أعضاء المجلس (يشار إليها أدناه باللجنة) وتضطلع بالمهام التالية:

1. رصـد تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (د) و(ه) من هـذه الفقـرة والفقرتين 7 و8 من القرار 1556 (2004) والفقرة 7 أدناه.
2. تحديـد الأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب الفقرتين الفرعيتين (د) و(ه) مـن هذه الفقرة والنظر في طلبات الاستثناء وفقا للفقرتين الفرعيتين (و) و(ز).
3. وضـع مـا يلـزم من مبادئ توجيهية لتيسير تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرتين الفرعيتين (د) و(ه).
4. تقديم تقرير كل 90 يوما على الأقل إلى مجلس الأمن عن أعمالها.
5. النظـر في الطلـبات المقدمة من حكومة السودان بشأن نقل المعدات والإمدادات العسكرية إلى منطقة دارفور وفقا للفقرة 7 أدناه، وإصدار موافقة مسبقة عليها حسب الاقتضاء.
6. تقيـيم التقارير المقدمة من فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة الفرعية (ب) مـن هـذه الفقرة ومن الدول الأعضاء، لا سيما دول المنطقة، بـشأن الإجراءات المعينة التي تتخذها لتنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرتين الفرعيتين (د) و(ه) والفقرة 7 أدناه.

7. تـــشجيع إجراء حوار بين اللجنة والدول الأعضاء المهتمة، ولا سيما دول المـــنطقة، بوســـائل تشمل دعوة ممثلي هذه الدول إلى الاجتماع باللجنة لمناقشة تنفيذ التدابير.

ب. يطلـــب إلى الأمين العام أن يعين، في غضون 30 يوما من تاريخ اتخاذ هذا القـــرار وبالتشاور مع اللجنة، فريقا للخبراء يتألف من أربعة أعضاء يتخذ مـــن أديـــس أبابا، بإثيوبيا، مقرا له، ويسافر بانتظام إلى الفاشر بالسودان ومواقع أخرى بالسودان، ويعمل بتوجيه من اللجنة، وذلك لمدة ستة أشهر للاضطلاع بالمهام التالية:

1. مساعدة اللجنة في رصد تنفيذ التدابير المبينة في الفقرتين الفرعيتين (د) و(ه)، والفقـــرتين 7 و8 من القرار، 1556(2004) والفقرة 7 من هذا القـــرار وتقديم توصيات إلى اللجنة بشأن إجراءات قد يود المجلس النظر في اتخاذها.
2. تقـــديم إحاطة في منتصف المدة إلى اللجنة عن أعماله، وتقرير مرحلي إلى المجلـــس في مـــوعد لا يـــتجاوز 90 يوما بعد اتخاذ هذا القرار، وتقـــديم تقريـــر نهائي إلى المجلس، عن طريق اللجنة وفي موعد لا يـــتجاوز 30 يـــوما قـــبل انقضاء ولايته، يتضمن ما توصل إليه من استنتاجات وتوصيات.
3. تنسيق أنشطته، حسب الاقتضاء، مع ما تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من عمليات؛.

ج. أن يكـــون الأشخاص الذين تحددهم اللجنة المنشأة بموجب الفقرة الفرعية (أ) أعـــلاه، اســـتنادا إلى المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء أو الأمين العـــام، أو المفوضة السامية لحقوق الإنسان، أو فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقـــرة الفـــرعية (ب) مـــن هذه الفقرة وسائر المصادر ذات الصلة، ممن يعرقلون عملية السلام، أو يشكلون تهديدا للاستقرار في دارفور والمنطقة، أو يرتكبون انتهاكات للقانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان أو غـــير ذلك من الأعمال الوحشية، أو ينتهكون التدابير التي تنفذها الدول الأعضاء وفقا للفقرتين 7و8 من القرار1556 (2004) أو الفقرة 7 من هذا

القرار، عند تنفيذ الدول لها أو يعتبرون مسؤولين عن التحليقات العسكرية الهجومـــية الموصوفة في الفقرة 6 من هذا القرار، عرضة لأن تطبق بحقهم التدابير المحددة في الفقرتين الفرعيتين (د) و(ه) أدناه.

د. أن تـــتخذ جميع الدول التدابير الضرورية لكي تمنع جميع الأشخاص الذين تحـــددهم اللجـــنة عمـــلا بالفقرة الفرعية (ج) أعلاه من دخول أو عبور أراضـــيها مـــع العلم أنه لا يوجد في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة برفض دخول مواطنيها إلى أراضيها.

هـــــ. أن تجمد جميع الدول جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة داخل أراضيها، في تاريخ اتخاذ هذا القرار أو في أي وقت لاحق، التي يملكها أو يتحكم بها، بشكل مباشر أو غير مباشر، الأشخاص الذين تحـــددهم اللجنة عملا بأحكام الفقرة الفرعية (ج) أعلاه، أو التي تحوزها كيانات يملكه أو يتحكم بها بشكل مباشر أو غير مباشر هؤلاء الأشخاص أو أشـــخاص يعملون لحسابهم أو بناء على توجيهاتهم، ويقرر كذلك أن تكفـــل جمـــيع الدول ألا يتيح رعاياها أو أي أشخاص موجودين داخل أراضيها أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية لهؤلاء الأشخاص أو الكيانات أو لصالحهم.

و. ألا تـــسري التدابير المفروضة بموجب الفقرة الفرعية (د) أعلاه حيثما تقرر اللجـــنة المنشأة بموجب الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، بناء على كل حالة على حـــدة، أن هذا السفر تبرره الاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك الواجبات الدينـــية أو كلمـــا استنتجت اللجنة بأن الاستثناء سيخدم بطريقة أخرى أهـــداف قـــرارات المجلـــس في ما يتعلق بإرساء السلام والاستقرار في السودان وفي المنطقة.

ز. ألا تـــسري التدابير المفروضة بموجب الفقرة الفرعية (هـــ) من هذا القرار على الأموال والأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية التي:

1. تقرر الدول المعنية أنها لازمة للمصروفات الأساسية، بما في ذلك سداد ثمـــن المـــواد الغذائـــية أو الإيجارات أو القروض، أو الأدوية والعلاج الطبـــــي، أو الضرائب، أو أقساط التأمين، ورسوم المنافع العامة أو

لسداد رسوم مهنية معقولة وسداد النفقات المقترنة بتقديم خدمات قانونية، أو الأتعاب أو رسوم الخدمات المحددة وفقا للقوانين الوطنية من أجل تسيير الأعمال الروتينية المتعلقة بحفظ وصون الأموال المجمدة وغيرها من الأصول المالية والموارد الاقتصادية، على أن يكون ذلك بعد أن تخطر الدول المعنية اللجنة بأنها تعتزم التصريح بالحصول على هذه الأموال والأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية، حيثما اقتضى الأمر، وما لم ترفض اللجنة ذلك في غضون يومي عمل من هذا الإخطار.

2. **تقرر** الدول المعنية أنها لازمة للمصروفات الاستثنائية، شريطة أن تبلغ الدول المعنية اللجنة بذلك وأن توافق اللجنة عليه؛ أو.
3. **تقرر** الدول المعنية أنها خاضعة لرهن أو حكم قضائي أو إداري أو تحكيمي، وفي هذه الحالة يمكن استخدام الأموال أو الأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية للوفاء بهذا الرهن أو الحكم شريطة أن يكون الرهن أو الحكم قد أصبح ساريا قبل تاريخ صدور هذا القرار، وألا يكون لصالح شخص أو كيان حددته اللجنة، وأن تكون الدول المعنية قد أخطرتها به.
4. **يقرر أن** يبدأ نفاذ التدابير المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين 3 (د) و(ه) بعد 30 يوما من تاريخ اتخاذ هذا القرار، ما لم يقرر مجلس الأمن قبل ذلك أن أطراف الصراع الدائر في دارفور قد امتثلت لجميع الالتزامات والمطالب المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه والفقرة 6 أدناه.
5. **يعرب عن استعداده** للنظر في مسألة تعديل أو إنهاء التدابير المفروضة بموجب الفقرة 3، بناء على توصية اللجنة أو في نهاية فترة 12 شهرا من تاريخ اتخاذ هذا القرار أو قبل ذلك، إذا رأى مجلس الأمن قبل ذلك الحين أن أطراف الصراع في دارفور قد امتثلت لجميع الالتزامات والمطالب المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه والفقرة 6 أدناه؛.
6. **يطالب** حكومة السودان بالكف فورا عن القيام بتحليقات عسكرية هجومية داخل منطقة دارفور وفي أجوائها، وذلك وفقا لالتزاماتها

بموجب اتفاق أنجمينا لوقف إطلاق النار المؤرخ 8 نيسان/أبريل 2004 وبروتوكول أبوجا الأمني المؤرخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، ويدعو لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي إلى تبادل المعلومات ذات الصلة في هذا الشأن عند الاقتضاء مع الأمين العام أو اللجنة أو فريق الخ براء المنشأ بموجب الفقرة 3 (ب).

7. يؤكد من جديد التدابير المفروضة بموجب الفقرتين 7 و8 من القرار 1556 (2004) **ويقرر أن** تصبح هذه التدابير، فور اتخاذ هذا القرار، سارية أيضا على جميع أطراف اتفاق أنجمينا لوقف إطلاق النار وسائر المقاتلين في ولايات شمال دارفور وجنوب دارفور وغرب دارفور؛ ويقرر أن هذه التدابير لا تسري على ما يرد في الفقرة 9 من القرار 1556 (2004) من إمدادات وما يتصل بها من تدريب ومساعدة فنيين، ويقرر عدم سريان هذه التدابير في ما يتعلق بالمساعدة والإمدادات المقدمة دعما لتنفيذ اتفاق السلام الشامل؛ ويقرر كذلك عدم سريان هذه التدابير على عمليات نقل المعدات والإمدادات العسكرية إلى منطقة دارفور، التي توافق عليها مقدما اللجنة المنشأة عملا بالفقرة 3 (أ) بناء على طلب من حكومة السودان؛ ويدعو لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي إلى تبادل المعلومات ذات الصلة حسب الاقتضاء مع الأمين العام أو اللجنة أو فريق الخبراء المنشأ بموجب الفقرة 3 (ب)؛

8. **ويؤكد مجددا** إن مجلس الأمن سينظر في اتخاذ تدابير إضافية وفقا لأحكام المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، في حالة عدم وفاء الأطراف بالتزاماتها وبما هو مطلوب منها على النحو المبين في الفقرتين 1 و6، واستمرار تدهور الحالة في دارفور.

9. **يقرر أن** يبقي المسألة قيد نظره.

(8) القرار 1593(2005)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5158 المعقودة في 31 آذار/مارس 2005.

إن **مجلس الأمن**:

إذ يحـــيط علما بتقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان في دارفور (2005/60/س).

وإذ يـــشير إلى المـــادة 16 من نظام روما الأساسي التي تقضي بأنه لا يجوز للمحكمـــة الجنائية الدولية البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة لمدة اثني عشر شهرا بعد أن يتقدم مجلس الأمن بطلب بهذا المعنى.

وإذ يـــشير أيـــضا إلى المادتين 75 و79 من نظام روما الأساسي، وإذ يشجع الـــدول على الإسهام في الصندوق الاستئماني للمحكمة الجنائية الدولية المخصص للضحايا.

وإذ يحـــيط علمـــا بوجود الاتفاقات المشار إليها في المادة 98 ـــ 2 من نظام روما الأساسي.

وإذ يقـــرر أن الحالـــة في الـــسودان لا تـــزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1. **يقـــرر** إحالة الوضع القائم في دارفور منذ 1 تموز/يوليو 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.
2. **يقـــرر أن** تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاونـــا كـــاملا مـــع المحكمة والمدعي العام وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مـــساعدة، عملا بهذا القرار، وإذ يدرك أن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساســـي لا يقع عليها أي التزام بموجب النظام الأساسي، يحث جميع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى المعنية على أن تتعاون تعاونا كاملا.
3. **يدعو** المحكمة والاتحاد الأفريقي إلى مناقشة الترتيبات العملية التي ستيسر عمل المدعـــي العـــام والمحكمة، بما في ذلك إمكانية إجراء مداولات في المنطقة، من شأنها أن تسهم في الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب.
4. **يـــشجع أيـــضا** المحكمـــة على أن تقوم، حسب الاقتضاء ووفقا لنظام روما الأساســـي، بـــدعم التعاون الدولي بجهود داخلية لتعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في دارفور.

5. **يـــشدد أيضا** على ضرورة العمل على التئام الجروح والمصالحة ويشجع في هذا الصدد على إنشاء مؤسسات تشمل جميع قطاعات المجتمع السوداني، من قبيل لجان تقصي الحقائق و/أو المصالحة، وذلك لتدعيم الإجراءات القضائية وبالتالي تعزيز الجهود المبذولة لاستعادة السلام الدائم، بمساعدة ما يلزم من دعم الاتحاد الأفريقي والدعم الدولي.
6. **يقرر** إخضاع مواطني أي دولة من الدول المساهمة من خارج السودان لا تكون طـــرفا في نظام روما الأساسي، أو مسؤوليها أو أفرادها الحاليين أو السابقين، للولاية الحصرية لتلك الدولة المساهمة عن كل ما يدعى ارتكابه أو الامتناع عن ارتكابـــه مـــن أعمال نتيجة للعمليات التي أنشأها أو أذن بها المجلس أو الاتحاد الأفريقـــي، أو فيما يتصل بهذه العمليات، ما لم تتنازل تلك الدولة المساهمة عن هذه الولاية الحصرية تنازلا واضحا.
7. **يسلم** بأنه لا يجوز أن تتحمل الأمم المتحدة أية نفقات فيما يتصل بالإحالة، بما فـــيها الـــنفقات المتعلقة بالتحقيقات أو الملاحقات القضائية فيما يتصل بتلك الإحالة، وان تتحمل تلك التكاليف الأطراف في نظام روما الأساسي والدول التي ترغب في الإسهام فيها طواعية.
8. **يدعـــو** المدعـــي العام إلى الإدلاء ببيان أمام المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تـــاريخ اتخاذ هذا القرار ومرة كل ستة أشهر بعد ذلك عن الإجراءات المتخذة عملا بهذا القرار.
9. **يقرر أن** يبقي المسألة قيد نظره.

* * *

(9) القرار 1627 (2005)

الـــذي اتخـــذه مجلـــس الأمـــن في جلـــسته 5269 المعقـــودة بتاريخ 23 أيلول/سبتمبر 2005

إن **مجلس الأمن**:

إذ يشير إلى قراراته السابقة، ولا سيما 1590 المؤرخ 24 آذار/مارس 2005، والى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان.

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه.

وإذ يكرر الإعراب عن مواساته وتعازيه لوفاة النائب الأول للرئيس الدكتور جون قرنق دمبيور في 30 تموز/يوليو 2005، **وإذ يثني** على حكومة السودان ونائب الرئيس سلفاكير ميارديت للجهود المستمرة من اجل توطيد دعائم السلام في السودان.

وإذ يرحب بتنفيذ حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان لاتفاق السلام الشامل المبرم في 9 كانون الثاني/يناير 2005، **وإذ يرحب** بوجه خاص بتشكيل حكومة الوحدة وباعتباره خطوة تاريخية هامة نحو تحقيق السلام الدائم في السودان.

وإذ يحث الطرفين على الوفاء بالالتزامات التي لم يوفيا بها حيال اتفاق السلام الشامل، ولا سيما القيام على سبيل الأولوية بإنشاء اللجنة المعنية بالتقييم.

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وإذ يعبر عن تقديره لالتزامات البلدان المساهمة بقوات لدعم بعثة الأمم المتحدة في السودان، **وإذ يشجع** على نشر تلك القوات لتمكين البعثة من دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل في حينه.

1. **يقرر** تمديد ولاية البعثة حتى 24 آذار/مارس 2006، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى.
2. **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس مرة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة بما في ذلك عملها من أجل تعزيز جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لتوطيد سلام دارفور.
3. **يحث** البلدان المساهمة بقوات على أن تدرس بتأن رسالة الأمين العام المؤرخة 24 آذار/مارس 2005(ا/57/710)، وان تتخذ الإجراءات المناسبة لمنع الاستقلال والانتهاك الجنسيين من جانب أفراد تابعين لها عاملين في البعثة بما في ذلك إجراء تدريب للتوعية قبل الانتشار وان تتخذ الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات الضرورية لكفالة المساءلة التامة في حالات سوء السلوك التي يقع فيها أفراد تابعون لها.

يقرر أن يبقى المسالة قيد نظره الفعلي.

* * *

(10) القرار 1651 (2005)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5342، المعقودة في 21 ديسمبر 2005.

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارين 1591 (2005) المؤرخ 29 آذار/مارس 2005 و1556 (2004) المؤرخ 30 تموز/يوليو 2004، وبيانات رئيسه المتعلقة بالسودان.

وإذ يؤكد التزامه الراسخ بقضية السلام في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك عن طريق محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا التي يقودها الاتحاد الأفريقي ("محادثات أبوجا")، والتنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل، ووضع حد لأعمال العنف والفظائع المرتكبة في دارفور.

وإذ يحث جميع الأطراف في محادثات أبوجا على التوصل دون مزيد من الإبطاء إلى اتفاق يرسي أساسا للسلام والمصالحة والاستقرار والعدالة في السودان.

وإذ يشير إلى الإحاطة المقدمة في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2005 من فريق الخبراء الذي عينه الأمين العام بموجب الفقرة 3 (ب) من القرار 1591(2005)، **وإذ ينتظر** تلقى تقريره النهائي.

وإذ يشدد على ضرورة مراعاة أحكام الميثاق المتعلقة بالامتيازات والحصانات، واتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، حيثما انطبقت على عمليات الأمم المتحدة والأفراد المشتركين في تلك العمليات.

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

وإذ يشير إلى أهمية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون في العلاقات فيما بين دول المنطقة.

وإذ يقرر أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1. **يقرر** تمديد ولاية فريق الخبراء المعين عملا بالقرار 1591 (2005)، حتى 29 آذار/مارس 2006، **ويطلب** إلى الأمين العام اتخاذ التدابير الإدارية اللازمة.

2. **يطلب** إلى فريق الخبراء أن يقوم قبل انتهاء فترة ولايته بتقديم تقرير وتوصيات إلى المجلس عن طريق اللجنة المنشأة بموجب الفقرة 3 (أ) من القرار 1591 (2005)، بشأن تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرات 3 و6 و7 من القرار 1591) (2005) والفقرتين 7 و8 من القرار 1556 (2004).
3. **يقرر أن** يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

* * *

(11) القرار 1663(2006)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5396، المعقودة في 24 آذار/مارس 2006

إن **مجلس الأمن،**

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، ولا سيما 2006 القرار 1627 (2005) و1653 (2006)، والبيان المؤرخ 3 شباط/فبراير 2006 (5/2006S/PRST/)

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

وإذ يرحب بتنفيذ الأطراف اتفاق السلام الشامل المبرم في 9 كانون الثاني/يناير 2005، وإذ يحثها على الوفاء بالتزاماتها.

وإذ يعرب عن تقديره لالتزامات البلدان المساهمة بقوات لدعم بعثة الأمم المتحدة في السودان، وإذ يشجع على نشر تلك القوات لتمكين البعثة من دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل في حينه.

وإذ يؤكد من جديد وبأشد العبارات ضرورة قيام جميع أطراف النزاع في دارفور بوضع حد للعنف والأعمال الوحشية.

وإذ يؤكد أهمية الطابع الملح لاختتام محادثات أبوجا بنجاح، **وإذ يناشد** الأطراف التوصل إلى اتفاق سلام في أقرب وقت ممكن.

وإذ يرحب بالبلاغ الصادر عن الاجتماع السادس والأربعين لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في 10 آذار/مارس 2006، وقراره القاضي بأن يدعم،

مـــن حـــيث المبدأ، تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة في إطار الشراكة القائمة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تعزيز الـــسلام والأمن والاستقرار في أفريقيا، والعمل على التوصل إلى اتفاق سلام بشأن دارفـــور في نهايـــة شهر نيسان/أبريل 2006، وتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان حتى 30 أيلول/سبتمبر 2006.

وإذ يعـــرب عـــن قلقه العميق إزاء انتقال الأسلحة والجماعات المسلحة عبر الحـــدود كعملـــية التمرد الوحشية والطويلة الأمد التي يقوم جيش الرب للمقاومة والتي تسببت في قتل واختطاف وتشريد العديد من المدنيين الأبرياء في السودان.

وإذ يقرر أن الحالة في السودان لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

1. يقـــرر تمديـــد ولاية البعثة حتى 24 أيلول/سبتمبر 2006، مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى.
2. يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس مرة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة.
3. **يكـــرر طلـــبه** الوارد في الفقرة 2 من القرار 1590 (2005) القاضي بان تظل البعـــثة علـــى اتصال وتنسيق وثيقين ومستمرين مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الـــسودان علـــى جمـــيع المستويات، **ويحثها** على مضاعفة جهودها في هذا الصدد.
4. **يطلـــب** إلى الأمين العام، أن يقوم بمشاركة الاتحاد الأفريقي، وبالتشاور الوثيق والمستمر مع مجلس الأمن، وبالتعاون والتشاور الوثيق مع الأطراف في محادثات أبـــوجا للـــسلام، بمـــا في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بدفع عجلة عملية التخطـــيط التحـــضيرية اللازمة لتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملـــية تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الخيارات المطروحة بشأن الكيفية التي يتـــسنى بها للبعثة تدعيم الجهد المبذول من أجل إحلال السلام في دارفور عن طـــريق تقـــديم مساعدة انتقالية مناسبة إضافية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي تشمل المساعدة في مجال اللوجستيات والتنقل والاتصالات، وأن يقدم الأمين العام إلى المجلـــس بحلـــول 24 نيـــسان/أبريل 2006 مجموعة من الخيارات لعملية الأمم المتحدة في دارفور لكي ينظر فيها.

5. **يشجع** الأمين العام على أن يواصل تقديم أقصى قدر ممكن من المساعدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.
6. **يطلب** إلى الأمين العام وإلى الاتحاد الأفريقي التشاور مع المنظمات الدولية والإقليمية والدول الأعضاء لتحديد الموارد اللازمة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أثناء تحويلها إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.
7. يدين بقوة الأنشطة التي تضطلع بها الميليشيات والجماعات المسلحة كجيش الرب للمقاومة التي تواصل الاعتداء على المدنيين وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في السودان؛ ويحث في هذا الصدد بعثة الأمم المتحدة في السودان على الاستفادة الكاملة من ولايتها وقدراتها.
8. **يشير** إلى القرار 1653 (2006) والى طلبه القاضي بان يقوم الأمين العام بتقديم توصيات إلى المجلس ويتطلع إلى تلقي بحلول 24 نيسان/أبريل 2006 هذه التوصيات التي قد تتضمن مقترحات بشأن الكيفية التي يتسنى بها لوكالات الأمم المتحدة وبعثاتها وبصورة خاصة بعثة الأمم المتحدة في السودان، أن تتصدى بفعالية أكبر لمشكلة جيش الرب للمقاومة.
9. **تشجع** الأطراف السودانية على الانتهاء من إنشاء مؤسسات وطنية لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، كما ينص على ذلك اتفاق السلام الشامل وعلى تسريع عملية وضع برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في السودان، كما ينص على ذلك القرار 1590 (2005).
10. **يقرر أن** يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

* * *

(12) القرار 1665 (2006)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5402، المعقودة في 29 آذار/مارس 2006

إن **مجلس الأمن:**

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات 1651 (2005) المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2005، و1591(2005) 29

آذار/مـــارس 2005 و1556 (2004) المؤرخ 30تموز/يوليو 2004، وبيانات رئيسه المتعلقة بالسودان.

وإذ يؤكد من جديد التزامه الراسخ بقضية السلام في جميع أنحاء السودان، بما في ذلـــك عن طريق محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا التي يقودها الاتحاد الأفريقي (''محادثات أبوجا ``)، والتنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل المؤرخ 9 كانون الثاني/يناير 2005، وإنهاء أعمال العنف والفظائع المرتكبة في دارفور.

وإذ يحـــث جميع الأطراف في محادثات أبوجا على التوصل دون مزيد من الإبطـــاء إلى اتفـــاق يرســـي أساسا للسلام والمصالحة والاستقرار والعدالة في السودان.

وإذ يثني على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمين العام وزعماء المنطقة من أجل توطيد السلام والاستقرار في دارفور، ويعيد تأكيد تأييده الكامل لهم.

وإذ يحـــيط علما بالملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2005 (06/2006S/) المقدم من فريق الخبراء، الذي عينه الأمين العام بمـــوجب الفقـــرة 3 (ب) من القرار 1591(2005) ومددت ولايته بالفقرة 1 من القرار 1651 (2005)، وذلك انتظارا لتلقى التقرير الثاني من الفريق الذي تنظر فيه حاليا اللجنة المنشأة عملا بالفقرة 3 (أ) من القرار 1591 (2005)، وإذ يعرب عن التـــزامه مواصـــلة دراســـة توصيات فريق الخبراء والنظر في اتخاذ الخطوات التالية المناسبة.

وإذ يـــشدد علـــى ضـــرورة مـــراعاة أحكـــام الميثاق المتعلقة بالامتيازات والحـــصانات، واتفاقـــية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، حيثما انطبقت على عمليات الأمم المتحدة والأفراد المشتركين في تلك العمليات.

وإذ يـــؤكد مـــن جديد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمـــية، وإذ يـــشير إلى أهمـــية مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل والتعاون في العلاقات فيما بين دول المنطقة.

وإذ يقـــرر أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1. **يقـــرر أن** يمـــدد حتى 29 أيلول/سبتمبر 2006 ولاية فريق الخبراء المعين أصلا عمـــلا بالقرار 1591 (2005)، ومددت ولايته بموجب القرار 1651 (2005) ويطلب إلى الأمين العام اتخاذ التدابير الإدارية اللازمة.
2. **يطلب** إلى فريق الخبراء أن يقدم، في موعد أقصاه 90 يوما من تاريخ اتخاذ هذا القـــرار، إحاطة منتصف المدة عن أعماله إلى اللجنة المنشأة عملا بالفقرة 3 (أ) من القرار1591 (2005)، وتقريرا ختاميا، في موعد أقصاه 30 يوما قبل انتهاء فترة ولايته إلى المجلس مشفوعا باستنتاجاته وتوصياته.
3. يحـــث جمـــيع الـــدول، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتحاد الأفريقي والأطراف المعنية الأخرى، على أن تتعاون بشكل كامل مع اللجنة ومع فريق الخـــبراء، ولا ســـيما عن طريق تقديم أية معلومات بحوزتهم عن تنفيذ التدابير المفروضة بالقرار 1591 (2005) والقرار 1556 (2004).
4. **يقرر أن** يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

* * *

(13) القرار 1672 (2006)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5423، المعقودة في25 نيسان/أبريل 2006

إن **مجلس الأمن**:

إذ يـــشير إلى قـــراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات 1665(2006) المـــؤرخ 29 آذار/مارس 2006، و1651 (2005) المؤرخ 21 كانون الأول/ديـــسمبر2005 و1591 (2005) المـــؤرخ 29 آذار/مارس 2005، و1556 (2004) المؤرخ 30 تموز/يوليو 2004 وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان.

وإذ يؤكد مرة أخرى التزامه الراسخ بقضية السلام في جميع أنحاء السودان، بما في ذلـــك عن طريق محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا التي يقودها الاتحاد الأفريقـــي (”محادثات أبوجا “)، والتنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل المؤرخ 9 كانون الثاني/يناير 2005، ووضع حد لأعمال العنف والفظائع المرتكبة في دارفور.

وإذ يقـــرر أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1. يقرر أن تنفذ جميع الدول التدابير المحددة في الفقرة 3 من القرار1591 (2005) بشأن الأفراد المذكورين أدناه:

- اللـــواء جعفـــر محمـــد الحسن (قائد القوات المسلحة السودانية بالمنطقة العسكرية الغربية).
- الشيخ موسى هلال (ناظر قبيلة الجلول في شمال دارفور).
- آدم يعقوب شانت (قائد جيش تحرير السودان).
- جبريل عبد الكريم بدري (القائد الميداني للحركة الوطنية للإصلاح والتنمية).

2. **يقرر أن** يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

* * *

(14) القرار 1679 (2006)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5439، المعقودة في16 أيار/مايو 2006

إن **مجلس الأمن:**

إذ يـــشير إلى قــــراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات 1665(2006) و1663 (2006) و1593 (2005) و1591 (2005) و1590 (2005) و1574 (2004) و1564 (2004) و1556 (2004) وإلى بـــيانات رئيـــسه المتعلقة بالسودان وبخاصة البيان (5/2006S/PRST) المؤرخ 3 شباط/فبراير 2006، والبيان (S/PRST/ 2006/21) المؤرخ 9 أيار مايو 2006.

وإذ يشير إلى قراراته 1612 (2005) بشان الأطفال والنـــزاعات المسلحة و 1325 (2000) بـــشأن المـــرأة والـــسلام والأمن، و1674 بشأن حماية المدنيين في النــــزاعات المـــسلحة، و1502 (2003) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم لمتحدة.

وإذ يعـــيد تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمـــية التي لن يتأثر أي منها بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة، والتزامه بسيادة جمـــيع الـــدول في المنطقة ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وبقضية السلام والأمن والمصالحة في جميع أنحاء السودان.

وإذ يعــرب عن بالغ قلقه إزاء العواقب الوخيمة للنـــزاع الذي طال أمده في دارفور

على السكان المدنيين، **وإذ يكرر** التأكيد بأقوى عبارة على ضرورة أن يبادر جميع أطراف النـــزاع في دارفور إلى أنها العنف والأعمال الوحشية على الفور.

وإذ يــرحب بــنجاح محادثات السلام بين الأطراف السودانية التي يقودها الاتحـــاد الأفريقي بشأن دارفور في أبوجا، نيجيريا، ولا سيما الإطار الذي اتفقت عليه الأطراف لتسوية النـــزاع في دارفور (اتفاق السلام في دارفور).

وإذ يـــثني على الجهود التي بذلها الرئيس أولوسيغون أوبسانجو، رئيس نيجيريا الـــتي استضافت محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا؛ والرئيس دنيس ساســـو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، رئيس الاتحاد الأفريقي؛ والدكتور سالم أحمـــد ســـالم المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لمحادثات السلام في دارفور وكبير الوســـطاء، ووفـــود كل منهم في محادثات دارفور؛ والأطراف الموقعة على اتفاق السلام في دارفور.

وإذ يؤكد على أهمية الإسراع بالتنفيذ التام لاتفاق السلام في دارفور بغية اســـتعادة السلام الدائم في دارفور، **وإذ يرحب** بالبيان الصادر في 9 أيار/مايو 2006 عـــن ممـــثل السودان في الجلسة الخاصة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بـــشأن دارفور، الذي أكد فيه التزام حكومة الوحدة الوطنية التام بتنفيذ اتفاق السلام في دارفور.

وإذ يـــؤكد مـــن جديد قلقه من أن استمرار العنف في دارفور قد يؤثر سلبا على باقي أنحاء السودان، وكذلك على المنطقة، بما في ذلك أمن تشاد.

وإذ يلاحظ ببالغ القلق التدهور الأخير في العلاقات بين السودان وتشاد، وإذ يحث حكومتي كلا البلدين على التقيد بالتزاماتها بموجب اتفاق طرابلس المبرم في 8 شباط/فبراير 2006، وتنفيذ تدابير بناء الثقة التي اتفقا عليها طوعا.

وإذ يـــثني علـــى الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي من أجل إنجاز نشر بعثة الاتحـــاد الأفريقي في السودان، رغم الظروف البالغة الصعوبة، وعلى دور البعثة في تقلـــيص العنف المنظم المرتكب على نطاق واسع في دارفور، **وإذ يثني** كذلك على جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية التي ساعدت في نشر البعثة.

وإذ يحيط علما بالبيانات الصادرة في 12 كانون الثاني/يناير و10 آذار/مارس و15 أيـــار/مايو 2006 عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن تحول بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة.

وإذ يشدد على أن تتسم عملية الأمم المتحدة، قدر الإمكان، بمشاركة أفريقية وطابع أفريقي قويين.

وإذ يـــرحب بالجهـــود التي تبذلها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لمواصلة وتعزيـــز دعمها لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وربما لعملية لاحقة تابعة للأمم المتحدة في دارفور.

وإذ يتطلع، بصفة خاصة، إلى عقد مؤتمر لإعلان التبرعات في حزيران/يونيو،

وإذ يهـــيب بالـــشركاء في الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم اللازم للبعثة لتمكينها من مواصلة النهوض بولايتها أثناء فترة الانتقال.

وإذ يقـــرر أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين.

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

3. **يطلب** إلى الأطراف في اتفاق السلام في دارفور احترام التزاماتها وتنفيذ الاتفاق دون تـــأخير، ويحـــث الأطراف التي لم توقع الاتفاق على توقيعه دون تأخير، وعلـــى ألا تتصرف بأي طريقة تعوق تنفيذ الاتفاق؛ ويعرب عن اعتزامه النظر في أن يـــتخذ، بمـــا في ذلك استجابة لطلب من الاتحاد الأفريقي، تدابير قوية وفعالـــة، من قبيل حظر السفر وتجميد الأصول، ضد أي فرد أو جماعة تنتهك اتفاق السلام في دارفور أو تحاول عرقلة تنفيذه.

4. **يطلب** إلى الاتحاد الأفريقي أن يتفق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية والـــدول الأعضاء على المتطلبات التي أصبحت ضرورية الآن، بالإضافة إلى تلك الـــتي حـــددتها بعثة التقييم المشتركة لشهر كانون الأول/ديسمبر 2005، من أجل تعزيـــز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على إنفاذ الترتيبات الأمنية لاتفاق السلام في دارفور، توخيا لنشر عملية لاحقة تابعة للأمم المتحدة في دارفور.

5. **يؤيد** قرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الوارد في بيانه المؤرخ 15 أيار/مايو 2006، الذي يقضي بأنه في ضوء توقيع اتفاق السلام في دارفور،

يجـــب اتخـــاذ خطـــوات ملموسة لإنجاز التحول من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة؛ ويطلب إلى الأطراف في اتفاق السلام في دارفـــور تيـــسير عمل الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولـــية والـــدول الأعـــضاء والعمل مع كل هذه الجهات من أجل تسريع الانتقال إلى عملية الأمم المتحدة، وتحقيقا لهذا الهدف، وإذ يكرر تأكيد ما طلبه الأمين العام ومجلس الأمن، يدعو إلى نشر بعثة تقييم تقنية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في غضون أسبوع من اتخاذ هذا القرار.

6. **يـــشدد** علـــى ضرورة أن يتشاور الأمين العام مع الاتحاد الأفريقي، بالتشاور الوثـــيق والمستمر مع مجلس الأمن، وبالتعاون والتشاور الوثيق مع الأطراف في اتفاق السلام في دارفور، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، بشأن القرارات المتعلقة بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة.
7. **يطلـــب** إلى الأمين العام أن يقدم توصيات إلى المجلس، في غضون أسبوع من عـــودة بعثة التقييم المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بشأن جميع الجـــوانب المهمـــة في ولاية عملية الأمم المتحدة في دارفور، بما في ذلك هيكل القـــوة، والاحتـــياجات الإضافية للقوة، والبلدان المحتمل أن تساهم بقوات، وتقييم مالي مفصل للتكاليف في المستقبل.
8. **يقرر أن** يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

* * *

(15) القرار 1706 (2006)

الـــذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 5519، المعقودة في 31 آب/أغسطس 2006م

إن **مجلس الأمن،**

إذ يـــشير إلى قـــراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبخاصة القرارات 1679 (2006) المؤرخ 16 أيار/مايو 2006 و1665 (2006) المؤرخ 29 آذار/مارس 2006، و1663 (2006) المـــؤرخ 24 آذار/مارس 2006، و1593 (2005) المؤرخ 31 آذار/مـــارس 2005 و1591 (2005) المؤرخ 29 آذار/مارس 2005، و1590 (

2005) المـــؤرخ 24 آذار/مـــارس 2005، و1574 (2004) المـــؤرخ 19 تشرين الـــثاني/نوفمـــبر 2004 و1564 (2004) المؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2004 و1556 (2004) المؤرخ 30 تموز/يوليه 2004، وإلي بيانات رئيسه المتعلقة بالسودان.

وإذ يـــشير أيـــضا إلى قـــراراته السابقة 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمـــن، و1502 (2003) بشأن حماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المـــتحدة، و1612 (2005) بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، و1674 (2006) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، الذي يؤكد مجددا في جملة أمور أحكام الفقـــرتين 138 و139 مـــن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة في عام 2005، وكذلك إلى تقرير بعثته إلى السودان وتشاد في الفترة من 4 إلى 10 حزيران/يونيو 2006.

وإذ يعـــيد تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمـــية، الـــتي لن يتأثر أي منها بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، والتـــزامه القوي بقضية السلام، **وإذ يعرب عن تصميمه** على أن يعمل مع حكومة الـــوحدة الوطنية، في ظل الاحترام الكامل لسيادتها، للمساعدة في معالجة المشاكل المخـــتلفة الـــتي يواجهها السودان، وان تتسم عملية الأمم المتحدة في دارفور، قدر الإمكان بمشاركة أفريقية وطابع أفريقي قويين.

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإيجاد حل للازمة في دارفور بعـــدة طرق من بينها إنجاح محادثات السلام الجارية بين الأطراف السودانية بشأن الصراع الدائر في دارفور والتي يقودها الاتحاد الأفريقي في أبوجا بنيجيريا، ولاسيما إطـــار العمل المتفق عليه بين الأطراف من اجل إيجاد حل للصراع الدائر في دارفور (اتفـــاق دارفـــور للسلام)، **وإذ يثني** علي جهود الأطراف الموقعة لاتفاق دارفور للسلام، **وإذ يعرب** عن اعتقاده بأن الاتفاق يرسي الأساس لأمن دائم في دارفور، **وإذ يـــؤكد مجددا** ترحيبه بما أعلنه ممثل السودان في 9 أيار/مايو 2006 في الجلسة الخاصـــة الـــتي عقـــدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن دارفور، من التزام حكـــومة الـــوحدة الوطنية التام بتنفيذ الاتفاق، **وإذ يشدد** على أهمية بدء الحوار والتـــشاور بين الأطراف في دارفور في أقرب وقت ممكن، وإذ يقر بأن تقديم الدعم الدولي لتنفيذ الاتفاق مهم للغاية لإنجاحه،

وإذ يثني على الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي من أجل إنجاح نشر بعثة الاتحـــاد الأفريقي في السودان، وكذلك على جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمـــية والدولية التي ساعدته في نشرها، وعلى دور البعثة في تقليص العنف المنظم المرتكب علي نطاق واسع في دارفور، **وإذ يشير** إلى قراري مجلس السلام والأمـــن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخين في 10 آذار/مارس، و27حزيران/يونيه 2006 المبيـــنين في الفقرة 10 من البلاغ الصادر عنه واللذين مؤداهما أن الاتحاد الأفريقـــي مـــستعد لاستعراض ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إذا ما أســـفرت المـــشاورات الجارية بين حكومة الوحدة الوطنية والأمم المتحدة عن اتفـــاق بالانـــتقال إلى عملية لحفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، **وإذ يشدد** على ضرورة قيام البعثة بالمساعدة في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام إلى أن يتم الانتقال إلى قوة الأمم المتحدة في دارفور، **وإذ يرحب** بقرار مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المؤرخ 27 حزيران/يونيه 2006 بشأن تعزيز ولاية بعثة الاتحاد الأفريقـــي في السودان ومهامها، بما في ذلك حماية المدنيين، **وإذ يرى** أن البعثة بحاجة ملحة إلى التعزيز.

وإذ يؤكد مجددا قلقه من احتمال أن يمضي العنف الدائر في دارفور في التأثير سلبيا على باقي أنحاء السودان فضلا عن المنطقة، وخصوصا تشاد وجمهورية أفريقي الوســـطى، **وإذ يشدد** على ضرورة معالجة جوانب الأمن الإقليمي من أجل تحقيق سلام دائم في دارفور.

وإذ يظل يساوره قلق بالغ لتدهور العلاقات بين السودان وتشاد مؤخرا، وإذ يدعـــو حكـــومتي الـــبلدين إلى التقيد بالتزاماتهما بموجب اتفاق طرابلس المبرم في 8 شباط/فبراير 2006، الموقع بين السودان وشاد في أنجمينا في 26 تموز/يوليه 2006 ، وإلى الشروع في تنفيذ تدابير بناء الثقة التي اتفقتا عليها طوعا، **وإذ يرحب** بإعادة العلاقات الدبلوماسية مؤخرا بين السودان وتشاد، **وإذ يدعو** جميع الدول في المنطقة إلى التعاون في ضمان الاستقرار الإقليمي.

وإذ يكـــرر إدانته القوية لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الـــدولي المرتكبة في دارفور، **وإذ يدعو** حكومة الوحدة الوطنية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي للعنف الجنسي في دارفور، بما في ذلك الإجراءات الرامية

إلى تنفيذ خطة العمل لمكافحة العنف الموجه ضد المرأة في دارفور، مع التركيز بصفة خاصة على مسالة إلغاء الاستمارة رقم (8) وتوفير سبل الانتصاف القانوني.

وإذ يعـــرب عن قلقه البالغ بشان أمن العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وإمكانـــية وصـــولهم إلى السكان المحتاجين، بمن فيهم اللاجئون والمشردون داخليا وغيرهـــم من السكان المتضررين من الحرب، **وإذ يدعو** جميع الأطراف، لا سيما حكـــومة الوحدة الوطنية، إلى أن تكفل، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، وصـــول العاملين في مجال الإغاثة إلى جميع المحتاجين في دارفور بشكل كامل وآمن وبـــدون معـــوقات، وان تكفـــل كذلك إيصال المساعدة الإنسانية، لا سيما إلى المشردين داخليا واللاجئين.

وإذ يحـــيط علمـــا بالـــبلاغات الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقـــي في 12 كانون الثاني/يناير و10 آذار/مارس و15 أيار/مايو و27 حزيران/يونيو 2006 بشان تحول بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة.

وإذ يحـــيط علما بتقرير الأمين العام عن دارفور المؤرخ 28 تموز/يوليو 2006 (s/2006/591).

وإذ يعتـــبر أن الحالـــة في الـــسودان مازالت تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين.

1. **يقـــرر**، دون المـــساس بما تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في السودان حاليا من عمليات وولاية على النحو المنصوص عليه في القرار 1590(2005)، ومن أجل دعـــم التنفـــيذ المبكر والفعال لاتفاق دارفور للسلام، توسيع نطاق ولاية هذه البعـــثة على النحو المحدد في الفقرات 8و9و12 أدناه، ونشرها لتشمل دارفور، ولـــذلك يدعو إلى موافقة حكومة الوحدة الوطنية على هذا الانتشار، **ويحث** الدول الأعضاء علي توفير القدرات اللازمة لنشرها بسرعة.
2. **يطلب** إلى الأمين العام ترتيب النشر السريع لقدرات إضافية لبعثة الأمم المتحدة في الـــسودان، حـــتى تتمكن من الانتشار في دارفور، وفقا للتوصية الواردة في تقريره المؤرخ 28 تموز/يوليو 2006.
3. يقـــرر تعزيز قوام بعثة الأمم المتحدة في السودان بعدد يصل غلى 17300 من الأفـــراد العسكريين وبعنصر مدني مناسب يشمل عددا يصل على 3300 من

أفــراد الــشرطة المدنــية، وعددا يصل إلى 16 من وحدات الشرطة المشكلة، **ويعــرب عن تصميمه** على إبقاء قوام البعثة وهيكلها قيد الاستعراض المنتظم، آخــذا في الحسبان تطور الحالة في الميدان، ودون المساس بما تضطلع به البعثة حاليا من عمليات وولاية على النحو المنصوص عليه في القرار 1590 (2005).

4. **يعــرب** عـــن اعتزامه النظر في الإذن بإجراء تعزيزات إضافية مؤقتة ممكنة في العنــصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في السودان، بناء علي طلب الأمين العــام، في حـــدود مستويات القوات التي أوصى بها في الفقرة 87 من تقريره المؤرخ 28 تموز/يوليو 2006.

5. **يطلـــب** إلى الأمين العام التشاور، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، وبالتباحث الوثيق والمتواصل مع إطراف اتفاق دارفور للسلام، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنـــية، بـــشأن خطـــة وجدول زمني للانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، ويقرر أن يبدأ نشر العناصر المبينة في الفقـــرات 40 إلى 58 من تقرير الأمين العام المؤرخ 28 تموز/يوليو 2006 في موعد لا يتجاوز 1 تشرين الأول/أكتوبر 2006، وان يجري بعد ذلك، كجزء مـــن عملـــية الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة، نشر قدرات إضافية في اقرب وقت مستطاع عمليا، وأن تنقل مسؤولية دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان عند انتهاء ولايـــة بعـــثة الاتحـــاد الأفريقي في السودان، وعلى ألا يتجاوز ذلك في جميع الأحوال 31 كانون الأول/ديسمبر 2006.

6. **يلاحظ** أن اتفاق مركز القوات المبرم مع السودان، بشأن بعثة الأمم المتحدة في السودان، بالصيغة الواردة في القرار 1590 (2005)، ينطبق على عمليات بعثة الأمم المتحدة في السودان في جميع أنحائه، بما في ذلك دارفور.

7. **يطلب** إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الـــسودان من خلال استخدام موارد الأمم المتحدة القائمة والإضافية بهدف الانـــتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، **ويأذن** للأمين العام خلال هذه الفترة الانتقالية بتقديم الدعم طويل الأجل إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان علـــى الـــنحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ 28 تموز/يوليو 2006، بما في

ذلك توفير الأصول الجوية، ومعدات التنقل البري، والتدريب، والدعم الهندسي اللوجستي، وقدرات الاتصالات المتنقلة، وتوفير مساعدة إعلامية واسعة.

8. **يقرر أن** تتمثل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في دارفور في دعم تنفـيذ اتفـاق دارفور للسلام المؤرخ 5 أيار/مايو 2006 واتفاق أنجمينا بشان وقـف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور("الاتفاقان")، بوسائل منها أداء المهام التالية:

أ. رصد تنفيذ الأطراف للفصل 3 ("وقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائـية") مـن اتفاق دارفور للسلام واتفاق أنجمينا بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور، والتحقق من ذلك التنفيذ.

ب. مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، وإعادة نشر القوات في مناطق انتـشار بعـثة الأمـم المتحدة في السودان بالوسائل البرية والجوية وفقا للاتفاقيتين.

ج. التحقـيق في انتهاكات الاتفاقيتين والإبلاغ عن الانتهاكات للجنة وقف إطـلاق النار، وكذلك التعاون والتنسيق، بالاشتراك مع الأطراف الفاعلة الدولـية الأخرى، مع لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة والوحدة المـشتركة لتيـسير ورصـد المساعدات الإنسانية المنشاة عملا بإحكام الاتفاقيتين، بوسائل منها توفير المساعدة التقنية والدعم اللوجستي.

د. الحفـاظ، بوجه خاص، على وجود مناطق رئيسية، مثل المناطق الحاجزة المنـشأة عمـلا باتفـاق دارفور للسلام، والمناطق الواقعة داخل مخيمات المـشردين داخليا والمناطق المنـزوعة السلاح المحيطة بمخيمات المشردين داخلـيا والواقعة داخلها، من أجل دعم إعادة بناء الثقة وتثبيط اللجوء إلى العنف، لا سيما عن طريق ردع استخدام القوة.

هـ. رصد الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها الجماعات المسلحة على طـول حدود السودان مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما عن طريق عمليات منتظمة للاستطلاع البري والجوي.

و. المـساعدة في وضع وتنفيذ برنامج شامل ومستدام لنـزع سلاح المقاتلين الـسابقين والنـساء والأطفـال المـرتبطين بالمقاتلين، وتسريحهم وإعادة

إدمـــاجهم علـــى نحـــو ما دعا إليه اتفاق دارفور للسلام ووفقا لأحكام القرارين 1556 (2004) و1564 (2004).

ز. مـــساعدة الأطـــراف، بالـــتعاون مع الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى، علـــى التحـــضير للاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق دارفور للسلام، وإجرائها.

ح. مـــساعدة أطـــراف الاتفاقية في زيادة فهم عملية السلام ودور بعثة الأمم المـــتحدة في السودان، بوسائل منها تنظيم حملة إعلامية فعالة موجهة إلى جميع قطاعات المجتمع بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي.

ط. التعاون الوثيق مع رئيس عملية الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور، ومـــده بالـــدعم والمـــساعدة التقنية، وتنسيق أنشطة باقي وكالات الأمم المـــتحدة لهذا الغرض، ومساعدة الأطراف، في عملية الحوار والتشاور بين الأطـــراف في دارفور، على معالجة الحاجة إلى نهج جامع يشمل دور المرأة إزاء المصالحة وبناء السلام.

ي. مساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك إقامة جهاز قضائي مستقل، وحماية حقوق الإنسان لشعب السودان بأكملـــه مـــن خلال وضع إستراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلي مكافحة الإفـــلات من العقاب والإسهام في استتباب السلام والاستقرار على المدى الطـــويل، ومـــساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تطوير الإطار القانوني الوطني وتدعيمه.

ل. تـــأمين وجـــود أفـــراد وقدرات وخبرات كافية في مجالي حقوق الإنسان والمـــسائل الجنـــسانية داخـــل بعثة الأمم المتحدة في السودان، من أجل الاضطلاع بمهام تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين ورصد الأنشطة التي تولي اهتماما خاصا لاحتياجات المرأة والطفل.

9. **يقـــرر كذلك** أن تشمل الولاية التي ستضطلع بها في دارفور بعثة الأمم المتحدة في السودان ما يلي أيضا:

أ. العمل في حدود قدراتها ومناطق انتشارها على أن تيسر وتنسق، بالتعاون الوثـــيق مـــع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، العودة الطوعية للاجئين

والمــشردين داخليا، والمساعدة الإنسانية بوسائل منها المساعدة على تهيئة الظروف الأمنية الضرورية في دارفور.

ب. الإســـهام في الجهـــود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان في دارفور وتعزيـــزها ورصـــدها، فضلا عن تنسيق الجهود الدولية الهادفة إلى حماية المدنـــيين، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، بما في ذلك المشردون داخليا، واللاجئون العائدون، والنساء والأطفال.

ج. مـــساعدة الأطـــراف في الاتفاقية، بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين في قطـــاع الإجـــراءات المتعلقة بالألغام، عن طريق تقديم المساعدة الإنسانية لإزالـــة الألغام، وإسداء المشورة التقنية، والتنسيق، وكذلك وضع برامج للتوعية بخطر الألغام لصالح قطاعات المجتمع كافة.

د. المـــساعدة في معالجة القضايا الأمنية الإقليمية بالاتصال الوثيق مع الجهود الدولية من أجل تحسين الوضع الأمني في المناطق المجاورة على طول الحدود بـــين السودان وتشاد، وبين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، بوسائل منها إقرار وجود متعدد الأبعاد يتألف من موظفي اتصال معنيين بالشؤون السياسية والإنسانية والعسكرية وشؤون الشرطة المدنية في مواقع رئيسية في تـــشاد، بمـــا في ذلك داخل مخيمات المشردين داخليا واللاجئين، وإن لزم الأمر، في جمهورية أفريقيا الوسطى، والإسهام في تنفيذ الاتفاق الموقع بين السودان وتشاد في 26 تموز/يوليو 2006.

10. **يدعو** جميع الدول الأعضاء إلى أن تكفل تنقل جميع الأفراد بحرية وسرعة ودون عـــراقيل إلى السودان، وكذلك حركة المعدات والمؤن والإمدادات وغيرها من الـــسلع، بمـــا فيها المركبات وقطع الغيار التي يكون استخدامها مقصورا على البعثة ومهامها الرسمية في دارفور.

11. **يطلب** إلي الأمين العام إطلاع المجلس بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق دارفـــور للسلام، واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ الولاية التي تضطلع بها في دارفـــور بعثة الأمم المتحدة في السودان، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن حسب الاقتـــضاء، بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ هذا القرار وأي تقصير في الامتثال لمقتضياته.

12. **وإذ يتصرف** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

أ. يقـــرر الإذن لبعـــثة الأمـــم المتحدة في السودان باستعمال جميع الوسائل اللازمة، في مناطق انتشار قواقما وحسبما تراه في حدود قدراقما من أجل:

- حمايـــة أفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومنشآقما ومعداقما، وكفالة أمن وحـــرية تنقل أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وأفراد لجنة الرصد والتقييم، ومنع الجماعات المسلحة من تعطيل تنفيذ اتفاق دارفـــور للـــسلام، دون المساس بمسؤولية حكومة السودان، وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني.
- دعـــم التنفيذ المبكر والفعال لاتفاق دارفور للسلام، ومنع الاعتداءات والتهديدات التي تستهدف المدنيين.
- القيام، حسب الاقتضاء، بمصادرة أو جمع الأسلحة أو أي أعتدة تتصل بهـــا يـــشكل وجودها في دارفور انتهاكا للاتفاقية وللتدابير المفروضة بموجب الفقرتين 7 و8 من القرار 1556، والتخلص من هذه الأسلحة والأعتدة المتصلة بها على النحو المناسب.

ب. **يطلـــب** إلي الأمين العام وحكومتي تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إبرام اتفاقـــي مركز القوات في أقرب وقت ممكن، مع الأخذ بعين الاعتبار قرار الجمعـــية العامـــة 82/58 بشأن نطاق الحماية القانونية المنصوص عليها في الاتفاقـــية المـــتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، **ويقـــرر** أنه، ريثما يتم إبرام هذا الاتفاق مع أي من البلدين، يطبق بصورة مؤقـــتة اتفـــاق مركز القوات النموذجي المؤرخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 1990 (A/45/594) فـــيما يـــتعلق بقوات بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في ذلك البلد.

13. **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن حماية المدنيين في مخيمات اللاجـــئين والمشردين داخليا في تشاد، وسبل تحسين الوضع الأمني في الجانب التشادي من الحدود مع السودان.

14. **يدعـــو** الأطراف في اتفاق دارفور للسلام إلى احترام التزاماقما وتنفيذ الاتفاق دون تأخير، ويحث الأطراف التي لم توقع الاتفاق بعد على أن تفعل ذلك دون

تأخير، وألا تتصرف على أي نحو يعيق تنفيذ الاتفاق، **ويؤكد مجددا** عزمه على أن يتخذ، لأسباب منها الاستجابة لطلب من الاتحاد الأفريقي، تدابير قوية وفعالة، من قبـــيل تجمـــيد الأصـــول أو حظر السفر، في حق أي فرد أو جماعة تنتهك اتفاق دارفور للسلام أو تحاول منع تنفيذه أو ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان.

15. **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره.

* * *

(16) القرار 1714 (2006)

الـــذي اتخـــذه مجلـــس الأمـــن في جلـــسته 5545 المعقودة في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2006

إن **مجلس الأمن،**

إذ يشير إلى قراراته السابقة المتعلقة بالحالة في السودان، وبالأخص القرار 1709 (2006) المـــؤرخ 22/أيلـــول سبتمبر 2006، 1706 (2006) الصادر في 31 أغسطس 2006م، والقـــرار 1679 (2006) المؤرخ 16 أيار/مايو 2006 و1663 (2006) المؤرخ 24 آذار/مـــارس 2006، و1653(2006) المؤرخ 27كانون الثاني/يناير2006، و1627 (2005) المـــؤرخ 23ايلـــول/سبتمبر 2005م، و1590 (2005) المؤرخ 24 آذار/مارس 2005، و1574 (2004) المـــؤرخ 19 تـــشرين الثاني/نوفمبر 2004 و1564 (2004) المـــؤرخ 18 أيلول/سبتمبر 2004 و1556 (2004) المؤرخ 30 تموز/يوليه 2004، وإلي بيانات رئيسه وبالأخص البيان الصادر في 3 فبراير 2006 والمتعلق بالحالة في السودان.

وإذ يعيد تأكيد التزامه بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية وبقضية السلام.

وإذ يـــرحب بالـــتقدم الذي أحرزته أطراف اتفاق السلام الشامل المؤرخ 9 كانـــون الثاني/يناير 2005. في تنفيذ الترتيبات الأمنية، **ويهيب** بالأطراف أن تعجل على وجه السرعة بتنفيذ تلك الترتيبات وغيرها من جوانب الاتفاق.

وإذ يـــرحب بنشر قوات الأمم المتحدة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان بصورة كاملة في مناطق العمليات دعما لاتفاق السلام الشامل **ويعرب عن تقديره** لالتزام البلدان المساهمة بقوات بدعم هذه البعثة.

وإذ يرحب بتحسن الحالة الإنسانية في جنوب السودان نتيجة للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

وإذ يلاحـــظ مع القلق القيود المفروضة من حكومة السودان على تحركات البعـــثة ومعداتها وما لتلك القيود من أثر سلبـــي على قدرة البعثة على أداء ولايتها على نحو فعال.

وإذ يعـــرب عن بالغ قلقه إزاء قيام الجماعات المسلحة وبخاصة''الجماعات المـــسلحة الأخرى'' في جنوب السودان بتجنيد الأطفال واستخدامهم في النـــزاع الدائر في ذلك البلد.

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في دارفور **وإذ يكرر التأكيد** بأقوى العبارات على ضرورة قيام جميع أطراف النـــزاع في دارفور بمـــا فيها تلك التي ليست أطرافا في اتفاق سلام دارفور بوضع حد للعنف والفظائع المرتكبة في تلك المنطقة.

وإذ يـــرحب بما قرره مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه الثالث والستين المعقود 20 أيلول/سبتمبر2006 من تمديد لولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في، السودان حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2006.

وإذ يـــشجع الجهود التي يبذلها الأمين العام والاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ أحكـــام القـــرار 1706 (2006) المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة لبعثة الاتحـــاد الأفريقـــي في الـــسودان، **ويطلب** إلى أطراف اتفاق سلام دارفور وجميع الأطراف الأخرى في دارفور تيسير هذه العملية.

وإذ يقرر أن الحالة في السودان تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين.

1. **يقـــرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى 30 نيسان/أبريل 2007 بنية تجديدها لفترات أخرى.
2. **يطلب** إلى الأمين العام أن يوافي المجلس كل ثلاثة أشهر بتقرير عن تنفيذ ولاية البعثة.
3. **يهـــيب** بأطـــراف اتفاق السلام الشامل واتفاق سلام دارفور واتفاق أنجمينا لوقـــف إطلاق النار لأسباب إنسانية أن تحترم التزاماتها وتنفذ الاتفاقات بجميع جوانبها على الوجه الأكمل دون تأخير، **ويهيب** بالأطراف التي لم توقع اتفاق

ســلام دارفــور أن تفعل ذلك دون إبطاء وألا تتصرف على أي نحو يمكن أن يعوق تنفيذ ذلك الاتفاق.

4. يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

ملحق رقم (2)

إعلان المبادئ لحل النزاع في دارفور

موقع دارفورنيوز 22 حزيران/يونيو 2005

الديباجة:

1. نحـــن حكومة السودان وحركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة المشار إليها كأطراف مجتمعة في أبوجا نيجيريا برعاية الاتحاد الأفريقي في إطار الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للنـــزاع بدارفور.
2. إذ نكرر التزامنا باتفاقياتنا السابقة وهي اتفاق وقف إطلاق النار الإنساني الموقع في أنجميـــنا بـــتاريخ 8 أبـــريل/نيسان 2004م المسمى فيما يلي باتفاق أنجمينا والاتفاق حول إجراءات إنشاء لجنة وقف إطلاق النار ونشر المراقبين الموقع في أديـــس أبابـــا بـــتاريخ 28 مايـــو/أيار 2004م المسمى باتفاق أديس وكذلك الـــبرتوكولين حول تحسين الأوضاع الإنسانية في دارفور وحول تعزيز الوضع الأمني في دارفور الموقعين في أبوجا بتاريخ 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2004م.
3. وإذ نذكـــر بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومقررات الاتحاد الأفريقي التي تؤكد ضرورة التوصل إلي حل سياسي بغية إنهاء النـــزاع في دارفور.
4. وإذ نعـــرب عـــن قناعتـــنا بات النـــزاع الحالي في دارفور لا يمكن حله إلا مـــن خـــلال الوســـائل السلمية وفي إطار تسوية شاملة تعالج أسبابه وجوانبه المختلفة.
5. وإذ نعـــرب بـــأن العقيدة والقيم التقليدية والعادات وكذلك الأسرة باعتبارها النواة الطبيعية والأساسية للمجتمع تؤدي دوراً ايجابياً.
6. وإذ نؤكد مجدداً التزامنا بوحدة السودان وسيادته وسلامة أراضيه واستقلاله.

7. وإذ نعتـــرف بالتقدم المحرز في عملية السلام التي قادها الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية إيقاد بخصوص السودان كخطوة هامة نحو إيجاد حل عادل سلمي ودائم للنـــزاع في السودان.

8. نـــتفق على وجوب الاسترشاد في مداولاتنا المستقبلية بالمبادئ التالية التي يجب أن تشكل الأساس لتسوية سياسية عادلة شاملة ودائمة للنـــزاع في دارفور.

9. تكتسي وحدة السودان أهمية كبرى شأنها في ذلك شأن تنوع شعبه والاعتراف التام بالطابع المتعدد الأعراق والمتعدد الأديان والثقافات للمجتمع ومواءمة هذا الطابـــع وســـوف تتعزز وحدة السودان عن طريق الاعتراف بمثل هذا التنوع ومواءمته.

10. يوفـــر تعزيـــز الديمقـــراطية والتعددية السياسية والمجتمع المدني المتسم بالنشاط والديناميكـــية وســـيادة حكـــم القانون واستقلال السلطة القضائية والمساءلة والـــشفافية والعـــدل والمساواة للجميع بغض النظر عن العرق والدين والجنس أساســـاً للمشاركة الفعلية لجميع المواطنين السودانيين في إدارة شؤونهم الخاصة وعمليات اتخاذ القرارات علي كل مستويات الحكمة.

11. المواطـــنة هي أساس الحقوق والواجبات المدنية والسياسية بما فيها حرية التعبير والعقدية وتكوين الجمعيات لكل السودانيين ويجب أن يتم النص علي هذا في الدستور الوطني.

12. يعتـــبر الـــنظام الفـــيدرالي للحكم مع تفويض فعلى للسلطات وتوزيع واضح للمسؤوليات في المستوى الوطني للحكم وسائر المستويات أمراً أساسياً لضمان مـــشاركة فعلية وإدارة منصفة للسودان عامة ودارفور خاصة وفي هذا السياق يتعين معالجة المسائل المتعلقة بالإدارة المحلية.

13. يجـــب ضمان تمثيل فعلي في المؤسسات الحكومية على المستوى الوطني بما في ذلـــك الفـــروع التـــشريعية والتنفيذية لمشاركة فعالة من جانب كل المناطق والمجتمعات المحلية بما يشمل تلك الموجودة بدارفور.

14. يجب توزيع الثروات الوطنية بأنصاف وهذا أمر جوهري لضمان فعالية تفويض السلطة في دارفور في إطار نظام فدرالي للحكم وضمان إعطائه الاعتبار اللازم للتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

15. إن مكافحة الإفلات من العقاب وضمان التحقيق على جناح السرعة وبشكل فعـــال في انتهاك حقوق الإنسان ومعالجتها يشكلان عنصرين هامين للجهود الرامية التي تحقق سلام واستقرار دائمين في دارفور.
16. ينبغي توفير المساعدات الإنسانية علي أساس المبادئ الإنسانية.
17. للاجـــئين والـــنازحين داخلياً الحق غير القابل للتصرف في العودة إلى أماكنهم الأصلية ولهذا الغرض يجب تهيئة البنية المواتية وتقديم المساعدة الضرورية.
18. إن تعزيـــز المصالحة واستعادة التعايش السلمي التقليدي والمتسم بقداسة القدم بين المجتمعات المحلية بدارفور على أساس مبدأ الاحترام المتبادل والالتزام بتفادي حدوث انقسامات مستقبلية هي أمور جوهرية لإعادة وتعزيز سلام واستقرار دائمين في دارفور.
19. إعـــادة التأهـــيل والـــتعمير في دارفور أمر ذو أولوية ولهذا الغرض يجب اتخاذ خطـــوات لمعالجـــة الـــشكاوى والخسائر في الأرواح والممتلكات المدمرة أو المسروقة والمعاناة الناجمة عن ذلك.
20. يجـــب معالجـــة التدهور البيئي والخلافات حول الموارد المائية وملكية الأرض واستخدمها على أن يؤخذ في الاعتبار كما ينبغي التقاليد المحلية وآليات تسوية النـــزاعات.
21. يجـــب معالجـــة ترتيبات أمنية واسعة النطاق لتعزيز إعادة السلام بما في ذلك المسائل المرتبطة بالحفاظ على القانون والنظام ونـــزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمهم في سياق اتفاق شامل.
22. تـــسهيلاً للتنفـــيذ الفعلي للاتفاقيات التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتسوية الشاملة للنـــزاع في دارفور وتعزيز كذلك الشمولية والملكية يجب بذل جهود لتأمين دعم كامل لشعب دارفور من خلال آليات ملائمة للتشاور.
23. يجـــب الدخول بحسن نية في المفاوضات الرامية لإنهاء النـــزاع في دارفور دون إطالة مدة تنفيذ اتفاقيات السلام الأخرى أو تقويض المبادئ المنصوص عليها في تلك الاتفاقات.
24. يجب طلب المساعدة من المجتمع الدولي لتسهيل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها لحل النـــزاع في دارفور.

الملحق رقم (3)

الحركات الرئيسية في دارفور

أولاً: حركة تحرير السودان:

يعتــبر كثير من المراقبين أن حركة تحرير السودان هي الأقوى أثراً في دارفور وقد مرت الحركة بعدة مراحل يمكن إيجازها في الآتي:

أ – النشأة والتكوين:

تعتــبر تطور طبيعي للمليشيات القبلية التي تكونت لدى مختلف قبائل دارفور وقد ساهم في تكوين حركة تحرير السودان مجموعتين مسلحتين:

المجمــوعة الأولى هــي المليشيا التي كونها الفور بهدف الدفاع عن مزروعاتهم ومــناطقهم في مواجهة المسلحين الفارين من جحيم الصراعات التشادية وإيقاف زحف الرعاة النازحين مع مواشيهم من شمال دارفور ليستبيحوا مزارعهم في وادي صــالح وجبل مرة لدرجة وصلت لأن يحرق الفور زراعتهم حتى لا ترعاها الماشية وكذلك وصل الأمر لدرجة مقاطعة الرعاة في الأسواق ومنعهم البيع والشراء كما حدث في حامية رتكي.

أشار مؤتمر الصلح القبلي بين الفور وبعض القبائل العربية المنعقد سنة 1989م بمديــنة الفاشــر صــراحة في بنوده إلي تصفية مليشيات الفور والمجموعات العربية المــسلحة وأي تنظــيمات قبلــية مسلحة كما قرر أن تقوم الحكومة بأبعاد كافة الأجانــب الذين دخلوا الإقليم بطريقة غير مشروعة وأن يتم تقديم كشوفات بهم بواســطة العمــد والمشايخ وكذلك أن تقوم الحكومة بفتح المراحيل القائمة المتفق علــيها. **لكن اتخذ الصراع طابع اثني بعد تحالف القبائل الرعوية لانتمائها جميعاً لمجموعات عربية بينما المزارعين كلهم من مجموعات أفريقية.**

بظهور الكتاب الأسود سنة 1998 عقب انقسام الإسلاميين زاد الوضع تعقيداً لأن الكتاب تحدث عن التهميش بالأرقام في الشرق والغرب والجنوب والوسط مما عكـــس دلالات حـــية على كيفية تطلع نخبة إقليمية ناهضة للمشاركة في كعكة الـــسلطة دون الاهتمام بالبرامج التي تكابد جماهير البلاد في مختل فالمناطق وأشارت أصابع الاتهام للمؤتمر الشعبـــي بتأجيج الفتنة.

في عـــام 2001 تشكلت خلية عسكرية في منطقة زالنجي قوامها سبعة عشر من الشباب يقودهم المحامي عبد الواحد محمد نور وذلك عقب إطلاق سراحه من الاعتقال جراء قيامه بتوزيع منشورات باسم القوى الديمقراطية الثورية تدعو لإثارة النعـــرات القبلية والعنصرية... وهرب من زالنجي (موطنه الأصلي) لمنطقة مرتجلو بجـــبل مـــرة حـــيث أفتتح معسكر تدريبـــي لنحو (120) من عناصر الفور بزعم تكـــوين مجمـــوعة عـــسكرية هدفها حماية المزارعين من هجمات الرعاة البدو من القبائل العربية.

المجموعة الثانية نشأت في شمال دارفور بمناطق كرنوي وأم برو وقوامها بعض المـــسرحين (2000 عنصر) من الجيش الثوري الليبـــي الثالث. وأغلبهم من القبائل المشتركة بين ليبيا وتشاد ودارفور.. هذه المجموعة عادت بصدمة عنيفة في المشروع العربـــــي الاشتراكي بعد أحداث الزاوية المأساوية بين المنحدرين من أصول زنجية والمجمـــوعات العـــربية والـــتي قـــتل فيها (280) سوداني أغلبهم من شمال دارفور (الـــزغاوة، الميدوب، البديات) وتمثل هذه المجموعة مجموعات محمدين سليمان جار النبـــي وإبراهيم البشري ومحمود النور وسليمان أبكر وغيرهم.

وتـــزامن مع وجود هذه المجموعة مجموعة ثانية كانت قد ساهمت في ثورة إدريـــس دبـــي ووصوله للسلطة ويمثلها خاطر تور الخلا وعبد الله أبكر بشير أول قائـــد مـــيداني لحـــركة التحرير وهؤلاء كانوا ضباطاً في الجيش التشادي والأخـــير كـــان ضـــمن الحـــرس الخاص للرئيس التشادي وهو يحمل الجنسية السودانية إلي جانب الجنسية التشادية، وبلغ عدد الزغاوة الذين قاتلوا في الحركة الوطنـــية للإنقـــاذ التشادية (MPS) نحو (750) عنصراً أغلبهم عاد محبطاً من أنجميـــنا بعـــد أيلولة كثير من مقاليد الحكم في الخدمة المدنية للساراي (قبائل مسيحية جنوب تشاد) لموازنات سياسية.

جمعـــت هـــذه المجموعات المتناقضة الأهداف والمنطلقات حادثة نـــزاع في فبراير/شباط 2001م بين بطن من قبيلة الزغاوة (دارقلا) وبطن من قبيلة أولاد زيد العـــربية قتل فيها ثمانية من الزغاوة... ولم تدفع الديات أو ينعقد مؤتمر الصلح لأن الجناة لم يتم القبض عليهم.. واتهمت القيادات الشبابية في مناطق كرنوي وأم برو وعـــين فرح الإدارة الأهلية للزغاوة (دارقلا) بالتواطؤ في حسم القضية وبدأ التمرد على الإدارة الأهلية لقبيلة الزغاوة بمعسكر تدريبـــي لـــ (48) من الشباب متزامناً مع معسكر جبل مرة.

وفي يناير/كانون الثاني 2002م توجه وفد يضم (17) من العسكريين المتمردين في كـــرنوي إلى جبل مرة بهدف التنسيق مع المجموعة المتمركزة في قلول وتدريب عناصـــر الفور وتم افتتاح معسكر تدريبـــي في منطقة قولو بقوة قدرها (215) من الفور تقوم بتدريبهم العناصر الوافدة من شمال دارفور.

في الأســـبوع الثاني من فبراير/شباط 2002م قدمت لجنة الأمن والدفاع بالمجلس الوطني برئاسة الفريق حسين عبد الله جبريل تقريراً كشف لأول مرة بصورة علنية عن وجـــود مجمـــوعات تتدرب على السلاح في جبل مرة وشمال دارفور وطالب التقرير باتخاذ إجراءات احترازية للحيلولة دون وقوع تمرد في المنطقة... وذكر التقرير أن طائرة صـــغيرة من طراز سيسنا أخذت تجوب أعالي جبل مرة وشوهدت تهبط في أعالي الجبل وأن **ضـــابطاً من الحركة الشعبية يدعى حسين رمضان (من أبناء جبال النوبة) تولى مهمة التنسيق بين المسلحين والحركة الشعبية لتحرير السودان.**

ب/التطور السياسي والعسكري:

في 9 يولـــيو/تموز 2002م بدأ العمل المسلح في إطار إعلان العداء ضد الدولة حـــين هاجم 37 مسلحاً من أبناء الزغاوة والمليشيات نقطة شرطة المدينة ومكتب الأمن ومنـــزل المحافظ في قولو وقد أسفر الهجوم عن قتل فرد من شرطة وآخر من الأمن كما تم نهب 14 قطعة سلاح وكمية من الذخائر وترك الجناة ورقة بخط اليد أعلنوا فيها أنهم (جيش تحرير دارفور).

في 13/أغـــسطس/آب 2002م تكرر نفس الهجوم على معسكر القوات بقرية (طور) وقد أسفر الهجوم عن قتل تسعة من أفراد القوة واثنين من المواطنين.

بتاريخ 13/ديسمبر/تشرين الثاني 2002م أوفد والي غرب دارفور ثلاثة من أعـضاء المجلس التشريعي من بينهم نائب المنطقة أحمد حبيب للتفاوض إلا أن المـسلحين القـوا القـبض عليهم ووضعوهم قيد الاعتقال بعد تجريدهم من ملابسهم وتعرضوا للضرب والتعذيب على أيدي المسلحين (خاصة القادمين من شمـال دارفـور لتدريب الفور علي السلاح).. وأدى التعذيب والوحشية التي عـومل بهـا أعضاء المجلس التشريعي بغرب دارفور لنشوء مشكلة بين الزغاوة والفـور عـاد إثرها المسلحون من شمال دارفور لمناطقهم وتحصنوا بمنطقة عين سيرو وعين فرح.

يـوم 20/فبرايـر/شباط 2003م هاجم المسلحون نقطة شرطة تاريني بشمال دارفور وبعد ذلك وفي يوم 24/فبراير/شباط 2003م هاجموا كبكابية وقتلوا نحو 19 من بينهم مدنيين وأطفال صغار ونساء.

في مناطق جبل مرة قام المسلحون باغتيال المهندس أحمد يوسف مهدي مدير مـشروع جبل مرة وابنه في طريق نيالا كاس زالنجي في نفس الفترة.. وفي شمال دارفـور قـام المسلحون يوم 5 مارس/آذار 2002م بتفتيش منـزل الشرتاي آدم صـبـي الـتجاني الطيب والاستيلاء على مركبات تخصه ومركبات أخرى تخص بعض التجار من خارج دارفور.

إلا أن الـتطور الأهـم قد جاء في إعلان جبهة تحرير دارفور وجيش تحرير دارفور في بيان لها بتاريخ 14/مارس/آذار 2003م وقعه السكرتير العام للجبهة مني أركـو مـناوي، مـن مكان نشاطه في جبل مرة في دارفور عن تبني اسم جديد لتنظـيمهم هـو حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، كما صدر الإعلان الـسياسي للتنظيم باسمه الجديد والذي يحمل تاريخ 13/مارس/آذار 2002م والذي أرسـله السكرتير العام للحركة إلي وكالات الأنباء العالمية التي تداولته ووصل منها إلي وسائل الإعلام المحلية والإقليمية نتيجة للقاء عبد الواحد بقيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان في رمبيك.

يـتكون الإعـلان السياسي لحركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان من 1794 كلمـة مـصاغة بلغـة انجليزية متمكنة وموزعة على فقرات تتناول المحاور الأساسية لاهتمامات التنظيم.

بعد صدور الإعلان وفي يوم 17 مارس/آذار 2003 وقع هجوم علي قرية قويا بالجنينة قتل فيه 24 مواطن بينهم امرأتان وطفلان ثم في يوم 25 مارس/آذار 2003 تمت تصفية عمر عبد الله النور وإبراهيم وعبد الله جبارة شاقور.

أمـــا في شمـــال دارفور ويوم 25 مارس/آذار 2003م أيضاً فقد قتل عدد من المواطنين وتم تسريب امتحانات الشهادة السودانية في هجوم علي الطينة.

بعد التصعيد السياسي جاء التصعيد العسكري في يوم الجمعة 25 أبريل 2003 حـــيث هـــاجم المـــسلحون مديـــنة الفاشر... دخل مسلحون يستقلون عربات لاندكـــروزر مسلحة توجه جزء منهم إلي المطار وقاموا بعملية تخريبية حيث حرقوا ست طائرات في مطار الفاشر والمجموعة الثانية توجهت إلي مباني القيادة العسكرية وقد أسفر الهجوم عن مقتل عدد من المواطنين وإصابة العشرات داخل منازلهم جراء تراشق النيران وتم اسر اللواء طيار إبراهيم البشري.

كنتـــيجة لذلك صدرت قرارات يوم الجمعة 8 مايو/أيار 2003 بتعيين واليين جديدين لشمال وغرب دارفور ووزراء اتحاديين وحل آلية حفظ الأمن وإعفاء والي وقادة الجيش والشرطة والأمن.

ج/أبرز الانشقاقات:

تعرضت حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان الانقسامات وانشقاقات سياسية وميدانية نلخص هنا أبرزها:

1- مؤتمر حسكنيتة:

انعقد في حسكنيتة في الفترة من 28 أكتوبر/تشرين الأول 2005م – 5/نوفمبر 2005م واصـــدر بيانه الختامي كما قام بتعيين عيسي بحر الدين محمود رئيساً لمجلس التحريـــر الثوري ومحمد هارون هود نائباً له كما تم تعيين مني أركو مناوي رئيساً للحـــركة خلفـــاً لعـــبد الـــواحد محمد أحمد النور ود. الريح محمود جمعة نائباً له ومـــصطفى محمد احمد تيراب أمينا عاماً للحركة والقائد جمعة محمد حقار قائد عام لقوات الحركة وبخيت كريمة قائد ثاني للقوات وذلك قبل انعقاد جولة المفاوضات الـــسابعة في أبـــوجا وعارض بعض القادة الميدانيين المؤتمر لأنه لا يمثل الحركة وفيه كـــثير مـــن الالـــتفاف. وقد انسحب 270 عضواً من المؤتمرين عقب رفع الجلسة الافتتاحية من جملة المؤتمرين البالغة 800 عضو

ويرى كثير من المراقبين أن مؤتمر حسكنيتة هو نهاية لخلافات سابقة بين عبد الــواحد محمد نور ومني أركو مناوي والتي بدأت في الظهور بطريقة واضحة أبان انعقـــاد مؤتمر طرابلس 2004م وأعقب ذلك اجتماع القادة بوادي هور (56 قائد) يوم 2005/1/28م والذي نوقش فيه لأول مرة مقترحاً بعزل عبد الواحد محمد نور رئـــيس الحركة وتجميد نشاط الأمين العام مني أركو مناوي وتلاه بيان القائد جمعة محمـــد حقار يوم 1/فبراير/شباط 2005م جاء فيه: (*أعرب القادة الميدانيين عن عدم رضـــاهم للعمل التنظيمي وخاصة المدعو رئيس الحركة وابدوا قلقهم الواضح إزاء غـــياب المؤســـسية وبروز النـــزعة الدكتاتورية والانفراد باتخاذ القرارات المصيرية والـــتي أخرت الثورة كثيراً* ***وقرر المؤتمرون عزل عبد الواحد محمد أحمد النور من مـــوقعه كـــرئيس للحـــركة لعدم التزامه المؤسسية وانفراده في اتخاذ القرارات ولـــضلوعه في عملـــيات الفساد المالي وجمعه الأموال لمصلحته الخاصة وكذلك لإثـــارة الفـــتن العنصرية داخل الجيش وقيادته العسكرية المتماسكة***) وقد ردت القيادة العسكرية والسياسية ببيان في اليوم الثاني موضحةً أن بيان جمعة حقار ورائه فـــئة عنصرية لها أجندها الذاتية وتمثل امتداد طبيعي لما يسمى بمجموعة وادي هور منبهاً إلى أنهم مجموعة نفعية قصيرة النظر تسعى لتحقيق مكاسب شخصية وقد رد جمعـــة حقار ببيان عاصف ذكر فيه تورط عبد الواحد في ارتكاب جرائم عنصرية ضد طلاب أبرياء بمنطقة زالنجي (حادث اختطاف طلاب من بص سفري وقتلهم) وكـــذلك إصـــدار أوامر بالسطو على عربات إغاثة بين الفاشر وكبكابية وإصدار أوامـــر بعملـــيات عـــسكرية ضد المدنيين حول جبل مرة وقد عارض الفور ذلك وأخـــذوا قواهم وصعدوا شرق الجبل ورفضوا قيادة جمعة حقار وبعضهم سمي عبد القـــادر عـــبد الرحمن (قدورة) قائداً عاماً و لم تفلح اللجنة التي كونها أحمد عبد الله مـــور (أبـــو دقـــن) برئاسة القائد بشري عمر مسئول الإمداد بالحركة في لم شمل المقاتلين بالرغم من أنها عقدت عدة لقاءات.

2 - قرار مجموعة الـ (19):

في أثناء المفاوضات السابعة التي بدأت أواخر نوفمبر/تشرين الثاني 2005م قرر عـــبد الـــواحد محمد نور نسف المفاوضات مخاطبة الاتحاد الأفريقي وسحب ممثلي حـــركة تحريـــر الـــسودان من المفاوضات وإلغاء تكليفهم من قبل الحركة وذلك

لمكايـــدات شخصية بينه وبين مني أركو مناوي اثر مؤتمر حسكنيتة. فاجتمع (19) مـــن القادة السياسيين والعسكريين بفندق شيدا بأبوجا وأصدروا قراراً بعزل عبد الـــواحد محمـــد نور من رئاسة الحركة وتكليف نائبه خميس عبد الله أبكر برئاسة الحركة والإبقاء على وفد التفاوض مع الحكومة كما هو إنقاذا للمفاوضات وبعض الصحف تصور مجموعة الـــ (19) ككيان سياسي له وجود عسكري على الأرض وهذا خطأ.

3 - الإرادة الحرة:

عند رفض عبد الواحد محمد نور وكذلك خميس عبد الله أبكر التوقيع علي اتفاق أبوجا انشقت الإرادة الحرة بعد أن خاطب القادة (علي ديناري والفاضل كايـــا ومجمـــوعة أحمد كبر بقيادة القائد آدم صالح ومحمد عبد الكريم وبخيت ود فـــروج قائـــد جـــناح الداجو والقائد بشري عمر أتيم وإسماعيل أغبش) عـــبد الواحد محمد نور طالبين حضوره للميدان لمناقشة القادة أو إرسال طائرة تقلـــهم إلى أبـــوجا للإدلاء برأيهم لان دستور الحركة ينص علي أن المرجعية للميدان وقرروا جميعاً الانحياز لجانب السلام وعندما علم عبد الواحد بنواياهم لم يحـــضر ولم يرســـل لهـــم طائـــرة تقلـــهم بل وبلغ به الأمر أن أخفى ذلك علـــى الاتحاد الأفريقي الراعي للمفاوضات وقد كلف هؤلاء القادة البروفسور/ عـــبد الـــرحمن موسى برئاستها فوقع على الاتفاق في أديس أبابا باسم **الإرادة الحرة**.

4 - جناح السلام:

هو جناح منشق عن الإرادة الحرة يقول القائد بشري عمر: (بعد توقيع اتفاق أبوجا التمسنا أشياء لا تلبـــي طموحاتنا انتهازية فردية من البعض بطلب المناصب ولـــذلك طلبـــنا من القائد أحمد كبر جبريل إخطار باقي قادة الإرادة الحرة لجمع الفـــصائل ومن ثم نقرر المصير الحقيقي للإرادة الحرة ولكنهم رفضوا الاجتماع ولم يقـــم أي واحـــد منهم بزيارة الميدان بعد مجيئهم من أبوجا ولهذا قررنا أن نؤسس جناح السلام) وكلفت القيادات الميدانية المهندس إبراهيم مادبو بالرئاسة وقد وقع على الاتفاق بأديس أبابا..

5 – جناح الوحدة:

بعــد الانشقاقات التي لحقت بحركة تحرير السودان وسيطرة الطموحات الشخــصية علــي كــثير مــن القادة والإحباط الذي رافق هذه الانشقاقات حــاول القائــد أحمــد كبر جبريل جمع القادة الميدانيين على منفستو الحركة وأهــدافها وبــذلك أســسوا حركة تحرير السودان/الوحدة حيث تم تكليف عــبد الله يحيــي برئاسة المجلس الثوري والأستاذ أحمد كبر نائباً لرئيس المجلس الثوري.

6 – مجموعة أحمد عبد الشافع:

عندما أصدر جمعة حقار بيانه بعزل عبد الواحد محمد نور وتجميد نشاط مني أركــو مناوى سارع مني بإصدار بياناً يعلن فيه انصياعه للقيادة الميدانية كان نصه: *(يــرحب الأمين العام لحركة/جيش تحرير السودان مني أركو مناوي بقرار القيادة الميدانــية لجــيش تحريــر الــسودان وفــق البيان/القرار الصادر من القائد العام لحــركة/جــيش تحرير السودان ووفق ذلك يؤكد الأمين العام لحركة/جيش تحرير الــسودان أنه على أهبة الاستعداد لتنفيذ أي قرارات تصدر من القيادة الشرعية.. مــني أركــو مناوي الأمين العام لحركة/جيش تحرير السودان يوم 2/فبراير/شباط 2005م)* إثر ذلك أخذ قادة الفور قواهم وصعدوا شرق الجبل ورفضوا قيادة جمعة محمــد حقار وبعضهم سمي عبد القادر عبد الرحمن (قدورة) قائداً عاماً واعتبروها شــأناً قبلياً، وقد كلف أحمد عبد الله (مور) لجنة برئاسة القائد بشري عمر مسئول الإمــداد لحلحلة ما حدث وتجاوز الخلافات قبل انعقاد مؤتمر الحركة وقد اجتمع بــشري بالقــادة في منطقة دربات في مارس/آذار 2005 ثم التقى بعضهم في دار السلام ثم مهاجرية حيث التقى مني أركو مناوي في أبريل وقد وعدهم بإصلاح ما حــدث وبعــدها ذهبت اللجنة لام سعونا ثم حسكنيتة ليجدوا أن مني قرر إقامة المؤتمر رغم وجود خلافات داخل القوات كنتاج لاختلاف الرئيس والأمين العام.. بعد ذلك ظل الذين صعدوا شرق الجبل تحت رئاسة عبد الواحد حتى قررت القيادة الميدانية تكليف أحمد عبد الشافع برئاسة الحركة وذلك بعد ذهاب خميس عبد الله أبكر لجبهة الخلاص الوطني.

7 – حركة التحرير الأم:

في يـــوم الأحـــد 17 سبتمبر/أيلول 2006م صدر قرار عن المجلس العسكري الثوري جاء فيه: (استناداً على البند (5) من لائحة المجلس العسكري الثوري والذي يـــنص على اكتمال تكليف الرئيس بعد أدائه القسم أمام المجلس العسكري الثوري وبما أن الرئيس المكلف أحمد عبد الشافع يعقوب باسي إلي تاريخ صدور هذا القرار لم يتمكن من الحضور أمام المجلس العسكري لأداء القسم وبناء هياكل الحركة فإن المجلس العسكري الثوري يصدر القرار الآتي نصه:

قرار: يسمي هذا القرار قرار عزل وتكليف

1. يعزل الرئيس المكلف أحمد عبد الشافع يعقوب باسي من منصب رئيس حركة وجيش تحرير السودان من تاريخ 14سبتمبر/أيلول2006م.
2. يكلف كل من الآتية أسماؤهم كل حسب ما هو مبين أمام اسمه إلي حين انعقاد المؤتمر العام:

أبو القاسم أمام الحاج — رئيس مكلف للحركة

محي الدين عبد الله عبد الجبار — أمين عام مكلف للحركة

د. سنوسي محمد السنوي — ناطقاً رسمياً باسم الحركة وكبير المفاوضين.

وقـــد وقـــع علي البيان (22) عضواً يمثلون المجلس العسكري الثوري/القيادة الميدانـــية وقـــد لحقت حركة تحرير السودان الأم بالسلام عقب توقيع برتوكولات إضافية لاتفاق أبوجا في طرابلس يوم 18نوفمبر/تشرين الثاني 2006م.

ثانيا: حركة العدل والمساواة

تحـــوم الشكوك حول تبعية حركة العدل والمساواة لحزب المؤتمر الشعبـــي المنشق عـــن حزب المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم) ويرأس الحركة د. خليل إبراهيم وهو أحد أمراء المجاهدين الذين دعوا إلى المواجهة العسكرية بين المؤتمر الشعبـــي وأجهزة الشرطة والأمـــن وكذلك عبد الباقي علي قرفة الذي حاول احتلال مدينتي الدلنج وكادوقلي وتفجير أنابيب البترول ثم هرب إلى نواحي هيبان بعد انكشاف محاولته.

يقول مؤسس الحركة أنها ثورة شعبية اجتماعية سودانية المنشأ والإطار، وطنية الهـــوية قومـــية الـــتكوين والانتشار، جاءت استجابة لدواعي إنهاء مأساة المواطن

السوداني التي بلغت ذروتها بعد أن انقطع الأمل في عدل الحكومات وخاب الرجاء في قــدرة الأحزاب علي إصلاح شأن الوطن وتهدف إلي القضاء علي ظاهرة الظلم الاجتماعــي المــنظم – كما تقول – والاستبداد السياسي المستحكم في السودان وتأمين وحدة البلاد وتنميتها.

شــبهة تبعية الحركة للمؤتمر الشعبــي تأتى أيضا من قياداتها حيث أن مسار أحمــد حــسين كــان مديراً لمكتب الدكتور الترابــي عندما كان رئيساً للحزب الحــاكم، وكــذلك الدكتور/جبريل إبراهيم كان مديراً لشركة عزة للطيران هذا بخلاف الدكتور/خليل إبراهيم مؤسس الحركة.

وقــد جاء في بيان صادر عن جبهة الخلاص الوطني – حركة العدل والمساواة السودانية – القيادة العامة بتاريخ 27 يوليو/تموز 2007م ما نصه: (*هيمنة عناصر من المؤتمــر الــشعبــي علي مفاصل العمل داخل الحركة وأصبحوا يتنادون مما جعل الحــركة قبلة لما يسمي بأمراء المجاهدين الشئ الذي أدى إلى إقصاء الكوادر التي لا تنتمــي إلى ماضيهم حتى صار الأمر وكأنه رابطة لزملاء جهاد طويل وقديم*) وقد عــزل البيان الدكتور خليل إبراهيم من موقعه ووقع عليه 74 من القادة العسكريين والميدانيين.

وقــد مــرت حــركة العدل والمساواة بعدد من الانشقاقات والانقسامات نلخصها في الآتي:

1. انــشقاق عــبد الرحيم آدم أبو ريشة مسئول قطاع جنوب دارفور وانضمامه للــسلام مع علي حامد وصديق عبد الكريم الذي قاد الانفلات الأمني بالقوز الغربــي وكان قائداً للعمود الأخضر وقد وقعوا على السلام.
2. انــشقاق القائد عبد الله عبد الله بخيت والقائد آدم موسي والقائد صلاح أبو زيــد (كيمياء) عن خليل بتاريخ 30 مارس/آذار 2006م بعدد من المقاتلين بين مهاجــرية وعديلــة وتوقيعهم اتفاق وقف عدائيات مع حكومة ولاية جنوب دارفور.
3. المذكــرة التــصحيحية بــتاريخ 26 أبريل/نيسان 2006م ثم مذكرة المكاتب الخارجــية في يولــيو/تموز 2006م (مذكرة السبعة) التي وقع عليها كل من م. يوســف أبكر آدم (مكتب فرنسا) وإبراهيم يوسف (مكتب بريطانيا) ونصر

الدين حسين دفع الله (مكتب هولندا) ود. إدريس ازرق الناطق الرسمي وعلي سليمان برجو وجمال حسن (مكتب الخليج) **واتهمت المذكرة خليل بالعنصرية والقبلية والمحسوبية لأقربائه.**

4. مؤتمر أديس أبابا المنعقد في الفترة 30ديسمبر/كانون الأول 2006 – 3 يناير/كانون الثاني 2007 والذي انتهي بتنصيب الدكتور إدريس إبراهيم ازرق خلفاً للدكتور خليل إبراهيم.
5. يوم 3 أكتوبر/تشرين الأول 2007 تم تأسيس حركة العدل والمساواة القيادة الجماعية برئاسة بحر إدريس أبو قردة نائب د. خليل السابق وأسندت القيادة العسكرية للقائد عبد الله بندة أبكر القائد العام السابق ورئيس المجلس العسكري الذي تم عزله على خلفية بيان القيادة العسكرية بتاريخ 27 يوليو/تموز 2007.